Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ID/1997/8
15 September 1997
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

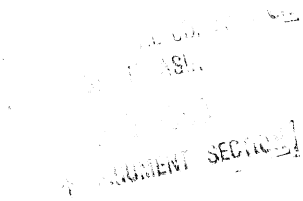

استعراض وتقييم مصادر المعلومات في القطاع الصناعي في منطقة الإسكوا

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٧

(*) صدرت دون تحرير رسمي.

97-0564

المحتويات

الصفحة

الفصل الأول- مقدمات عامة ١

أولاً- تطور المعلومات وتقاناتها ١

ثانياً- حول مفهوم المعلومات الصناعية والتكنولوجية ٣

ثالثاً- حول القيمة الاقتصادية للمعلومات الصناعية والتكنولوجية ٥

رابعاً- بعض الملاحظات حول تقانات المعلومات الحديثة ونظمها ٨

خامساً- أهمية المعلومات ونظمها للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية ١٠

سادساً- حول هذه الدراسة واهدافها ١١

الفصل الثاني- حول المعلومات ومصادرها في القطاع الصناعي ١٣

أولاً- المعلومات عن القطاع الصناعي ١٣

ثانياً- المعلومات الهامة والمؤثرة في تطوير القطاع الصناعي ١٥

ثالثاً- مصادر المعلومات حول القطاع الصناعي ٢١

رابعاً- حول تقييم مصادر المعلومات ٢٥

الفصل الثالث- تقييم البنى التحتية للمعلومات في لبنان ٢٩

أولاً- توطئة ٢٩

ثانياً- بعض مصادر المعلومات في لبنان ٣١

ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات ٤٨

الفصل الرابع- تقييم البنى التحتية للمعلومات في الأردن ٥١

أولاً- توطئة ٥١

ثانياً- بعض مصادر المعلومات في الأردن ٥٢

ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات ٧٢

الفصل الخامس- تقييم البنى التحتية في الأراضي الفلسطينية ٧٥

أولاً- توطئة ٧٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثانياً- بعض مصادر المعلومات في الاراضي الفلسطينية ٧٥
ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات ٨٩

الفصل السادس- تقييم البنى التحتية للمعلومات في المملكة العربية السعودية ٩١

أولاً- توطئة ٩١
ثانياً- بعض مصادر المعلومات في المملكة العربية السعودية ٩٢
ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات ١٢٣

الفصل السابع- تقييم البنى التحتية للمعلومات في جمهورية مصر العربية ١٢٥

أولاً- توطئة ١٢٥
ثانياً- بعض مصادر المعلومات حول القطاع الصناعي في مصر ١٢٧
ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات ١٦٩

الفصل الثامن- بعض مصادر المعلومات العربية والإقليمية والدولية ١٧١

أولاً- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ١٧١

ثانياً- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ١٧٦

ثالثاً- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ١٨٤

رابعاً- شبكة معلومات التجارة العربية ١٨٨

خامساً- الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ١٩٣

سادساً- شبكة الانترنيت INTERNET ١٩٦

سابعاً- شبكات معلومات اقليمية وعالمية اخرى ٢٠١

الفصل التاسع ملاحظات ختامية وتوصيات ٢٠٥

أولاً- توطئة ٢٠٥
ثانياً- ملاحظات عامة حول البنى التحتية للمعلومات في المنطقة ٢٠٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالثاً- بعض الملاحظات حول البنى التحتية للمعلومات في المنطقة ٢٠٩
رابعاً- بعض التوصيات العملية ٢١٠

المراجع

أولاً- المراجع العامة ٢١٣
ثانياً- لبنان ٢١٥
ثالثاً- الاردن ٢١٦
رابعاً- فلسطين ٢١٦
خامساً- المملكة العربية السعودية ٢١٧
سادساً- مصر ٢١٨

الملاحـــق

الملحق الأول- قائمة الدوريات المختلفة المتوفرة في مكتبة اسكوا ٢٢٣

الملحق الثاني- قائمة بأهم المطبوعات التي أصدرتها اسكوا للفترة ما بين ايار/مايو ١٩٩٥ وايار/مايو ١٩٩٧ . . . . . ٢٣٤

الملحق الثالث- قائمة بأهم الدوريات التي يرصدها مركز الشرق الاوسط للدراسات والبحوث في بيروت ٢٣٧

الملحق الرابع- فهرس خدمات الاقتصاد والاستثمار في صفحات الانترنيت التي اعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء في مصر ٢٤١

الملحق الخامس- UNIDO WWW page on Industrial Development Abstracts Database . . . ٢٤٤

الملحق السادس- Dialogue Database Catalogue, 1991 . . . . . ٢٤٧

الفصل الأول

مقدمات عامة

أولاً - تطور المعلومات وتقاناتها[1]

شهدت العقود القليلة الماضية تطوراً متسارعاً في معنى كلمة "المعلومات" وطبيعتها، ومضمونها؛ كما شهدت تغيراً جذرياً في قيمتها الانسانية-الحضارية، وكذلك في قيمتها الاقتصادية الآنية. وخلال العقود الاخيرة اكتسبت المعلومات - او "المعرفة" - خصائص جديدة حولتها من وسيلة تساهم في حسن استخدام السلع والخدمات ذات القيمة التجارية والاقتصادية - وفي حسن ادارة التعامل مع هذه السلع - الى سلعة في ذاتها، لها اصحابها ولها قيمتها الاقتصادية والتجارية.

وفي غابر الزمان اكتشف الانسان مبكراً ان التواصل الكلامي يمكن ان يكون واسطة لنقل الافكار والمعارف - او "الحكمة" - وليس وسيلة للتعبير عن المشاعر والحاجات فقط . وبدأت تتطور لدى القلة من الناس - الحكماء والعرافين والمنجمين ورجال الدين والسياسيين الخ - وسائل متعددة لمراكمة المعرفة وتوارثها، ولحسن استخدامها في خدمة التجمعات البشرية ، من خلال التواصل الكلامي المتقن والموجه. ومنذ ذلك التاريخ كان امتلاك "المعرفة" أو "الحكمة"، او المقدرة على مراكمتها ونقلها، يعتبر من ادوات السلطة والتقدم الاجتماعي، لانه كان يعطي اصحاب المعرفة الثروة والجاه الاجتماعي والحظوة لدى اهل السلطة، من اولئك الذين يعرفون قيمة المعرفة ويقدرونها. من جهة اخرى، كان اكتشاف مستجدات تكنولوجية - تطور وسائل الانتاج - يمثل في المجتمعات البشرية قيمة موازية للحكمة، وان اختلفت في مضمونها، لان هذه المستجدات كانت من العوامل الاساسية في تطور المجتمعات وتقدمها، وتغلبها على غيرها من المجتمعات المعاصرة لها - من ذلك اكتشاف الزراعة، المعادن، الدولاب ..الخ-. وكانت المعارف على اشكالها - الحكمة والتقانة - تتوارث عبر الاجيال بعناية تامة ، كما كانت تنتقل عبر المسافات من خلال الاتصال البشري والتواصل الكلامي المباشر.

واعطى اكتشاف الكتابة للانسان وسيلة تقنية عظيمة لنقل المعلومات، عبر الاجيال والمسافات، دون اتصال كلامي مباشر. بالاضافة الى ذلك كانت هذه "التقانة" تضمن للمعلومات" سلامتها" و "دقتها" وتجنب التحوير فيها . فكانت الخطوة الاولى لتطوير "تقانات متخصصة للمعلومات"، ووسيلة لحفظها ونقلها ونشرها. وبقيت الوثيقة المكتوبة تحتفظ باهميتها على امتداد آلاف السنين، كوسيلة اساسية وحيدة في التواصل الحضاري، تربط بين مالك المعرفة - الكاتب او من يكتب له - ومستخدمها. وساهمت الكتابة في تطوير المعرفة، من خلال تسهيلها لعملية نقل المعارف وتبادلها عبر الاجيال والمسافات - خصوصاً في فترات التراجع الحضاري - حيث كانت المعرفة المتراكمة الموروثة يعاد اكتشافها في الوثائق المكتوبة، ويعاد تداولها حتى بعد انقطاع حضاري وزمني . ومن ابرز الامثلة على ذلك استفادة العرب في عصر الحضارة الاسلامية الذهبية من كتابات الحضارات الخالية الموروثة ، ثم نقلهم لهذه الكتابات والمعارف مع ما اضيف عليها من ابداع الى اوروبا في مطلع عصر النهضة الاوروبية.

وبقيت الكتابة تمثل تقانة المعلومات الوحيدة عملياً - الى جانب التواصل الكلامي - الى حين اكتشاف المطبعة مع الثورة الصناعية في القرن الماضي. ومعها بزغ عصر جديد في تقانات المعلومات،

---

(١) بعض الأفكار الواردة في هذه الفقرة مقتبس من المرجع رقم (I-11). Who owns information.

بدأ يتطور وينمو الى ان وصلنا الى حالة الانفجار الحالي في المعلومات وتقاناتها، مع نهاية القرن العشرين، خصوصاً مع التطورات الهائلة والمتسارعة في تقانات الحواسيب والاتصالات وشبكاتها، ووسائط جمع المعلومات ومعالجتها ونقلها ، وهو ما سنعود اليه لاحقاً .

وقد لبى اختراع المطبعة حاجة اجتماعية ملحة في حينه ، استلزمت التسريع في نقل المعلومات -بدقة معينة - الى عدد واسع من القراء، لتسهيل استخدام هذه المعلومات من قبل المستفيدين منها. وكانت هذه الحاجة مزدوجة الطابع: حاجة صاحب المعلومات الذي كان يرغب في نشرها على نطاق واسع، وحاجة طالب المعلومات الذي كان يرغب في الاستفادة منها . ومع ازدياد الطلب على المعلومة المطبوعة، ازدادت قيمة المطبوعات - كأداة لنقل المعلومات - دون ان يعني ذلك بالضرورة استفادة اقتصادية لصاحب المعلومة نفسها من قيمة المطبوعة ، الا نادراً ، اذ كانت الاستفادة الاقتصادية لصاحب المطبعة، ولناشر المعلومات وموزعها. لهذا بقى تداول "اسرار المهن"، ومستجدات تقانات الانتاج والخدمات - التي تتضمن قيمة اقتصادية في ذاتها - خارج الاطار الطباعي الا ما ندر، يتم تناقلها بأساليب مختلفة تضمن لصاحب المعرفة حقوقه الاقتصادية والربحية.

وبالرغم من ان الطباعة وسعت بشكل ملحوظ دائرة انتشار المعرفة وسهلت استخدامها من قبل المستفيدين، الا ان الوصول الى هذه المعارف المطبوعة بقي محصوراً بمن يستطيع القراءة ويستطيع الحصول على المطبوعة، التي كان تداولها محدوداً نسبياً في المراحل الاولى. ولكن تزايد الطلب على المطبوعات ادى الى تعدد مظاهرها التي تيسر انتشارها وتسهل الوصول اليها، فظهرت الجريدة اليومية، والمجلة الاسبوعية، والدورية الشهرية، الخ، وذلك الى جانب الكتاب الوثائقي الدائم . وتزايد كذلك انتشار المكتبات العامة، ومراكز المعلومات، التي تيسر للمستفيدين الوصول الى المعارف المطبوعة دون الحاجة لشراء المطبوعة نفسها وتحمل كلفتها. ومع هذا التنوع في وسائل الاعلام "المطبوع" بدأ التمايز في نوع المعلومات المنشورة وقيمتها. فهنالك المعلومات الآنية التي تنشر في الصحف اليومية، وتفقد قيمتها الاعلامية خلال فترة زمنية محدودة. وهنالك من جهة اخرى المعلومات المدرسية والمرجعية التي تحافظ على قيمتها لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي تنشر في كتب دائمة القيمة، تحفظ كمراجع في المكتبات العامة ومراكز التوثيق والاعلام. وفي ذلك التطور كانت الحاجة - الطلب - هي الدافع للتجديد والتحديث والتوسع في المعلومات وتقاناتها.

ومع الانجاز المتصاعد في الثورة الصناعية والتكنولوجية في القرن العشرين، أخذ ظهور المزيد من مستجدات التكنولوجيا، وباستمرار، يوفر وسائل واساليب جديدة لعرض المعلومات ونشرها، بأسرع من زيادة الطلب الحقيقي عليها. فكان المذياع - المعلومات المسموعة - ثم كانت التلفزة - المعلومات المرئية - تقانات ساهمت في توسيع دائرة المعلومات وانتشارها، وجعلت تناقلها اكثر يسراً وبسرعة شبه فورية - عبر القارات والدول - مما غير بشكل جذري اطار الدائرة التي يشملها بث المعلومات، التي كانت محصورة بقارئ المعلومات المطبوعة. ثم جاء التطور المتسارع في نهاية القرن العشرين، في تقانات المعلومات الحديثة - وبشكل خاص الحاسوب وتطبيقاته ووسائط الاتصالات الرقمية السريعة - ليوفر للانسان ادوات شديدة الفعالية في ميدان المعلومات، ومكنته من الامور التالية:

١- توسيع نطاق انتشار المعلومات، وتسهيل الوصول اليها لاوسع عدد ممكن من المستفيدين.

٢- تجميع معلومات كانت منتشرة في اوراق مبعثرة، صعبة المنال، ومراكمتها.

٣- معالجة المعلومات وربطها وتحليلها، ومن ثم اعطائها المزيد من المضمون والقيمة، أكثر بكثير مما كان لمجموع قيمتها المبعثرة.

٤- تسريع الحصول على المعلومات المناسبة والآنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من اماكن مختلفة قد تكون منتشرة في كافة ارجاء الارض.

٥- تطوير قدرة الانسان على التعلم ، والتعليم، وقدرته على الابداع والابتكار.

وقد ادت تقانات المعلومات الحديثة الى توفير كم هائل من المعلومات على اختلافها ، يتراكم بشكل اسي، حتى اصبح هذا الفيض الهائل في المعلومات أكبر من قدرة الانسان الفرد على الاستيعاب[٢]، ومن قدرته على الاستفادة القصوى منها، مما ولد مهارات جديدة تتعلق بكيفية الغوص في هذا الفيض الهائل من المعلومات المتوفرة من اجل البحث عن المعلومات الانسب لموضوع محدد، والانتقاء الافضل بين هذه المعلومات، ثم حسن الاستفادة منها. وقد اصبحت مهارة "المعرفة" - اى تطوير المعلومات المتوفرة الى معرفة مفيدة - هي هذا المفهوم الجديد الذي يتعلق اساسا بكيفية التعامل مع هذا الفيض الهائل من المعلومات، المتراكم في مختلف نظم المعلومات التي يمكن لأي انسان الدخول اليها وتداول مافيها. وتشير كل الدلائل الى ان المرء، مهما تطورت قدراته "ومعارفه"، اصبح غير قادر على الاستفادة القصوى - والامثل - مما يتيسر له من معلومات، خاصة رجال الاعمال واصحاب القرار، بدون تطوير مثمر ودؤوب لمهارة المعرفة. ولهذا بدأت "مهارة" التعامل مع المعلومات تتحول اكثر فأكثر من مجرد الخبرة في جمع المعلومات ومراكمتها، الى مجموع الخبرات التالية: (١) كيفية الوصول الى المعلومات المفيدة (accessing)؛ و(٢) كيفية الانتقاء بين المعلومات والاستفادة الامثل من المعلومات التي يمكن الوصول اليها؛ و(٣) وكيفية القيام بذلك في الزمان والمكان حيث تشتد فيهما الحاجة الى تلك المعلومات بالذات.

وقد بدأت تنشأ مهن جديدة حول هذا المفهوم المستجد للمعرفة، لكون "المعرفة المفيدة" سلعة غالية. وبدأت تنشأ "شبكات عالمية لأدارة المعرفة"[٣]، مهمتها القيام بالبحث في "شبكات المعلومات" عن "المعلومات المفيدة". واصبحت "العمالة الماهرة" تعرِّف بما لديها من معرفة، وتعتبر جزءا من رأسمال الشركات الكبرى، كما اصبح تخصيص المبالغ للتدريب على كيفية التعامل مع المعلومات يعتبر استثماراً منتجاً في ذاته.

ثانياً- حول مفهوم المعلومات الصناعية والتكنولوجية[٤]

ولابد هنا من توضيح الطبيعة الخاصة للمعلومات الصناعية والتكنولوجية، وضخامة حجم وتنوع المهام التي لا بد ان يغطيها اي نظام يتعلق بهذه المعلومات، وتميزه عن غيره من النظم. ذلك ان نظم المعلومات المتعلقة بالصناعة والتكنولوجيا لاتستطيع الاستفادة الا بشكل محدود من نظم اخرى تختلف

---

(٢) راجع ورقة د. حسن الشريف الى مؤتمر اليونيسكو، المرجع رقم (١-١١).

(٣) المرجع رقم (١-١٣). "The Know-how knowledge" by Tom Lester, *Information Strategy, November 1996*

(٤) بعض الافكار الواردة في هذه الفقرة مقتبسة من رقة عمل للاستاذ د. اسامة الخولي المرجع رقم (22-1).

عنها بالنوعية والتوجه. ومن الناحية التقنية كانت المعلومات - الحكمة والمعرفة - تراثية، لا تفقد قيمتها مع الزمن. كما كانت المعلومات -بهذا المعنى- تراكمية، اي ان المعلومات المستجدة كانت تضاف الى المعلومات المخزونة، تدعمها وتكمل نواقصها، وبالتالي لاتلغيها أو تحل محلها بالكامل.

ولكن مع النهضة العلمية الحديثة، وخصوصاً بعد الثورة الصناعية، بدأت المعلومات العلمية والصناعية تتميز عن المعلومات في باقي مجالات المعرفة والحكمة - اي عن المعرفة الفلسفية والتاريخية واللاهوتية / الدينية - اذ اخذ يتبين اكثر فاكثر ان معظم المعلومات العلمية ، وكل المعلومات الصناعية والتكنولوجية - تبقى صالحة لعمر محدد ولفترة زمنية معينة، قد تطول او تقصر، لتصبح بعدها هذه المعلومات "قديمة"، غير ذات فائدة عملية، او تصبح مدرسية - بعنى انها تثبت " كحقائق موضوعية" عامة ومستمرة تدخل ضمن برامج التعليم المدرسية -. وتحدد هذه الفترة - التي تكون فيها هذه المعلومات صالحة اقتصادياً - العمر المفيد للسلعة المصنعة او لطرائق التصنيع، المستخدمة في انتاج سلعة ما، والتي تعتمد على هذه المعلومات المحددة. وقد ادى تفهم هذه الحقيقة لطبيعة المعلومات العلمية والصناعية - والتقنية - الى تبلور مفاهيم جديدة، مختلفة تماماً عن مفهوم المعلومات في مجالات اخرى، تحدد بشكل اوضح معنى "المعلومة المفيدة" خصوصاً من الناحية الربحية في الصناعة، ومضمونها، وطرق تداولها، مما قد اصبح شائعاً ومتعارفاً عليه الان ، وبالتحديد اصبحت المعلومة المفيدة في الصناعة تعني ما يلي:

١- ان "الحقائق العلمية المدرسية"هي معلومات عامة ذات طابع مشاع للجميع، ويمكن الحصول عليها مجاناً ، او بثمن بخس، بالالتحاق بالمدارس، اوالاطلاع اعلى الكتب المدرسية المنتشرة.

٢- ان نشر هذه "المعلومات العلمية" لايقصد به "الاعلام" بالمعنى المحدود لهذه الكلمة. اذ يهدف نشر "المعلومة العلمية"، من قبل صاحبها او مبدعها، اثبات ابداعه في مجال ما، وتأكيد سبقه في هذه المجال. وقد اصبح تبادل المعلومات العلمية يأخذ اطاراً شاملاً متعدد الوسائط يتمثل بالمجلات، والنشرات، والمؤتمرات الخ ..، وبشكل خاص طابع التواصل الشخصي بين "العلماء" المهتمين بمجال معين بالذات.

٣- لا بد من التأكيد ان "المعلومات الصناعية والتكنولوجية" اصبحت تختلف جذرياً عن المعلومات العلمية، وعن "الحكمة المتراكمة"، من حيث قيمتها الاقتصادية، وتأثيرها بطريقة او بأخرى على الانتاج والربح، اي على القدرة لتوليد قيمة مضافة. وهي بذلك سلعة "تجارية" في ذاتها، لها اصحاب محددون - مالكون بموجب القانون - ولها قيمة تجارية وثمن او تكلفة، وهي بذلك ايضاً سلعة يمكن تداولها في الاسواق والتنافس فيها - من حيث السعر او النوعية - وان اختلف ذلك تماماً عن طرق تبادل سلع مادية محسوسة.

ان التبادل التجاري للمعلومة الصناعية او التكنولوجية - كما هي الحال لاية سلعة اخرى - يفترض ان يعرف الزبون - الذي يرغب في شراء هذه المعلومة - ماذا يريد و ماهي الوظائف التي يرغب في ان تتضمنها المعلومة/السلعة، وما هي الخصائص المحددة لهذه السلعة، و ماهي الردود الواقعية للتساؤلات التي يفترض بهذه المعلومة ان توفرها. ولسوء الحظ فان الاسئلة التي قد تدور في ذهن الزبون المستفيد تكون عادة غير واضحة المعالم، كما تكون عامة شاملة تغطي طيفاً واسعاً جداً من انواع المعلومات ومصادرها؛ وذلك بسبب جهل الزبون المستفيد لطبيعة المعلومة الصناعية/التكنولوجية التي يسعى للحصول عليها. وهذا ما يجعل من الصعب بمكان - واحياناً من المستحيل - على اي نظام

معلومات ان يرد بدقة مفيدة على كافة الاسئلة التي يمكن لزبون ما طرحها، وان يوفر اجابات مفيدة وذات مردود مباشر، خاصة مع التطور السريع في مستجدات التكنولوجيا، وتنوع مصادرها ومراكز ابداعها . وهذا بدوره اخذ يحد من قدرة مصادر المعلومات في القطاع الصناعي، كما يحدد مصداقيتها وقيمتها الزمنية، ويدفع اكثر فأكثر نحو خدمات المعلومات التي تحدث باستمرار من خلال قواعد البيانات المرتبطة بشبكات المعلومات وخطوط الهاتف.

ومن خلال هذا المفهوم الواعي لمعنى المعلومات الصناعية ونوعيتها، يمكن النظر الى مصادر المعلومات في القطاع الصناعي - خاصة تلك التي تهتم بالمعلومات الصناعية والتكنولوجية. ومن خلال هذا الواقع ايضاً يمكن، من حيث المبدأ، تقييم قدرة مصادر المعلومات وحسن ادائها وفائدتها العلمية والاقتصادية.

ومن الملفت للنظر ان الكثير من الندوات والاجتماعات، التي عقدت حول "التنمية الصناعية"، اكدت باستمرار اهمية المعلومات "الصناعية والتكنولوجية"، وضرورة توفير مداخل سهلة لها في الدول النامية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ، كما اكدت على ضرورة اضفاء المصداقية على هذه المعلومات وتحديثها باستمرار لتواكب المستجدات في مجال محدد في الصناعة والتكنولوجيا. ولكن ما زال هنالك ضعف شديد في ادراك اهمية المعلومات ومصادرها، من قبل المستفيد النهائي في الدول النامية. ومازال الطلب على هذه المعلومات ومصادرها ضعيف، بالمقارنة مع الكم الهائل من المعلومات المتوفرة في السوق، وبالتالي مازال الاهتمام بتطوير مصادر المعلومات ونظمها في البلاد النامية محدوداً ، مقارنة مع ما استجد من نظم المعلومات في العالم الصناعي ، وخصوصاً مع التطور الهائل في تقانات المعلومات - Information Technology - وفي نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، ما جعل العالم كله قرية واحدة ، وجعل دفق المعلومات عبر الحدود والمسافات امراً في غاية السهولة.

والانطباع العام ان نظم المعلومات ومصادرها في معظم الدول النامية - وفي معظم دول الاسكوا مازالت محدودة القدرات والاداء . وان المعلومات التي توفرها لا ترتبط بشكل عملي مباشر بالاحتياجات الفعلية للمستفيد النهائي. كما انها تعرض ما لديها بشكل غير مناسب - غير مفهوم او غير معروف اوغير مفيد - بحيث انها لا تصل الى المستفيد المعني في الوقت المناسب لتلبية حاجة محددة. وهذا ما ادى الى مزيد من الضعف في الطلب على هذه المعلومات ومصادرها، حتى درج الكلام في كثير من الاوساط المعنية ، على ان معظم هذه المصادر هي "حلول تبحث عن مشاكل" وليست حلولا لمشاكل محددة ملحة.

ثالثاً - حول القيمة الاقتصادية للمعلومات الصناعية والتكنولوجية(٥)

تقوم النظريات الاقتصادية التقليدية على افتراض ان المعلومات التقنية، المتعلقة بالانتاج، هي عامل من "خارج النظام الاقتصادي"، وانها تتوفر باستمرار من خلال جهود يبذلها اشخاص مميزون يهدفون للابداع في ذاته، وليس بالضرورة من اجل جني فوائد اقتصادية او من اجل التأثير في كلفة الانتاج. ولكن مع تزايد الاهتمام بدور المستجدات التقنية في الانتاج وفي كسب الاسواق ، ومع الارتفاع المتصاعد في كلفة البحث والتطوير في الدول المصنعة - بهدف التطبيق الناجح لنتائج الابحاث وبهدف

---

(٥) المرجع رقم (I-12) Technology, Information and the Firm.

تحقيق مردود ربحي - فقدت هذه النظريات الاقتصادية التقليدية مضمونها العملي، وظهرت نظريات مستجدة ادخلت التكنولوجيا ومستجداتها كواحد من عوامل الانتاج الاساسية، من داخل النظام الاقتصادي.

الا ان النظريات التقليدية بقيت قادرة، الى حد ما، على وصف الوضع في الدول الاقل تصنيعاً، التي مازالت تعتمد بشكل شبه كامل على استيراد التكنولوجيا من خارج نظامها الاقتصادي للانتاج. ولكن حتى في هذا الدول ، كان لابد من ادخال بعض التعديلات على الافتراض الذي تقوم عليه هذه النظريات، والذي يقول بوجود امكانات غير محدودة للحصول على المعلومات التكنولوجية المطلوبة لتحديث الانتاج في الدول النامية؛ وتبلورت لذلك مقترحات "لنماذج" انتشار المعلومات التقنية، تأخذ بعين الاعتبار الوضع السائد في كل دولة نامية، والعوائق الحقيقية امام الوصول الى المعلومات التكنولوجية المناسبة، وحسن الاستفادة منها.

وعلى افتراض وجود رغبة حقيقية، وامكانات مناسبة لنقل التكنولوجيا المتطورة من مكان خارجي ما، فانه يستلزم من الدولة المستوردة اقامة نقاط محلية فاعلة لاستقبال المعلومات، واستيعابها، ومن ثم نشرها داخل الدولة، وايصالها الى المستفيدين، وتهيئتهم لحسن الاستفادة منها في عملية الانتاج. وكل ذلك يتطلب اقامة هياكل مؤسسية معينة، تنخفض بدونها بشكل هائل مردودية المعلومات التقنية المستوردة.

ومن الضروري لفت النظر الى انه سيكون هنالك فارق زمني مستمر بين سرعة تطور مستجدات التكنولوجيا، ومعدل مستواها المستخدم فعلياً في الانتاج، حتى في الدول المصنعة، بسبب استمرار العديد من المؤسسات في استخدام ادوات الانتاج (غير المجددة) الى نهاية عمرها العملي، وبسبب المقارنة العملية بين كلفة الحصول على المعلومات المستجدة، وكيفية نقلها وتطبيقها في عملية الانتاج - وهذا يتطلب استثمارات محددة - وبين المردود المتوقع من استخدام هذه المستجدات في الانتاج. وحيث ان معظم الدول النامية - ومنها الدول العربية - مازالت مستوردة للمعلومات التقنية - غير مساهمة بشكل جدي في عملية ابداع مستجداتها - فإن الموارد التي تخصص في هذه البلدان للتكنولوجيا تستخدم في "شراء" المعلومات التقنية - اي في استيراد التكنولوجيا - وليس في ابداع المستجدات. ولهذا فسيكون هنالك دائماً فارق زمني كبير نسبياً - له قيمته الاقتصادية - بين تطوير مستجدات التكنولوجيا في الدول المصنعة، ونقلها الى البلدان النامية واكتساب القدرة لحسن الاستفادة منها. ولابد بالتالي من اخذ هذه الامور بعين الاعتبار - الى جانب كلفة نقل التكنولوجيا - قبل اتخاذ القرار المناسب لاستيرادها. وعلى صعيد المؤسسة الانتاجية نفسها، لابد من الاخذ بعين الاعتبار لعدد من العوامل الخارجية التي تؤثر على الجدوى الاقتصادية لاستيراد تكنولوجيا للانتاج، من ذلك : اسعار السوق للسلع المنتجة ولعناصر الانتاج التقليدية - المواد الخام والعمالة والاستثمار -؛ سعر صرف العملات؛ السياسات المالية والنقدية للدولة المستوردة؛ توفر اسواق التصدير؛ الخ. ان هذه العوامل تؤثر بشكل جذري على القرار السليم لاستيراد التكنولوجيا، لانها تحدد الفارق بين كلفة الانتاج وسعر المبيع، وتؤثر بالتالي على المردود الربحي وعلى الجدوى الاقتصادية. ومن خلال هذه المحددات الخارجية - التي كثيراً ما تكون معلوماتها غير مؤكدة او غير متوفرة - يكون على اصحاب المؤسسة الانتاجية اتخاذ القرار المناسب بين الخيارات المتوفرة:

١- استيراد مستجدات التكنولوجيا، واكتساب القدرة على حسن استخدامها.
٢- استبدال ذلك من خلال التقليد والهندسة العكسية.

٣- تطوير تقانات محلية مناسبة، يمكن أن تغني عن الاستيراد المكلف للمستجدات.

وضمن هذه العوامل، لابد ان يأخذ اصحاب القرار بعين الاعتبار توفر المعلومات الاكيدة عن مستجدات التكنولوجيا، وفعاليتها وكلفة استيرادها، وغير ذلك من الاعتبارات التقنية والمالية المتعلقة بالتعامل مع المعلومات التقنية المستوردة.

ومن اهم العوامل في حسابات الجدوى الاقتصادية، عند اتخاذ قرار باستيراد التكنولوجيا، عدم توفر المعلومات الأكيدة، ليس فقط عن مستجدات التكنولوجيا المستوردة، ولكن ايضاً عن متغيرات اخرى مثل اسعار السوق، وسياسة الدولة الخ، اما لان المعلومات ذاتها متغيرة وغير مؤكدة، او لعدم كفاءة نظام المعلومات المعتمد في الحصول على هذه المعلومات، او لعدم تيسر أساليب الوصول الى المعلومات الاكيدة المطلوبة؛ بعبارة اخرى لنقص ما في "نظام المعلومات" التي تعتمده المؤسسة للوصول الى المعلومة المطلوبة، أو لعدم المقدرة على حسن الاستفادة من هذا النظام.

ومن اجل تحسين فعالية نظم المعلومات وتطوير ادائها المرجو في خدمة اتخاذ المؤسسات للقرارات الصائبة، تبلورت في الدول الصناعية نظم معلومات متقدمة، تعتمد على قواعد بيانات محوسبة ومحدثة، وعلى شبكات معلومات مفتوحة، يمكن الوصول اليها من خلال خطوط الهاتف (on-line)، وذلك انطلاقاً من ان القيمة الاقتصادية للمعلومات التقنية لابد ان تأخذ بعين الاعتبار ما يلي : (١) ان التكنولوجيا هي نوع محدد من المعلومات ذات طبيعة سريعة التغير تفقد قيمتها مع الزمن؛ و(٢) ان المعلومات بمعناها الواسع ترتبط بالتوقيت المناسب الذي يمكن المؤسسة الصناعية من اتخاذ القرار الذي يسمح لها بحسن الاستفادة من المعلومات في عملية الانتاج، وفي الحصول على المردود الربحي في السوق . بمعنى اخر، ان القيمة الاقتصادية للمعلومات ترتبط بمقدرة هذه المعلومة على ازالة اللبس وعدم اليقين لدى صاحب المؤسسة عند اتخاذه قراراً ما يؤثر على الانتاج، كما ترتبط بتوفير القنوات المناسبة للوصول الى المعلومة في الوقت المناسب لاستيعابها والاستفادة منها.

وتطوير قنوات عملية للوصول الى المعلومات يرتبط بكلفة استخدامها مقارنة بمردودها الاقتصادي، حيث من المفترض ان يرتفع مردود المعلومات من خلال تحسينها لأداء عملية الانتاج. ويدخل في ذلك قدرة جهاز الانتاج البشري - العمالة الماهرة - على استيعاب هذه المعلومات وحسن الاستفادة منها، اي القدرة على التعلم والتدريب والاستيعاب، ومن ثم الابداع والابتكار.

وعند حساب كلفة المعلومات في عملية الانتاج لمؤسسة ما ، لابد ان تحسب هذه الكلفة ضمن المصاريف الاستثمارية ، لانها غير قابلة للاسترداد ولايمكن نقلها - خاصة مصاريف التعلم والتدريب والبحث والتطوير الخ - كذلك لابد من حساب تقادمها، واحياناً باسرع من غيرها من عوامل الاستثمار، خاصة اذا لم تستخدم ولم تحدث.

رابعاً- بعض الملاحظات حول تقانات المعلومات الحديثة ونظمها[٦]

مع التطور الهائل والمتسارع في العلوم والتكنولوجيا في اواخر القرن العشرين - وبشكل خاص مستجدات الحواسيب وتطبيقاتها من جهة، وتطور وسائط الاتصالات على انواعها من جهة اخرى - كان لابد ان ينعكس هذا التطور بشكل جذري على تقانات المعلومات التقليدية، اي على الوثيقة المطبوعة التي يتم تداولها يدوياً، والتي سادت لآلاف السنين. وكانت بداية ثورة حقيقية مع توصل الانسان الى ترميز المعلومات بالاسلوب الرقمي، مما سهل استخدام طاقات الحاسوب الهائلة ووظائفه المتعددة في معالجة المعلومات، ومن ثم في بناء قواعد المعلومات وبنوكها. وقد ساهم الاسلوب الرقمي كذلك في تطوير وسائط نقل المعلومات على اشكالها كحزم رقمية مضغوطة، مما سهل بناء شبكات المعلومات وتطويرها ثم توسعها وامتدادها في كافة ارجاء المعمورة. وتتصاعد مستجدات تقانات المعلومات الحديثة باستمرار، دفعاً نحو الاجهزة "الاسرع والاصغر والارخص"، كما تتحسن خصائصها نحو "الاذكى" - اي امتلاك المزيد من الوظائف في معالجة المعلومات-؛ والاكثر تحركاً - اي نحو سهولة الحمل والنقل والاستخدام بأقل ما يمكن من بنية تحتية ثابتة-؛ والاسهل ارتباطاً بوسائط الاتصالات الحديثة - أي الاسهل في ربطه مع شبكات الاتصالات العامة -. وتشمل تقانات المعلومات الحديثة كل أدوات وأجهزة ووسائل تجميع المعلومات ومراكمتها وتخزينها، ثم معالجتها وتحليلها ، ثم استرجاعها ونقلها وتوزيعها، ثم عرضها بطرق متعددة، وتسهيل الوصول اليها من قبل اوسع عدد ممكن من المستفيدين.

ويمكن تصنيف اجهزة تقانات المعلومات كما يلي:

١- **الاجهزة المكتبية:** آلات ادخال المعلومات، ومعالجة النصوص، والحواسيب الشخصية ، واجهزة الطباعة والنسخ والتصوير المكتبية، واجهزة نقل النص والصورة والصوت عن بعد، وادوات تحويل المعلومات، على انواعها، بين التقانات المثلية والرقمية[٧]، والادوات المكتبية لحفظ المعلومات، مثل ادوات التعرف على النصوص وعلى الكلام، والاسطوانات الممغنطة، وطابعات اللايزر، واجهزة تداول الصوت والصورة بالرموز الرقمية الخ ...

٢- **وسائط الاتصالات عن بعد:** بما في ذلك الاسلاك البصرية، واجهزة الاتصالات بموجات الراديو، والاقمار والتوابع الصناعية، والموديم (MODEM) للربط بين الحواسيب، واجهزة عرض المعلومات على انواعها وتعدد وسائطها.

٣- **نظم المعلومات الكبيرة:** مثل قواعد البيانات وبنوكها؛ وادوات معالجتها واسترجاعها؛ وادوات الغوص في هذه النظم وسبرها والبحث فيها، من اجل التعرف على المعلومات المطلوبة واستعادتها؛ وبرامج مقارنة المعلومات وكشف تماثلها او اختلافها؛ وبرامج تشفير المعلومات والحفاظ على سريتها الخ ...

---

(٦) بعض الافكار الواردة في هذه الفقرة مقتبسة من وثائق منظمة التعاون الدولي والتنمية، رقم المراجع (I-2) الى (I-8).

(٧) Analog to digital conversion equipment.

٤- **نظم نقل المعلومات عبر المسافات**، وتوزيعها، وايصالها الى اوسع عدد من المستفيدين: مثل شبكات المعلومات المحلية، والمناطقية، والدولية، واهمها حالياً شبكة الانترنت.

ومن المتوقع المزيد من التطور المتصاعد في شبكات المعلومات وخدماتها، حيث ستتسع قدرات الحواسيب الخادمة المركزية باستمرار، لتصبح اسرع واذكى، واقدر على معالجة اشد المعلومات تعقيداً، من المخطوطات الى الرسومات الى الاصوات والصور والفيديو الخ .. كما ستنتشر نقاط البث والالتقاط الفردية لتصل الى كل البيوت - كما هو حال الهاتف حالياً - بل سيصبح من الممكن تسهيل الارتباط بشبكات المعلومات بوسائط نقالة، تسمح باستخدامها حيث وجد الانسان، حتى بعيداً عن البنى التحتية للاتصالات المتطورة. وسوف تنتشر كذلك الشبكات الخاصة، والمتخصصة، الى جانب الشبكات العالمية مثل الانترنيت - مع توفر التواصل والتداخل بين هذه الشبكات، ومع بلورة مداخل ومعايير و برتوكولات اتصالات عالمية موحدة. كما ستتوفر برامج وادوات متقدمة للحفاظ على سلامة المعلومات ودقتها، و حصر الدخول اليها لمن له الحق في ذلك . وكلها من العناصر الاهم التي ستغير جذرياً من اساليب ادارة المعلومات وتنظيمها في المستقبل.

ويمكن الكلام المطول عن شبكة الانترنت وتأثيراتها الحالية والمستقبلية على تقانات المعلومات. فهذه - الشبكة التي بدأت كواسطة لتبادل المعلومات العلمية والابحاث في الاوساط الاكاديمية والبحثية في الولايات المتحدة الامريكية - تحولت الى سوق معلومات عالمية، لا يملكها طرف، ولا تدار من قبل احد. تربط كل انسان بآخر، عبر المسافات والحدود الدولية، وتسمح بالوصول الى ما يرمى فيها من معلومات عامة، كما تسمح بالاتصال بشبكات المعلومات الخاصة ونظمها، وبقواعد المعلومات المرتبطة بها، وذلك بشكل شبه فوري مباشر. وكما في كافة المجالات العامة الاخرى، لا بد من الملاحظة ان البنى التحتية المرتبطة بشبكة الانترنيت تختلف من مكان الى آخر، حيث ظهرت فوارق هائلة - جغرافية ونوعية - في الخدمات التي يمكن توفرها محلياً من خلال شبكة الانترنيت، وذلك تبعاً لقدرة الشبكات المحلية والحواسيب-الخادمة المركزية العاملة فيها.

ومرة اخرى لا بد من الاشارة الى ان هذا التطور الهائل في تقانات المعلومات الحديثة لم يكن، بمعظمه، نتيجة الحاجة الملحة، وانما جاء نتيجة طبيعية للتطور الهائل في العلم والتكنولوجيا في نهاية القرن العشرين، مع الاشارة بشكل خاص، الى التطور العظيم في الحواسيب الشخصية - زيادة قدرتها وصغر حجمها ورخص اسعارها - بحيث اصبحت من ادوات الاستهلاك الجماهيري الواسع، ودخلت تقريباً الى كل منزل في الدول الصناعية، وهي بالطريق لان تصبح كذلك حتى في افقر الدول النامية.

وقد ادى هذا التطور في تقانات المعلومات وتسهيلات الحصول عليها، الى بروز سوق تجاري الكتروني واسع لمختلف انواع المعلومات، والى نمو صناعة كاملة حول المعلومات واسواقها، تعتبر من اكثر الصناعات رواجاً واسرعها نمواً في العالم. وما كان سوقاً محدداً للمعلومات، متقصراً على الاتصال الكلامي وتبادل الوثائق المكتوبة والمطبوعة، اصبح سوقاً عالمياً شاملاً، متعدد الوسائل والوسائط، تنصهر فيه مختلف انواع المعلومات ووسائط تداولها، وتتداخل فيه المعلومات ذات القيمة العلمية، بتلك ذات القيمة الاقتصادية والتجارية، وبالمعلومات الادبية، بل وبالمعلومات الهائفة التافهة التي لاقيمة لها اطلاقاً.

وقد كثر الكلام مؤخراً عن "مجتمع المعلومات"، وعن المحيط الحضاري "كثيف المعلومات"، وعن الاقتصاد المرتبط بالمعلومات الخ... ومرة اخرى، في هذا الفيض الهائل من المعلومات المنتشرة

عبر هذه الشبكات العالمية، اصبح البحث عن المعلومات المفيدة والحصول عليها في الزمان والمكان المناسبين امراً يتطلب مهارة خاصة، ومعرفة وخبرة من نوع معين، حتى لا يتيه المستخدم العادي عن مقصده ويغرق في بحر من المعلومات التي لا قيمة لها.

خامساً- أهمية المعلومات ونظمها للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية(٨)

تمثل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة - التي يراوح عدد العاملين فيها بين ٥ و ١٠٠ موظف وعامل - العدد الاكبر بين المؤسسات الصناعية في الدول العربية. ومعظم هذه المؤسسات مازالت - وبنسبة عالية - تستخدم تقانات متخلفة كثيفة العمالة، تتطلب استثمارات بسيطة نسبياً، وتنتج سلعاً بكميات محدودة لاسواق الاستهلاك المحلية. وفي معظم الاحيان، يلعب صاحب المؤسسة في الوقت نفسه دور المدير الاداري المسؤول عن مختلف الوظائف الادارية - المشتريات، التسويق، اختيار المعدات الخ.- بما في ذلك كل ما يتعلق بالمعلومات التي تحتاجها المؤسسة او تصدر عنها. وهذا يحرم المؤسسة، في غالب الاحيان، من خبرة مسؤول متخصص بالمعلومات وادواتها، ويضطرها للاعتماد على الخبرة الشخصية لمديرها فقط، وفي احيان اقل قد يدفعها للجوء الى مصادر معلومات خارج المؤسسة.

وتختلف كفاءة مالك المؤسسة - ومديرها - بين مؤسسة واخرى، كما تختلف قدراته وخبراته العلمية والصناعية، وقلما يكون هذا المدير مطلعاً بما فيه الكفاية على مستجدات التقانات المتعلقه بصناعته، كما قلما يكون مطلعاً على متغيرات التجارة الدولية و على اسعار السلع والمواد الخام المتعلقة بمؤسسته او بخريطة تجارتها في العالم. ان هذا النقص في المعلومات - وفي حسن ادارتها لتحسين اداء المؤسسات الصناعية الصغيرة - طالما كان عائقاً امام تطوير هذه المؤسسات وتحديث ادواتها ومعداتها وفتح اسواق جديدة لمنتجاتها.

وفي اطار الاستثمار والتمويل يعتمد مالك المؤسسة الصغيرة عادة، وبنسبة عالية، على مايملكه شخصياً من امكانات استثمارية، وقلما يسعى ليطلع بشكل افضل على شروط الاقراض والتمويل التي قد تتوفر حوله، وكيفية الوصول الى مصادر هذا التمويل. وينطبق هذا الكلام ايضاً على القروض الاستثمارية طويلة الاجل التي قد تكون ضرورية لاية عملية انتاج صناعي.

اخيراً لابد من الاشارة الى ان مدير المؤسسة يعتمد على خبرته الشخصية ايضاً في انتقاء عماله، بما في ذلك العمالة الماهرة او نصف الماهرة، وقلما تتوفر له معلومات كافية عن سوق العمالة المناسبة، و عن برنامج التدريب الذي يمكن ان يخضع لها عماله لتحسين ادئهم ورفع انتاجية مؤسسته.

وقد تكون هذه العوامل المعوقة غير مؤثرة بشكل جذري في مؤسسات صغيرة تنتج لسوق محلي محدود لاتلقى فيه اية منافسة حقيقية. الا ان هذه المحددات تعيق نمو المؤسسة، وتصبح عقبة كأداء في تطورها وتوسعها ونجاحها في مواجهة اية منافسة، خاصة مع ازدياد المنافسين في الاسواق، بعد فتح معظم الاسواق المحلية في وجه المنافسة الدولية، مع تنفيذ الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية،

---

(٨) ورقة إسكوا E/ESCWA/ID/1992/1 المرجع رقم (I-9).

خاصة وان المنافسة ستكون - حتى في الاسواق المحلية - مع مؤسسات تمتلك المقدرة على متابعة المستجدات، سواء في ميدان تطوير الانتاج او في اللحاق بمتغيرات التجارة الدولية.

وبالرغم من الاعلان المتكرر عن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من دول الاسكوا، فانه، الى تاريخه، مازالت قليلة تلك الحكومات التي نجحت في بلورة سياسات واضحة تجاه مؤسسات الاعمال الصغيرة، وفي بناء مستلزماتها من بنى مساندة - خاصة البنى التحتية للمعلومات على انواعها - تلبي ما تعجز المؤسسات الصغيرة من الحصول عليه بامكاناتها الذاتية.

ومؤخراً اخذت بعض غرف التجارة والصناعة، ومؤسسات القطاع الخاص الاخرى، المبادرة في دعم المؤسسات الصغيرة وتوفير بعض مستلزماتها من البنى المساندة، مثل توفير المعلومات عن التجارة الخارجية، وعن المعارض والمؤتمرات، وعن وكلاء التكنولوجيا ومصادرها الخ... كما ان بعضاً من هذه الغرف قد باشر في بناء نظم ذاتية للمعلومات، تتضمن اقامة قواعد للمعلومات عن القطاع الصناعي، وربطها بشبكات المعلومات المحلية والاقليمية والدولية، مع افساح المجال للمؤسسات الصغيرة الاعضاء في هذه الغرف للاستفادة من هذه النظم، اما في مواقع الغرف نفسها، واحياناً من خلال انشاء شبكة محلية تربط الغرفة حاسوبياً بمن يرغب من اعضائها ومنتسبيها.

ومع تصاعد دور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، وزيادة اهتمام مدرائها بالحصول على المعلومات المؤثرة لتحسين كفاءة مؤسساتهم وتحسين إدائها، من المتوقع ان يزداد الاهتمام بتطوير نظم وطنية للمعلومات تسد حاجة المؤسسات الصناعية على انواعها، سواء بمبادرة من الحكومات او من مؤسسات القطاع الخاص، او بمبادرة من شركات تجارية تهدف للربح، حيث بدأت تظهر شركات خاصة في هذا المجال، في لبنان ومصر وبعض دول الخليج.

سادساً - حول هذه الدراسة واهدافها

منذ الثمانينات بدأت دول المنطقة تعطي اهتماماً متزايداً للقطاع الخاص، وتسعى لزيادة دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية عموماً، وفي التنمية الصناعية بشكل خاص. ومن خلال ذلك اخذت معظم الحكومات في المنطقة تبدي اهتماماً ملحوظاً بالمبادرات الريادية الخاصة وبمؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة، كبديل عملي لمشاريع التصنيع الضخمة التي تحملتها الحكومات في الستينات، وحتى اواسط الثمانينات. وتجاوباً مع هذا التوجه للدول الاعضاء، ومع التوجه العالمي نحو اعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً متزايداً في الانشطة الاقتصادية، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - اسكوا - منذ اواخر الثمانينات، بتنفيذ انشطة متعددة تتعلق بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك دراسة اوضاعها واحتياجاتها، وبلورة انشطة عملية لمساندتها وتطوير اعمالها.

وقد تبين من خلال دراسات متعددة قامت بها اسكوا مبكراً، ان من اهم المعوقات في وجه انطلاقة المؤسسات الصناعية الصغيرة، ثم في وجه نجاحها وتوسعها بعد ذلك، النقص الفادح في المؤسسات المساندة التي يمكن ان تقدم خدمات وظائفية محددة لقطاع المؤسسات الصغيرة، التي تعجز عن اقامة مثل هذه الوظائف داخل هياكلها وبناها المحدودة الموارد والامكانات. ومن اهم المؤسسات المساندة تلك القادرة على توفير المعلومات الضرورية والمؤثرة، مثل : المعلومات التقنية، المعلومات عن الاسواق المحلية وعن التجارة الخارجية، المعلومات عن الاستثمار والتمويل، المعلومات عن العمالة، واهم من كل ذلك، معلومات اكيدة وواضحة عن الاجراءات والمحددات الادارية والقانونية التي تتطلبها

اقامة المؤسسات الصغيرة وانطلاقتها بشكل ناجح، ثم عملها وتوسعها بعد ذلك. ورغبة من اسكوا في المساهمة بالتخفيف من هذا النقص في البنى التحتية للمعلومات - خصوصاً مع هذا التقدم المتسارع في تقانات المعلومات عالمياً، ومع تصاعد اهمية المعلومات السليمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة حتى على مستوى المؤسسات الصغيرة -، أخذت الاسكوا على عاتقها القيام بمجهودات محددة من اجل بلورة مخططات عملية للارتقاء بالبنى التحتية الوطنية للمعلومات، وتطوير نظم معلومات وطنية متخصصة. وكخطوة اولى في هذا المجال سعت الاسكوا، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الى اعداد مسح اولي لمصادر المعلومات في الدول العربية، من اجل تحديث دليل مصادر المعلومات العربية الذي اصدرته المنظمة، عام ١٩٨٥[٩]، بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية. وسيغطي الدليل المحدث كافة الدول العربية ، وسينشر بشكل مشترك قبل نهاية عام ١٩٩٧ ان شاء الله.

وبالاضافة الى تحديث الدليل - وبالتعاون مع مكاتب مؤسسة فريدريك ايبرت الالمانية في عمان وبيروت والقدس - اعدت الاسكوا هذه الدراسة، لتكون استعراضاً اولياً لواقع اهم مصادر المعلومات في القطاع الصناعي الموجودة في عدد من الدول-الاعضاء في اسكوا، مع تقييم لادائها، وتحديد لبعض النواقص في خدماتها؛ وذلك من اجل الوصول الى توصيات محددة لتحسين قدرات هذه المصادر، ومن ثم الارتقاء بها، مساهمة في تطوير افضل للبنى التحتية للمعلومات في الدول المعنية، بعد زيارات ميدانية لهذه الدول . وقد حددت الامكانات البشرية والمادية المتوفرة لدى اسكوا عدد الدول المشمولة بهذه الدراسة، التي انحصرت ميدانياً بالدول التالية: الاردن، السعودية، فلسطين، لبنان ومصر. وفي هذه الزيارات الميدانية قدمت مكاتب برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، خدمات هامة لتسهيل هذه الزيارات وضمان نجاحها، فلهذه المكاتب، ولمؤسسة فريدريك ايبرت ومكاتبها المشاركة في الدراسة، وبشكل خاص مكتب عمان الذي ساهم بتمويل بعض انشطتها الشكر الجزيل لما قدمته من جهد ومساندة.

---

(٩) دليل مصادر المعلومات العربية، المرجع رقم (١-٥).

الفصل الثاني

حول المعلومات ومصادرها في القطاع الصناعي[١٠]

في الصفحات السابقة، تم استعراض سريع لتطور مفهوم المعلومات وتقاناتها ودورها المتصاعد في الانشطة الاقتصادية، حتى اصبحت سلعة في ذاتها، لها قيمتها الاقتصادية والتجارية، و لها اصحابها واسواقها، ولها نظمها الخاصة، وطرق توليدها وتداولها وبيعها. كما تم استعراض اهمية المعلومات على انواعها بالنسبة لتطوير القطاع الصناعي وتحسين ادائه، واهمية تطوير بنى تحتية وطنية للمعلومات، لمساعدة القطاع الصناعي، والمؤسسات الصناعية الصغيرة بشكل خاص، لانها عادة تكون غير قادرة على امتلاك امكانات ذاتية لتجميع المعلومات المؤثرة وتحليلها، ضمن هياكلها المحدودة، لنقص في الخبرة او في الموارد. وفي هذا الجزء من الدراسة سيجرى استعراض سريع لانواع المعومات المتعلقة بالقطاع الصناعي، ووظائفها، واهميتها بالنسبة للمستفيدين منها؛ كما سيجرى استعراض لانواع مصادر المعلومات ونظمها ومداخلها وطرق اقامتها، ووسائل الارتباط بها والاستفادة منها.

أولاً- المعلومات عن القطاع الصناعي

تتضمن المعلومات عن القطاع الصناعي وانشطته المجالات التالية:

١- خطط الحكومة ومشاريعها للتصنيع.

٢- البنى التحتية الاساسية الوطنية، ومشاريع التصنيع المرتبطة بها، ومستلزماتها.

٣- التقانات المستخدمة في الصناعة ومعداتها.

٤- الانتاج الصناعي، والتجارة به، بما في ذلك معلومات عن نوعية الانتاج، وجمعه والاسعار والاسواق.

٥- استهلاك المواد الخام والمواد الوسيطة؛ المستورد منها والمتوفر محلياً.

---

(١٠) لقد تم الاعتماد في اعداد هذا الفصل على اللقاءات المتعددة التي نظمت في عدد من الدول الاعضاء، وكذلك على بعض المصادر العامة ومنها:

- المرجع رقم (I-9).

.Promotion of enterpreneurship in small-scal industrial enterprises E/ESCWA/ID/1992/1

- المرجع رقم (I-10).

."Doing Business in the U.K., Opportunities and Pitfalls", Taylor J. Garrett, John Wiley & Sons, 1996

٦- شبكات الطاقة وشبكات الخدمات الوطنية الاخرى.

٧- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية.

٨- السلع الجديدة التي تنزل للاسواق ومواصفتها واسعارها.

٩- انواع النفايات الصناعية، وكمياتها، وسبل التخلص منها، وكلفة ذلك.

١٠- العمالة : انواعها، مهاراتها، توزيعها، توفرها محلياً او في الخارج، تكلفتها، الخ...

١١- القدرات الصناعية المتوفرة وامكانات التعاقد من الباطن(١١).

ويتنوع الراغبون في الحصول على هذه المعلومات والمستفيدون منها؛ فبالاضافة الى الصناعيين والقطاع الصناعي نفسه، يمكن الاشارة الى الفئات التالية:

١- الحكومات واصحاب القرار وواضعي خطط التنمية والتصنيع، وذلك من اجل تحقيق الامور التالية:

(أ) بلورة سياسات واستراتيجيات وطنية مناسبة، تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتحسين ادائه، وتسهل اتخاذ القرارات السلمية المتعلقة به، اعتماداً على معلومات دقيقة واضحة المعالم ومؤكدة؛

(ب) ترجمة السياسات الوطنية الى تشريعات مناسبة، والى اجراءات ادارية وقانونية قابلة للتنفيذ وغير معرقلة؛ والعمل على تنفيذ هذه التشريعات والاجراءات، واقامة ما يستلزمه ذلك من اطر ومؤسسات، سواء في القطاع الحكومي، او في اطار مؤسسات القطاع الخاص؛

(ج) تطوير البنى التحتية والخدمات الوطنية، وزيادة امكاناتها لتلبي كافة احتياجات القطاع الصناعي، وتطوره، من : طاقة، و مياه، ونظم تصريف النفايات، وخدمات الهاتف، والاتصالات، والنقل، ومدن صناعية، ومناطق حرة الخ... مع ما يستلزمه ذلك من موارد مادية وبشرية؛

(د) مراعاة قضايا البيئة، والصحة العامة، بما في ذلك توفير مناطق صناعية بعيدة عن المناطق الآهلة الخ...، مع تسهيل الوصول اليها للعاملين في القطاع الصناعي والمستفيدين منه؛

(هـ) الترويج لفرص الاستثمار التي يوفرها القطاع الصناعي لرجل الاعمال داخل البلد نفسه، وللمستثمرين من خارج البلد المرغوب بأستقطابهم؛

(و) الاهتمام بمستلزمات اعداد العمالة المطلوبة من خلال تطوير برامج التعليم بمختلف مستوياته، وبرامج التدريب التقني والمهني على انواعه، وتهيئة المؤسسات الضرورية لذلك، ضمن القطاع الحكومي اوضمن مؤسسات القطاع الخاص.

---

(١١) المناولة الصناعية (Subcontracting).

٢- وبالاضافة الى اصحاب القرار والحكومات، يمكن رصد مستفيدين آخرين عديدين من المعلومات عن القطاع الصناعي، من ذلك مايلي:

(أ) المستثمرين ورجال الاعمال (من داخل البلد او من خارجه)؛

(ب) الموردين والمستوردين للتكنولوجيا ومعداتها ومستلزماتها؛

(ج) الموردين والمستوردين للانتاج الصناعي، وللمواد الخام والمواد الوسيطة؛

(د) مؤسسات المناولة الصناعية، والمؤسسات الصناعية المستفيدة منها؛

(هـ) مراكز الابحاث الاقتصادية والصناعية؛

(و) المؤسسات التربوية ومؤسسات التدريب المهني والتقني، التي ترغب بتطوير برامجها لتناسب احتياجات القطاع الصناعي؛

(ز) المؤسسات المعنية بالبيئة، والصحة العامة، والحياة المدنية، وبتطوير المناطق الريفية والمناطق البعيدة عن مراكز المدن؛

(ح) مؤسسات الخدمات على انواعها (الكهرباء، الهاتف، الاتصالات، النقل، الخ...)

(ط) المنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بالتنمية الصناعية وبقضايا التنمية عموماً.

ثانياً- المعلومات الهامة والمؤثرة في تطوير القطاع الصناعي

مع العولمة المتزايدة للانشطة الاقتصادية، والنشاط الصناعي بشكل خاص، ومع تحرير التجارة العالمية، تزداد الضغوطات في مختلف البلدان لفتح الاسواق المحلية امام السلع المستوردة، وللتخفيف من قوانين حماية الصناعة المحلية ومن المحفزات التي تقدم لها. وتزداد ضغوطات المنافسة الشديدة على المؤسسات الصناعية - حتى في اسواقها المحلية - ما يدفع مدراء هذه المؤسسات واصحابها، الى ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في عمل هذه المؤسسات لاتخاذ القرار الصائب والمناسب. وتزداد بذلك اهمية الحصول على المعلومات المفيدة المؤثرة المتعلقة بقرار ما، واهمية الوصول الى تلك المعلومات في الزمان والمكان المناسبين. وتتنوع المعلومات التي قد يحتاجها مدراء المؤسسات الصناعية، التي تؤثر على اقامة المؤسسات، وانطلاقتها الناجحة، ثم على عملها وتطورها واستمرارها؛ كما تتنوع مصادر المعلومات ومداخلها ووسائل الوصول اليها، وكما تختلف قيمة المعلومات وأهميتها، ومردودها الفعلي بالنسبة لكلفة الحصول عليها. وفي البداية لابد من استعراض واف لكافة انواع المعلومات التي يمكن ان يحتاجها المسؤولون عن المؤسسات الصناعية، وعن عمليات الانتاج فيها. ويمكن تقسيم هذه المعلومات الى الاصناف والفئات التالية:

ألف- المعلومات التقنية والفنية

ومن جملة ماتشمله هذه المعلومات ما يلي:

١- تكنولوجيات الانتاج، وطرائقه، ومستلزماته، ومصادر هذه التكنولوجيات.

٢- مستجدات تكنولوجيا الانتاج، ووسائل نقلها، ومواقع رصد هذه المستجدات، وكلفتها، ومردودها التجاري المتوقع الخ.. .

٣- المواصفات الفنية المفصلة للاجهزة والمعدات، وطرق تشغيلها، والخبرات المطلوبة لتشغيلها وصيانتها.

٤- المواصفات الفنية لقطع غيار المعدات المستخدمة، ومواقع توفرها داخل البلد وخارجه، وكلفتها، ووسائل الوصول اليها، والمدة المطلوبة للحصول عليهاعند طلبها؛ وكلفة تخزينها محلياً .

٥- المواصفات الفنية والنوعية للمواد الخام، والمواد الوسيطة، ومصادرها، وطرق الوصول اليها، والبدائل المحلية الممكنة؛ وكلفتها؛ ومواقع توفرها داخل البلد وخارجه، والمدة المطلوبة للحصول عليها عند طلبها.

٦- المواصفات والمعايير المحددة قانونيا - محلياً او دولياً - للسلع المنتجة، وللخدمات التي تقدمها المؤسسة، وماهو ضروري ملزم، او ما هو محبذ كحافز في التسويق ، خاصة في اسواق التصدير للمؤسسات المصدرة.

٧- قدرات تصميم السلع والخدمات وطرائق الانتاج، وقدرات تحسينها، والمتوفر من هذه القدرات محلياً او في الخارج، وكلفة مثل هذه الخدمات، ومردودها.

٨- معلومات عن مؤسسات البحث والتطوير المحلية ذات العلاقة: امكاناتها، تكلفتها، مردودها، الخدمات التي تقدمها الخ...

٩- نظم براءات الاختراع، وحقوق الملكية الصناعية، وحقوق الماركات المسجلة، وقوانينها، ومؤسساتها، ومدى الالتزام بها - محلياً وفي اسواق التصدير - وتأثيرها على عمليات الانتاج للمؤسسة الصناعية.

باء- المعلومات القانونية، والمعلومات عن الاجراءات الحكومية والادارية اللازمة

تتعدد هذه المعلومات، وتتشعب مصادرها وتختلف تأثيراتها، كما تختلف وسائل الوصول اليها، وكلفة ذلك وسهولته؛ ومن القوانين والاجراءات الهامة المتعلقة بالقطاع الصناعي مايلي:

١- قوانين الشركات الصناعية: انواعها، صفاتها القانونية، وحقوق مالكيها وواجباتهم المالية والقانونية؛ بما في ذلك تسجيل الشركات الخارجية - او فروعها - ومشاركة الاجانب في الشركات الوطنية وحقوقهم وواجباتهم.

٢- القوانين والاذونات والاجراءات الحكومية المختلفة التي يستلزمها اقامة مؤسسة صناعية، وتسجيلها، والبدء بالانتاج فيها؛ الادارات الحكومية التي يجب مراجعتها، ومواقعها الجغرافية، وتسلسل هذه الاجراءات والاذونات، وكلفتها، والمدة الزمنية المتوقعة لانجازها.

٣- معلومات عن القوانين والاجراءات المتعلقة بالبيئة، الضرورية لاقامة مؤسسة صناعية وعملها، وتلك المتعلقة بالصحة العامة، والموقع الجغرافي للمؤسسة بالنسبة للتجمعات السكنية الخ...

٤- قوانين الاستثمار والاعمال - المحلية والخارجية - ومحفزات الاستثمار، والمدد الزمنية والقانونية للاستفادة من المحفزات وشروطها؛ بما في ذلك قوانين المدن الصناعية، والمناطق الحرة؛ والاعفاءات الممكنة، وشروطها، وكيفية الحصول عليها؛ واهم من ذلك قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين وفض النزاعات في الاعمال، وحماية الاستثمارات المحلية والخارجية، وتسريع تنفيذ المحفزات التي ينص عليها القانون، بما في ذلك بدائل المصالحات للخلافات المتعلقة بالاعمال وجرائم الشركات.

٥- القوانين والاجراءات المتعلقة بالمواصفات والمعايير - خاصة ما يتعلق بالجودة - الملزم منها والمحبذ، سواء للانتاج المحلي او للاستيراد والتصدير.

٦- قوانين العمل والاقامة للاجانب، واذونات العمل واجراءاتها، ومددها الزمنية - للمستثمرين ، للشركاء، للعمالة المتخصصة، للعمالة العادية، للعوائل الخ -. وكذلك قوانين تأشيرات الدخول لهؤلاء، واجراءاتها، ولمن يمكن ان يستلزمهم العمل من خبراء، ووكلاء موردين او مستوردين الخ...

٧- قوانين المصارف والحركة المالية، وسريتها، وحرية المعاملات المصرفية داخل البلد، وحرية نقل الاموال الى داخل البلد او الى خارجه، وشروط ذلك؛ واسعار صرف العملات، وكيفية تحديدها اذا كانت غير حرة الخ...

٨- قوانين التأمينات المختلفة واجراءاتها ومستلزماتها، بما في ذلك: التأمين الصحي ونظمه ومؤسساته المتوفرة؛ التأمين الاجتماعي وتأمين الصرف من الخدمة والتعويضات عند نهايتها؛ التأمين على الاستثمار؛ التأمين على المؤسسات الصناعية، وعلى معداتها وعلى انتاجها، الخ...

٩- القوانين والاجراءات المتعلقة ببراءات الاختراع، والملكية الصناعية، والماركات المسجلة، وحماية التصاميم الصناعية، وحقوق تأليف البرمجيات ونشرها، وحماية قواعد البيانات وشبكات الحواسيب، وقوانين سريان المعلومات عبر الحدود الدولية الخ...

١٠- قوانين ملكية العقارات، وملكية المؤسسات التجارية والصناعية للمستثمر الاجنبي، وشروطها، وحدودها، والرسوم المترتبة عليها؛ وكذلك ملكية العقارات السكنية للمستثمر الاجنبي وعائلته، او للموظف في المؤسسات الصناعية او الشريك فيها الخ...

١١- قوانين الاستيراد والتصدير ولوائح المنع - ان وجدت - والاجراءات المتعلقة بذلك.

جيم- معلومات عن الضرائب والرسوم والاجراءات المالية المتعلقة بالصناعة

١- الضرائب والرسوم المتعلقة بإقامة شركات صناعية، واقامة وتشغيل مؤسسات صناعية.

٢- ضرائب ورسوم الانتاج الصناعي.

٣- ضرائب ورسوم استيراد معدات الانتاج الصناعي، والاعفاءات الممكنة.

٤- ضرائب ورسوم استيراد المواد الخام، والمواد الوسيطة، والمكونات، والاعفاءات الممكنة في حالات التصدير واجراءاتها، والمدة الزمنية المتعلقة بذلك.

٥- الجمارك على السلع المصنعة المستوردة، واجراءاتها واستثناءاتها.

٦- الضرائب والرسوم للبلديات المحلية، وللمدن والمناطق الصناعية الخ...

٧- ضرائب ورسوم متعلقة بالبيئة، والصحة العامة، وماشابه.

٨- الاعفاءات الضريبية للمؤسسات المبتدئة، وشروطها واجراءاتها ومدتها الزمنية.

دال- معلومات عن الاسواق التجارية المحلية، واسواق التصدير

١- احصاءات الانتاج والاستهلاك المحليين، ورصد اسعار السوق وتقلبها.

٢- احصاءات عن استيراد مختلف السلع، خاصة المنافسة، ومصادرها واسعارها في الاسواق.

٣- معلومات عن اسواق التصدير، وفرصها ومستلزماتها.

٤- معلومات عن توفر المواد الخام، والمكونات، والمواد الوسيطة، واسعارها.

٥- معلومات عن المعارض، والمؤتمرات، والمهرجانات، المحلية والدولية.

٦- معلومات عن محفزات دعم الصادرات، واجراءاتها وترويجها، ومؤسساتها.

٧- معلومات عن وسائط النقل، خاصة الى اسواق التصدير، ومواعيدها الزمنية، وكلفتها.

٨- معلومات عن مؤسسات التوزيع، والترويج، المحلية والدولية، وكلفتها.

٩- معلومات واضحة عن اتفاقات التجارة الخارجية - الثنائية والاقليمية - ومحفزاتها واجراءاتها، بما في ذلك اتفاقات مناطق التجارة الحرة التي يمكن للدولة الانتماء اليها.

هاء- معلومات عن الاستثمار والتمويل والاقراض

١- مؤسسات الاستثمار والتمويل، ومستلزماتها، واجراءاتها، وطرق الوصول اليها.

٢- مؤسسات الاقراض الصناعي، ومتطلباتها واجراءاتها.

٣- مؤسسات ضمان الائتمان المصرفي، وضمان القروض.

٤- الاسواق المالية (المحلية والدولية)، واجراءاتها، وطرق التعامل معها.

٥- الاسهم والسندات، واجراءات اصدارها، وكيفية طرحها في الاسواق، وطرق بيعها وشرائها وترويجها.

٦- اسعار صرف العملات محلياً، وفي اسواق الاستيراد والتصدير.

٧- فرص الاستثمار الصناعي - في البلد او خارجه - ودراسات الجدوى الاقتصادية.

٨- رأس المال المغامر: توفره، مؤسساته، شروطه الخ...

واو- العمالة والموارد البشرية

١- معلومات عن المهارات والموارد البشرية المتوفرة في البلد، ومتطلباتها، المالية والاجتماعية والقانونية.

٢- القوانين المتعلقة بالعمل، بما في ذلك الاجور، والتعويضات، والعطل، وحقوق التنظيم النقابي الخ...

٣- برامج التدريب المهني والتقني، ومؤسساته، وكيفية الوصول اليها، بما في ذلك مؤسسات التدريب خلال العمل ، والتدريب المستمر، وبرامج دعم الدولة لهذه المؤسسات.

٤- العمالة الاجنبية، ومستلزماتها واجراءاتها.

زاي- فرص المناولة الصناعية (Subcontracting)

١- القدرات الصناعية الفائضة المتوفرة في البلد، او في البلدان المجاورة.

٢- قوانين المناولة الصناعية، وطرقها، ومؤسساتها واجراءاتها.

٣- امكانات المناولة على الصعيد الدولي، ومعلومات كافية عن الشركاء المحتملين، محلياً ودولياً، المؤسسات المساندة القادرة على المساعدة في اجراءات المناولة الصناعية.

حاء- مؤسسات الخدمات المساندة

١- المؤسسات الحكومية المساندة للقطاع الصناعي، بما في ذلك اجهزة الاحصاء الصناعي، ومراكز المعلومات ومؤسسات ترويج الصادرات وتشجيع الاستثمار الخ...

٢- جمعيات الصناعيين، وغرف الصناعة والتجارة، وامكاناتها ووظائفها.

٣- المؤسسات الاستشارية المتنوعة وامكاناتها، وقدراتها الفنية والبشرية، وكلفتها.

٤- مؤسسات التدريب المهني والفني، ومؤسسات التدريب الدائم، والتدريب خلال العمل.

٥- مؤسسات الابحاث الاقتصادية والصناعية والعلمية.

٦- مؤسسات توزيع السلع، وشبكاتها المحلية والدولية.

٧- مؤسسات الاعلام والترويج الخ...

طاء- البنى التحتية والخدمات العامة

توفرها، طاقتها مستلزماتها، اسعارها وكلفها، قوانينها الخ.. بما في ذلك: المطارات، والموانئ، ونقاط الحدود البرية، وشبكات الشحن والنقل والاتصالات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وتصريف النفايات الصناعية الخ...

ياء- معلومات عن مصادر المعلومات للقطاع الصناعي

١- التعريف بمصادر المعلومات المتوفرة محلياً، والمجالات التي تهتم بها.
٢- مواقع مصادر المعلومات، وبياناتها ومداخلها، وكيفية الاتصال بها وكلفة التعامل معها.
٣- الخدمات التي تقدمها هذه المصادر وكلفتها للمستفيد.
٤- تجهيزات هذه المصادر وقدراتها الفنية والبشرية.
٥- شبكات المعلومات التي ترتبط بها محلياً وعالمياً.

مما تقدم من استعراض واف للمعلومات التي قد يتطلبها عمل المؤسسة الصناعية، ومن يستفيد منها، يظهر التشعب الهائل في هذه المعلومات، وتنوعها، واختلاف مصادرها، وبالتالي اختلاف اهميتها وتأثيرها المباشر على عمل المؤسسة، واختلاف قيمتها التجارية ومردودها الاقتصادي. كما يتبين انه، مع هذا الاختلاف والتنوع، تزداد الاهمية التي يجب ان تعطيها المؤسسة الصناعية للمعلومات، ولكيفية الحصول عليها، وحسن الاستفادة منها في تحسين اداء المؤسسة، وفي توفير الفرص الكافية لترويج انتاجها في الاسواق في وجه المنافسة المتزايدة. كذلك لابد من العودة للتذكير بأن ما يزيد من اهمية المعلومات - ودورها في الوصول الى القرار الصائب من قبل صاحب المؤسسة - بروز المتغيرات الدولية التالية:

(أ) المستجدات المتسارعة في تقانات المعلومات، التي تيسر لكافة الاطراف فرصاً هائلة لتحسين قدراتها التنافسية؛

(ب) تحرير التجارة العالمية وزيادة الضغط لفتح الاسواق، وتخفيف اجراءات الحماية والمحفزات، وبالتالي التغير الملحوظ في خارطة التجارة العالمية؛

(ج) توجه معظم الدول الى تخصيص مؤسسات القطاع العام الصناعية، بما في ذلك دول كانت الى فترة قريبة ملتزمة بالاقتصاد المركزي الموجه؛

(د) تحرير المعلومات عن القطاع الصناعي، وعن التجارة بالسلع المصنعة، وانتقال هذه المعلومات من مؤسسات معدودة كانت تمتلكها الدول - مثل اجهزة الاحصاء المركزية - الى مؤسسات متنوعة، متعددة الامكانات، والتقانات، والوسائط، واساليب الاتصال مع المستفيدين. وقد شكلت هذه المؤسسات المستجدة، بمجملها، ما يمكن ان يسمى "السوق الدولية للمعلومات"، تعطي كافة المعلومات المذكورة، وتوفر معطياتها عن معظم دول العالم ، محلياً ودولياً ، عبر الحدود والمسافات.

ومن المهم اخيراً اعادة التذكير ايضاً بتحول المعلومات من معطيات جامدة وارقام - رغم اهمية الارقام الاولية - الى معلومات مفيدة، وما يستلزم ذلك من معالجة للمعطيات والارقام الأولية لتحويلها الى معلومات تؤثر بشكل مباشر وآني على عملية الانتاج، وعلى تشغيل المؤسسة، وبالتالي الى معلومات مفيدة لصاحب المؤسسة ومديرها حتى يتمكن من الوصول الى القرار الاصوب المبني على حقائق آنية مباشرة ومؤكدة.

ثالثاً- مصادر المعلومات حول القطاع الصناعي

في عودة سريعة تستعرض قائمة المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي، والتي ادرجت اعلاه، لا بد من الملاحظة ان تشعب المعلومات المطلوبة، وتنوعها الهائل، يستتبع بالتالي تشعباً واسعاً في مصادر المعلومات وتنوعها، واختلافاً كبيراً في امكانات هذه المصادر، وفي الخدمات التي تقدمها، وفي اساليب الوصول اليها. ونادرة هي المؤسسات (المصادر) القادرة على توفير كافة المعلومات التي تتعلق بالقطاع الصناعي، او التي قد يتطلبها عمل مؤسسة صناعية. وقد تتوفر لبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة، امكانات وموارد ذاتية، مادية وبشرية، تستطيع استخدامها في الحصول على كافة المعلومات الضرورية، والمفيدة لاصحاب القرار فيها. الا ان معظم المؤسسات الصناعية - حتى في الدول الصناعية الكبرى- تلجأ عادة الى مصادر معلومات خارجية متخصصة، للحصول على ما قد ينقصها من معلومات لاتستطيع الحصول عليها بإمكاناتها الذاتية. اما المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة - حتى في الدول الصناعية - فقلما تمتلك موارد ذاتية كافية تخصصها لخدمات المعلومات، وهي تضطر دائماً للاعتماد بشكل اساسي كبير على مصادر معلومات خارجية، او انها تكتفي - كما هي الحال في معظم الاقطار العربية - بالقدرات الشخصية لصاحب المؤسسة و/أو مديرها، وما قد يتوفر له من علاقات عامة، وخبرة في التعامل مع الاسواق، ومقدرة على التخمين "الصائب"، او هي تهمل موضوع المعلومات كلياً ، وتتصرف بشكل عفوي غير مسند.

من جهة اخرى، وبالرغم من تشعب مصادر المعلومات وتنوعها، لابد من الملاحظة انه في معظم الدول - بما في ذلك الدول العربية - نشأت مؤسسات وهيئات مختلفة - في القطاع العام والقطاع الخاص

- يمكن اعتبارها مصادر معتمدة توفر بعض المعلومات المذكورة، مثل: الاجهزة الوطنية للاحصاء؛ مؤسسات المواصفات والمقاييس؛ ومؤسسات براءة الاختراع؛ غرف التجارة والصناعة؛ مؤسسات تشجيع الاستثمار وترويج الصادرات الخ... واستعراض سريع للوضع في كل دولة معنية لا بد أن يؤدي الى رصد العديد من هذه المؤسسات - مصادر المعلومات - في القطاعين العام والخاص - التي يمكن لاصحاب المؤسسات الصناعية ومدرائها اللجوء اليها للحصول على بعض المعلومات المطلوبة، ولواستلزم ذلك بعض الجهد والامكانات المادية. ويبقى اللجوء الى هذه المصادر افضل من اعتماد التخمين والحدس في اتخاذ القرارات الحاسمة، بدون الحصول على معلومات انية ومؤكدة. وانطلاقاً من ذلك يجري حالياً اعداد دليل مصادر المعلومات في الدول العربية، ومن اجل ذلك ايضاً تم اعداد القائمة أدناه لمختلف المؤسسات التي يمكن اعتبارها مصادر معلومات لتكون نوعاً من الدليل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تيسر لهم استقصاء ما يتوفر من هذه المؤسسات (المصادر) حولهم، وتساعدهم في الحصول على ما امكن من معلومات مفيدة لتحسين القرارات التي يتخذونها وتحسين اداء مؤسساتهم الصناعية.

وقبل وضع القائمة بالمؤسسات مصادر المعلومات، لا بد من لفت النظر الى اهمية اللغة التي تستخدمها هذه المؤسسات (المصادر)، حيث ان العديد من مدراء المؤسسات الصغيرة واصحابها قد لا يألفون استخدام المعلومات بغير لغتهم الام؛ علماً ان عدداً من المصادر المذكورة ادناه هي مؤسسات دولية قد لا تتوفر لديها معلومات باللغة العربية، حتى ولو كان لها فروع او مراكز اتصال في المنطقة.

ألف- مصادر المعلومات الاقتصادية والعامة

١- الوزارات المعنية في الدولة، واهمها: الصناعة، التجارة، الاقتصاد، التموين، التخطيط، الاشغال العامة، الصحة، المالية، البيئة الخ...

٢- اجهزة الاحصاء المركزية.

٣- مؤسسات ودوائر المواصفات والمقاييس.

٤- مؤسسات ودوائر التدريب الفني والمهني.

٥- مؤسسات ودوائر براءات الاختراع، والملكية الصناعية، والماركات المسجلة.

٦- البلديات والسلطات المحلية.

٧- السلطات المالية والنقدية، والبنك المركزي.

٨- مؤسسات الاستيراد والتصدير (العامة والخاصة)، بما في ذلك السلطات الجمركية.

٩- دوائر الاقامة والجوازات واذونات العمل.

١٠- غرف التجارة.

١١- جمعيات رجال الاعمال واتحاداتهم.

١٢- جمعيات الموردين والمصدرين.

١٣- مؤسسات تشجيع الاستثمار ومؤسسات ضمان الاستثمار، وضمان القروض.

١٤- مؤسسات ترويج الصادرات ومراكز التجارة الخارجية.

١٥- مراكز التجارة الدولية.

١٦- المكتبات العامة، ومراكز المعلومات والتوثيق على انواعها

١٧- الملحقيات التجارية والصناعية، في السفارات والقنصليات الاجنبية.

١٨- الجرائد الرسمية.

١٩- بنوك التنمية، وبنوك الاستثمار، ومؤسساته.

٢٠- مراكز البحوث الاقتصادية، والعامة.

٢١- مؤسسات وشركات الاستثمار على اختلافها.

٢٢- الجامعات، ومعاهد التعليم، ومراكز البحوث.

٢٣- مؤسسات الخدمات العامة، وشركاتها وشبكاتها، بما في ذلك: الكهرباء، المياه، الهاتف، الصرف الصحي الخ...

٢٤- ادارات المطارات والموانئ.

٢٥- شركات النقل (العامة والخاصة)؛ ووكلاء السفريات والنقل.

٢٦- المنظمات والهيئات، المحلية والاقليمية والدولية، المهتمة بقضايا بالتنمية، بما في ذلك لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢٧- مؤسسات حماية البيئة، وجمعياتها.

٢٨- اتحادات العمال، العامة والمتخصصة.

٢٩- مؤسسات المناطق الحرة، واداراتها.

٣٠- مؤسسات خدمات الصيانة.

باء- مصادر المعلومات المتخصصة بالصناعة

١- وزارة الصناعة، ودوائرها المختلفة.

٢- غرف الصناعة.

٣- جمعيات الصناعيين، ونقاباتهم المتخصصة.

٤- الاتحادات النوعية للصناعة: الوطنية، والإقليمية، والدولية.

٥- مراكز البحوث الصناعية مختبراتها، ومراكز التصميمات الصناعية والهندسية.

٦- مؤسسات الاستشارات الصناعية والفنية.

٧- مراكز المعلومات الصناعية.

٨- مؤسسات المدن الصناعية والمناطق الصناعية، واداراتها.

٩- بنوك الإنماء الصناعي.

١٠- وكلاء الشركات الموردة للمعدات، وتقانات الانتاج، والمواد الخام.

١١- وحدات المناولة الصناعية، وادارات تنظيمها.

١٢- مؤسسات الحاضنات الصناعية والتكنولوجية، وادارتها.

١٣- المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالتنمية الصناعية وبشكل خاص: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين؛ المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

جيم- بعض المصادر العامة الأخرى

من الضروري لفت النظر الى توفر مصادر عامة أخرى للمعلومات، قد تبدو للوهلة الاولى غير ذات أهمية مباشرة، ولكنها قد توفر من المعلومات الآنية ما يساهم بشكل جدي في سد بعض النقص في المعلومات، من ذلك ما يلي:

١- الجرائد والمجلات والدوريات العامة التي تخصص أقساماً منها للنشاط الاقتصادي، والصناعي.
٢- المجلات والدوريات الاقتصادية والصناعية المتخصصة، بما في ذلك مجلات العلوم التطبيقية.

٣- دوريات الاتحادات والجمعيات الاقتصادية والصناعية.
٤- الأدلة المتنوعة، والكاتالوجات، ونشرات الشركات الموردة.
٥- النشرات الاقتصادية، في محطات البث الاذاعي والتلفزيوني.
٦- شبكات المعلومات الحاسوبية، الاقتصادية والصناعية، وقواعد البيانات المرتبطة بها.

ونورد، على سبيل المثال - وكملحق لهذه الدراسة - قائمة بالجرائد والمجلات والدوريات التي تتلقاها مكتبة اسكوا[١٢]، مع الاشارة الى تلك التي تتضمن صفحات او اقسام اقتصادية و/او صناعية ذات فائدة عملية.

دال- بعض الاشكال الاخرى للمعلومات المفيدة للقطاع الصناعي

١- المسوحات الصناعية.

٢- شبكات المعلومات الوطنية، اذا توفرت.

٣- الشبكات الدولية للمعلومات، مثل الانترنت.

٤- قواعد البيانات وبنوكها، المحلية والاقليمية والدولية، التي يمكن الوصول اليها عن بعد (بواسطة الاتصال الهاتفي، او بواسطة اقراص ممغنطة مثلاً)؛ من ذلك بنك المعلومات الصناعية والتكنولوجية في اليونيدو.

٥- المعارض المحلية والدولية، العامة والمتخصصة.

رابعاً- حول تقييم مصادر المعلومات

قد يبدو للوهلة الأولى، انه من السهولة بمكان دراسة أوضاع مصادر المعلومات في الاقطار العربية وتقييم ادائها. الا ان تشعب المعلومات المعنية، وتنوعها، كما ذكرنا اعلاه، وتطور تقانات المعلومات، والتفاوت في انتشارها، يجعل من الصعب القيام بتقييم موضوعي شامل، لان مصادر المعلومات في الدول العربية مازالت شديدة التنوع، واسعة التبعثر، مختلفة في قدراتها وتجهيزاتها، ليس بين دولة واخرى، ولكن حتى ضمن الدولة الواحدة، وضمن القطاع الواحد. وهي حالياً في مرحلة انتقالية لان هنالك مشاريع في عدد من الدول العربية لتحديث البنى التحتية لمصادر المعلومات، وتطويرها وتجهيزها بالمستجدات بدرجة او اخرى، كما سنرى عند عرض الوضع الميداني في الدول التي تمت زياراتها.

ومن حيث المبدأ فإن تقييماً موضوعياً شاملاً لمصادر المعلومات لابد ان يتضمن الأمور التالية:

١- قدرات المصدر في التعامل مع المعلومات، من ذلك:

---

(١٢) الملحق الأول في نهاية التقرير.

(أ) كيفية تجميع المعلومات والمقدرة على الوصول اليها من مصادرها الاولية؛

(ب) تحديث المعلومات وآنيتها؛

(ج) دقة المعلومات المجمعة، ومصداقيتها وسلامتها؛

(د) نوع المعلومات ومجالاتها؛

(هـ) مدى معالجة المعلومات من قبل المصدر قبل توفيرها للمستفيدين، وسلامتها بعد المعالجة؛

(و) طرق تصنيفها ومطابقتها للتصنيفات الدولية.

٢- تجهيزات المصدر وامكاناته، ومن ذلك:

(أ) وسائل تجميع المعلومات من مصادرها الأولية؛
(ب) تجهيزات تخزين المعلومات ووسائله، بما في ذلك توفر قواعد البيانات؛
(ج) طرق معالجة المعلومات وآلياتها وبرمجياتها؛
(د) كيفية استرجاع المعلومات، ووسائل عرضها للمستفيدين، وايصالها اليهم؛
(هـ) خدمات المعلومات التي تقدم للمستفيدين؛
(و) تجهيزات المصدر وامتلاكه لادوات التقانات الحديثة؛
(ز) ارتباط المصدر بشبكات المعلومات الوطنية والدولية؛
(ح) ارتباط المصدر بشبكة محلية للمستفيدين.

٣- القطاعات المستفيدة:

(أ) نوعية القطاعات المستفيدة من خدمات المصدر؛
(ب) اهمية القطاع الصناعي بين المستفيدين، ونسبة الاستفادة العملية؛
(ج) اهمية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بين المستفيدين.

٤- تقييم الطلب على خدمات المعلومات في المصدر:

(أ) نوعية الطالبين، خاصة من القطاع الصناعي؛
(ب) معلومات عن الشركات الصناعية التي تطلب خدمات المعلومات ؛
(ج) عدد الطلبات التي يتم تلقيها؛
(د) نوعية المعلومات المطلوبة ومجالاتها؛
(هـ) نسبة تركز الطلب على المعلومات، وفي أية مجالات؛
(و) أية احصاءات أخرى حول الخدمات والطلب عليها.

الأسلوب المعتمد في تقييم مصادر المعلومات حول القطاع الصناعي في هذا التقرير

بعد زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات التي يمكن اعتبارها من أهم مصادر المعلومات المفيدة للقطاع الصناعي - وعنه - في عدد من دول المنطقة، تبين ان غالبية هذه المؤسسات غير قادرة على توفير بيانات اولية دقيقة وسليمة وآنية، ذات فائدة وقيمة لمؤسسات القطاع الصناعي، الا ما ندر. وقد قدمت تفسيرات لعدة لهذا النقص، ومنها ما يلي:

١- ندرة المصادر الاولية للبيانات، حيث لم تتجذر بعد في المنطقة تقاليد توليد الاحصاءات والبيانات بشكل منتظم ومؤسسي وآني لدى كافة المؤسسات والهيئات المعنية.

٢- ان معظم مصادر البيانات الاولية - واهمها اجهزة الاحصاء المركزية - تعد بياناتها لخدمة الدولة وصانعي القرار فيها، وتركز بشكل اساسي على ما يفيد الحسابات القومية، ولاتبذل جهوداً منظمة مؤسسية لتحويل هذه الاحصاءات والبيانات الى معلومات للمستفيدين من خارج القطاع الحكومي؛ وللقطاع الصناعي بشكل خاص.

٣- ان البيانات والاحصاءات الاولية تصدر بشكل بطيء، وبتكرار محدود (مرة في السنة مثلاً)، بشكل لا يفيد الحاجة الآنية لهذه البيانات الاولية لدى القطاع الصناعي.

٤- اختلاف تصنيف البيانات الاولية - عند توفرها في مصادرها - عن الصيغة المتعارف عليها دولياً في القطاع الصناعي، وعدم توفر معلومات ذات بنود مفصلة حسب الحاجة؛

٥- عدم وجود آلية مؤسسية دائمة للربط المباشر بين مصادر البيانات الاولية ومؤسسات المعلومات التي تخدم القطاع الصناعي، الا في عدد محدود من الحالات، والدول.

من جهة اخرى لقد تبين انه - باستثناءات قليلة - ليس لدى مصادر المعلومات التي تخدم القطاع الصناعي حالياً، منهجية مؤسسية ثابتة لتجميع المعلومات ومراكمتها من مصادرها الاولية، باستثناء جمع الوثائق المطبوعة؛ حيث يتم ذلك في معظم الاحيان من خلال تجميع النشرات والوثائق الدورية التي تنشرها مصادر البيانات الاولية، وتوزعها في الاسواق. وهذه المنشورات تكون عادة قديمة في معلوماتها لا تلبي الحاجات الآنية لمؤسسات القطاع الصناعي. وكذلك تبين ان مصادر معلومات القطاع الصناعي، قلما تقوم بمعالجة المعلومات التي تجمعها لجعلها اكثر فائدة وقيمة لمؤسسات القطاع الصناعي، وذلك اما لنقص في الموارد المادية والبشرية او لأن علاقتها بمؤسسات القطاع الصناعي مازالت محدودة.

أخيراً لقد تبين من خلال الزيارات الميدانية لمصادر المعلومات في القطاع الصناعي، ان غالبية هذه المؤسسات ليس لديها سجل مستمر ودائم للطلبات التي تردها والمتعلقة بخدمات المعلومات للقطاع الصناعي؛ وليس لديها رصد للمستفيدين من هذه الخدمات؛ ومعظم هذه المؤسسات لا تحاول القيام بتحليل علمي لما يردها من الطلبات من اجل تحسين اداء خدماتها. ويعزى السبب في ذلك اساساً الى قلة الطلب على خدمات المعلومات الذي يرد الى هذه المؤسسات من القطاع الصناعي، وذلك لعدم ادراك المستفيدين لأهمية المعلومات وقيمتها في تطوير كفاءة هذه القطاع، وربما ايضاً لأن المعلومات المتوفرة - كما ذكرنا اعلاه - لاتلبي الاحتياجات الآنية الملحة لمؤسسات القطاع الصناعي.

وانطلاقاً من هذه الواقع العملي، كان من الصعب اجراء تقييم موضوعي شامل للمؤسسات التي تمت زيارتها ميدانياً ، وبالشكل المفصل اعلاه. لهذا كان لا بد من الاكتفاء بجمع ما تقدمه المؤسسات عن نفسها وعن خدماتها في ميدان المعلومات؛ وتقديم تحليل وصفي لهذه المؤسسات وخدماتها. وقد تم بذل الجهد ليكون الوصف المقدم شاملاً لكل ما توفر لدى اسكوا من معلومات عن هذه المؤسسات، بما في ذلك:

امكاناتها وقدراتها وتجهيزاتها في مجال خدمات المعلومات
انواع الخدمات الي تقدمها
مصادر البيانات الاولية التي يتم الاعتماد عليها
اية معلومات قد تتوفر عن المستفيدين من الخدمات التي تقدم
قواعد البيانات التي تتوفر في المؤسسة وطرق تحديثها، وعرض مافيها من معلومات
شبكات المعلومات التي ترتبط بها المؤسسة.

الفصل الثالث

تقييم البنى التحتية للمعلومات في لبنان

أولاً - توطئة

كانت بيروت قبل الاحداث الدامية في لبنان - والى اوساط السبعينات - تمثل حالة فريدة ومتميزة بين اقطار المنطقة، من حيث توفر المعلومات السياسية والاقتصادية - بما في ذلك المعلومات الصناعية عن لبنان بخاصة والمنطقة بعامة. وفي تلك الفترة تجمع في بيروت العديد من مصادر المعلومات ومؤسسات البحوث والدراسات، وتيسرت وسائل وانماط الاستفادة من تلك المصادر؛ كان ذلك بسبب توفر الحديث في حينه من مختلف البنى التحتية الضرورية لتجميع المعلومات ونشرها، والمناخات الفكرية غير المقيدة المساندة لها. وقد ساعد على ذلك ما يلي:(١٣)

١- تعدد الجامعات والمعاهد العليا، ومراكز الدراسات والبحوث، ومراكز المعلومات والتوثيق، اللبنانية منها والعربية والدولية.

٢- كثرة الباحثين المستفيدين من هذه المؤسسات، من لبنانين وعرب واجانب، وتقديرهم للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، واستعدادهم لتغطية تكاليف هذه الخدمات؛ مما ساهم في تطورها وتقدمها، وزيادة امكاناتها المادية والبشرية.

٣- تنامي الخبرة البشرية - المتخصصة بمختلف المهارات المطلوبة - لهذه المؤسسات وللبنى التحتية للمعلومات.

٤- الجو العام المشجع للحرية الفكرية، ولحركة النشر، وسهولة استقبال ونقل المعلومات ونشرها، وسهولة الحصول على العلومات والوصول الى مصادرها؛ وذلك على عكس ما كانت عليه الحال في معظم الدول المجاورة.

٥- سعي الدولة اللبنانية المستمر لتطوير البنى التحتية لخدمات المعلومات، بما في ذلك شبكات الاتصالات والبريد ووسائط النقل؛ وسعيها لربط بيروت بمختلف الوسائط بالمحيط الاقليمي، وبدول العالم المختلفة، ماكان يعتبر في حينه متقدماً بشكل ملحوظ على ما كان سائداً في دول الجوار.

وقد لعبت بيروت في حينه - بما توفر فيها من امكانات ومؤسسات - دور الذاكرة الحية المعاصرة للمنطقة العربية، جمعت وخزنت فيها الاخبار والوثائق عن مختلف احداث المنطقة وانشطتها في مختلف الحقول - وخاصة الانشطة الاقتصادية، بما فيها الصناعية -. ومن الملفت للنظر ان بيروت استطاعت ان تستمر في لعب هذا الدور، ولو بشكل مخفف، في السنوات الاولى للاحداث الدامية، والى مطلع الثمانينات والاجتياح الاسرائيلي للمدينة، الذي دمر معظم البنى التحتية والمادية فيها، ودفع معظم المؤسسات والخبرات البشرية - العربية، والدولية، وحتى اللبنانية - للهجرة الى الخارج. وقد رافق

---

(١٣) سام منسى، المرجع رقم (١-٨).

هجرة هذه المؤسسات هجرة اوسع للمفكرين والباحثين، وللمهارات المتخصصة في مختلف مهارات المعلومات، خاصة المطلعين على المستجدات العالمية في هذه المجالات.

وقد ادت الاحداث الدامية - بعنفها واستمراريتها - اضافة الى الهجرة القسرية الذي شملت معظم مؤسسات البنى التحتية للمعلومات وخبراتها، الى تدمير بطيء وواسع لما تبقى من هذه المؤسسات، بحيث يمكن القول ان كل المؤسسات التي بقيت تعمل في بيروت - في اطار المعلومات او كمصادر لها - قد تأثرت بشكل جذري جراء هذه الاحداث وما ادت اليه من نتائج مدمرة، وذلك الى نهاية الاحداث في مطلع التسعينات، والى بداية الجهود لاعادة البناء والاعمار. ومن الاثار المدمرة التي اثرت على مصادر المعلومات ما يلي:

١- انكفاء الصحافة والمجلات والدوريات، وهجرة معظمها، وسقوط مصداقية مابقي منها في بيروت.

٢- تشرذم الجامعات ومؤسسات الابحاث، وتبعثر المفكرين والباحثين.

٣- شلل تام لمعظم مراكز المعلومات والتوثيق، واقفال بعضها، وهجرة بعضها الآخر، وانخفاض مستوى الخدمات في المؤسسات التي استمرت، نتيجة احتراق اوتدمير اوسرقة. وقد افتقدت معظم المؤسسات التي بقيت المقدرة على التزود بالجديد او الرغبة في ذلك؛ كما فقدت الاستعداد - حتى اذا توفرت الامكانات - لتطوير القدرات الفنية، وللحصول على مستجدات تقانات المعلومات.

٤- تخلف المكتبات العامة، والجامعية، لنقص في الامكانات المادية والخبرات البشرية، ولما اصابها ايضاً من سرقة وتدمير وحرق - كما اصاب العديد من المراجع التي كانت متوفرة فيها - ولتأخرها بالتزود بالجديد من المراجع والدوريات، ولعدم سعيها لمواكبة مستجدات تقانات المعلومات، وبشكل خاص اقامة قواعد المعلومات، والربط الحاسوبي ببنوك المعلومات وشبكاتها.

وبالرغم من ذلك، وبالرغم من الدمار الذي تعرضت له البنى التحتية للمعلومات وخدماتها، احتفظت بيروت بمركزها بين المدن العربية، كموقع للعديد من مصادر المعلومات العامة - السياسية والاقتصادية - من خلال استمرار عمل المؤسسات التوثيقية التالية:(١٤)

١- ببليوغرافيات اسعد داغر، بما فيها تلك عن مصادر المعلومات والدراسات العربية واللبنانية.
٢- الفهرس البطاقي لمكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت.
٣- الدورية التوثيقية "حالات" - "Panorama" التي تصدر باللغات الثلاث.
٤- بيبلوغرافيات ويوميات مركز دراسات الوحدة العربية.
٥- الدورية التوثيقية Fiche du Monde Arabe.
٦- وغير ذلك من المنشورات المكتبية والتوثيقية الخ...

ومع نهاية الاحداث الدامية، في مطلع التسعينات، وعودة الامن والاستقرار الى بيروت، بدأت الحياة الطبيعية تعود، ولوببطء، الى مختلف الهيئات والمؤسسات، بما فيها تلك التي تعتبر جزءاً من البنى التحتية للمعلومات في المدينة، ومصادر موثوقة للمعلومات فيها.

---

(١٤) سام منسى نفس المرجع السابق.

وفي أواسط عام ١٩٩٧، يمكن القول ان معظم مصادر المعلومات، التي تخدم القطاع الصناعي، قد بدأت تستعيد عافيتها تدريجاً، كما ان اكثرها بدأت تعد مشاريع محددة لتطوير القدرات الفنية والتقنية المتوفرة فيها، ولادخال التقانات الحديثة في خدماتها، بما في ذلك ما يلزم من قواعد بيانات محوسبة، ومن ربط حاسوبي بمختلف شبكات المعلومات الاقليمية والعالمية. وبالتالي يمكن اعتبار هذه المرحلة في لبنان فترة انتقالية باتجاه تحديث البنى التحتية للمعلومات وتهيئتها بشكل افضل لتكون اكثر فاعلية في خدمة القطاع الصناعي، على ابواب القرن الواحد والعشرين.

وفي إطار اعداد تقييم ميداني للبنى التحتية الحالية للمعلومات في لبنان، تمت زيارات ميدانية لبعض المؤسسات الاكثر فاعلية في علاقتها مع القطاع الصناعي، للاطلاع على امكاناتها وطرائق عملها، ودراسة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، ولمناقشة المسؤولين فيها عن المشاريع المستقبلية لتحسين ادائها ورفع كفاءة عطائها للقطاع الصناعي.

ثانياً- بعض مصادر المعلومات في لبنان

ألف- جمعية الصناعيين اللبنانيين[١٥]

تعتبر هذه الجمعية من اهم مؤسسات القطاع الصناعي في لبنان، حيث تضم في عضويتها الغالبية العظمى من المؤسسات الصناعية المسجلة، بمختلف احجامها وتنوع سلعها وانتاجها. وقد حددت الجمعية مهماتها الاساسية على انها السعي للنهوض بالقطاع الصناعي اللبناني، والعمل على تطويره لرفع كفاءته وانتاجيته، وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. وفي هذه الاطار تقدم الجمعية للمؤسسات الصناعية المنتسبة، ولاصحاب القرار في الدولة، خدمات متعددة ومتنوعة في مجال المعلومات عن القطاع الصناعي واحتياجاته، من خلال جهازها البشري - الاداري - المتفرغ ، ومن خلال لجانها المتخصصة. وتضم الجمعية عدداً من اللجان المتخصصة، ومنها تلك التي تهتم بالمعلومات في ميادين عملها - سواء في لبنان او في الخارج - وهي اللجان التالية:

١- لجنة المعارض والمؤتمرات الصناعية والتجارية.
٢- لجنة التدريب المهني والفني، وتهيئة العمالة الماهرة.
٣- لجنة الجمارك.
٤- لجنة الاعتمادات والتمويل الصناعي.
٥- لجنة الاعلام.

وتقوم الجمعية بتقديم خدماتها واستشاراتها للمؤسسات المنتسبة، ولأصحاب القرار، من خلال النشرات والدوريات والاتصالات المباشرة: كما تقوم بتقديم هذه الخدمات والاستشارات عند الطلب - الذي يمكن ان يرد للجمعية من داخل لبنان او من خارجه - حول كل ما يتعلق بالمجالات التالية:

(أ) الأسواق المحلية وأسواق التصدير؛

---

(١٥) لقاء مع الاستاذ سعد عويني، المدير الاداري؛ دليل المنتسبين لجمعية الصناعين اللبنانين المرجع رقم (٣-٢)؛ ورقة الجمعية في وثيقة الإسكوا E/ESCWA/ID/1994/1 المرجع رقم (I-21).

(ب) الرسوم والضرائب الجمركية، في لبنان وفي بلاد التصدير (حسب توفرها في الجمعية)؛

(ج) السلع الصناعية المنتجة في لبنان، ومؤسسات انتاجها؛

(د) الخدمات القانونية المتنوعة حول الصناعة في لبنان؛

(هـ) الاثباتات القانونية عن المؤسسات الصناعية في لبنان والخارج، بما في ذلك الماركات المسجلة؛

(و) المعارض والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك معلومات عن الزمان والمكان والجهة المنظمة، وفرص المشاركة الخ...

(ز) كل ما يتوفر من معلومات عن المؤسسات الصناعية المنتسبة ونشاطها.

وليس لدى الجمعية حالياً القدرات المالية والبشرية؛ ولا التجهيزات، لتجميع المعلومات من مصادرها الأساسية، ولا وسائل للوصول المباشر الى هذه المصادر؛ كما انها لاتمتلك حالياً الوسائل العملية والمؤسسية لتجميع المعلومات والتدقيق فيها ومراكمتها؛ ولهذا تعتمد الجمعية بشكل كلي تقريباً على ما يصلها من وثائق ومطبوعات ومعلومات بالبريد، او بالاتصال المباشر. وتؤكد الجمعية على افتقاد القطاع الصناعي في لبنان للبيانات الاولية الضرورية، الموثوقة والدقيقة والآنية، حتى في مصادرها من مؤسسات حكومية معنية؛ لهذا تشدد الجمعية على ضرورة تطوير مؤسسات البنى التحتية للمعلومات، وإقامة وسائل اتصال دائمة معها. ولهذا ايضاً تخطط الجمعية لاقامة روابط حاسوبية مباشرة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة - خاصة دائرة الجمارك، ومركز المعلومات عن التجارة الخارجية في وزارة التجارة والاقتصاد - وذلك عندما تكتمل البنى التحتية للمعلومات في الجمعية وفي هذه المؤسسات.

وهنالك عدد من المشاريع قيد الدرس، لتطوير البنى الضرورية للمعلومات في الجمعية، أهمها اقامة مركز للمعلومات في مقر الجمعية، من المتوقع اكتماله خلال فترة قريبة. ويفترض ان يشمل هذه المركز اقامة قواعد بيانات متخصصة، في مختلف المجالات التي تطلبها المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي تتاجر بالسلع المصنعة، ومن المفترض بشكل خاص اقامة قاعدة بيانات للمعلومات التجارية ومستلزماتها - تشمل معلومات عن اسواق التصدير، وعن الرسوم والضرائب الجمركية في لبنان وفي اسواق التصدير الخ... - ومن المفترض ايضاً اقامة قاعدة للمعلومات الصناعية - بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، (اليونيدو) - متخصصة في المعلومات التي يحتاجها القطاع الصناعي، مثل: المعلومات التكنولوجية والفنية، ومستجدات تكنولوجيا الانتاج؛ ومصدري التكنولوجيا ومعداتها؛ ومصدري المواد الخام، والمكونات؛ ومعلومات عن المواصفات والمعايير الدولية للسلع المصنعة؛ التعبئة والتغليف؛ برامج التدريب الصناعي؛ الخ... ومن المتوقع ان يتضمن مشروع مركز المعلومات اقامة ربط حاسوبي مع المركز الدولي للتجارة في جنيف، (ITC)، وبنك المعلومات التقنية (INTIB) في مقر اليونيدو في فينا.

ومؤخراً بدأت الجمعية - وبشكل محدود وبجهود شخصية لمديرها الاداري - بالقيام بجهود للربط بين المؤسسات الصناعية اللبنانية وبعض الشركات الاجنبية التي ترغب في اقامة علاقات صناعية في

لبنان: مشاريع مشتركة، مناولة صناعية، تطوير مشاريع قائمة وتوسيعها الخ... ومن المؤمل ان تتوسع هذه الخدمات في المستقبل، وان تطور لتصبح خدمة مؤسسية دائمة في الجمعية.

وفي عام ١٩٩٥ أصدرت جمعية الصناعيين اللبنانيين "دليل المنتسبين الى جمعية الصناعيين اللبنانيين"(١٦)، وهو دليلٍ قطاعي يعتمد التسلسل الابجدي ضمن كل قطاع، من اجل تسهيل مهمة الباحثين، يتضمن حصراً لعدد المؤسسات المنتسبة في كل قطاع، لتسهيل الاتصال بها للراغبين. ويتضمن هذا الدليل عدد المصانع في كل قطاع، وتوزعها الجغرافي (داخل لبنان). كما يتضمن معلومات أساسية محددة عن كل مؤسسة: عدد العاملين فيها؛ مساحة المصنع؛ حجم رأسمال التشغيل؛ الشكل القانوني للمؤسسة، وعنوانها واصحابها والنشاط الذي تقوم به.

وبسبب النقص في الموارد البشرية، وعدم اكتمال التجهيزات الحاسوبية، لم تقم الجمعية الى تاريخه، برصد الطلبات على خدمات المعلومات التي تصلها، ولم تقم بإحصائها وتحليلها. ولهذا فإن خدمات المعلومات التي تقدم مازالت عفوية، تتم حسب ورودها. ولكن من المتوقع ان يتغير هذا الوضع بشكل جذري مع اكتمال اقامة مركز المعلومات المقترح.

باء- غرفة التجارة والصناعة في بيروت(١٧)

تأسست غرفة التجارة والصناعة في بيروت، عام ١٨٩٨، لتشكل صلة وصل بين القطاعين العام والخاص. وهي تمثل القطاع الخاص لدى الحكومة وهي بمثابة مستشار له. ويتحدد دور الغرفة على مستويين، داخلي وخارجي. على المستوى الداخلي في لبنان: تسهر الغرفة على حماية مصالح القطاع الخاص وتؤمن نموه، وتقدم المشورة للحكومة في كل ما يتعلق بالصعوبات الاقتصادية. وعلى المستوى الخارجي: تتعاون الغرفة مع البلدان العربية والاجنبية من خلال الاتصالات الدائمة، وتبادل المعلومات والدراسات الاقتصادية. وهي تمثل لبنان في المؤتمرات الدولية، وتسعى لتقديم اوسع المعلومات عن القطاع الخاص للشركاء الاقتصاديين المحتملين من خارج لبنان (المستوردين، المصدرين، الشركاء في المشاريع الصناعية الخ...).

وكما هو الوضع في جمعية الصناعيين، فإن ظروف الاحداث الدامية قد اثرت جذرياً على عمل الغرفة وحدت كثيراً من امكانات تطوير خدماتها في مجال المعلومات. ومؤخراً عادت الغرفة لاعطاء المزيد من الاهتمام لموضوع خدمات المعلومات، وبلورت خطة شاملة لذلك، تنفذ حالياً بالتعاون مع عدد من المنظمات الاقليمية والدولية، من خلال دائرة الحاسوب ودائرة المعلومات في الغرفة، بما في ذلك اقامة مركز للمعلومات بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي.

وتتضمن خدمات المعلومات التي تقدمها الغرفة حالياً الأمور التالية:

١- **المكتبة العامة:** وهي مفتوحة لكافة المستفيدين، - معظمهم من الطلبة الجامعيين والباحثين، وقلة من رجال الاعمال والصناعيين - وتضم المكتبة مطبوعات متنوعة - مراجع ودوريات - تفيد رجال

---

(١٦) المرجع رقم (٢-٣).

(١٧) لقاء مع السيدة ضحى مالك، مديرة قسم الدراسات في الغرفة؛ نشرات تعريفية للغرفة.

الاعمال في لبنان، وكذلك نشرات ودوريات تتعلق بالسياسات المالية والنقدية. وتعاني المكتبة، كغيرها من المؤسسات في لبنان، من ندرة البيانات الاولية، وقلة النشرات المتعلقة بها، وتأخر صدورها، بحيث تصبح قيمتها الاقتصادية متدنية بالنسبة لاصحاب القرار في قطاع الاعمال، وفي القطاع الصناعي بشكل خاص. وليس هنالك اي سجل عن المستفيدين من هذه المكتبة.

٢- **مجلة الاقتصاد (اللبناني والعربي)** وهي مجلة تصدر شهرياً[١٨]، وتتضمن اخباراً وتحليلات وتوقعات تتعلق بالاقتصاد اللبناني بشكل خاص، والوضع الاقتصادي في الاقطار العربية بشكل عام، وتنشر المجلة اخباراً عن المستجدات من قوانين، ومعارض ومؤتمرات، وعروض، ومؤشرات اقتصادية او مالية الخ... وتوزع هذه المجلة على نطاق واسع في اوساط رجال الاعمال، وكذلك على المكتبات العامة والجامعية، كما تباع في الاسواق. وليس هنالك احصاء رسمي لنسبة استفادة القطاع الصناعي من هذه المجلة ولا عن انتشارها وتأثيرها. ويصدر عن الغرفة ايضاً: دليل المنتسبين، والتقرير السنوي، وبعض اوراق العمل والنشرات الاحصائية المختلفة.

٣- **مركز المعلومات المحوسب:** في محاولة لمواكبة المستجدات الهائلة في تقانات المعلومات، تقوم الغرفة حالياً بإقامة مركز موسع للمعلومات، وتزويده بكافة التجهيزات والوسائط الحديثة، بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي. ويتضمن ذلك الامور التالية:

(أ) اقامة عدد من قواعد البيانات التي تهم قطاع رجال الاعمال، والمنتسبين للغرفة، بما في ذلك قاعدة بيانات عن الغرفة نفسها وعن أنشطتها؛

(ب) نشر مجلة الاقتصاد في شبكة الانترنت؛

(ج) إقامة نقطة ارتكاز في المركز لعدد من الشبكات العالمية، ومنها:

(١) شبكة الانترنيت؛

(٢) الشبكة العالمية لغرف التجارة؛
(The International Networks of Chambers of Commerce), IBBCC

(٣) شبكات الاتحاد الاوروبي للمعلومات Euro Net؛

(٤) التعاون مع الاتحاد الاوروبي في اقامة نقطة ارتكاز لمركز معلومات المراسلات الأوروبية[١٩] Euro Info Correspondence Centre.

---

(١٨) المرجع رقم (٢-١٤).

(١٩) يراجع بهذا الشأن المعلومات عن مركز المعلومات الأاوروبي، Euro Info في الفصل الثامن من هذا التقرير.

(د) البحث في اقامة قاعدة بيانات حول رسوم الجمارك في لبنان و في اسواق التصدير (International Customs Duties ATA)؛

(هـ) البحث بإقامة حاسوب-خادم للبريد الالكتروني، لخدمة منتسبي الغرفة؛

(و) البحث في تولي مشروع التشفير الخطي، Bar Coding، للسلع المنتجة في لبنان (EAN).

وهنالك اتصالات دائمة بين غرفة التجارة والصناعة وجمعية الصناعيين من اجل التنسيق في مشاريع خدمات المعلومات، خاصة وان قاعدة منتسبي المؤسستين تتقاطع بشكل واسع. الا انه، الى تاريخه، لم يتم الربط الالكتروني - الحاسوبي - بين المؤسستين.

٤- **مركز الدراسات الاقتصادية:** ويقوم المركز بأعداد بعض الدراسات، بناءً لطلب مجلس ادارة الغرفة، ولخدمة هذا المجلس. كما يقوم بالاشراف على دراسات يقوم بها مستشارون لصالح الغرفة، ولخدمة مجلس ادارتها ايضاً. ويشرف هذا القسم حالياً على اصدار النشرة الشهرية للغرفة (الاقتصاد)

ولا بد من الاشارة الى انه ليس لدى الغرفة اية آلية او منهجية لتجميع المعلومات من مصادرها الاساسية، وليس لديها امكانات مادية وبشرية للقيام بذلك، ولهذا فهي ايضاً تكتفي بما يردها من نشرات ودوريات ووثائق مطبوعة حول مختلف المواضيع التي تهتم بها.

جيم- وزارة الصناعة والنفط-مديرية الصناعة

كان دور مديرية الصناعة - ضمن وزارة الصناعة والنفط - محدوداً جداً في السابق، بسبب ارتكاز القطاع الصناعي اساساً على مبادرات القطاع الخاص، وعدم اعطاء الدولة اهمية كبيرة للتخطيط الصناعي، انطلاقاً من ايمان كامل بمبدأ "الاقتصاد الحر". ولكن بعد سنوات الإحداث الدامية، اصبح لدى اصحاب القرار في لبنان اقتناع بضرورة ان تعطي الحكومة اهتماماً خاصاً بالقطاع الصناعي، وان تسعى لتلبية احتياجاته ومتطلباته. ومن هذا المنطلق وضعت الحكومة اللبنانية خططاً مدروسة لتطوير مديرية الصناعة وتحويلها الى وزارة مستقلة للصناعة.(٢٠)

وكان من اهم الاعمال التي قامت بها مديرية الصناعة، بعد الاحداث الدامية، الاتفاق مع دائرة التعاون الدولي الالمانية للقيام بمسح ميداني بالعينة للقطاع الصناعي، ليتم على اساسه وضع خطط محددة للنهوض بهذا القطاع. واعتماداً على هذا المسح الميداني، اصدرت وزارة الصناعة والنفط "الدليل الرسمي الوحيد للصناعة اللبنانية"، بعنوان "الصناعيون في لبنان ١٩٩٥".(٢١) كذلك في اطار توفير موارد محددة للاستثمار الصناعي، ساهمت مديرية الصناعة، عام ١٩٩٥، في إقامة "المؤسسة الوطنية لترويج الاستثمارات"، "IDAL"، وهي هيئة حكومية تسعى لرصد فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين، من لبنانيين وعرب واجانب، خصوصاً في القطاع الصناعي. وهنالك سعي جاد لاكمال اطر هذه المؤسسة في القريب العاجل لتقوم بواجبها الوطني.

---

(٢٠) تم فصل وزارة الصناعة عن وزارة النفط في صيف عام ١٩٩٧.

(٢١) المرجع رقم (٢-١).

أما المسح الصناعي الذي اشرفت عليه مديرية الصناعة، وتم تمويله من المساعدات الالمانية، فقد قامت به شركة خاصة - "دراسات واستشارات اقتصادية" - وانجز على امتداد سنتين تقريباً، ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، بهدف استخلاص ملامح الصناعة اللبنانية ميدانياً - بعد الاحداث الدامية - وقد تضمن دراسة لأوضاع المصانع اللبنانية وادائها، ومواردها المالية والبشرية، وكذلك دراسة عن مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني. وقد صدر عن وزارة الصناعة والنفط "تقرير عن المسح الصناعي - النتائج النهائية"[٢٢] في كانون اول/ديسمبر ١٩٩٥، وذلك الى جانب الدليل المذكور اعلاه. ويمكن ايراد أهم نتائج المسح الصناعي كما يلي:

١- عدم وجود تراكم مؤسسي للاحصاءات والبيانات الصناعية، وعدم وجود تسلسل وطني في ارقامها.

٢- عدم وجود حسابات ومعلومات دقيقة وواضحة، لدى معظم المؤسسات الصناعة اللبنانية.

٣- ان العدد الاجمالي للمؤسسات الصناعية في لبنان هو حوالي ٢٣،٥٠٠ مؤسسة؛ ٦٨٪ منها تعتبر مؤسسات صغيرة، تستخدم اقل من خمسة اجراء، في حين ان اقل من ٤٪ من الوحدات الصناعية تستخدم أكثر من عشرين أجيراً.

٤- ان انشاء المؤسسات الصناعية قد سجل نمواً ملحوظاً في السنوات الاخيرة، حيث ان ٣٠٪ من الوحدات المحصاة تأسست بعد عام ١٩٩٠. وقد اورد تقرير المسح - والدليل الناتج عنه - معلومات واسعة وتحليلات مختلفة عن المؤسسات الصناعية، وعن مختلف فروع قطاع الصناعة.

دال- الشرق الاوسط للابحاث والدراسات[٢٣] (مؤسسة خاصة للمعلومات)

بالرغم من ان اسم المؤسسة يدل على قيامها بابحاث ودراسات، الا انها عملياً مركز محوسب للمعلومات والتوثيق، متخصص في المجالات السياسية والاقتصادية، يقدم خدماته للزبائن مقابل اجر محدد. ويتخصص هذا المركز في تقديم الخدمات التالية:

١- تنظيم واعادة تنظيم، مراكز البحث ومراكز المعلومات والارشيف والمكتبة، وغيرها من الدوائر المتعلقة بالمعلومات، في مؤسسة الزبون (في القطاع العام او القطاع الخاص). وتتضمن هذه الخدمة ما يلي:

(أ) توفير البرمجيات - باللغة العربية (والانكليزية او الفرنسية عند الحاجة) - لاقامة قواعد بيانات، و/او ببليغرافيات، في مقر الزبون؛

(ب) توفير مكنز مزدوج اللغة (مؤلف من ٦٠٠٠ كلمة مرجعية في الاقتصاد والسياسة) من اجل تسهيل البحث عن المعلومة واسترجاعها بدقة؛

---

(٢٢) المرجع رقم (٢-٣).

(٢٣) كراس تعريفي بالمؤسسة، المرجع رقم (٢-١٣)؛ زيارة ميدانية للاستاذ سام منسى، مدير المؤسسة.

(ج) تدريب فريق عمل على اساليب الفهرسة، وتصنيف المعلومات، طبقاً للمعايير الدولية المعتمدة؛

(د) تنظيم، و/أو إعادة تنظيم المكتبة.

٢- رصد يومي ومستمر، لموضوع محدد يطلبه الزبون، في الجرائد والمجلات والكتب التي يختارها. والقيام بفهرسة الجرائد والمجلات والكتب التي يختارها الزبون، على اساس دوري - من خلال كلمات اساسية محددة وبترتيب ابجدي . وتقدم نتائج الرصد والفهرسة للزبون بنسخة مطبوعة ، و/او على اسطوانة حاسوبية.

٣- يقوم المركز بتجميع المعلومات السياسية والاقتصادية ومراكمتها بشكل منتظم، عن لبنان وعن المنطقة، وذلك برصد حوالي ٢٥٠ دورية عربية، وعدد من الدوريات والمراجع الأجنبية.[٢٤] وتراكم عناوين هذه المراجع كلها في قواعد معطيات متخصصة. ومن الممكن استرجاع مايرغب به الزبون، ضمن الصيغ التالية:

(أ) النص الكامل لموضوع معين، ورد في واحدة من الدوريات المرصودة؛

(ب) قائمة مراجع ببليوغرافية متعلقة بالموضوع؛

(ج) رصد دائم وكامل، للاشخاص والمؤسسات والأحداث - بما في ذلك المعارض والمؤتمرات والندوات الخ....

وقواعد البيانات المتوفرة في المركز هي التالية:

(١) الأخبار السياسية.
(٢) الأخبار الاقتصادية.
(٣) المياه في الشرق الأوسط.
(٤) أسماء الدوريات في المنطقة العربية، الخ...

ومعظم المستفيدين من المركز هم من المؤسسات الرسمية والاكاديمية، وقلة ضئيلة من رجال الاعمال (جمعية المصارف)، وليس بينهم، الى تاريخه، مؤسسة صناعية.

---

(٢٤) الملحق الثالث في نهاية التقرير.

هاء- "مؤسسة" دراسات واستشارات اقتصادية"[٢٥] (مؤسسة خاصة)
Etudes et Consultations Economiques

وهي مؤسسة خاصة تقوم بعدد من الخدمات الاستشارية والاقتصادية لزبائنها - مقابل اجر محدد. وتشمل خدمات المعلومات التي تقدمها هذه المؤسسات مايلي:

١- إعداد دراسات اقتصادية مختلفة حسب الطلب، من ذلك:

(أ) تحليل انشطة اقتصادية، او قطاعات اقتصادية مختارة، وتقييم ادائها؛
(ب) استشراف اداء بعض الأنشطة والقطاعات؛
(ج) إعداد دراسات احصائية، ودراسات سوق، ومسوحات اقتصادية وصناعية؛
(د) دراسات جدوى اقتصادية؛
(هـ) مخططات أعمال Business plans للمؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا المجال قامت المؤسسة بإجراء المسح الصناعي (بالعينية)، عام ١٩٩٤، لصالح وزارة الصناعة، وبتمويل من المساعدة الفنية الالمانية.

٢- التفاوض نيابة عن عملائها في كل ما يتعلق بأعمال الشركات، بما في ذلك البيع، الشراء، اصدار السندات والاسهم، تقديم طلبات قانونية للتأسيس او لتغيير الصفة القانونية، والقيام من اجل ذلك بكافة الدراسات المطلوبة وتجميع كافة المعلومات المتعلقة بالمهمة المحددة.

٣- اصدار التقارير والنشرات الدورية والوثائق المختلفة، عن قضايا تتعلق بالاقتصاد اللبناني، اهمها "دليل المستثمر"[٢٦] السنوي.

و"دليل المستثمر" نشرة اقتصادية سنوية موسعة، تتضمن معلومات مختلفة عن الاقتصاد اللبناني، ومستجداته خلال العام الذي يسبق نشر الدليل، بما في ذلك ما استجد من سياسات حكومية (مالية، نقدية، تشجيعية، محفزات الخ...) واهم المعلومات التي وردت في دليل عام ١٩٩٥، هي التالية:

(أ) مستجدات قانونية متعلقة بالنشاط الاقتصادي؛

(ب) معلومات عن الموارد البشرية المتوفرة في لبنان وادائها الاقتصادي؛

(ج) البنية التحتية؛

(د) بيانات عن مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة الخارجية؛

---

(٢٥) زيارة ميدانية للسيد سمير نصر، مدير المؤسسة.

(٢٦) المرجع رقم (٢-٦).

(هـ) معلومات عن السياسة الحكومية تجاه القطاع الصناعي ، وعن الاستثمار الصناعي، والتجارة بالسلع الصناعية؛

(و) بيانات عن البنى المصرفية والنقدية؛

(ز) معلومات عن المؤسسات المساندة؛

(ح) وغير ذلك من البيانات والاحصاءات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة.

يعمل في المؤسسة اكثر من ٢٢ موظف وباحث. ولكنها لاتضم دائرة متخصصة في خدمات المعلومات، كما ان تجهيزاتها من تقانات المعلومات الحديثة - عام ١٩٩٧ - مازالت محدودة نسبياً ، من حيث توفر قواعد البيانات، ومن حيث الارتباط الحاسوبي بشبكات المعلومات المحلية والعالمية. ومنذ تأسيسها، عام ١٩٨٣، قامت المؤسسة بأكثر من ٥٠٠ دراسة، كان اكثر من ثلثها متعلق بالقطاع الصناعي. ولكن المؤسسة لاتقدم خدمات معلومات، خارج اطار الاستشارات المذكورة اعلاه.

واو- المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات

وهي مؤسسة حكومية لتأمين الاستثمارات من المخاطر التي ترفض شركات التأمين التجارية تغطيتها، تأسست عام ١٩٧٧، وتتمتع بشخصية قانونية معنوية، وباستقلال مالي واداري. وكان من المفترض ان تقوم هذه المؤسسة، الى جانب دورها كشركة تأمين متخصصة - بأعباء عديدة لترويج الاستثمار، بما في ذلك تقديم اوسع خدمات المعلومات عن فرص الاستثمار المتوفرة في البلد. الا ان الاحداث الدامية حدت كثيراً من نشاط هذه المؤسسة. و في عام ١٩٩٦ نقلت معظم هذه المهام الى المؤسسة الوطنية لترويج للاستثمار (IDAL)، التي مازالت قيد استكمال اطرها وبناها لتستطيع القيام بهذا الدور.

زاي- الجامعة الامريكية اللبنانية - كلية الأعمال[٢٧]
The American Lebanese University Business School

تعتبر كلية الاعمال في الجامعة الامريكية اللبنانية في بيروت، من المؤسسات التربوية الاولى في المنطقة التي بادرت بإعطاء المعلومات في الاعمال والاقتصاد دورها المتزايد، وبإدخالها في موادها التعليمية لمفهوم "المعلومات كمصدر استراتيجي، وكقيمة اقتصادية" بالنسبة لاية مؤسسة اعمال، بما في ذلك المؤسسة الصناعية. وفي هذا الاطار ادخلت هذه الكلية مبكراً في برامجها التعليمية، منذ اواخر السبعينات، عدداً من المقررات التعليمية المتعلقة بالمعلومات وادارتها وتقاناتها. واهم هذه المقررات مقرر "ادارة نظم المعلومات" ومقر "نظم الادارة". ومقرر "ادارة نظم المعلومات" B211، يعطى لطلبة المستوى الجامعي الاول، ويتضمن معالجة مختلف القضايا والاشكالات المتعلقة بنظم المعلومات وادارتها، كما يتضمن دراسات ميدانية لحالات محددة وتقييم نظم معلومات قائمة. والى جانب المحاضرات، والدراسات الميدانية يتضمن المقر ايضاً ، جلسات نقاش وحوار تهدف الى تطوير التفكير العلمي الناقد لدى الطلبة حول كل تطبيقات الحاسوب في الاعمال وفي ادارة المعلومات، ومناقشات حول

---

(٢٧) زيارة ميدانية للسيد طارق مكداشي، عميد الكلية؛ دليل الكلية لعام ١٩٩٦، المرجع رقم (٢-٨).

تصميم نظم المعلومات المناسبة لمؤسسات الاعمال، تبعاً لانشطتها ومواردها وقدراتها، وذلك من اجل مساعدة هذه المؤسسات في اتخاذ قرارات الاعمال الصائبة والآنية.

اما مقرر "نظم الادارة" BU832 فيعطى لطلبة مرحلة مابعد التخرج، ويشمل تطبيقات مختلفة في ادارة نظم المعلومات في الشركات والمؤسسات الكبرى، وتحليل اهمية المعلومات وادارتها في الاعمال والصناعة - ويستعرض مواضيع محددة، مثل:

١- البريد الالكتروني.
٢- شبكات المعلومات وقواعد البيانات.
٣- الاتصالات ودورها في نشر المعلومات على الاطار العالمي.
٤- الوسائط الاعلامية المتعددة (Multimedia).
٥- نظم ادارة المعلومات.

ويدخل هذا المقرر مفهوم "المعلومات كأداة في الاعمال وفي ادارة امكانات المؤسسات" وكذلك مفهوم المعلومات كقيمة استراتيجية، وكقيمة اقتصادية استثمارية الخ..."

وبالاضافة الى هذه المقررات يطلب من طلبة الاعمال القيام بدراسات ميدانية في مؤسسات قائمة، لتقييم نظم المعلومات المستخدمة في هذه المؤسسات، ولتصميم نظم جديدة او تطوير النظم القائمة، اعتماداً على تقانات المعلومات الاحدث. وفي هذا المجال انجزت الكلية، منذ عام ١٩٩٠، ما يزيد عن ٢٥٠ دراسة ميدانية (بما في ذلك دراسات عن اعتماد المواصفات الدولية للجودة "ايزو ٩٠٠٠"). وقد وضعت كل هذه الدراسات بتصرف من يرغب من رجال اعمال وصناعيين وباحثين. وتتلقى الكلية باستمرار طلبات على هذه الدراسات، ولكن لم يجر، الى تاريخه، اي رصد لهذه الطلبات او تحليل لنوعية المستفيدين منها.

ومؤخراً أدخلت الكلية محطة طرفية لشبكة رويتر للمعلومات الاقتصادية Reuter Economic Network Information لتعويد الطلبة على الاستعانة بهذه الادوات الدولية الهامة في ميدان المعلومات. وقبل ذلك كانت الكلية قد ادخلت محطة طرفية لشبكة الانترنيت. وقد حصر استخدام هذه المحطات بطلبة الكلية واساتذتها، ولكن هؤلاء يمكنهم استخدامها في تمارينهم واعمالهم الاكاديمية لخدمة مستفيدين من خارج الكلية.

أخيراً، ومن ضمن خدمات المعلومات التي تقدمها الجامعة اللبنانية الامريكية امكانات مكتبتها العامة التي تسعى الجامعة لتطويرها باستمرار. ويسمح للراغبين من خارج الجامعة الاستفادة من ما فيها من مراجع داخل حرم المكتبة. الا ان هذه المكتبة لم تعتمد بعد نظام الاتمتة في تنسيق ما لديها من مراجع، وفي تصنيفها، لنقص في الامكانات المادية والبشرية.

حاء- الجامعة الامريكية في بيروت-كلية الهندسة[٢٨]

في إطار سعي هذه الجامعة لتطوير علاقاتها مع القطاع الصناعي في لبنان، اقامة كلية الهندسة اطاراً خاصاً، عام ١٩٩٤، اسمته " الكونسورتيوم الصناعي"، مؤلف من عدد من اساتذة الكلية بمختلف الاختصاصات، لتقديم مختلف الخدمات والاستشارات للقطاع الصناعي، خصوصاً ما يتعلق بالمعلومات التقنية وفي نقل التكنولوجيا وتطويعها. وقد صمم الكوسورتيوم ليقدم الخدمات التالية:

١- المحاضرات، والندوات، والدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر.
٢- البحث والتطوير، وبشكل خاص تصميم وتطوير النماذج العاملة للسلع الجديدة.
٣- اشراك الطلبة في مشاريع بحث متعلقة بإشكالات محددة في القطاع الصناعي.
٤- المعارض الصناعية والتكنولوجية.
٥- إعداد الأدبيات والتقارير والنشرات الفنية.

وقد عمل هذا الكونسورتيوم بنجاح لأكثر من عام، وكلف بمهام عدة من قبل مؤسسات القطاع الخاص، ومن قبل الدولة ايضاً. ولكن مؤخراً، وبسبب بعض الصعوبات الادارية، اضطرت الكلية الى تجميد عمل الكونسورتيوم، على امل العودة الى تحريكه بعد حل هذه الاشكالات.

من جهة اخرى تضم كلية الهندسة، ومختلف كليات الجامعة الامريكية في بيروت - مكتبات متخصصة، الى جانب المكتبة العامة الرئيسية - مكتبة يافت -. وتضم هذه المكتبات اهم المراجع في المنطقة وبأعداد كبيرة، وهي مفتوحة لمن يرغب في استخدام مراجعها داخل الحرم المكتبي. الا ان هذه المكتبات مازالت تعتمد التقانات التقليدية، ولم تستطع اكمال برامج الاتمتة فيها، بسبب نقص في الموارد البشرية والمادية.

طاء- شركة الخدمات الاعلانية (إسكو)

شركة اسكو هي من الشركات الخاصة التي تقدم خدمات معلومات للقطاع الصناعي بشكل خاص حيث تقوم بإصدار "دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية"[٢٩]، تنشره مرة كل سنتين. وقد صدرت منه الطبعة الرابعة، لعامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦. والغاية من الدليل - كما تذكر الشركة - مزدوجة: توثيقية وتسويقية. فقد جاء الدليل كوثيقة تسد ثغرة اساسية افتقرت اليها المؤسسات الصناعية اللبنانية عن واقع الانتاج اللبناني والمؤسسات المهتمة به وبالصادرات اللبنانية. كما جاء ليساهم في الترويج للصناعة اللبنانية في الاسواق العالمية، خاصة في الدول حيث الوجود اللبناني الكثيف. ويتضمن هذا الدليل ما يلي:

١- <u>القطاع الصناعي اللبناني</u>

يورد الدليل المعلومات التالية عن هذا القطاع:

---

(٢٨) زيارة ميدانية للاستاذ نصير سبح، عميد الكلية؛ مخطط مشروع الكونسورتيوم، المرجع رقم (٢-٧).

(٢٩) النشرة التعريفية للدليل الذي تصدره الشركة؛ المرجع رقم (٢-١١).

(أ) تصنيف المؤسسات الصناعية، وفقاً لتواجدها في المحافظات والمناطق الجغرافية، مع ذكر اوجه نشاط كل مؤسسة؛

(ب) فهرس سلعي يسهل الوصول الى المؤسسات المنتجة لسلعة معنية؛

(ج) بروتوكول السوق الاوروبية مع لبنان، وما يتضمنه من اعفاءات جمركية عن المنتجات اللبنانية المصدرة الى الدول الأوروبية؛

(د) الاتفاقات التجارية الثنائية بين لبنان والدول العربية، وجداول التخفيضات الممنوحة عن عدد من السلع اللبنانية؛

(هـ) لائحة بالاتفاقات التجارية المعقودة مع بعض الدول؛

(و) معلومات تفصيلية شاملة عن المؤسسات - التي ترغب في ذلك - ضمن اعلانات نمطية مبوبة.

٢- قطاعات مساندة

ويتضمن الدليل معلومات مختلفة عن القطاعات التالية التي تخدم القطاع الصناعي:

(أ) المصارف: عناوينها وفروعها الداخلية والخارجية؛

(ب) التأمين: شركات التأمين العاملة في لبنان، وأوجه نشاطها وعناوينها وفروعها؛

(ج) النقل البحري: معلومات عن مؤسسات النقل البحري، وعناوينها وأسماء البواخر والمرافئ التي تقصدها؛

(د) لائحة بأسماء وعناوين مستوردي المواد الاولية والآلات الصناعية العاملين في لبنان؛

(هـ) لائحة بأسماء وعناوين مؤسسات ومشاغل تعمل في توضيب الفاكهة والحمضيات والخضار، ومؤسسات تصديرها.

ومن أجل تطوير الدليل، وتحديثه بشكل منتظم، اقامت الشركة في مقرها عدداً من قواعد البيانات المختلفة التي تشمل كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بما ينشر بالدليل، خاصة المؤسسات الصناعية، والمؤسسات المساندة لها.

ياء- مؤسسات اخرى مصادر معلومات للقطاع الصناعي في لبنان

١- معهد البحوث الصناعية[٣٠]

وهذا المعهد مؤسسة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث يتمثل في مجلس ادارته عدد من المؤسسات الحكومية، منها: وزارة الصناعة، ووزارة الاقتصاد، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، الى جانب عدد من مؤسسات القطاع الخاص، مثل جمعية الصناعين وغرفة التجارة والصناعة وغيرهما. ويقوم المركز بالمهام التالية:

(أ) بحوث واستشارات صناعية (هندسية وإدارية)؛

(ب) دراسة المشاريع وتقييم جدواها؛

(ج) تصميم فني للمصانع، والإشراف على التنفيذ؛

(د) إجراء الاختبارات والتحاليل والفحص والقياس لمختلف المواد والمعدات التي تهم القطاع الصناعي؛

(هـ) فحوص المراجل البخارية؛

(و) مراقبة الانتاج وشارات الجودة؛

(ز) اصدار شهادات مطابقة المواصفات النوعية.

ويقدم هذا المركز خدماته لمختلف المستفيدين مقابل رسوم تغطي تكاليفه. وقد كان يستفيد منه: الصناعيون، والادارات الرسمية، والمستوردون والموردون الخ.. وقد اصيب المعهد بدمار شبه كامل خلال الأحداث. وقد تم تحديث بعض مختراته وتجهيزاته مؤخراً، ولكن خدماته الحالية اقل بكثير مما كانت في السابق.

٢- إدارة الاحصاء المركزي[٣١]

تقوم هذه الدائرة بالمهام المكلف بها كل جهاز وطني للاحصاء في مختلف الدول، بما في ذلك جمع البيانات والاحصاءات الاولية من مصادرها - خاصة تلك المتعلقة بالحسابات القومية - ومراكمتها، ثم نشرها وتقديمها للمستفيدين. وقد تأثرت هذه الادارة كغيرها بالاحداث الدامية، ولكنها بدأت تستعيد نشاطها، بعد ان خصص لها مبنى جديد جرى تجهيزه بكل المستلزمات، بما في ذلك ارتباط حاسوبي بالانترنيت. ومن بين المهام التي توليها الادارة حالياً اهتماماً خاصاً، التالية:

---

(٣٠) استمارة دليل مصادر المعلومات العربية؛ زيارة ميدانية للسيد سمير سماحة، مدير المعهد.

(٣١) استمارة دليل مصادر المعلومات العربية؛ نشرة الاسكوا الاحصائية، المرجع رقم (١-١).

التحقيقات الاحصائية عن اعمال ومهام الادارات الحكومية ذات الطابع الخدماتي؛ الاحصاءات الصناعية؛ حركة البناء؛ اسعار السلع؛ احصاءات التجارة؛ مؤشرات غلاء المعيشة؛ ومسح النشاطات الاقتصادية. وقد عادت الادارة مؤخراً الى اصدار "النشرة الاحصائية" الرسمية الشهرية(٣٢)، باللغتين العربية والفرنسية. كما عادت لاصدار مختلف الدراسات تحت عنوان دراسات احصائية(٣٣). وقد اقامت الادراة عدداً من قواعد البيانات، منها قاعدة بيانات للمعلومات الصناعية واخرى للصادرات الصناعية.

٣- المجلس الوطني للبحوث العلمية(٣٤)

هذا المجلس مؤسسة حكومية، مكلفة بمختلف القضايا المتعلقة بالبحوث العلمية وانشطتها في لبنان. وهو المؤسسة المركزية للتنسيق والتخطيط ووضع السياسات والاشراف على تنفيذها بكل ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا. وهو مكلف من قبل الحكومة القيام بالمهام الاساسية التالية:

(أ) وضع الخطوط العامة للسياسات الوطنية المتعلقة بتطوير البحوث العلمية، والاستثمار الامثل للموارد العلمية، المادية والبشرية، في لبنان، ووضعها في خدمة التنمية؛

(ب) صياغة التوصيات للحكومة حول مختلف السياسات والاجراءات والقوانين التي تقوم بها الدولة، والمتعلقة بالبحوث العلمية؛

(ج) المبادرة في اقتراح التوصيات والبرامج التي تساهم في رفع مستوى الثقافة العلمية في لبنان؛

(د) متابعة البحوث العلمية التي تجري في لبنان، في مختلف المؤسسات العامة والخاصة، ورصدها والعمل على دعمها، وتوفير ما أمكن من الموارد لها؛

ويشرف على اعمال المجلس "مجلس ادارة"، يضم مختلف الهيئات والشخصيات ذات التأثير في السياسات العلمية. وتقوم امانة المجلس بتنفيذ المهام التالية:

(١) تجميع المعلومات عن مختبرات البحوث المتوفرة في لبنان، وتجهيزاتها، وقدراتها المالية والبشرية؛

(٢) تجميع كافة المعلومات عن البحوث العلمية الجارية في البلد؛

(٣) إقامة قاعدة بيانات، تحدث باستمرار، عن الباحثين اللبنانين، داخل لبنان وفي الخارج؛

---

(٣٢) المرجع رقم (٢-١٥).

(٣٣) المرجع رقم (٢-١٦).

(٣٤) زيارة للسيد حافظ قبيسي امين عام المجلس؛ صفحة المجلس على شبكة الانترنيت، المرجع رقم (٢-٥).

(٤) تجميع البيانات وتحديثها عن كل ما يتعلق بسياسات البحث العلمي، في لبنان، وفي الشرق الاوسط، وفي العالم؛

(٥) تجميع المعلومات الاساسية عن البحوث العلمية التي تجري في العالم، مع تركيز خاص على تلك التي تتعلق ببرامج عمل المجلس؛

(٦) تجميع المعلومات المتعلقة بمستجدات العلوم والتكنولوجيا التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني.

وتضم الامانة العامة للمجلس الادارات التالية:

أ- العلوم البحتة ومركز علوم الارض؛
ب- علوم البيئة ومركز علوم البحار؛
ج- العلوم الزراعية؛
د- العلوم الطبيعية والصحة العامة؛
هـ- العلوم الهندسية والتكنولوجيا، ومركز الاستثمار عن بعد، ومركز التوثيق؛
و- علوم الطاقة والمركز الوطني للطاقة النووية، والمركز الوطني للطاقة المتجددة؛
ز- الدراسات الاقتصادية.

ويصدر المركز نشرة دورية متخصصة "The Lebanese Scientific Research Reports" تعنى بنشر التقارير عن الابحاث والمقالات العلمية ومختلف المعلومات عنها. وتهدف بشكل اساسي لنشر نتائج البحوث التي تجري في لبنان؛ خاصة تلك ذات الطابع المحلي التي يصعب نشرها في المجلات العالمية. وليس في المجلس حاليا اية خدمات معلومات للمستفيدين من خارج المجلس، وانما يقوم بنشر ما لديه من معلومات في نشرته الدورية، وفي مختلف المطبوعات الاخرى. كما يقوم بذلك من خلال الرد على الاستفسارات التي ترده ومن خلال الندوات والمؤتمرات التي يعقدها لتعليم نتائج البحوث او الترويج للمستجدات العالمية في مختلف المجالات. وللمجلس ارتباط حاسوبي مع شبكة الانترنيت، وله صفحة متخصصة فيها.

٤- معهد التوثيق والابحاث اللبنانية(٣٥)
L'Institut de Recherche et d'Etude Libanais (IDREL)

تأسس هذا المركز الخاص، عام ١٩٩١، للقيام بمختلف الدراسات والبحوث الاقتصادية والصناعية، والقانونية والاجتماعية والسياسية الخ.. ويقوم المركز بتجميع المعلومات من مختلف المصادر المنشورة - باللغات العربية والفرنسية والانكليزية - ويراكمها في قواعد بيانات مختلفة ثم يقوم بنشرها عبر نشرات مطبوعة، اوفي نشرات الكترونية وعلى الانترنيت. كما يقوم المركز بتوفير المعلومات في قواعد بياناته، للطالبين، مقابل اجر محدد. ومن منشوراته المطبوعة:

(أ) المرجع/كساندر، وهي نشرة احصائية توثيقية شهرية؛

---

(٣٥) نشرة المرجع/كساندر الشهرية، المرجع رقم (٢-١٠)؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

(ب) كتاب "ذاكرة لبنان السنوي"؛
(ج) فهرس اجتهادات المحاكم، وفيه توثيق لاهم الاجتهادات القانونية.

وتشمل نشرات المعهد ابواباً تتضمن معلومات عن مختلف النواحي الاقتصادية والمالية، وعن نشاط الاعمال، وعن الصحة والبيئة والامن الخ.. ويستفيد من خدمات المعهد في مجال المعلومات: الجامعات ومراكز الابحاث ورجال الاعمال - بما فيهم الصناعيون - واصحاب المهن المختلفة التي تشملها نشراته - خاصة القضاة والمحامون. ولم يقم المعهد منذ تأسيسه برصد شامل للمستفيدين من خدماته، ولا للطلبات التي ترده من مختلف الهيئات والمؤسسات.

٥- بنك عودة[٣٦]

بنك عودة مؤسسة مصرفية خاصة، تأسست في لبنان ولها حالياً فروع دولية مختلفة. وقد انشأ هذا البنك مركزاً خاصاً للدراسات الاقتصادية العامة وللمعلومات، تحت اسم "خلية التحليل الاقتصادي"، للقيام بجمع البيانات من مصادرها، ومراكمتها في قواعد بيانات مختلفة - بينها قاعدة بيانات للمعلومات الصناعية - ثم تحليل هذه البيانات ونشرها. وتقوم الخلية بتوفير المعلومات والاحصاءات، الاقتصادية والمالية والمصرفية، بصيغ مختلفة من خلال نشرات الكترونية على شبكات المعلومات العالمية التي يرتبط بها البنك، وهي: الانترنيت، ورويتر وبنكسكوب Bankscope، وكذلك من خلال النشرات المطبوعة الدورية والخاصة، وبالرد المباشر على الطلبات التي ترد الى الخلية.

ويصدر البنك، باللغتين الانكليزية والعربية، النشرات التالية:

(أ) التقرير الاقتصادي الاسبوعي المحلي؛
(ب) التقرير الاقتصادي الاسبوعي الدولي[٣٧]؛
(ج) التقرير الاقتصادي الفصلي؛
(د) تقارير قطاعية اقتصادية، وتقارير عن اهم فروع الاقتصاد والصناعة.

وتغطي نشرات البنك: بيانات اقتصادية ومالية مختلفة؛ تحليل للاداء الاقتصادي العام، ولاداء اهم القطاعات والفروع الاقتصادية؛ واداء الاسواق المالية والشركات المدرجة في بورصة بيروت؛ كما تغطي توقعات مستقبلية لمختلف الانشطة الاقتصادية.

٦- المؤسسة اللبنانية للمواصفات والمقاييس Libnor

وتعتبر هذه المؤسسة، قانوناً، الجهة الوحيدة المخولة بصياغة وتطبيق المعايير المختلفة، بما في ذلك المعايير والمواصفات في القطاع الصناعي. وقد تأثرت هذه المؤسسة كثيراً بالاحداث الدامية اوصلتها الى الشلل الكامل. ومنذ مطلع التسعينات بدأت الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع جمعية الصناعين اللبنانين محاولات جادة لاعادة تنشيط هذه المؤسسة الهامة للقطاع الصناعي، فإعيد تكليف مدير عام

---

(٣٦) منشورات البنك؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

(٣٧) المرجع رقم (٢-١٢).

متخصص لها، وكما خصصت لها بعض الامكانات المادية والبشرية. الا ان برنامج اعادة احياء المؤسسة مازال قيد التنفيذ، بما في ذلك توسيع الجهاز الاداري واعادة تجهيز المؤسسة بالمعدات اللازمة.

٧- الخبراء العرب في الهندسة والادارة - تيم انترناشيونال[٣٨]

الخبراء العرب في الهندسة والادارة، Team International مؤسسة استشارية مركزها بيروت، وهي متخصصة في مجالات الاستشارات الهندسية، والادارية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم المؤسسة خدمات للهيئات والحكومات ومؤسسات التمويل الدولية، وللشركات الخاصة في مختلف الاقطار العربية. ولها فروع في القاهرة والرياض وعمان والرباط، وممثلون في الامارات وقطر وعمان والكويت والولايات المتحدة الامريكية. تقدم المؤسسة طيفاً واسعاً من الخدمات المهنية متعددة الاختصاصات، في حقول تخطيط وتصميم وتطبيق النظم الهندسية والادارية والفنية، وتنمية القوى العاملة. وتشمل خدماتها مايلي:

(أ) الاستشارات الهندسية، بما فيها دراسات الجدوى، المخططات الرئيسية، التصاميم الاولية والنهائية، والاشراف على المشاريع، وادارتها، شاملة بذلك مشاريع الهندسة الحضرية، والنقل والمواصلات، والاسكان، والكهرباء والمياه، وغيرها من قطاعات البنية الاساسية؛

(ب) الاستشارات الادارية، وتشمل تخطيط الاعمال وتنظيم المؤسسات واعادة هيكلتها بما يتناسب مع خطط واستراتيجيات الاعمال، دراسات السوق، دراسات الانتاجية، اعداد النظم الادارية والمالية، شاملة النظم المحاسبية، شؤون الافراد، النظم الرقابية، ونظم المعلومات، وادارة المشروعات من تخطيط وتنظيم وجدولة ورقابة على التكاليف؛

(ج) التدريب والتعليم الفني والمهني، بما يشمل دراسات القوى العاملة. خطط التعليم والتدريب، تصميم وتجهيز مراكز التعليم والتدريب، تحضير البرامج والمواد، وتشغيل وادارة المرافق التعليمية وتقييم نشاطاتها وتطوير برامجها؛

(د) التدريب الاداري للادارة العليا والوسطى والاشرافية، وتشمل هذه البرامج الادارة المالية والتنفيذية والاشرافية، ادارة المشاريع، ادارة العقود والمقاولات، ادارة المرافق والصيانة، استخدامات الحاسوب والتكنولوجيا الحديثة في الادارة والتخطيط وتطوير النظم، ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والادارية، وتحسين الانتاجية وخفض التكاليف، وتطوير خبرات التدريب والاستشارات، والعاملين في المجالات الهندسية والصناعية والصحية والتربوية والاجتماعية والبنوك والمستشفيات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

خدمات الحاسوب

ومن اهم الخدمات التي تقدمها الشركة في مجال تقانات المعلومات، خدمات الحاسوب التي تشمل التالي:

---

(٣٨) الكراس التعريفي للشركة المرجع رقم (٢-٩)؛ زيارة ميدانية للسيد محمد مكراشي، مدير عام الشركة.

(أ) النظم التطبيقية (Application Systems) في العمليات الادارية مثل المحاسبة؛ المخازن، وشؤون الموظفين؛ التطبيقات العلمية والهندسية والتربوية؛ تصميم نظم ادارة المعلومات المتكاملة ونظم تدفق المعلومات وقواعد البيانات؛

(ب) دراسات الحاسوب، وتشمل الدراسات التشخيصية ودراسات الجدوى للاحتياجات؛ و تحديد متطلبات الاتمتة وتحديد مواصفات الاجهزة والنظم التشغيلية Operating Systems والدراسات المتعلقة بتحديث العمل الاداري؛

(ج) ادارة نشاطات تكنولوجيا المعلومات وتشمل: التنظيم الاداري واعداد النظم الادارية وتحديد متطلبات القوى العاملة اللازمة لادارة وتشغيل نشاطات نظم المعلومات وقواعد البيانات؛ اختيار اوتدريب الافراد الادارة وتشغيل مراكز الحاسوب الآلي ونظم المعلومات.

وللشركة مكتبة توثيقية مرجعية ضخمة، تضم آلاف المراجع المتخصصة، وافلام الفيديو الوثائقية والشرائح الفلمية، في مختلف المجالات المتعلقة بعملها. وتصدر المؤسسة نشرة تفصيلية اسمها "آفاق التنمية" تعالج مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية الشاملة، ورفع مستوى الاداء الاداري وتطوير القوى البشرية، وغير ذلك من القضايا التي تهم القطاعات الانتاجية، بما في ذلك القطاع الصناعي. كما تصدر نشرات ودراسات فنية ومهنية مختلفة.

وللشركة ارتباط حاسوبي مع الانترنيت، ولها صفحة خاصة على هذه الشبكة العالمية. وتقوم الشركة بتحليل مستمر للمشاركين في دوراتها التدريبية المتعددة، حيث بلغ عدد المشاركين آلافاً من المتدربين في مختلف المجالات ومن مختلف الاقطار العربية، كما تعد بالمئات المؤسسات الصناعية التي شاركت في مختلف الدورات التدريبية، او التي قدمت لها خدمات استشارية مختلفة، بما في ذلك معلومات عن مستجدات التكنولوجيا ودراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات السوق، مما يمكن العودة اليه في سجلات الشركة.

واذا كانت الشركة لاتعتبر نفسها مركز معلومات متخصص، الا ان الخدمات التي تقدمها تغطي معظم احتياجات المؤسسات الصناعية في مجال المعلومات، كما هو واضح في نشراتها ووثائقها.

ثالثاً - ملاحظات عامة وتوصيات

بعد هذا الاستعراض الوافي لاهم مصادر المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي في لبنان، يمكن طرح الملاحظات والتوصيات العامة التالية، التي تم استخلاصها من الزيارة، او تقدم بها بعض المسؤولين في المؤسسات التي تمت زيارتها:

١- في لبنان، كما في باقي الاقطار التي جرت زيارتها ميدانياً، لم يكن بالامكان زيارة كافة المؤسسات - في القطاعين العام والخاص - التي يمكن اعتبارها مصادر للمعلومات بالنسبة للقطاع الصناعي، وقد كان الانتقاء ضرورياً تبعاً لتوفر الوقت، ولتقدير اهمية المؤسسة كمصدر للمعلومات، ولأهمية الزيارة في التعرف على المؤسسة. وقد أضيفت بعض المؤسسات التي لم تتم زيارتها ميدانياً، ولكن توفرت معلومات كافية عنها. وبالاضافة للمؤسسات التي تم استعراضها في هذا التقرير، يمكن

الاشارة السريعة الى مؤسسات اخرى، توفر معلومات بدرجة او اخرى تتعلق بالقطاع الصناعي، ومنها المؤسسات التالية:

(أ) جمعية المكتبات الوطنية، التي تصدر دليل المكتبات في لبنان؛

(ب) البنك المركزي، الذي يصدر نشرات دورية متنوعة، تشمل مؤشرات اقتصادية عامة؛

(ج) مركز التجارة الدولية في وزارة التجارة، الذي يراكم معلومات عن التجارة الخارجية ويصدر عنها نشرات دورية، وهو حالياً نقطة بؤرية لشبكة معلومات التجارة العربية؛

(د) مديرية التعليم المهني والتقني، والتي من المفترض ان لديها معلومات حول مؤسسات التعليم المهني والتقني، وعن خريجي هذه المعاهد؛

(هـ) مركز المعلومات في مجلس الوزراء، وهو مركز حديث العهد، يفترض فيه مراكمة المعلومات الضرورية لمجلس الوزراء، من اجل المساعدة في اتخاذ القرارات على اسس علمية. ولا يصدر هذا المركز اية نشرات؛

(و) وهنالك عدد من الاتحادات والنقابات الصناعية المتخصصة التي تقدم معلومات واستشارات مختلفة لمنتسبيها وعنهم؛

(ز) دائرة الجمارك اللبنانية التي تراكم كماً هائلاً من المعلومات، عن التجارة الخارجية وعن رسومها الجمركية، وعن التشريعات والاجراءات المحلية.

٢- ان البنى التحتية للمعلومات في لبنان هي في مرحلة نهوض انتقالية. ومن المتوقع ان يتقدم المجهود في اعادة البناء بشكل ملموس خلال السنوات القادمة، خاصة وان العديد من المؤسسات الاقليمية والدولية، ومن الدول المانحة، تقدم مساعدات فنية ومالية للمساهمة في هذا المجهود. وبشكل خاص من المؤمل انطلاقة الشبكة الوطنية للمعلومات مع اطلالة القرن الواحد والعشرين.

٣- من التوصيات العملية التي يمكن تقديمها من هذا المجال ما يلي:

(أ) العمل على اقامة شبكة وطنية للمعلومات بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص؛

(ب) تشجيع التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي، لتفعيل المراكز القائمة، وتدعيم قدراتها المادية والبشرية، وتهيئتها للارتباط بالشبكة الوطنية للمعلومات عند اقامتها؛

(ج) تزويد دائرة الجمارك الوطنية بالامكانات البشرية والتجهيزات، ومساعدتها في وضع قواعد بيانات حديثة، قابلة للتحديث المستمر، لتستطيع توفير المعلومات الآنية لكل من يطلبها وتهيئتها للارتباط بالشبكة الوطنية؛

(د) تشجيع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التعليم والتدريب على اعطاء اهتمام خاص لتنمية الكوادر المتخصصة والمتدربة في مجال تقانات المعلومات الحديثة، وتهيئتها للمساهمة في اعادة بناء البنى التحتية للمعلومات في لبنان؛

(هـ) الدعوة لاقامة وحدة للمناولة الصناعية يكون مقرها في وزارة الصناعية او في جمعية الصناعيين، على ان يتم ذلك بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والحكومة.

الفصل الرابع

تقييم البنى التحتية للمعلومات في الاردن

أولاً - توطئة

تستعد عمان حالياً - في مرحلة انتقالية - لاطلاق شبكة المعلومات الوطنية، التي يفترض ان تربط حاسوبياً، وبشكل مباشر، عدداً من مصادر المعلومات الاساسية، ومن بينها:

غرفة صناعة عمان؛
بنك الانماء الصناعي؛
مؤسسة ترويج الصادرات والمراكز التجارية؛
مؤسسة تشجيع الاستثمار؛
الجمعية العلمية الملكية؛
البنك المركزي؛
مركز المعلومات الوطني؛

وقد قام مركز المعلومات الوطني بإعداد مشروع الشبكة، ويقوم حالياً بالاشراف على التنفيذ، وبالتنسيق بين مختلف المؤسسات، على أمل اطلاق "شبكة المعلومات الوطنية" في الاردن قبل نهاية عام ١٩٩٧. وبهذا تكون عمان العاصمة العربية الثانية التي اقامت مثل هذه الشبكة، بعد الشبكة القومية للمعلومات في القاهرة. كما تكون قد خطت خطوة ثابتة، باتجاه تحديث البنى التحتية للمعلومات في الاردن، لتواكب المستجدات العالمية في هذا المجال.

ولكن مع الاهمية الكبيرة لهذه الخطوة، يمكن القول انه مازال هنالك خطوات جبارة اخرى على الاردن ان يقوم بها قبل الوصول الى المستوى الذي يحتاجه القطاع الصناعي في مجال خدمات المعلومات. فقواعد المعلومات المتوفرة في مختلف المصادر - بما فيها تلك المرتبطة بالشبكة الوطنية - محدودة في قدراتها وتنوعها، وفي آنية وصدقية المعلومات المتوفرة فيها وفي نمط تحديثها، وبالتالي في قيمتها الاقتصادية. ومازالت مصادر البيانات الاولية في الاردن، ضعيفة، غير قادرة على تقديم المعلومات بشكل آني محدث فور الحاجة اليها، وهي غير قادرة على توفير المعلومات بالدقة والتنوع والتصنيف المطلوبين لتطوير المؤسسات الصناعية، وبما يناسب التطورات العالمية في هذا المجال.

من جهة اخرى، مازال الاهتمام في الأردن بموضوع المعلومات وقيمتها الاقتصادية محدوداً جداً، حتى في اطار مؤسسات الأعمال الخاصة، التي ما زالت تعتمد، الى درجة كبيرة، على امكاناتها وقدراتها الذاتية المحدودة لتوفير ما قد تحتاجه من معلومات مناسبة تساعد صاحب القرار فيها على اتخاذ مايلزمه من قرارات لتطوير المؤسسة وتشغيلها. ويوحي الجو العام السائد بين رجال الاعمال ان "القرار المناسب" لا يحتاج الى معلومات، بقدر ما يحتاج الى قدرة شخصية وحس سليم لتقييم الوضع عند اتخاذ القرار. ولهذا مازال الطلب على خدمات المعلومات ومصادرها محدوداً جداً، حتى بالنسبة لمصادر المعلومات القليلة المتوفرة.

وقد قيل ان من اسباب ضعف الطلب على خدمات المعلومات وعدم تقدير قيمتها، ان معظم مصادر المعلومات القائمة بهيكليتها الحالية، قد صممت لخدمة اصحاب القرار في القطاع الحكومي فحسب، وربما لخدمة عدد محدود جداً في القطاع الخاص من القادرين على الوصول الى مصادر هذه المعلومات. والتقليد السائد في هذه المصادر هو عدم التوسع في اعطاء المعلومات لمؤسسات القطاع الخاص، او على الاقل عدم اعطاء هذا الموضوع اهتماماً جدياً ، وهو ما سيظهر بوضوح عند استعراض وضع مصادر المعلومات القائمة في الاردن.

ثانياً- بعض مصادر المعلومات في الأردن

ألف- مركز المعلومات الوطني/شبكة المعلومات الوطنية(٣٩)

تم تأسيس مركز المعلومات الوطني - كجهاز مركزي حكومي في الاردن - في مطلع التسعينات، من اجل اقامة مصدر واحد للمعلومات الاقتصادية المختلفة، يوفر لاصحاب القرار في الدولة كافة المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ القرارات السلمية، فور الحاجة اليها. ومن المؤمل في المدى البعيد ان يقدم نظام المعلومات الوطني خدماته لكافة فئات الشعب، ليصبح بإمكان أي كان استعمال هذا النظام، والاستفادة من المعلومات المتوفرة فيه، خاصة عند اكتمال شبكة المعلومات الوطنية، التي صممت بشكل يسمح في المستقبل ان تصل الى موقع كل مستخدم للنظام، من خلال شبكة اتصالات وطنية، ومن خلال برمجيات متقدمة، تستخدم في عملية الدخول الى نظام المعلومات وقواعد البيانات فيه من اجل استرجاع المعلومات واستخراجها.

ويتولى مركز المعلومات الوطني المهام التالية:

١- توفير القاعدة الرئيسية من المعلومات، على المستوى الوطني، وتبويبها.

٢- تطوير البرمجيات المتعلقة باستخدام النظام الوطني للمعلومات.

٣- تدريب المستفيدين على استخدام أنظمة المعلومات.

٤- نشر الوعي بأهمية المعلومات واستخدامها.

٥- المساهمة في تنظيم المعلومات، وتنسيقها بين المؤسسات المختلفة.

٦- تنظيم العلاقات مع مصادر المعلومات الوطنية والدولية.

٧- تطوير المواصفات والشروط الفنية المطلوب توفرها في انظمة المعلومات الفرعية، ومتطلباتها الفنية والبشرية.

---

(٣٩) مقابلة مع السيد يوسف نصير، مدير عام المركز؛ الاستمارة الخاصة بدليل مصادر المعلومات العربية.

٨- واهم من كل ذلك: بناء نظام المعلومات الوطني وادارته، ليربط بين مراكز المعلومات، في القطاعيين العام والخاص، ولينسق بينها ضمن شبكة وطنية للمعلومات.

بالاضافة لما سبق يقدم المركز خدمات المعلومات التالية:

(أ) الرد على استفسارات المستفيدين حول مختلف القضايا التي يتولى المركز مهامها.
(ب) بث انتقائي للمعلومات على الانترنيت وعلى شبكة المعلومات الوطنية.
(ج) تقديم خدمات الانترنيت للمؤسسات الحكومية.
(د) تلبية خدمات المعلومات المرجعية التي يطلبها أصحاب القرار.

ويقدم المركز هذه الخدمات باللغتين العربية والانكليزية، من خلال: المكتبة، دائرة الابحاث، وحدة خدمات المعلومات، ووحدة الانترنيت. كما يصدر المركز نشرات متنوعة منها: نشرة دورية كل ٣ أشهر اسمها "نمو"؛ والتقرير السنوي؛ ودراسات فنية متنوعة؛ وكذلك نشرات وكراسات اعلامية مختلفة عن منهجيات العمل في الحاسوب وعن تقانات المعلومات.

ومن اجل تنفيذ مهمته الرئيسية، كلف المركز بإقامة شبكة المعلومات الوطنية، لتربط بين مختلف مصادر المعلومات في البلد، ولتحديث هذه المصادر بشكل يساعدها على مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. وبشكل خاص كلف المركز بإعداد مشروع الشبكة وتنفيذه مركزياً، بما يتطلبه ذلك من تجهيزات، وتطوير القدرات الفنية لمختلف مصادر المعلومات المعنية، وتدريب الاطر البشرية اللازمة لذلك. وفي هذا المجال ايضاً اقام المركز حاسوباً خادماً مركزياً للاتصال بشبكة الانترنيت العالمية، واقام شبكة محلية توفر ربط مختلف المؤسسات الحكومية المعنية بهده الشبكة.

ومن خلال المركز والشبكة الوطنية، من المؤمل اقامة قواعد بيانات، متنوعة، متوسعة ومتطورة، وتحديثها باستمرار، وتزويدها بالمعلومات الآنية في مختلف المجالات، وذلك بإقامة البؤر المعلوماتية التالية:

١- الاحصاءات الاقتصادية الرسمية: البنك المركزي.

٢- الاحصاءات العامة: من خلال ادارة الاحصاءات العامة.

٣- المعلومات الاقتصادية العامة والخارجية: من خلال قاعدة بيانات في المركز الوطني نفسه.

٤- قوانين واجراءات الاستثمار: من خلال قاعدة البيانات في مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٥- العمالة: هنالك جهد لإقامة قاعدة بيانات مركزية في وزارة العمل، وربطها بالشبكة الوطنية.

٦- الصناعة: هنالك قاعدة بيانات محدودة في غرفة صناعة عمان، ستكون جزءاً من الشبكة، ويسعى لتطوير هذه القاعدة وتحديثها.

٧- الزراعة: هنالك قاعد بيانات زراعية عامة، في وزارة الزراعة، ستربط بالشبكة الوطنية.

٨- البيئة: كان هذا الموضوع قيد الدرس - في اواسط عام ١٩٩٧ -. وعلى الارجح اقامة مؤسسة وطنية للبيئة، تكون مسؤولة عن اقامة قاعدة بيانات في هذا المجال، ضمن اطار تابع لوزارة البلديات.

٩- القوانين والتشريعات: هنالك جهد لاقامة قاعدة بيانات قانونية تابعة لوزارة العدل، تربط بالشبكة الوطنية عند اقامتها. وكمرحلة اولى سوف تتضمن هذه القاعدة فهارس القوانين والتشريعات فقط، بدون نصوصها.

ويسعى المركز جاهداً لانجاز مختلف قواعد البيانات المطلوبة، وتطويرها وتحديثها باستمرار، وتدريب الاطر البشرية اللازمة لادارتها وصيانتها. وهنالك تقدم بطيء في هذا المجال، لان العقبات مازالت كثيرة ومتعددة، ومنها:

(أ) ان مصادر المعلومات الاولية مازالت تقليدية في عملها، ليس لديها التجهيزات والاطر البشرية لتحديث اساليبها؛ وأهم من ذلك فهذه المؤسسات مازالت تعتمد الاساليب التقليدية في جمع المعلومات وتخزينها. لذلك هنالك حاجة الى جهد كبير لاعادة هيكلة معظم هذه المصادر، وتوفير التجهيزات لها، وتدريب كوادرها؛

(ب) ان شبكات الاتصالات المحلية ما زالت غير قادرة على استيعاب الزخم المطلوب في اتصالات شبكة المعلومات، وغير قادرة على توفير السرعة المطلوبة في نقل المعلومات ومعالجتها؛

(ج) هنالك نقص ملموس في الاطر البشرية، ذات الخبرة في اقامة نظم المعلومات -وقواعدها- وفي تطوير التعامل مع شبكة معلومات وطنية، ومع شبكات المعلومات الدولية.

ويقوم المركز حالياً بحملة توعية واسعة لدى المؤسسات الحكومية المختلفة، من اجل الترويج للشبكة، وشرح اهدافها وطرائق العمل بها، وكذلك من اجل تدريب العاملين في كل مؤسسة على القيام بما يلزم في مؤسساتهم للارتباط بالشبكة، بما في ذلك مساعدة كل مؤسسة على اقامة قاعدة بيانات خاصة بها، وتصميم صفحات خاصة بكل مؤسسة يتم ادخالها في الشبكة.

ومن الملاحظ ان مجهودات المركز الوطني للمعلومات مازالت محصورة بالقطاع العام فقط. وقدترك القطاع الخاص، في مجال المعلومات، للمجهودات الذاتية، باستثناء ما تقدمه غرف التجارة والصناعة للمؤسسات المنتسبة لها. ولهذا فإن اهم المستفيدين من خدمات المركز المباشرة حالياً هم اصحاب القرار والمخططين في المؤسسات الحكومية، وذلك الى جانب الباحثين والخبراء واصحاب القطاع الخاص الذين يتوجهون بطلباتهم الى مقر المركز بشكل مباشر. وبالتالي فإن المركز - بسبب توجهه الى القطاع العام وفترة نشاطه القصيرة -، لم يقم بعد بأي تحليل للمستفيدين، ولا لمدى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها.

باء- غرفة صناعة عمان[٤٠]

تأسست غرفة صناعة عمان عام ١٩٦٢، كواحدة من اهم مؤسسات القطاع الصناعي الخاص، لتضم كأعضاء مختلف المؤسسات الانتاجية، العاملة في مجالات التصنيع والتعدين والطاقة. ويزيد عدد منتسبي الغرفة حالياً عن ٧٥٠٠ مؤسسة في هذه المجالات. وهي مؤسسة مستقلة ذات شخصية معنوية، تدار من قبل مجلس ادارة ينتخب كل اربع سنوات بالاقتراع العام، من قبل الهيئة العامة للغرفة التي تضم كافة المنتسبين. وتمثل الغرفة القطاع الصناعي عموماً، ومنتسبيها بشكل خاص، لدى الحكومة، ولدى مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وبشكل خاص وزارة الصناعة والتجارة. كما انها تتمثل في مجالس ادارة عدد من المؤسسات العامة في الاردن، مثل:

البنك المركزي
الجمعية العلمية الملكية
المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا
مؤسسة التدريب المهني
مؤسسة ترويج الصادرات والمراكز التجارية
مؤسسة المدن الصناعية
الهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس؛ الخ....

وتسعى الغرفة لتكون منتدى لتبادل الاراء بين المنتسبين، حول مختلف القضايا التي تهم القطاع الصناعي، وتعنى بزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وكذلك في تطوير هذا القطاع ودفعه لمواكبة المستجدات العالمية، خاصة في مجالات التكنولوجيا الصناعية. وتنفذ الغرفة برامجها وخدماتها من خلال خمس لجان متخصصة، هي:

العمل
القوانين والتشريعات
البحث والتطوير
الاعلام والمعارض
المناطق والمدن الصناعية.

ومن اهم الخدمات التي تقدمها الغرفة لمنتسبيها، في مجال المعلومات، هي التالية:

١- الرد على مختلف الاستفسارات القانونية، والتقنية والاجرائية.

٢- اصدار شهادات المنشأ و/او تصديقها، للسلع المصنعة في الاردن.

٣- الترويج للصادرات، وتقديم مختلف المعلومات عنها، من خلال دائرة الصادرات والعلاقات الخارجية.

---

(٤٠) زيارة ميدانية للغرفة؛ دليل الصناعات الاردنية، المرجع رقم (٣-٨).

٤- اعداد دراسات عن الاسواق المحلية والخارجية، وتوفير معلومات عن المواصفات والمعايير المطلوبة في هذه الاسواق.

٥- نشر معلومات عن المؤتمرات والمعارض وحلقات التدريب، التي تتوفر في البلد او في الخارج، من خلال نشرات الغرفة الدورية؛ واعداد الوفود للمشاركة في هذا المعارض والمؤتمرات.

٦- القيام بالابحاث والدراسات حسب الطلب، من قبل دائرة الابحاث والمعلومات؛ وتقديم هذه الدراسات لمن يطلبها من الصناعيين والمستثمرين ورجال الاعمال، بما في ذلك مختلف الاحصاءات الاقتصادية والصناعية.

٧- اقامة مركز معلومات محوسب، هو حالياً النقطة البؤرية للقطاع الصناعي، ضمن شبكة المعلومات الوطنية. ويشمل هذا المركز قاعدة بيانات عن القطاع الصناعي، يتم العمل على تحديثها باستمرار، وتزويدها بأهم المعلومات المستجدة عن القطاع الصناعي، وكذلك أهم المعلومات الصناعية الضرورية للقطاع الصناعي، بما في ذلك معلومات عن التسويق، التصدير، الاستثمار الخ... ويقوم المركز ببث معلومات انتقائية عن الصناعة الأردنية من خلال الشبكة الوطنية.

٨- مكتبة الغرفة، وتشمل عدداً كبيراً من الكتب والمراجع والدوريات التي تهم القطاع الصناعي، وهي مفتوحة لمن يرغب في الاستفادة منها، داخل حرم الغرفة، ويسمح لمن يرغب بتصوير الوثائق المتوفرة.

٩- اصدار المطبوعات والنشرات المتنوعة عن القطاع الصناعي، باللغتين العربية والانكليزية، بما في ذلك الدليل السنوي للصناعات الاردنية، ورسالة الصناعة الفصلية، ونشرة اخبار الصناعة كل اسبوعين. وتوزع هذه المطبوعات للمنتسبين ولمختلف الدوائر الحكومية وللمكتبات العامة، في الاردن وفي الخارج، وكذلك للسفارات والقنصليات الاردنية، ولغرف الصناعة العربية والدولية، ولمختلف المنظمات والهيئات العربية والدولية التي تهتم بالقطاع الصناعي في الاردن.

وتتضمن نشرة "اخبار الصناعة" معلومات عن المؤتمرات، والمعارض، وبرامج التدريب، المتوفرة في الاردن وفي الخارج، وكذلك لمحات عن فرص الاستثمار المتوفرة للصناعيين الاردنيين، ومجالات المشاريع المشتركة الخ... اما "رسالة الصناعة"، الفصلية، فتتضمن دراسات واحصاءات وابحاث اقتصادية وصناعية مختلفة، حول كل ما يتعلق بالاقتصاد والصناعة في الاردن. ويمثل "دليل الصناعات الاردنية"[٤١] السنوي، استعراضاً وافياً للقطاع الصناعي في الاردن، ومعلومات مفصلة ومحدثة (سنوياً) عن مختلف المؤسسات المنتسبة الى غرفة الصناعة، بما في ذلك نوعية الانتاج وكميته، والعمالة، الخ... وتصدر الغرفة كذلك دراسات معمقة مختلفة - منها احصاءات صناعية، ودراسات قطاعية، ودراسات حول بعض جوانب القطاع الصناعي، الخ - بما في ذلك تقرير "مراجعة الصناعة الاردنية للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤"[٤٢]، الذي صدر في اواخر عام ١٩٩٥، بالتعاون مع بنك الانماء الصناعي، وتضمن معلومات عن: مناخ الاستثمار في الاردن؛ دور الصناعة في الاقتصاد الوطني؛ فرص

---

(٤١) المرجع رقم (٣-٨).

(٤٢) المرجع رقم (٣-٢).

الاستثمار ومحفزاتها؛ وغيرها في القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية الصناعيه في الاردن. وتعد الغرفة حالياً للقيام بمسح ميداني صناعي، بالتعاون مع عدد من المؤسسات المعنية.

ولابد من الاشارة مجدداً الى ان الغرفة هي البؤرة المعلوماتية عن الصناعة ضمن شبكة المعلومات الوطنية، وتسعى لاقامة مايلزم ذلك من قواعد بيانات، وتحديثها باستمرار، وتزويدها بكافة المعلومات عن الصناعة، خاصة تلك التي لا تتوفر لدى مصادر الشبكة الوطنية الاخرى. كما تسعى الغرفة لاقامة حاسوب-خادم مركزي يربط الغرفة بشبكة الانترنيت، ويوفر للمنتسبين بعض خدمات الانترنيت (داخل الغرفة نفسها)، بما في ذلك عنوان بريد الكتروني لكل منتسب، على ان يلحق ذلك في المستقبل اقامة شبكة محلية تصل الى مختلف المنتسبين في مؤسساتهم. وضمن هذا المشروع ايضا، تعد الغرفة ليكون لها صفحة اعلامية تنشر في الانترنيت.

ويستفيد من خدمات الغرفة كل من له اهتمام مباشر بالقطاع الصناعي، من ذلك: الدوائر الحكومية المعنية، وأصحاب المؤسسات الصناعية، المصدرين والمستوردين للسلع الصناعية، المستثمرين في القطاع الصناعي، مراكز التجارة الأردنية في الخارج، غرف الصناعة والتجارة، العربية والأجنبية، واتحاداتها، الباحثين وطلبة الجامعات الخ ... ولا تقوم الغرفة برصد الطلبات التي ترد عليها، ولا بتسجيل المستفيدين من هذه الخدمات، ولهذا ليس هنالك أي تقييم حقيقي للخدمات التي تقدم، او لحسن الاستفادة منها، ولا أي تحليل - الى تاريخه -حول كيفية تحسين ادائها.

جيم- بنك الانماء الصناعي[٤٣]

تأسس بنك الانماء الصناعي، عام ١٩٩٥، للمساهمة في توفير التمويل لمؤسسات القطاع الصناعي، وللمشاريع الصناعية المشتركة. يقدم البنك قروضاً متوسطة وطويلة الاجل، لتمويل التكاليف الرأسمالية (البناء، المعدات وسائط النقل الخ...) بما يغطي كحد اقصى ٥٠ في المائة من قيمة المشروع (وحد اقصى ٦٥ في المائة في المناطق المصنفة للانماء الاقليمي)، كما يوفر قروضاً للرأسمال التشغيلي ضمن ظروف معينة. بالاضافة الى ذلك يساهم البنك في تمويل مشاريع ذات طابع الابداع من خلال قروض ميسرة.

ويقوم البنك بدراسة فرص الاستثمار الصناعي، واعداد مخططات مشاريع لها، وترويجها بين المستثمرين ورجال الاعمال، داخل الاردن وفي الخارج. ويقدم البنك بعض الاستشارات الفنية والتقنية للمؤسسات الصناعية، كما يمكن ان يمول، بقروض ميسرة، دراسات جدوى لبعض المشاريع. ويشرف البنك على معهد الادارة الاردني الذي ينظم برامج للتدريب الاداري لتنمية قدرات مديري المؤسسات الصناعية، وصقل مهاراتهم الادارية.

ويقدم البنك خدمات مختلفة في مجال المعلومات، من خلال دائرة الابحاث والعلاقات الخارجية، ومن خلال قسم المعلومات. ومعظم الدراسات التي يقوم بها البنك تكون بطلب من ادارة البنك، من اجل بلورة سياسات واضحة تعتمد في تمويل المشاريع؛ ومعظم هذه الدراسات هي دراسات قطاعية لمختلف قطاعات الانتاج في الاردن. كما يقوم بدراسات اخرى، حسب طلب الزبائن، من اجل التعرف على فرص استثمارية محددة، ودراسة السوق المتوفر لها، واحتياجات المشاريع المتعلقة بها، من النواحي الفنية

---

(٤٣) زيارة ميدانية للسيد تيسير وهبة، مدير الدائرة الفنية؛ التقرير السنوي، المرجع رقم (٣-١).

والتقنية. ويقوم بالدراسات مستشارون من خارج البنك مقابل قروض ميسرة يقدمها البنك للزبون الذي يطلب هذه الدراسات.

ويمثل قسم المعلومات في البنك واحدة من البؤر المعلوماتية في شبكة المعلومات الوطنية، تغطي بعض الجوانب الاقتصادية والصناعية، وفرص الاستثمار. ويسعى هذا القسم لتكوين قاعدة معلومات متخصصة عن فرص الاستثمار الصناعية ومتطلباتها. ويضم هذا القسم حالياً مكتبة مفتوحة لمن يرغب - تضم اكثر من ٢٠٠٠ مرجع و ٢٥ دورية و ١٠ موسوعات - الى جانب الدراسات المختلفة التي اصدرها البنك.

لم يقم هذا القسم -الى تاريخة- بأي رصد للمستفيدين من المكتبة ومن الدراسات المختلفة، ولابأي تحليل لهؤلاء المستفيدين، وان كان يبدو ان غالبيتهم من الطلبة والباحثين الاكاديميين، وقلة نادرة من المستثمرين و رجال الاعمال.

دال- مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية(٤٤)

مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية (جدكو JEDCO) هي موسسه شبه حكومية مرتبطة بوزارة الصناعة والتجارة، يشارك في مجلس ادارتها عدد واسع من مؤسسات القطاع الخاص - بما في ذلك غرف الصناعة والتجارة -، وهي المؤسسة الوطنية المكلفة بترويج الصادرات الاردنية - من سلع وخدمات - في الاسواق العربية والعالمية. وتقدم المؤسسة خدمات عديدة ومختلفة في هذا المجال، تراوح من البحث عن اسواق تصدير محتملة، الى المساعدة في اقامة مشاريع استثمار مشتركة في الاردن. ولتلبية مختلف الخدمات المطلوبة منها، فقد نظمت المؤسسة في هيكلية متوسعة، تضم عدداً من الدوائر والوحدات المتخصصة، لتلبي مختلف المهمات. وكل هذه الدوائر والاقسام والوحدات تقدم خدمات معلومات متنوعة الى مختلف المستفيدين، داخل الاردن وخارجه. وتقدم المؤسسة خدماتها في الاردن من خلال جهازها الاداري، في مقرها في عمان، في حين انها تقدم خدمات المعلومات في الخارج عن طريق المراكز التجارية الاردنية، المنتشرة في العديد من الدول العربية وفي العالم، ومن خلال الربط الحاسوبي مع عدد من شبكات المعلومات العالمية، كما سيرد ادناه. واهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة ما يلي:

١- الترويج للصادرات الاردنية

تقوم المؤسسة بهذه المهمة من خلال مراكز التجارة الدولية في الخارج، ومن خلال نشرات وادلة ووثائق متنوعة عن الصادرات الاردنية، وعن طريق اعداد المشاركة الاردنية في المؤتمرات والمعارض الدولية، وتوزيع المعلومات التي تصلها عن هذه المعارض الى الاطراف الاردنية المعنية، ومساعدتها للمشاركة فيها. كذلك تقوم المؤسسة بتنسيق التعاون الفني الدولي للمؤسسات الاردنية، لتصبح قادرة على تلبية مستلزمات اسواق التصدير.

---

(٤٤) زيارة ميدانية؛ كراس تعريفي، المرجع رقم (٣-٧).

٢- خدمات المعلومات

بالاضافة الى كون جدكو بؤرة معلوماتية مرتبطة بشبكة المعلومات الوطنية، تقوم المؤسسة بتقديم طيف واسع من خدمات المعلومات عن السلع والخدمات الاردنية، للمستفيدين في الخارج؛ وكذلك معلومات عن التجارة الدولية واسواق التصدير، للاطراف الاردنية المعنية في الداخل. وفي هذا الاطار تقوم المؤسسة بتنسيق الاتصالات بين رجال الاعمال الاردنيين واقرانهم في الخارج - من الراغبين بالقيام بأعمال في الاردن -، وذلك من خلال مراكز التجارة في الخارج، او عن طريق مكاتبها المركزية في عمان. وتوفر المؤسسة معلومات واسعة واحصاءات مختلفة عن التجارة الدولية، واسواق التصدير ومستلزماتها وقوانينها، وكذلك احصاءات عن السلع الاردنية وانتاجها ومواصفاتها الخ...

ولأجل تسهيل خدمات المعلومات، اقامت المؤسسة - في مقرها في عمان - مركز معلومات متطور ومحوسب، على اتصال حاسوبي بعدد من شبكات المعلومات في العالم. بشكل خاص فإن مركز المؤسسة يشكل بؤرة معلوماتية لمركز المعلومات الاوروبي[٤٥] Centre Euro Info Correspondance(EIC) الذي يرتبط في نشاطه بعدد واسع من الشركات الاوروبية، ونظرائها من الشركاء في مختلف الدور الاوروبية ودول حوض البحر المتوسط. والى جانب ارتباطها الحاسوبي مع EIC فإن جدكو ترتبط حاسوبياً مع عدد من الشبكات العالمية الاخرى، ومنها:

(أ) BRE وBC - NET وVANS، و هي شبكات تتخصص بإيجاد استشاريين وشركاء اجانب محتملين، وربطهم مع انداد اردنيين (match-making)، مما يساعد الشركات الاردنية على حسن الانتقاء بين الشركات الاجنبية الراغبة في العمل مع شركاء اردنيين؛

(ب) شبكة معلومات التجارة العربية[٤٦] (IATIN)، وشبكة معلومات منظمة الدول الاسلامية (TINIC)؛ وتشكل جدكو بؤرة معلوماتية لهاتين الشبكتين؛

(ج) شبكة الانترنيت العالمية، حيث اقامت جدكو، في مقرها، حاسوباً -خادماً مركزياً للاتصال بهذه الشبكة، ونشر صفحات اردنية في "الوب" WWW التابع لها.

ومن خدمات المعلومات الاخرى التي تقدمها جدكو للشركات الاردنية، ما يلي:

(١) الاجابة عن مختلف الاسئلة (القانونية والادارية) التي تصل من شركات اردنية عن اسواق التصدير، وبشكل خاص عن الاتحاد الاوروبي؛

(٢) توزيع معلومات عن الشركات الاجنبية التي ترغب في ايجاد شريك عمل اردني؛

---

(٤٥) راجع المعلومات عن هذا المركز في الفصل الثامن من هذا التقرير.

(٤٦) راجع المعلومات عن هذه الشبكة في الفصل الثامن من هذا التقرير.

(٣) اقامة قواعد بيانات حاسوبية - تحدث باستمرار - عن الشركات الاردنية، وعن التجارة المحلية والتجارة الدولية، وعن مختلف الاحصاءات المتعلقة بالسوق الاردني، وباسواق التصدير.

وتقدم جدكو هذه الخدمات من خلال مركز المعلومات، في مقرها في عمان، ولم تنشئ الى الآن شبكة محلية، تربط مركز المعلومات مع المستفيدين في الاردن.

٣- اصدار نشرات ووثائق متنوعة باللغتين العربية والانكليزية

ومنها ادلة متخصصة حول التصدير الصناعي، ونشرة "آفاق تصديرية"، التي تصدر كل شهرين، ونشرات سنوية مختلفة للترويج للصادرات الاردنية.

٤- اعداد دراسات للسوق

يقوم قسم الابحاث في جدكو بجمع معلومات متنوعة ومحدثة عن السوق الاردني، وعن اسواق التصدير؛ كما يقوم بإعداد دراسات وتحاليل لهذه الاسواق، وبمسوحات عن السلع الادرنية، وعن اسواق مستهدفة لتصدير السلع الاردنية. ويقوم القسم ايضاً باعداد ملخصات عن خصائص اسواق التصدير، ومستلزماتها، وعن احتمالات تصدير سلع اردنية منتقاة الى هذه الاسواق. ومؤخراً اعدت جدكو دراسة عن احتياجات القطاع الصناعي في الاردن، خاصة في مجال التدريب المهني والتقني.

٥- الخدمات الفنية للشركات الاردنية

تقوم جدكو بتقديم خدمات فنية مباشرة مساعدة للشركات الاردنية لتحسين فرصها في اسواق التصدير، ومن ذلك بشكل خاص برنامج اعداد الشركات الاردنية لتطبيق مواصفات الجودة العالمية - ايزو ٩٠٠٠ - وتطوير تغليف السلع الاردنية وتعبئتها؛ ومن ذلك ايضاً تأسيس مركز وطني للتصميم والتدريب، من اجل تحسين جودة السلع الاردنية، وتحسين قبولها في الاسواق.

٦- المكتبة

تضم جدكو مكتبة متطورة، متخصصة في المراجع المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبالتصدير وتشمل:

ادلة عن التجارة الدولية؛
ادلة عن اسواق التصدير وتشريعاتها؛
ملخصات معلومات عن الدول المستوردة للسلع الاردنية؛
احصاءات تجارية عامة؛
دوريات متنوعة عن التجارة والاعمال.

وتسعى المكتبة لتحديث مراجعها باستمرار، كما تسعى لتوفير الوثائق التي تطلب من المستفيدين.

٧- وحدة المناولة الصناعية[٤٧] (التعاقد الصناعي)

وحدة المناولة الصناعية - التي الحقت مؤخراً بجدكو - هي من الوحدات النادرة في المنطقة العربية، المتخصصة بترويج المناولة الصناعية، وتسهيلها بين مختلف المؤسسات الصناعية داخل الاردن وخارجه. وتركز هذه الوحدة بشكل خاص على الصناعات الوسيطة والمغذية، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن اجل حسن اداء مهمتها، اقامت الوحدة قاعدة بيانات مفصلة، تحدثها بإستمرار، عن القدرات الصناعية المختلفة المتوفرة في الاردن. ويتم جمع البيانات لهذه القاعدة من المؤسسات الصناعية مباشرة، مع التأكيد لاصحابها على سرية هذه البيانات، وحصرها في اطار الاستفادة العملية في المناولة الصناعية. وتشمل الاستمارة المستخدمة في هذا المجال المعلومات التالية:

اسم الشركة، و فرع الصناعة الذي تعمل فيه؛
معلومات عن الجهاز البشري، الاداري والصناعي؛
حجم الاستثمار ، حجم الانتاج؛
حجم السوق المحلي، حجم التصدير؛
الانشطة الصناعية التي تقوم بها المؤسسة؛
السلع التي تنتج؛
عمليات المناولة الصناعية في السابق (ان وجدت)؛
الالات والمواد المستخدمة؛
قطع الغيار والمكونات المستخدمة؛
القدرة على تقديم عقود المناولة الصناعية؛
كما تشمل الاستمارة طيفاً آخر من المعلومات الفنية والتقنية، بما في ذلك انواع الالات المستخدمة، وقدراتها، ونسبة استخدامها، وبرامج صيانها الخ...

وقد نجحت هذه الوحدة في ربط العديد من المؤسسات الصناعية المحلية ببعضها، في عقود مناولة صناعية مباشرة. ولكن الشعور عموماً ان هذه العمليات مازالت محدودة، ومازالت الرغبة فيها حذرة، بسبب الخوف على "اسرار المهن"، وبسبب ضعف السوق الصناعي الاردني بالنسبة لهذه الخدمات.

اخيراً، وبالرغم من خدمات المعلومات الواسعة التي تقدمها جدكو للقطاع الصناعي في الاردن، ليس هنالك تحليل لهذه الخدمات ولا دراسة جادة من اجل تطويرها وتحسين ادائها؛ وليس هنالك رصد منظم للمستفيدين منها، ولاتسجيل للطلبات التي ترد عليها؛ ولهذا من الصعب القيام بتقييم موضوعي لنشاط المؤسسة ومدى نجاحها في اداء مهمتها - من حيث خدمات المعلومات التي تقدمها - الا من خلال الانطباعات لدى المستفيدين المحليين والدوليين، ومن خلال الزيادة على طلب هذه الخدمات. ويمكن القول عموماً ان المؤسسة تؤدي خدمة جليلة للقطاع الصناعي في الاردن، ولكن مازال هنالك مجال واسع لتحسين الاداء وتطوير الخدمات المتيسرة.

---

(٤٧) زيارة ميدانية للوحدة.

هاء- المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا(٤٨)

تأسس المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا في الاردن، عام ١٩٨٧، كأعلى مؤسسة حكومية مستقلة مناط بها تخطيط المسيرة العلمية والتكنولوجية، وتنسيق النشاطات المرتبطة بها، والاشراف على تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة. ويهدف المجلس الى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية، ورعايتها، وتطويرها، لغايات تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاردن. ومن اهم الصلاحيات والمسؤوليات التي يمارسها المجلس، التالية:

١- اقرار السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا في الاردن، وتحديد اولوياتها، ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها، ومتابعة تنفيذها، وتقييمها.

٢- رعاية مؤسسات ووحدات البحث العلمي والتكنولوجي، وتأمين التمويل اللازم لها.

٣- التعاون العلمي والتكنولوجي، مع الجهات المحلية والعربية والدولية، والتنسيق معها، وعقد الاتفاقيات المتعلقة بذلك.

يقدم المجلس خدمات المعلومات الى اصحاب القرار الحكومي في الأردن، بشكل خاص، كما يقدم خدماته الى الجهات المستفيدة، من خلال مركز المعلومات الوطني وباقي المؤسسات والقطاعات التابعة له، واهمها بالنسبة للقطاع الصناعي: قطاع الصناعة، قطاع البنى التحتية، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الجمعية العلمية الملكية، وصندوق دعم البحث العلمي في الصناعة. وقد ساند المجلس، منذ تأسيسه الى آب ١٩٩٦، ٣٢ مشروعاً متعلقاً بالصناعة. والخطة العلمية للمجلس لمرحلة (١٩٩٦ ١٩٩٨) ركزت على سبعة محاور اساسية، كان من بينها بشكل خاص ادارة وتوثيق المعلومات. يشرف المجلس حالياً على اعداد دراسة لمسح الاحتياجات والامكانات العلمية والتكنولوجية الوطنية في الأردن. وقد نشرت نتائج المرحلة الاولى، المتعلقة بالاحتياجات، في شباط ١٩٩٥، شملت ٣,٠٣٦ مؤسسة، في القطاعين العام والخاص. وتركز المرحلة الثانية على مسح الامكانات العلمية والتكنولوجية، وتشمل ٦٠٠ مؤسسة.

١- صندوق دعم البحث العلمي في الصناعة

انشأ المجلس هذا الصندوق، عام ١٩٩٤، لتقديم الدعم المالي لمشروعات البحث والتطوير، وللدراسات والمشورة الفنية للصناعة الأردنية - وبشكل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى اداء هذه المؤسسات، وزيادة قدراتها التنافسية، وتحسين كفاءتها، وايجاد نوع من التقدير لدى هذه المؤسسات لفوائد البحث العلمي والتطوير، والاستخدام الأمثل للمعلومات، وانعكاسات ذلك ايجابياً على القطاع الصناعي. وينفذ الصندوق اهدافه من خلال مايلي:

(أ) تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، من أجل مساعدتها على حل الاشكالات الفنية والتقنية التي تواجهها؛

---

(٤٨) زيارة ميدانية؛ كراس تعريفي، المرجع رقم (٣-٣).

(ب) تجسير الفجوة بين المراكز العلمية والبحثية والمؤسسات الصناعية؛

(ج) تشجيع الصناعات الوطنية على الاهتمام بالبحث العلمي والاستفادة من نتائجه.

وقد ساعد الصندوق -وحتى منتصف عام ١٩٩٦- ٤٨ مشروعاً صناعياً، من بينها ١٩ مشروعاً في مجال تطبيق انظمة الجودة ايزو ٩٠٠٠.

وباستثناء مساندة مشاريع البحث، وخدمات المعلومات من خلال مركز المعلومات الوطني، لا يقدم المجلس خدمات معلومات مباشرة للمؤسسات الصناعية، وبالتالي ليس لديه اية احصاءات او دراسات حول المستفيدين من خدمات المعلومات التي تقدمها مختلف المراكز والوحدات التابعة له.

٢- الجمعية العلمية الملكية[٤٩]

تعمل الجمعية العلمية الملكية تحت مظلة المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا؛ وهي مؤسسة عامة - لاتبغي الربح التجاري - تتمتع باستقلال اداري ومالي، مهمتها الاساسية القيام بالابحاث العلمية والتكنولوجية التي تساهم في مختلف مجالات التنمية الشاملة في الاردن، خاصة التنمية الصناعية. وتعمل الجمعية لزيادة الوعي العلمي والتكنولوجي في المجتمع، كما تقوم بتقديم الاستشارات الفنية والتكنولوجية لقطاعات الانتاج، وتنظيم برامج تدريب متخصصة حسب الحاجة. كما تشرف الجمعية على "كلية الاميرة سمية الجامعية للتكنولوجيا"، التي تخصصت بعلوم الحاسوب والهندسة الالكترونية.

ولاتقدم الجمعية خدمات معلومات متخصصة لقطاع الانتاج، وانما تقوم بذلك من خلال الخدمات العلمية والتقنية التي تقدمها مراكزها المختلفة، والتي تشمل الاختصاصات التالية: ابحاث البيئة، ابحاث مواد البناء، الكيمياء الصناعية، الطاقة المتجددة، التصاميم الميكانيكية والتكنولوجية، تقانات الحاسوب والدراسات الهندسية، والخدمات الالكترونية. وفيما يلي نموذجين لمعهدين تابعين للجمعية.

(أ) مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية[٥٠]: ويقوم هذا المركز بمختلف الانشطة المتعلقة بتقانات المعلومات والبرمجيات، بما في ذلك: البحث العلمي ؛ الدراسات والاستشارات؛ تطوير برمجيات ؛ انشاء قواعد بيانات ونظم ومعلومات ؛ تدريب الكوادر الفنية؛ دراسات صناعية.

ويقدم المركز خدماته لمختلف المؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص. وليس للمركز خدمات متخصصة للمعلومات، الاانه يصدد نشرة "اخبار الجمعية"، عن نشاط الجمعية العلمية الملكية، ونشرة اخرى بعنوان "العلاقات الدولية مع الاردن"؛ ولديه ارتباط مباشر مع بنوك المعلومات الدولية من خلال شبكة DIALOGUE، كما ان لديه ارتباط مع شبكة الانترنيت. وفي المركز مكتبة عامة مفتوحة لمن يحتاج من المراجع المتوفرة فيها؛

---

(٤٩) زيارات ميدانية؛ كراس تعريف، المرجع رقم (٣-٩).

(٥٠) زيارة ميدانية؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

(ب) مركز الكيمياء الصناعية: ويقوم المركز بمختلف الدراسات والابحاث المتعلقة بالصناعات الكيميائية للنهوض بهذه الصناعات. ويقدم الاستشارات والخدمات الفنية، وخدمات القياس والتجربة لمختلف المؤسسات التي تطلبها من القطاعين العام والخاص. وليس للمركز خدمات معلومات متخصصة، ولكنه ينشر الدراسات المختلفة التي يقوم بها، ومعظمها مفيدة للصناعات الكيميائية.

واو- مؤسسة تشجيع الاستثمار(٥١)

وهي مؤسسة حكومية، أُقيمت للاشراف على تنفيذ قانون الاستثمار الذي صدر عام ١٩٩٥، ولتنفيذ المهمات التالية:

١- جمع المعلومات حول كل ما يتعلق بتشجيع الاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري، في القطاعين التجاري والصناعي، بما في ذلك معلومات عن المحفزات والسياسات والاجراءات المرتبطة بالاستثمارات. وتصنيف هذه المعلومات، وتقديمها بشكل ميسر للمستثمرين.

٢- التعرف على فرص استثمار مربحة، واعداد مخططات مشاريع لها، وتوزيعها على المستثمرين في الاردن وفي الخارج.

٣- السعي لاقامة مركز موحد لخدمات الاستثمار، لتسهيل مختلف الاجراءات والاذونات المطلوبة؛ وذلك بالتعاون المباشر والتنسيق مع مختلف الدوائر المعنية.

٤- القيام بدراسات حول مناخ الاستثمار في الاردن، من اجل صياغة توجهات، وبلورة خطوات عملية تساهم في تحسين هذا المناخ.

٥- تقديم المشورة للجنة تشجيع الاستثمار الحكومية (المخولة مراجعة طلبات المشاريع واقرار المحفزات لها)، وتوفير مايستلزم لهذه اللجنة من معلومات وبيانات، ومتابعة تنفيذ المحفزات تبعا للقانون.

٦- المساعدة في توفير ما يلزم من معلومات لتسهيل اقامة علاقة عمل، او شراكة، بين المستثمرين في الاردن والمستثمرين من الخارج، بما في ذلك توفير ما يستلزم من معلومات عن كل طرف للطرف الآخر، واقامة ما يلزم ذلك من قواعد بيانات، وربطها بالشبكة الوطنية للمعلومات.

ومن ضمن خدماتها تقدم المؤسسة، الخدمات التالية المتعلقة بالمعلومات:

(أ) تقديم المشورة، وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين؛

(ب) إصدار الأدلة والنشرات المتعلقة بالاستثمار؛

(ج) إصدار المطبوعات التالية، باللغتين العربية والانكليزية:

---

(٥١) زيارة ميدانية؛ كراس تعريفي، المرجع رقم (٣-٥)؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

نشرة إعلامية كل شهرين
تقرير احصائي شهري، عن حركة الاستثمار في الأردن
نشرات متنوعة حول مختلف القضايا المتعلقة بالاستثمار

وتقدم المؤسسة خدماتها لكافة المهتمين بالاستثمار في الأردن، من مختلف القطاعات -ومن بينها القطاع الصناعي-. وفي هذا الإطار تشارك المؤسسة في في مختلف الندوات والمؤتمرات والمعارض المتعلقة بالاستثمار، محلياً وفي الخارج، وتروج لها في الأوساط المعنية بالاستثمار. وقد انشأت المؤسسة مؤخراً قاعدة بيانات بالمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، كبؤرة معلوماتية مرتبطة بشبكة المعلومات الوطنية. وترتبط المؤسسة من خلال الشبكة الوطنية بالانترنيت. وهي تقدم خدماتها للمستفيدين من خلال الشبكة الوطنية، أو في مقرها.

وتشمل خدمات المعلومات في المؤسسة، مكتبة صغيرة، متخصصة بالمراجع المتعلقة بالاستثمار، مفتوحة للجمعيع للاستفادة منها في حرم المؤسسة. كما تضم المؤسسة دائرة للدراسات وحصر البيانات، تقدم خدماتها بشكل خاص لاصحاب القرار في الحكومة. ولم تقم المؤسسة - الى تاريخه - بأي احصاء للمستفيدين من خدمات المعلومات التي تقدمها، ولا بأي تحليل لهذه الخدمات، او تقييم لاداء قسم المعلومات فيها.

زاي- الجامعة الأردنية -كلية الهندسة والتكنولوجيا[٥٢] مشروع الاتصال مع الصناعة
The Out-reach-Consultant Project

اعتمدت الجامعة الأردنية مشروع الاتصال مع الصناعة منذ مطلع التسعينات، كجزء من المجهودات الرامية لمساهمة الجامعة في تقديم خدمات مباشرة لمختلف قطاعات الانتاج في الأردن، وقطاع الصناعة بشكل خاص؛ وكبرنامج متمم "لمركز الاستشارات والخدمات الفنية والدراسات"، الذي يشرف على تنفيذ هذه الخدمات. ويهدف المشروع الى تنمية علاقات عمل مثمرة مع القطاع الصناعي، كما يهدف الى المساهمة في تطوير هذا القطاع، وفي حل الاشكالات التي يواجهها، وتحسين اداء مؤسساته، من خلال تشجيع هذه المؤسسات على تطبيق مختلف مفاهيم الهندسة الصناعية الحديثة، وعلى الاستفادة من القدرات والتجهيزات المتوفرة في الجامعة.

ويسعى المشروع الى تنمية علاقة عمل مباشرة ومتينة بين اساتذة كلية الهندسة والتكنولوجيا ومختلف مؤسسات القطاع الصناعي، من خلال تعريف هذه المؤسسات بالقدرات والموارد البشرية والفنية المتوفرة في الكلية، ومن خلال تشجيع الاساتذة على المبادرة بالاتصال بهذه المؤسسات وعرض خدماتهم واستشاراتهم عليها، ومساعدتهم في تحديد الاشكالات والنواقص التي تواجه القطاع الصناعي وفي ابداع الحلول المناسبة للتخفيف من هذه الاشكالات والنواقص.

ويخدم المشروع كافة فروع القطاع الصناعي، وكافة مؤسساته، على اختلاف انشطتها واحجامها - مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-. وتنفذ انشطة المشروع وبرامجه من خلال الندوات، والدراسات، وحلقات العمل، وبرامج التدريب المستمر التي تغطي ميادين مختلفة، تشمل: الهندسة الصناعية، الأدارة الصناعية، الصيانة، الى غير ذلك من المواضيع المتخصصة ذات العلاقة.

---

(٥٢) زيارة ميدانية؛ كراس تعريف بالمشروع، المرجع رقم (٣-٦)؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

وقد باشر هذا المشروع نشاطاته، عام ١٩٩٤، بدراسة ميدانية غطت ما يزيد عن ٣٥٠ مؤسسة صناعية صغيرة حول عمان، تشكل القاعدة الاساسية لعمله الحالي ولتنفيذ انشطته. ولا يتضمن المشروع تقديم خدمات معلومات بالذات، وانما يقدم هذه المعلومات من خلال الاستشارات وبرامج التدريب، ومن خلال النشرات التي يصدرها من آن لآخر. وقد انشأ المشروع قاعدة بيانات تضم ما تراكم من معلومات عن مختلف المؤسسات التي تم التعامل معها، سواء من خلال الدراسة الميدانية الأولى، او من خلال الدورات التدريبية المختلفة، حيث يطلب من كافة المنتسبين الى البرامج التدريبية ملء استمارة تشمل معلومات مفصلة عن المؤسسات التي يعملون فيها. وباستثناء الدراسة الميدانية الأولى لم يجر ضمن المشروع أي تحليل اضافي للمؤسسات التي شملها المشروع وأنشطته، ولا اي تقييم للاستفادة العملية التي يتم تحقيقها من برامجه المختلفة.

حاء- مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية(٥٣)

المؤسسة هي الجهاز الوطني لإعداد المواصفات القياسية ونشرها في الأردن، وهي مكلفة بالقيام بالمهام التالية:

١- اعتماد ما يلزم من معايير محددة ومقاييس ومواصفات، بما يواكب المستجدات العالمية في مختلف المجالات، وبشكل خاص السلع المصنعة والخدمات.

٢- توفير المناخ السليم للمواطنين، في مجالات الصحة وحماية البيئة، وضمان جودة السلع، طبقاً للمواصفات المقرة.

٣- ضمان جودة السلع المصنعة محلياً، من خلال اصدار المواصفات العامة المطلوبة لها، لتصبح قادرة على المنافسة عالمياً.

وتقوم المؤسسة بمنح علامات الجودة للمنتجات، كما تقوم بتنظيم الندوات والدورات التدريبية في مختلف المجالات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والجودة، للقطاعين العام والخاص. ومن مهامها الرئيسية تقديم خدمات عن المعلومات المطلوبة في مجالات اختصاصها -لاصحاب القرار الحكومي ولأرباب الصناعة والتجارة، ولغيرهم من الجهات المعنية-، من خلال مركز المعلومات في المؤسسة، ومن خلال المكتبة التي تتبع له. وبالاضافة الى المواصفات الأردنية، تضم هذه المكتبة مجموعة هامة من المواصفات العربية والأجنبية، يزيد عددها عن ٥٠٫٠٠٠ مواصفة، منها مواصفات المنظمات التالية:

(أ) المنظمة الدولية للتقييس، (الايزو)؛
(ب) المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية (اوميل)؛
(ج) المنظمة البريطانية للمواصفات (BS)؛
(د) المنظمة الالمانية للمواصفات (DIN)؛
(هـ) اللجنة الدولية لدستور الأغذية (Codex Alimentarin)؛
(و) مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

---

(٥٣) كراس تعريف بالمؤسسة، المرجع رقم (٣-١١)؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

كما تضم المكتبة مجموعة من الاقراص الممغنطة التي تحتوي على المعلومات التالية:

(١) بيرينورم (Perinorm)، وفيه بيانات ببليوغرافيه عن المواصفات الدولية، والاوروبية.
(٢) فهرس الكتروني للمواصفات البريطانية.
(٣) مواصفات اللجنة الدولية لدستور الأغذية.
(٤) مجموعة الوثائق والإدلة الصادرة عن هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية.

طاء- جامعة العلوم والتكنولوجيا - مكتب الارتباط الصناعي[٥٤]

انشأت جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، عام ١٩٩٦، مكتب ارتباط صناعي، في مدينة الحسين الصناعية، كخطوة عملية تترجم الشراكة العلمية والتكنولوجية بين الجامعة والصناعات المحلية، وكمساهمة جدية في تطوير هذه الصناعات وتقدمها. ومن خلال هذا المكتب تقدم الجامعة الاستشارات الفنية والتقنية والعلمية، في مختلف الاختصاصات المتوفرة في الجامعة، الى الصناعيين والمستثمرين؛ كما تقدم لهم مختلف خدمات المختبرات والمشاغل المتوفرة في الجامعة، لاجراء الفحوصات واعمال الصيانة التي تحتاجها الصناعة، بما في ذلك تصنيع قطع غيار بديلة للآلات والاجهزة في المشاغل الهندسية المتخصصة في الجامعة. وتشمل خدمات المعلومات التي تقدمها الجامعة، من خلال مكتب الارتباط الصناعي، مايلي:

١- قائمة موسعة بالخبرات العلمية والفنية والتقنية المتوفرة في الجامعة، والتي يمكن للصناعة الاستفادة منها.

٢- الاستفادة من مكتبة الجامعة، التي تضم اكثر من ٩٠ر٠٠٠ وثيقة، بما في ذلك دوريات ومجلات علمية وتقنية متخصصة.

٣- القيام بالدراسات الفنية والابحاث الصناعية حسب الطلب.

٤- تنظيم حلقات تدريب متخصصة حسب الطلب، تشمل مختلف الميادين، بما في ذلك الهندسة الصناعية والادارة الصناعية. وتحدد الفترات الزمنية لهذه الدورات بما يناسب المستفيدين منها.

٤- ترتبط الجامعة بشبكة الانترنيت العالمية -من خلال المركز الوطني للمعلومات-، ويمكن لمن يطلب من الصناعيين الاستفادة من خدمات هذه الشبكة، من خلال مكتب الارتباط الصناعي.

ويقدم المكتب خدماته باللغتين العربية والانكليزية، حسب الطلب.

---

(٥٤) استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

ياء- نادي صاحبات الاعمال والمهن في عمان[٥٥]

تأسس النادي، عام ١٩٧٦، من خلال اتصالات مع الاتحاد الدولي لنوادي صاحبات الاعمال والمهن، وكواحد من النوادي الاردنية التي تهدف لتنشيط سيدات الاعمال، وتحقيق المزيد من قبول المرأة في اوساط الاعمال. ويعمل النادي على تشجيع السيدات للمشاركة في الاعمال، بعد تحصيلهن ما يستلزم ذلك من تعليم وتدريب وظائفي؛ كما يعمل على تشجيع المرأة على استخدام قدراتها المهنية والوظائفية والمكتبية بالشكل الامثل، من اجل تقدم المجتمع عموماً، ومن اجل تحسين مستواها الحياتي ومستوى عائلتها. كما يعمل النادي لتحقيق المزيد من تساوي الفرص والقيمة الاجتماعية للمرأة، في المجالات الاقتصادية والسياسية والمدنية. ويشرف النادي على عدد المشاريع والبرامج تتضمن مختلف خدمات المعلومات والاستشارات، للسيدات عموماً، ولصاحبات الاعمال والمهن بشكل خاص.

١- مركز الخدمات الاستشارية القانونية

يقدم هذا المركز خدمات استشارية قانونية خاصة للسيدات في مختلف المجالات: الاحوال الشخصية، القضايا الاجتماعية، قضايا الاعمال والمؤسسات، الخ.. ويعمل هذا المركز على توعية المرأة بشكل خاص على حقوقها التي يضمنها لها القانون، ويسهل لها الحصول على ما تحتاجه من المعلومات دون لجوء الى محام متخصص. كما يعمل المركز على تزويد المرأة بمختلف الحجج القانونية والاجتماعية التي تساعدها على مواجهة هضم حقوقها من قبل مختلف الاطراف، بسبب الاحوال الاجتماعية السائدة، التي تحرم المرأة الكثير من حقوقها وامتيازاتها.

٢- مركز المعلومات والتوثيق ودراسات المرأة

يهتم هذا المركز بالقضايا التالية:

(أ) جمع المعلومات والوثائق في مختلف مجالات الاعمال ونشرها، وتوفيرها للمرأة بشكل عام، مع التركيز على قضايا الريادة النسائية في الاعمال، والادارة في المؤسسات الصغيرة بشكل خاص؛

(ب) جمع المعلومات والوثائق القانونية والمدنية ونشرها، مع التركيز على القوانين والاجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وبالأعمال؛

(ج) توفير وسائل الاسترجاع الالكترونية للوثائق، والبحث الالكتروني، والاسناد المرجعي الالكتروني، وغير ذلك من الخدمات المكتبية الالكترونية، بما في ذلك مستقبلاً الارتباط بالانترنيت.

ويقدم المركز خدماته بشكل خاص للفئات التالية:

(١) المستفيدات من خدمات وبرامج الاعمال التي يشرف عليها النادي؛
(٢) المستفيدات من مركز الاستشارات القانونية؛
(٣) سيدات الاعمال والمهن بشكل عام، وصاحبات المؤسسات الصغيرة بشكل خاص؛

---

(٥٥) نشرة النادي التعريفية، المرجع رقم (٣-١٠)؛ زيارة مباشرة للنادي للاطلاع على انشطته.

(٤) المسؤلات الاداريات في مختلف المؤسسات والمنظمات؛
(٥) المنظمات والهيئات النسائية المختلفة؛
(٦) المشاريع الصغيرة التي ستقام في حاضنة الاعمال.

وبالرغم من الحجم التواضع للمركز، فإنه يقدم خدمات المعلومات بشكل مفيد، كونه متخصص بالمراجع المتعلقة بالمرأة وانشطتها. وحيث ان اتمتة المركز حديثة المعهد، فلم يجر الى تاريخه اي رصد جدي للخدمات التي يقدمها، ولا لنسبة الاستفادة منها.

٣- مركز الاستشارات لمؤسسات الاعمال الصغيرة

اسس النادي هذا المركز، عام ١٩٨٩، كجزء من الحملة العالمية، النشطة في حينه، للترويج لمؤسسات الاعمال الصغيرة، ولتأكيد دورها في اعطاء فرص افضل للمرأة في مجالات الاعمال المدرة للدخل. ومن اهدافه الاساسية ما يلي:

(أ) تشجيع السيدات على الاستثمار في مشاريع صغيرة خاصة بهن مع التأكيد على دور مثل هذه المشاريع في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية العملية والمفيدة للسيدات اللواتي لديهن مؤسسات اعمال، وللسيدات اللواتي يسعين لاكتساب المهارات الريادية؛

(ج) تقديم الخدمات الوظائفية المتخصصة والخبيرة، في كل ما يتعلق بالريادة النسائية في الاعمال: لتحسين الفاعلية الداخلية لمؤسسات الاعمال للسيدات، ولتحسين ممارسات الاداريات في اعمالهن، بإعطاء السيدات قدرات افضل في اتخاذ القرارات الخ..؛

(د) توفير مختلف المعلومات اللازمة للمرأة لادارة اعمالها: القوانين، الاجراءات، الاستثمارات والقروض، الخ..؛

(هـ) اعداد قائمة، تحدث باستمرار، حول مختلف الموارد والقدرات والمنظمات والاشخاص والبرامج المتوفرة حول النادي، والتي تفيد المرأة في تحسين اعمالها؛

(و) تجسير الهوة بين سيدات الاعمال من جهة والحكومة ومختلف الهيئات الحكومية من جهة اخرى، خاصة تلك المهتمة بتطوير مؤسسات الاعمال الصغيرة؛

(ز) تنظيم برامج تدريب متخصصة لصاحبات الاعمال، تبعاً لحاجاتهن الملحة، من اجل تطوير قدراتهن ومهاراتهن.

٤- حاضنة الاعمال للسيدات

ومؤخراً، وانطلاقاً من الخبرة الواسعة التي اكتسبها النادي في مختلف الانشطة والبرامج المذكورة اعلاه، ورغبة في مساعدة السيدات على البدء بمشاريعهن الريادية الصغيرة الخاصة، اسس

النادي حاضنة الاعمال للسيدات. والحاضنة[٥٦] آلية مستحدثة تهدف الى تحسين فرص المشاريع الصغيرة والمبتدئة على تخطي عقبات وتكاليف مرحلة الانطلاق، من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات المساندة المتناسقة والمشتركة، وذلك بأجور متهاودة مقبولة. وقد وفر النادي للحاضنة مكاناً جيداً يسمح بتخصيص مساحات عمل معقولة للمشاريع المحتضنة. كما وفر النادي للحاضنة كل القدرات والامكانات التي يمتلكها، من خلال ادارة الحاضنة، التي تقوم بمساعدة المشاريع المتحضنة وتقديم مختلف الاستشارات العملية، لها خاصة في المجالات التي تشكو منها المشاريع المبتدئة: الادارية والمالية والعلاقات العامة.

وتساعد ادارة الحاضنات كافة الاعضاء المنتسبات للنادي، وبشكل خاص هيئته الادارية، من خلال شبكة علاقات عامة واسعة من الاشخاص والهيئات المعنية المتعاطفة. كما تسهل ادارة النادي للمشاريع المحتضنة فرص المناولة الصناعية مع مؤسسات صناعية كبيرة، وفرص الحصول على قروض مناسبة، خاصة من بنك الانماء الصناعي، وذلك من خلال علاقة النادي الجيدة بالمؤسسات المعنية. وبالرغم من ان تجربة الحاضنة مازالت في بدايتها، الا انها واعدة، ومن المؤمل ان تنجح في اطلاق عدد مناسب من المشاريع الريادية الصغيرة، خاصة للسيدات في مطلع حياتهن العملية.

ومن الواضح ان النادي يقدم خدمات معلومات ملموسة لصاحبات الاعمال، من خلال مختلف مراكزه وبرامجه، وبشكل خاص من خلال مراكز المعلومات والتوثيق. وبالرغم من ان خدماته لاتركز على القطاع الصناعي، الا ان نسبة سيدات الاعمال العاملات في مؤسسات صناعية، والمستفيدات من خدمات النادي تزيد عن ثلث المجموع، ومن المتوقع ان تزداد هذه النسبة مع تطور نشاط الحاضنة، التي يتوقع ان تكون غالبية مشاريعها المتحضنة ذات طابع صناعي تكنولوجي.

ويعتبر نادي صاحبات الاعمال في عمان رائداً في خدماته المختلفة في الاقطار العربية، وفي مجال المعلومات بشكل خاص، ومن المؤمل ان تكون تجربته مشجعة لنمو المزيد من هذه النوادي التي تقدم مختلف الخدمات والتسهيلات والاستشارات، للفئات الاقل حظاً في المجتمع.

كاف- بعض المؤسسات الاخرى التي تقدم معلومات محدودة للقطاع الصناعي[٥٧]

١- وزارة الصناعة والتجارة-مديرية المعلومات والحاسوب

تقوم المديرية بتسجيل المؤسسات الصناعية والحرفية، بمختلف احجامها وانشطتها. وتخزن المعلومات عنها في قاعدة بيانات محوسبة - تحدث بانتظام، وتضم حوالي ٣٢,٠٠٠ بند -. وتصدر المديرية دليلاً احصائياً شهرياً، وآخر سنوياً، حول المؤسسات التي تم تسجيلها خلال الفترة المحددة، موزعة قطاعياً وجغرافياً. وتقوم المديرية بالرد على الاستفسارات التي تردها من اصحاب القرار، في الوزارة وفي القطاع الحكومي خصوصاً، كما تلبي طلبات بعض المستفيدين من خارج الوزارات. ولم تقم المديرية بإحصاء هذه الطلبات ولا بتسجيلها أوتحليلها. وترتبط المديرية بشبكة المعلومات الوطنية ومن خلالها بشبكة الانترنيت.

---

(٥٦) تقرير إسكوا E/ESCWA/ID/1995/1/Rev.1، المرجع رقم (١-١٢).

(٥٧) استمارات دليل مصادر المعلومات العربية.

٢- دائرة الاحصاءات العامة

تقوم الدائرة بجمع مختلف البيانات الاحصائية ميدانياً - الاقتصادية منها، والاجتماعية والديمغرافية - وتخزنها في بنك المعلومات في الدئرة. وتقوم الدائرة بإصدار الكتاب الاحصائي السنوي، كما تقوم بنشر نتائج المسوحات الاقتصادية والديمغرافية، عند تكليفها بإجراء هذه المسوحات. ولاتقوم الدائرة بأية معالجة او تحليل للاحصاءات المجمعة الا طبقاً لما هو معتمد في اجهزة الاحصاء العالمية، خاصة من اجل الحسابات القومية، وحسب ما يردها من طلبات من اصحاب القرار في الدولة. وتقوم الدائرة بالرد على الاستفسارات التي تردها، بتصوير النشرات الدورية او باستخراج البيانات المخزنة في بنك المعلومات، وطبعها للمستفيدين منها، من مختلف الهيئات والمؤسسات والدوائر المحلية والعربية والدولية. ولاتقوم الدائرة - الى تاريخه - برصد وتسجيل الطلبات التي تردها، وليس لديها تحليل للمستفيدين، او تقييم جدي عن الاستفادة من ادائها.

٣- غرفة تجارة عمان

تقدم غرفة تجارة عمان خدمات معلومات محدودة، بالرد على الاستفسارات التي تردها مباشرة وبفتح مكتبتها لمن يرغب من الباحثين. وقد انشأت الغرفة قاعدة بيانات تجارية عامة، تحدث باستمرار. الا انه لم يتم ربط هذه القاعدة الى تاريخه، بشبكة المعلومات الوطنية (او بأية شبكة دولية)، ولكن هنالك مخطط لذلك في المستقبل القريب.

تصدر الغرفة مجلة شهرية، (الاقتصاد الاردني)، وفيها معلومات متنوعة، عن التجارة الاردنية والعالمية، كما تتضمن معلومات عن فرص الاستثمار في الاردن و في الخارج.

٤- مركز عمان الدولي للتجارة Amman World Trade Centre

مركز عمان الدولي عضو في جمعية المراكز الدولية التي تهدف لتطوير وتنمية التجارة الخارجية بين مختلف الدول، عن طريق توفير مختلف المعلومات التجارية والاقتصادية، وبشكل خاص: اسماء وعناوين الشركات وانشطها المختلفة؛ تقارير عن فرص الاستثمار؛ بيانات ديمغرافية عن مختلف الدول؛ معلومات وبيانات تفصيلية عن المعارض والمؤتمرات والدورات التدريبية على انواعها، التي تنظم في اي مكان في العالم. ويقوم المركز في عمان بنشر المعلومات عن مختلف المعارض والندوات الخ... من خلال نشرة دورية نصف شهرية، تصدر باللغتين العربية والانكليزية.

وليس في المركز قاعدة بيانات، الا انه يستفيد من قاعدة بيانات غرفة الصناعة، وتلك في غرفة التجارة. ويترتبط المركز بشبكة الانترنيت، كما يرتبط بشبكة الاتصالات الخاصة بمراكز التجارة الدولية. WTC-NET، ومن خلالها بمختلف شبكات المعلومات الدولية. يقدم المركز خدماته لمن يرغب، في مقره؛ ويستفيد من خدماته مختلف فئات رجال الاعمال بدون تحديد، وكذلك الباحثون، والاستشاريون ومكاتب الخدمات على انواعها. لم يقم المركز - الى تاريخه - برصد طلبات المستفيدين وتحليل استفادتهم هذه الخدمات.

٥- مؤسسة المدن الصناعية الاردنية

تقدم مؤسسة المدن الصناعية خدمات معلومات محدودة، بتوفير المعلومات المخزنة في مركز معلومات لديها حول الصناعات المتواجدة في مختلف المدن الصناعية في الاردن، وبعض المعلومات الاخرى عن العمالة. وتقوم المؤسسة بالرد على الاستفسارات التي تردها، اما بتصوير الوثائق المتوفرة في المكتبة، او من خلال اقراص ممغنطة، حسب الطلب. وتصدر المؤسسة سنوياً، باللغتين العربية والانكليزية عدداً من النشرات، ومنها: دليل المستثمر، دليل الصناعات القائمة في المدن الصناعية، ونشرة الاردن اليوم عن نشاطها خلال العام، كما تصدر نشرات متخصصة غير دورية، وتصدر قوائم بيانات، حسب الطلب. ليس لدى المؤسسة اي سجل رسمي بالمستفيدين من خدماتها، لكن اكثرهم من المستثمرين الموجودين داخل المدن الصناعية او الراغبين بالاستثمار فيها. كما ان هنالك مستفيدين من مختلف الدوائر الحكومية، ومن الباحثين في الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات الاستشارات. وترتبط المؤسسة بشبكة الانترنيت، وتقوم بالرد على الاستفسارات التي تردها بواسطة البريد الالكتروني. وللمؤسسة صفحة على هذه الشبكة العالمية.

ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات

بعد الاستعراض الوافي لمصادر المعلومات في الاردن، يمكن ايراد الملاحظات العامة والتوصيات التالية، التي تم استخلاصها من الزيارات الميدانية، او طرحها بعض المسؤولين خلال هذه الزيارات.

١- من اهم الملاحظات بالنسبة للبنى التحتية في الاردن ان القطاع العام يسبق القطاع الخاص في تطوير هذه البنى، بالرغم من استمرار ضعف هذه البنى بشكل عام. فقد تأخرت مؤسسات القطاع الخاص في اتخاذ المبادرات لتطوير قواعد البيانات ومراكز المعلومات فيها، ولم تظهر الى تاريخه شركات خاصة تهتم بتوفير المعلومات للقطاع الصناعي.

٢- لقد تمت زيارة العديد من المؤسسات - في القطاعين الحكومي والخاص - من التي يمكن اعتبارها مصادر معلومات للقطاع الصناعي؛ وهنالك بعض المؤسسات الاخرى التي لم ترد في هذا التقرير والتي يمكن ان تقدم بعض المعلومات المفيدة في نواح معينة للقطاع الصناعي، ولكن بشكل هامشي ومتقطع، ومنها:

(أ) مؤسسة التدريب المهني؛
(ب) جمعية المصدرين؛
(ج) سوق عمان المالي؛
(د) جمعية التجار؛
(هـ) الجمعيات والنقابات والاتحادات المتخصصة، مثل نقابة المهندسين؛
(و) المجموعة الاردنية للتكنولوجيا.

وربما يكون هنالك مؤسسات اخرى اقل تأثيراً لم يرد ذكرها في هذا التقرير.

٣- هنالك اهتمام عام بتطوير سياسة وطنية للمعلومات في الاردن، محورها المركز الوطني للمعلومات، وشبكة المعلومات الوطنية. وهنالك دعوة من المركز الوطني للمعلومات لتنظيم مفاهيم

المعلومات في نظام وطني متكامل يتضمن تكامل قواعد البيانات في مختلف المؤسسات الحكومية؛ وتوحيد المواصفات والمقاييس بما يضمن مواءمتها مع التوجه العالمي في هذا المجال؛ واقامة شبكة متقدمة للاتصالات العادية، واخرى سريعة لنقل البيانات، وربطها بالشبكات العالمية بشكل يضمن امكانية اجراء العمليات الاقتصادية الفورية على هذه الخطوط - on-line transaction - وبشكل خاص تصدير البرمجيات.

وتتضمن هذه الدعوة ايضاً الترويج للمفاهيم الجديدة للمعلومات كسلعة استراتيجية، في مختلف الوسائط الاعلامية - بما في ذلك البرامج التعليمية في مختلف المستويات - والترويج لخدمات المعلومات المباشرة على خطوط الهاتف، لان انتشار هذه المفاهيم مازال محدوداً بفئة مثقفة صغيرة، وبأولئك المحتكين بالخارج.

اخيراً تتضمن هذه الدعوة ايضاً ضرورة الاهتمام بتنمية القوى البشرية المتخصصة في تقانات المعلومات بمختلف وجوهها، ضمن خطة وطنية تحدد الاحتياجات، وتوفر الموارد المالية والمؤسسية لضمان استمرار الجهد في تنمية القوى البشرية المطلوبة.

٤- ونظراً لطبيعة تقانات المعلومات سريعة التغير، وللتوسع الهائل في تطبيقاتها عالمياً، والانتشار المتسارع في عولمة المعلومات ووسائل تداولها عبر الحدود الدولية، لابد من التأكيد على ضرورة تعاون كافة الهيئات والمؤسسات الوطنية لمواكبة هذه العولمة، بما يضمن للاردن وجوداً فعالاً ضمن النظم العالمية للمعلومات، كما لابد من التأكيد على ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الاقليمية والدولية التي يمكن ان تساهم في تطوير البنى التحتية للمعلومات في الاردن بما يواكب هذه المستجدات العالمية.

٥- وبالرغم من التطور الجيد للصحافة الاردنية في العقد الاخير، لابد من الاشارة الى ضعف اهتمام هذه الصحافة بالقضايا الاقتصادية الوطنية والاقليمية والعالمية. كما لابد من الاشارة الى غياب المجلات الاقتصادية المتخصصة ذات المستوى العالمي، واقتصار الاهتمام عموماً في المجلات والصحف الاردنية على القضايا الاقتصادية المحلية، او تلك ذات الطابع العام الذي قد يشد اوسع الجماهير، ولكنه لا يلبي احتياجات متخصصة في الاعمال او الصناعة، او في الابحاث الاقتصادية المركزة.

٦- يمتاز الوضع في الاردن بما يلي:

(أ) هنالك وحدة للمناولة الصناعية، بدأت عملها منذ عدة سنوات؛ وهذه الوحدة قامت بنشاط جيد في اطار الاستفادة من القدرات الصناعية الفائضة داخل الاردن. وهنالك رغبة وطنية لتطوير هذه الوحدة حتى تصبح قادرة على توفير فائض القدرات الصناعية على الاطار العربي، وربما على الاطار الدولي، ضمن خطوات مدروسة؛

(ب) اقيمت في الاردن اول حاضنة اعمال تكنولوجية في المنطقة - المجموعة الاردنية للتكنولوجيا- الا ان هذه الحاضنة تحصر نشاطها بالمشاريع المحتضنة، رغم ان قدراتها البشرية والمادية قد تسمح لها بتقديم خدمات الاتصال الخارجي للمؤسسات التي تحتاج للاستشارات في نقل التكنولوجيا؛

(ج) قام نادي صاحبات الاعمال والمهن في عمان بتأسيس اول حاضنة اعمال للسيدات، وهذا النادي مستمر بتوفير خدمات استشارية متعددة للسيدات بما فيها خدمات المعلومات. من المحبذ الدعوة لاقتباس مثل هذا النشاط في الدول الاخرى في المنطقة؛

(د) يقوم المجلس الاعلى للعلوم والتقنية، والجمعية العلمية الملكية بتقديم خدمات ملموسة للقطاع الصناعي، بما في ذلك خدمات استشارية في نقل التكنولوجيا وتوطينها. الا ان هذا النشاط يتطلب المزيد من الجهد والتوسع ليكون بالمستوى المطلوب في مواكبة المستجدات العالمية.

الفصل الخامس

تقييم البنى التحتية للمعلومات في الاراضي الفلسطينية

أولاً - توطئة

مثل المؤسسات الفلسطينية الاخرى، عانت المؤسسات الفلسطينية مصادر المعلومات للقطاع الصناعي - ومازالت تعاني - من ضغط سنوات الاحتلال، والتأثير المدمر لممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية وسياستها التعسفية المستمرة، بما في ذلك الاغلاق المتكرر - والطويل احياناً - للاراضي الفلسطينية، وتقييد حركة الاشخاص والسلع والمعدات، يضاف الى ذلك النقص الكبير في الموارد والامكانات، الذي كان سائداً بشكل واسع خلال فترة الاحتلال - ومازال الى تاريخه، ولو بشكل اخف - والذي حد بشكل ملموس من تطور مصادر المعلومات وتحديثها، كما حد من امكانات تأهيل القدرات البشرية المتوفرة وتنميتها.

ومع قيام السلطة الفلسطينية والعودة البطيئة للقدرات الفلسطينية المهاجرة والمؤهلة، بدأت بعض المؤسسات الفلسطينية - بما فيها مصادر المعلومات - تستعيد ببطء بعض نشاطها، وتسعى لتطوير وتحديث تجهيزاتها وامكاناتها، وتحسين خدماتها للقطاعات الانتاجية المستفيدة منها، بالرغم من استمرار شحة الموارد المادية والبشرية التي تسمح بوصولها ممارسات السلطة المحتلة. وتعيش الاراضي الفلسطينية حالياً، - ومعها مختلف المؤسسات الفلسطينية - حالة انتقالية متغيرة، تظهر فيها بدايات مشجعة لتحسن اداء بعض هذه المؤسسات - ولو بشكل بطيء - كما يظهر فيها تأثير المساعدات التي بدأت ترد من المؤسسات الدولية والعربية والدول المانحة، والتي تشمل موارد مادية وتأهيل للقدرات البشرية. وانطلاقاً من هذه البدايات المشجعة أخذت بعض المؤسسات الفلسطينية ودوائر السلطة الفلسطينية، تعد مشاريع لتطوير البنى التحتية المختلفة في الاراضي الفلسطينية. ولابد من لفت النظر، بشكل خاص، الى المشروع الشامل لتطوير البنى التحتية للمعلومات في القطاع الصناعي، الذي تعده وزارة الصناعة الفلسطينية، والذي يتضمن اجراء مسح ميداني لمختلف المؤسسات الصناعية، وبناء قاعدة معلومات موسعة في الوزارة، واقامة شبكة معلومات صناعية تغطي كافة الاراضي الفلسطينية وكافة فروع القطاع الصناعي. ومن المشاريع الهامة ايضاً، مشروع وزارة الاقتصاد والتجارة لاقامة مؤسسة حديثة لترويج الصادرات الفلسطينية، تستفيد من خبرة المؤسسات الفلسطينية التي تعمل في هذا المجال؛ ويتضمن المشروع تطوير القدرات المادية والبشرية والربط الحاسوبي بشبكات المعلومات الوطنية والدولية.

ثانياً - بعض مصادر المعلومات في الاراضي الفلسطينية

ألف- وزارة الصناعة[٥٨]

تعمل وزارة الصناعة الفلسطينية على استكمال اطرها وهيكليتها ببطء؛ كما تعمل على استكمال مختلف البنى التحتية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية، من خلال مشاريع

---

(٥٨) زيارة ميدانية للسيد جواد ناجي، مدير عام الوزارة.

مدروسة، تعتمد على حقائق ميدانية، وعلى مساعدة دولية في الموارد المادية والبشرية. وتتعاون الوزارة في عملها مع عدد من المؤسسات العربية والدولية، وبشكل خاص المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الايزو). ومن اهم الدوائر المعنية بخدمات المعلومات العاملة في الوزارة حالياً، التالية:

١- **دائرة التوثيق والمعلومات:** بدأت هذه الدائرة في اقامة مختلف قواعد البيانات الضرورية لعمل الوزارة، وربطها بعدد من الشبكات العربية والدولية. وبشكل خاص تسعى الدائرة لتكون بؤرة معلوماتية في الشبكة العربية للمعلومات الصناعية ARIFONET، ونقطة ارتكاز للشبكة العربية لنقل التكنولوجيا، كما تسعى لترتبط مع نظام اليونيدو للمعلومات. وقد اعدت هذه الدائرة مشروع نظام المعلومات الوطني الفلسطيني، الذي سنعود اليه فيما بعد.

وقد اقامت الدائرة قاعدة بيانات للمؤسسات الصناعية، تعتمد على ما صدر عن الوزارة من تراخيص؛ من المؤمل تصحيح هذه القاعدة وتحديثها من خلال مسح ميداني للمؤسسات الصناعية الفلسطينية، يتم اجراؤه قريباً عندما تسمح الظروف الامنية والمادية، بالتعاون مع دائرة الاحصاء المركزية، ومع المؤسسات الدولية والدول المانحة، على ان تكون الوزارة مركز ادارة هذا المسح. ومن المتوقع ان يتم المسح من خلال مكاتب الوزارة في المحافظات، التي سوف تتولى توزيع الاستمارات على المؤسسات الفلسطينية، ومساعدتها في اعدادها، على ان يتم فرز الاستمارات وتنسيقها وتبويبها مركزياً.

وتقدم هذه الدائرة خدماتها للمستفيدين حسب الطلب، على شكل رد على الاستفسارات، او تصوير او طباعة للمستندات وللمعلومات في قواعد البيانات الخ...

٢- **دائرة الدراسات:** تعمل هذه الدائرة لاعداد الدراسات اللازمة لتطوير القطاع الصناعي، وتأمل ان تستفيد من المسح الصناعي في تطوير خطة شاملة للنهوض بهذا القطاع، وبلورة السياسات التي ستعتمدها السلطة الفلسطينية في هذا المجال. ومن الدراسات التي تقوم بها هذه الدائرة، ما يتعلق بالانتاجية، وتطوير الجودة، وفرص الاستثمار الصناعي، بما في ذلك اعداد مخططات اولية لمشاريع استثمارية.

٣- **الدائرة الاعلامية:** تصدر الوزارة حالياً عدداً من النشرات الترويجية عن القطاع الصناعي، باللغات العربية والانكليزية والفرنسية. ومن المتوقع ان يجرى اصدار هذه النشرات بشكل اقراص ممغنطة ايضاً، عند اكتمال مشروع مركز المعلومات الوطني الصناعي.

٤- وهناك عدد من الدوائر الاخرى قيد الانشاء في الوزارة، ومنها تلك المتعلقة بالاختصاصات التالية:

(أ) المدن والمناطق الصناعية؛
(ب) حقوق الملكية وبراءة الاختراع والشؤون القانونية؛
(ج) الاستثمار الصناعي؛
(د) الخبرات البشرية والعمالة؛
(هـ) المواصفات والمقاييس؛

(و) التدريب المهني والتقني؛
(ز) ادارة الجودة؛
(ح) الملوثات الصناعية؛

٥- **الاتحادات الصناعية المتخصصة:** تسعى الوزارة لاقامة اتحادات صناعية متخصصة تغطي مختلف فروع الصناعة، وتشمل كافة المؤسسات العاملة في مجالات هذه الاتحادات. وقد نجحت الوزارة - الى اواسط عام ١٩٩٧ - في اقامة ١١ اتحاداً متخصصاً، تنتشر مكاتبها في مختلف المناطق الفلسطينية. وتعمل الوزارة على تنشيط هذه الاتحادات بتوفير ما امكن من امكانات مادية وبشرية لها، وبربطها بالمؤسسات والاتحادات العربية والدولية المعنية. ومن المؤمل تأسيس اتحاد الصناعات الفلسطينية - الذي سيضم كافة الاتحادات المتخصصة - في المستقبل القريب.

٦- **نظام المعلومات الصناعية والتجارية، وشبكتها:** اعدت الوزارة مشروعاً متكاملاً لاقامة نظام وطني للمعلومات الصناعية والتجارية. ويتضمن المشروع اقامة قواعد بيانات متوسعة، تحدث باستمرار، في الوزارة نفسها - ضمن دائرة المعلومات - بحيث تغطي هذه القواعد كافة دوائر الوزارة، وبحيث يكون لكل دائرة قاعدة بيانات واحدة على الاقل متخصصة بنشاطها. كما يتضمن المشروع ربط هذه القواعد المركزية حاسوبياً بمكاتب الوزارة في المحافظات، وبالاتحادات الصناعية المتخصصة، من خلال شبكة اتصالات وطنية؛ ومن المؤمل ايضاً ان تصل هذه الشبكة في المستقبل الى كافة المستفيدين في مواقعهم. وقد اعطيت هذه الشبكة اسم: الشبكة الفلسطينية للمعلومات الصناعية والتجارية؛ Palestinian Industrial and Commercial Information (PAL ICI NET) Network . ومن المخطط له ان ترتبط هذه الشبكة بمركز الصادرات الفلسطينية - الذي مازال قيد الاعداد - والذي من المفترض ان يقيم قواعد بيانات حول التجارة الخارجية، بما في ذلك التجارة بالسلع المصنعة. ولاتمتلك الوزارة حالياً حاسوباً خادماً مركزياً، ولكنها تمتلك محطة طرفية مرتبطة بالانترنيت، ولها صفحة خاصة على هذه الشبكة.

باء- المؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة(٥٩)
Palestinian Trade Promotion Organization (PTPO)

انشئت المؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة (PTPO) كمؤسسة غير حكومية، غير هادفة للربح، بمبادرة من شخصيات فلسطينية اقتصادية، عام ١٩٩٢. وتهدف لتطوير وترويج العلاقات التجارية الفلسطينية الخارجية. وللمؤسسة حالياً مكاتب في رام الله وغزة، ومكتب تمثيل تجاري في روتردام، في هولندا. وتسعى المؤسسة بشكل دائم للتوسع في مجال الخدمات المقدمة لتشمل اسواق جديدة، بما في ذلك مؤخراً الاسوق العربية واسواق اوروبا الشرقية.

وقد انشئت هذه المؤسسة (PTPO) بمبادرة ودعم مباشر من هولندا لتطوير الصادرات الفلسطينية الى الاتحاد الاوروبي، والى هولندا بشكل خاص. وتهدف الخدمات الرئيسية التي توفرها المؤسسة الى مساعدة الصادرات الفلسطينية وزيادة قدرتها التنافسية، كما تهدف الى تحسين اداء المؤسسات الفلسطينية في التجارة الخارجية. وتقدم المؤسسة خدماتها مجاناً للمؤسسات المنتسبة اليها، كما تقدمها بأسعار مخفضة للمؤسسات الفلسطينية غير المنتسبة اليها، مقارنة بالاسعار التي تطلبها من المؤسسات الاجنبية.

---

(٥٩) زيارة ميدانية لمدير المؤسسة؛ كراسات تعريفية بالمؤسسة، المرجع رقم (٤-٨).

ومن الخدمات التي تقدمها المؤسسة ما يلي:

١- توفير احصاءات منشورة، ومعلومات مفصلة عن التسويق (دراسات مسح للسوق؛ معاينة سلع في اسواق معينة الخ...)، وذلك في الاسواق الاجنبية او الفلسطينية.

٢- اعداد قوائم بأسماء وعناوين المستوردين والتجار والوكلاء في اوروبا الغربية، في كل قطاع انتاجي، لخدمة المؤسسات الفلسطينية؛ وقائمة اخرى بأسماء وعناوين الموردين والمنتجين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية، لخدمة المستوردين الاوروبيين.

٣- تقديم استشارات مكتبية حول نظم التجارة، والتعريفات الجمركية، والمواصفات والمقاييس المطلوبة في اسواق التصدير.

٤- اعداد قوائم بأسماء موردي المواد الخام وعناوينهم، وخدمات الشحن، ومقدمي خدمات الائتمان والتمويل.

٥- توفير المعلومات عن الاجراءات المطلوبة للقيام بعمليات التصدير للاسواق المستهدفة، وللتقليل من تكاليف النقل واخطاره. وتشمل هذه المعلومات مايلي:

(أ) الاجراءات والانظمة المتبعة من قبل الوزارات الفلسطينية والدول المستوردة، المطبقة على المصدرين الفلسطينين وعلى الصادرات الفلسطينية؛

(ب) الخدمات التي تقدمها وكالات الشحن، والجمارك، ورسومها؛

(ج) التوجيهات والارشادات في كيفية توثيق عمليات الشحن، والاجراءات المتبعة في ذلك.

وتقدم المؤسسة عند الطلب، وبأسعار مخفضة للمؤسسات الاعضاء، دراسات ومعلومات عن الاسواق الفلسطينية، وعن السلع الفلسطينية، كما يلي:

(١) اختبار للسلع والاسواق، وتقييم القدرة التنافسية لمنتوج ما؛ خدمات توسط بين شركات منتجة وشركات مستوردة؛ المساعدة في فتح اسواق جديدة؛ الخ... وتنجز هذه الخدمات بتعريف الطرف الفلسطيني بشركات اجنبية مناسبة، من خلال مكاتب المؤسسة الموجودة في الخارج، ومن خلال التعامل المباشر مع الاسواق الخارجية، وكذلك من خلال اعداد المعارض والوفود التجارية الخ...؛

(٢) مساعدة الشركات الفلسطينية في الحصول على خدمات استشارية متخصصة، او مساعدات فنية على المستوى الانتاجي والتجاري؛

(٣) اشراك مؤسسات القطاع الخاص في برامج تدريبية متخصصة في الخارج، من اجل تنمية قدراتها البشرية، او اعداد برامج تدريب متخصصة مباشرة ومحلية، لكوادر هذه المؤسسات.

ومن المهم الاشارة الى ان المؤسسة تتعاون في جميع انشطتها مع مختلف الوزارات، ومع المؤسسات الفلسطينية المعنية بتحسين اداء التجارة الخارجية الفلسطينية والترويج للصادرات الفلسطينية.

وتتعاون المؤسسة مع جمعية الاقتصاديين العرب في اصدار "Palestinian Economic Pulse"[٦٠]، وهي نشرة تصدر كل شهرين، باللغة الانكليزية، وتتضمن معلومات اقتصادية وتجارية متنوعة، بما في ذلك معلومات عن القطاع الصناعي الفلسطيني، وعن التجارة الخارجية، وعن مساعدات المؤسسات والدول المانحة الخ... كذلك تتعاون المؤسسة مع جمعية الاقتصاديين العرب في اعداد مخططات مشاريع لفرص استثمار مختلفة في القطاعين الصناعي والتجاري. وتتعاون المؤسسة في انشطتها المختلفة مع مختلف المؤسسات الاقليمية والدولية، من ذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي، ومركز التجاري الدولي (ITC)، وغيرهما.

وهنالك جهود جدية حالياً لترتيب نوع من الاندماج بين المؤسسة ومركز التجارة الدولية في وزارة الاقتصاد والتجارة بهدف تأسيس مركز فلسطيني موحد لترويج الصادرات يسمى، Palestinian Export Promotion Centre، يشرف عليه مجلس ادارة مشترك من القطاعين العام والخاص، وذلك بعد توقيع اتفاقية تعاون بهذا الشأن مع هولندا (الدولة المساندة للمؤسسة).

وتشمل هيكلية المؤسسة حالياً مركزاً تقليدياً (غير محسوب) للتوثيق، يضم مكتبة ذات فهرست محوسب، فيه مراجع مختلفة وكتالوجات من دول عديدة. وهنالك سعي مستمر لتطوير المكتبة باكتساب المزيد من المراجع، وتنمية الخبرات البشرية فيها، وزيادة تعاونها مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة. وهنالك بداية متواضعة لاقامة قاعدة بيانات محوسبة عن المؤسسات الفلسطينية المختلفة المتعاملة مع المؤسسة او المنتسبة اليها، وملفات عن مختلف الشركات والشخصيات والانشطة التي تتعامل مع المؤسسة، خصوصاً مع تزايد الطلب على خدماتها، سواء الطلبات التي ترد من الاسواق الاوروبية، او تلك التي بدأت مؤخراً من الشركات العربية لاقامة علاقات مع الشركات الفلسطينية. ومن المؤمل ان تقيم المؤسسة مركزاً حديثاً للمعلومات، يرتبط حاسوبياً بالشبكات الوطنية والعالمية، بما في ذلك الانترنيت، عندما يكتمل الاندماج مع مركز التجارة الدولية في وزارة التجارة والاقتصاد.

ولا تقوم المؤسسة حالياً بأي تسجيل للطلبات التي ترد من المستفيدين ولا بأي تحليل لها، بسبب عدم اكتمال اتمتة المركز. لكن التقدير ان المستفيدين هم من المصدرين والموردين للسلع والمواد الاولية، بما في ذلك المؤسسات الصناعية الفلسطينية، دون اي تحديد لنسبة هذه المؤسسات بين مجمل المستفيدين.

جيم- مركز موارد التنمية[٦١]

مركز موارد التنمية هو من المؤسسات العربية النادرة التي تهتم بنقل الخبرات والمعلومات التقنية والعلمية عن المستجدات التكنولوجية والصناعية الى القطاع الصناعي المحلي، والتي تهتم

---

(٦٠) المرجع رقم (٤-٧).

(٦١) زيارة ميدانية للسيد صلاح عبدالشافي مدير المركز؛ كراس تعريفي عن المركز، المرجع رقم (٤-٤).

بتطوير القدرات الصناعية وبتوفير مختلف متطلباتها؛ بما في ذلك ما يتعلق بخدمات المعلومات التقنية والفنية، والمعلومات المتعلقة بالآلات، وعمليات الانتاج، والمواد الخام، واحتياجات التدريب، الخ.. كما يقوم المركز بدور صلة الوصل مع المؤسسات المساندة داخل الاراضي الفلسطينية وفي الخارج.

ومركز موارد التنمية مؤسسة اهلية - لاتبغي الربح التجاري - انشئت بمبادرة من رجال اعمال فلسطينيين ذوي اختصاص، يهدفون الى تطوير القطاع الصناعي، من خلال الاتصال المباشر بالمؤسسات الصناعية الفلسطينية من جهة، وبالمؤسسات الاجنبية من جهة اخرى، من اجل تحديد الاشكالات التي تواجه القطاع الصناعي، ثم العمل على توفير الخبرات المتخصصة للمساعدة في حل هذه الاشكالات. وبشكل خاص يعمل المركز على: تطوير الموارد البشرية؛ تطوير السلع وطرائق الانتاج؛ تيسير فرص النفاد للاسواق؛ ورفع كفاءة الصناعات الفلسطينية وجودتها.

وقد تأسس المركز في مدينة غزة، عام ١٩٩٢، ونجح في الاتصال المباشر مع اكثر من ٥٠٠ مؤسسة فلسطينية تعمل في القطاع الصناعي، وقام بدراسة اوضاعها، واعداد ملف فني متكامل، يحدث باستمرار، عن كل مؤسسة منها. ومن خلال هذا المسح الميداني المباشر، قام المركز بتنفيذ برامج محددة لتطوير بعض فروع الصناعة في غزة مثل: الملابس، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية والاحذية الخ...، كما قام بإعداد وتنفيذ برامج تطوير محددة لمؤسسات صناعية، بناء لطلبها.

ومؤخراً اعاد المركز تنظيم هيكليته ليقوم بتنفيذ برامجه من خلال ثلاث دوائر عمل، هي التالية:

١- دائرة تطوير فروع الصناعة: وهي تهتم بالسياسات والاجراءات المتعلقة بفرع من فروع الصناعة، من خلال تحديد احتياجات المؤسسات الفلسطينية العاملة في هذا الفرع بالاتصال المباشر معها، وتحديد قدراتها الفنية والتقنية، ثم العمل على بلورة استراتيجيات وخطط - على مستوى المركز اولاً، ثم على مستوى السلطة الفلسطينية - للمساعدة في تحسين اداء هذا الفرع، وفي رفع كفاءة المؤسسات العاملة به، وتحسين جودة السلع التي ينتجها.

٢- دائرة تطوير المؤسسات الصناعية: وهي تهتم بتحديد الاشكالات التي تواجه المؤسسة الصناعية نفسها، بهدف بلورة حلول لهذه الاشكالات، ومن اجل تنمية القدرات البشرية العاملة في المؤسسة، وتطوير قدراتها التقنية والصناعية، وتحسين فرص نفادها الى الاسواق المحلية والدولية.

٣- مركز المعلومات: الذي يشرف على انشاء مختلف قواعد البيانات، كما يعمل على توفير مختلف المعلومات الفنية والتقنية التي تستلزمها برامج المركز، من اجل النهوض بالقطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية. وسيوضح عمل هذا المركز بالتفصيل فيما بعد.

ومن برامج العمل الذي ينفذها المركز حالياً ما يلي:

(أ) برامج التدريب: وهي برامج تحدد تبعاً لاحتياجات فروع الصناعة. وقد تم تنفيذ برامج محددة متعلقة بالصناعات التالية: الصناعات المعدنية، البلاستيك، الصناعات الغذائية، التعبئة والتغليف، النسيج والملابس الخ... ويتم تنفيذ هذه البرامج بالاستعانة بمدربين متخصصين، من الاراضي الفلسطينية ومن الخارج؛

(ب) تقديم المساعدات الفنية، من خلال استقطاب خبرات متخصصة لمواجهة اشكالات محددة قد يعاني منها فرع من فروع الصناعة، او مؤسسة صناعية بالذات؛ بما في ذلك تحديث طرائق الانتاج، تصميم سلع جديدة، تنمية قدرات التسويق والنفاد الى الاسواق الخ...؛

(ج) تطوير مشاريع محددة: يشمل هذا البرنامج مساعدة الرياديين في الصناعة على تطوير مشاريع محددة للانتاج الصناعي، بدءاً من مرحلة تحديد فكرة المشروع والسلعة التي يمكن تصنيعها، وصولاً الى مرحلة البدء بالانتاج. ويتضمن هذا البرنامج ايضاً تطوير مشاريع لتحديث مؤسسات قائمة، وتحسين التكنولوجيات المستخدمة، وتحسين جودة الانتاج الخ...؛

(د) تطوير المنتج وتحسين نفاده الى الاسواق: من خلال دراسات سوق، تحسين كفاءة عمليات الانتاج، رفع جودة المنتج، تحديد احتياجات اسواق التصدير الخ...؛

(هـ) الابحاث الصناعية: تتعلق بتكنولوجيا التصنيع، احتياجات الاسواق، مواصفات السلع المصنعة، القوانين والتشريعات المطلوبة في بعض الاسواق الخ... وكذلك دراسات هندسية على مستوى المؤسسة الصناعية، دراسات تطوير فروع صناعية معينة، ابحاث حول القدرات البشرية والفنية، دراسات معمقة حول تكنولوجيا التصنيع والمواصفات للسلع، وجودة الانتاج الخ...

مركز المعلومات

يشمل مركز المعلومات في مركز موارد التنمية قواعد بيانات حول: المؤسسات الصناعية المحلية؛ المصنعين في الخارج لادوات ومعدات الانتاج؛ مصادر التكنولوجيا؛ جمعيات المصنعين الدوليين؛ مؤسسات التدريب وبرامجها؛ المنظمات المتخصصة، المحلية والعربية والدولية؛ كما يضم قاعدة بيانات بالخبراء الدوليين والمحليين في مختلف المجالات. ويضم المركز مكتبة متخصصة فيها العديد من المراجع والمطبوعات المتخصصة، والمواد المساعدة المسموعة والمرئية، في مختلف المجالات.

يصدر مركز المعلومات نشرة شهرية[٦٢] باسم المركز - باللغتين العربية والانكليزية - تلخص مختلف المعلومات الفنية المتجمعة خلال الشهر، منقحة من قبل العاملين في المركز، كماتغطي مواضيع مثل: اخبار مركز موارد التنمية؛ قصة نجاح في الصناعة الفلسطينية؛ المعارض المحلية والدولية؛ اخبار الصناعات المحلية؛ دليل المصدرين؛ اخبار مركز المعلومات الاوروبي؛ فرص استثمار مختلفة مع شركاء محليين ودوليين، يرغبون في المشاركة في إنشاء مشاريع صناعية، او بمشاريع قائمة في الاراضي الفلسطينية.

ويقوم مركز المعلومات بتلبية طلبات القطاع الخاص، والمنظمات المحلية والعربية والدولية بشأن تجميع معلومات حول مختلف قضايا الصناعة والتكنولوجيا، وتحليلها. ويضم المركز حالياً بؤرة معلوماتية لمركز المعلومات الاوروبي[٦٣] للمراسلات Euro Info Correspondance Centre (EICC) بعقد سنوي مع الاتحاد الاوروبي. ومهمة هذا المركز تنمية العلاقات بين الدول الاعضاء، وتزويد الشركات

---

(٦٢) نشرة مركز المعلومات، المرجع رقم (٤-٥).

(٦٣) راجع المعلومات عن هذا المركز في الفصل الثامن من هذا التقرير.

المتصلة بشبكته بالمعلومات، وبالاستشارات حول مختلف المواضيع اللازمة لخلق فرص التعاون والتنمية، من ذلك ما يلي: معلومات حول العروض والعطاءات؛ القوانين المعتمدة في مختلف الدول، حول البيئة والصحة والجودة؛ الاستشارات لاصحاب التجارة الخارجية حول مختلف اسواق التصدير الخ...

ويمكن اعتبار مركز المعلومات - في مركز موارد التنمية - من اهم المؤسسات المساندة للقطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية - ومن مصادر المعلومات النادرة في المنطقة العربية التي توفر معلومات تكنولوجية وفنية وصناعية. ومن الصعب تقييم اداء مركز المعلومات والقيام بتحليل موضوعي للمستفيدين منه، لان المركز قد بدأ العمل فعلياً، في مطلع عام ١٩٩٧ فقط.

دال- الجمعية الفلسطينية للتدريب المهني[٦٤]
The Palestinian Association for Vocational Training (PAVT)

تأسست الجمعية، في مطلع عام ١٩٩٢، بمبادرة من رجال اعمال فلسطينيين ومساعدة من الاتحاد الاوروبي، للمساهمة في تلبية احتياجات القطاع الصناعي من المهارات الفنية والمهنية، وللمساهمة في تخفيف مشكلة البطالة بين الشباب الفلسطيني. وقد سعت الجمعية منذ البداية لملء النواقص خارج اطار التعليم المهني الرسمي، بتطوير برامج مرنة ومتنوعة، تشمل اختصاصات غير متكررة، وبرامج تصمم تبعاً للحاجة الميدانية - تمتد من اسبوعين الى تسعة اشهر كحد اقصى - وذلك لمنع تراكم الخبرات المهنية في اختصاص واحد، او في موقع جغرافي واحد.

وتعد الجمعية برامجها كل ستة اشهر، بعد القيام بدراسات عملية لاحتياجات سوق العمل، وبعد اتصالات مباشرة مع المؤسسات الصناعية والانتاجية في الاراضي الفلسطينية. وتجري الجمعية دراسة معمقة لكل برنامج تدريبي وتأثيراته المتوقعة قبل اعتماده للتنفيذ. وقد واجهت الجمعية في بداية عملها صعوبات في اتصالاتها المباشرة مع المؤسسات الفلسطينية، بسبب فقدان الثقة - قبل دخول السلطة الفلسطينية -، اما اليوم فقد تحسنت العلاقات مع القطاع الخاص بمختلف فروعه، خصوصاً بعد قيام الاتحادات الصناعية المتخصصة. وتنفذ هذه البرامج من خلال ١١ مركزاً للتدريب، موزعة جغرافياً على مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الملاحظ ان بعض هذه المراكز بدأ يتجه الى تكثيف البرامج في فروع صناعية محددة، دون تكرار نفس الاختصاصات؛ من ذلك مثلاً، توجه مركزي جنين ونابلس للخياطة؛ ومركز قلقيلية للالكترونيات؛ ومركز غزة للخدمات.

وتقوم الجمعية بعملها بالتنسيق المستمر مع وزارة الصناعة، لتتكامل برامج التدريب في مراكز الجمعية مع خطط التنمية الوطنية للنهوض بالقطاع الصناعي؛ كما تعمل بالتنسيق مع الوزارة من اجل اقامة مؤسسة وطنية للتدريب الفني العالي، لخريجي الثانوية العامة غير القادرين على متابعة الدراسة الجامعية، ولخريجي برامج التدريب في الجمعية من الراغبين في اكتساب المزيد من الخبرة والمعرفة.

ومن المهم الاشارة الى ان اعتماد الجمعية للمرونة لا يقتصر على برامج التدريب فقط، وانما يشمل ايضاً كيفية التعامل مع المدربين، ومع الاجهزة والمعدات المستعملة في التدريب. فمراكز التدريب تضم قلة محدودة من المدربين المتفرغين، وفي حين تعتمد البرامج على اعداد وفيرة من المدربين غير المتفرغين يستعان بهم عند الحاجة لتنفيذ برامج متخصصة محددة. اما الاجهزة والمعدات، فيتم تدوريها

---

(٦٤) زيارة ميدانية لمدير الجمعية؛ نشرة تعريف بالجمعية، المرجع رقم (٤-٧).

بين مختلف المراكز الجغرافية التابعة للجمعية، توفيراً في هذه الاجهزة وزيادة في المدة التي تستعمل فيها.

وليس في الجمعية حالياً مركز معلومات متخصص، وانما يتم تجميع المعلومات عن الاحتياجات من خلال استمارات توزع مباشرة على المؤسسات المعنية ثم تحليلها في مقر الجمعية. كما ان المعلومات عن خبرات الخريجين واستعداداتهم للعمل تعطى لاصحاب المؤسسات حسب الظروف، وحسب الطلب. وستسعى الجمعية في المستقبل لاقامة مركز متعدد المهمات يشمل مركزاً للمعلومات يضم قواعد بيانات، تحدث بأستمرار، عن مواضيع مثل: احتياجات القطاع الصناعي من الخبرات والعمالة الماهرة؛ اختصاصات خريجي برامج التدريب وواقعهم العملي؛ مؤسسات التدريب في الاراضي الفلسطينية وفي الخارج، وبرامجها، وفرص الالتحاق بها؛ الخ...

وتقدم الجمعية حالياً للقطاع الصناعي خدمات المعلومات التالية :

١- معلومات عن برامج التدريب لديها، وفي بعض المؤسسات المتخصصة.

٢- منشورات الجمعية التي تشمل مختلف الدراسات التي قامت بها الى تاريخه (مثل حاجة القطاع الخدماتي؛ تطوير قطاع النسيج؛ السوق الانتاجي وسبل تطويره الخ...).

٣- الابحاث والدراسات عن احتياجات السوق للمهارات المهنية.

٤- المكتبة، هي مفتوحة لمن يرغب.

وبالطبع لم تقم الجمعية - الى تاريخه - بدراسة لتقييم ادائها، في اطار التدريب، او في اطار توفير المعلومات، كما لم تقم بأي تحليل للمؤسسات والفئات المستفيدة من برامجها.

هاء- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني[٦٥]
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

تأسس المعهد، عام ١٩٩٤، من اجل القيام بالابحاث الاقتصادية التطبيقية، والتحاليل العميقة في السياسات والاستراتيجيات الهامة، المتعلقة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد تطور المعهد الى مؤسسة مستقلة، كانت نواتها مجموعة الخبراء في الفريق الفلسطيني الى مفارضات مؤتمر مدريد.

يتوجه المعهد في دراساته وخدماته، الى اصحاب القرار في السلطة الفلسطينية، بشكل اساسي، كما يوفر هذه الدراسات لمختلف المؤسسات والمنظمات والهيئات، المحلية والاقليمية والدولية، المعنية بالتنمية واعادة الاعمار في فلسطين. وفي هذا الاطار يشرف المركز على اعداد دراسات معمقة للبدائل في السياسات الاقتصادية المتوفرة في الاقتصاد الفلسطيني، من اجل مساعدة السلطة الفلسطينية في اتخاذ القرار الانسب، المعتمد على معلومات دقيقة ودراسات سليمة. ومن اجل ذلك طور المعهد علاقات عمل وثيقة مع مجموعة واسعة من الخبراء في الاقتصاد الفلسطيني، ومع مؤسسات البحث التي تعمل

---

(٦٥) زيارة ميدانية للمركز؛ تقرير المركز، المرجع رقم (٤-٣).

من اجل نفس الغايات والاهداف. وينطلق المعهد في انتقاء الدراسات التي يشرف عليها، من رصد مباشر للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تبرز في اداء المجتمع الفلسطيني، وبعد حوارات واسعة مع اصحاب القرار، ومع الخبراء والاكاديميين المعنيين؛ وتغطي هذه الدراسات السياسات التي ترتبط بالقضايا التالية: التجارة؛ النقد؛ المالية؛ الضمان الاجتماعي؛ الى جانب مختلف القطاعات الاقتصادية، كالسياحة والصناعة.

والى جانب مختلف الدراسات المعمقة، يقوم المركز بإصدار نشرة دورية عن مراجعة الاحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، (Periodic Statistical Review)، تلخص كل البيانات الاقتصادية المتراكمة، والصادرة بشكل خاص عن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، للتعرف على التوجهات العامة في النشاط الاقتصادي وتأثرها - وتأثيرها - بالسياسات الاقتصادية. وتتولى النشرة اخراج هذه الاحصاءات والتوجهات في اطار سلس يسهل على القارئ - وعلى اصحاب القرار - استيعاب هذه المعلومات وحسن الاستفادة من معانيها.

ويسعى المعهد الى توسيع نطاق الاطلاع على الدراسات التي يقوم بها، ليس فقط من خلال اصدارها كمنشورات، وانما ايضاً من خلال عقد الاجتماعات والندوات والمحاضرات، وحلقات العمل، التي تقوم بمناقشة هذه الدراسات. ويدعى الى هذه الانشطة جمهور واسع من المطلعين، والاكاديميين واصحاب القرار، والعاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الصناعي.

وقد انشأ المركز - ضمن هيكليته التنظيمية - وحدة الرصد الاقتصادية، وهي وحدة مركزية لتجميع البيانات والمعطيات المتوفرة عن الاقتصاد الافلسطيني وانشطته المختلفة، لتسهيل وضعها امام الباحثين داخل المعهد او في المؤسسات البحثية المعاونة معه. وتقوم هذه الوحدة حالياً ببلورة عدد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن اعتمادها في قياس اداء الاقتصاد الفلسطيني، والتعرف على التوجهات التي قد تدل على تغيرات خطرة في مسار هذا الاقتصاد.

كما انشأ المعهد ضمن هيكليته قاعدة بيانات متوسعة، تحدث باستمرار، تضم البيانات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص اصدارات دائرة الأحصاء المركزية الفلسطينية، وكذلك الاحصاءات الاسرائيلية المنشورة عن الاقتصاد الفلسطيني. وتضم مكتبة المركز مجموعة كبيرة من المراجع والدوريات والنشرات التي تساعد الباحث في انجاز دراسته المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني.

ولايقدم المعهد خدمات معلومات مباشرة للقطاع الصناعي، وانما يقوم بذلك من خلال اشراك رموز هذا القطاع في الندوات والمؤتمرات التي يعقدها، ومن خلال ما يتوفر في المكتبة من مراجع ذات علاقة، علماً بأن معظم الدراسات التي يقوم بها تتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع الصناعي، وذلك الى جانب بعض الدراسات القطاعية التي تستهدف القطاع الصناعي بالذات.

واو- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية[٦٦]

مثل غيرها في دوائر الاحصاءات المركزية، تهتم دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية بتجميع مختلف الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسكانية عن المجتمع الفلسطيني بمختلف

---

(٦٦) زيارة ميدانية للدائرة؛ كراسات مختلفة صادرة عن الدائرة، المراجع (٤-١) و (٤-٢) وغيرها.

فئاته، دون اهتمام خاص بقطاع معين، وبالتالي دون اهتمام مركز بالقطاع الصناعي. وتحلل نتائج المسوحات والاحصاءات التي تجريها الدائرة وتنشر طبقاً لاحتياجات اصحاب القرار وصانعي السياسات في السلطة الوطنية، اي على شكل احصاءات عامة - وحسابات قومية، بالنسبة للاحصاءات الاقتصادية ، وبالتالي لا تنشر الدائرة اية احصاءات تفصيلية، على مستوى المؤسسات والانشطة المحددة. وتقدم الدائرة خدماتها للدوائر الحكومية بشكل اساسي، وان كانت توفر هذه الخدمات ايضاً للمستفيدين من الجمهور الواسع، تقدم لهم ما يطلبون من معلومات متوفرة لديها. وتتلخص المهامات الرسمية المعلنة للدائرة بما يلي :

١- بناء قاعدة الاحصاءات الرسمية الفلسطينية، ضمن معايير الاحصاء الدولية، من خلال تجميع البيانات والمعلومات الاحصائية المختلفة، لتكون بمثابة الاداة الاساسية في يد صانعي القرار وراسمي السياسات التخطيطة.

٢- تقديم المعلومات والبيانات الاحصائية المعتمدة رسمياً - وغير المنحازة - حول الاوضاع والاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، للمواطنين ومؤسساتهم وللباحثين والدارسين.

وتشمل الدائرة عدداً من الادارات المختلفة، من بينها بالنسبة لخدمات المعلومات، ما يلي:

(أ) الادارة العامة للاحصاءات الاقتصادية، وهي المسؤولة عن تصميم المسوحات الاقتصادية وتجميع بياناتها من المؤسسات الحكومية المعنية، ثم تحليلها وتجهيزها، واصدار الارقام القياسية للاسعار والحسابات القومية؛

(ب) الادارة العامة لأنظمة المعلومات والحاسوب، التي تتلخص مهماتها في "تحليل وتصميم وبرمجة الانظمة التطبيقية"، ودعم بناء وتحديث قاعدة البيانات الاحصائية في الدائرة ونشر بعض البيانات الاحصائية على صفحة الدائرة في الانترنيت.

وتنشر الدائرة مطبوعات وتقارير ونشرات متنوعة، بعضها دوري، وبعضها متخصص، خاصة تلك المتعلقة بمختلف المسوحات التي يتم تنفيذها. ومن بين المسوحات الاقتصادية ذات العلاقة، التي تم تنفيذها في السنوات القليلة الماضية، المسوحات التالية:

(١) المسح الصناعي لعام ١٩٩٤، وقد صدر في تقريرين، وتضمن ابرز المؤشرات الاحصائية والاقتصادية عن القطاع الصناعي، ومن المفترض صدور تقرير المسح الصناعي لعامي ١٩٩٥ -١٩٩٦ بشكل مدمج، وهنالك مشروع لمسح صناعي ميداني أدق واشمل بالتعاون مع وزارة الصناعة، كما ورد ذكره عند الحديث عن مشاريع الوزارة.

(٢) مسوحات اقتصادية متنوعة، مثل مسح الخدمات، مسوحات الرواتب والاجور وساعات العمل، مسوح القوى العاملة، تصنيف السلع حسب التصنيف الصناعي الدولي الخ...

ويتم اجراء المسوحات الاقتصادية اعتماداً على استمارة موسعة جداً، تعدها ادارة الاحصاءات الاقتصادية، ويتم توزيعها على نطاق واسع، مع مقابلات شخصية يقوم بها المساحون لضمان حسن ملء هذه الاستمارات ورفع نسبة الردود عليها. وبالرغم من الوضع الامني المتدهور في الاراضي الفلسطينية كانت الردود على المسوحات التي اجريت مؤخراً عالية النسبة، الا ان المشكلة الرئيسية ما زالت في ان

معظم المؤسسات التي جرى مسحها ليس لديها سجلات ثابتة، بسبب عامل الخوف من سلطات الاحتلال بشكل خاص.

وتقدم الدائرة خدماتها للجمهور الواسع من خلال منشوراتها التي توزع على نطاق واسع . وكذلك من خلال قاعدة بيانات المسوحات التي يتم توثيقها، وتقديمها لمن يرغب؛ ومن خلال نشر المؤشرات الاحصائية على شبكة الانترنيت.

وفي الدائرة مكتبة عامة تشمل مراجع احصائية مختلفة، وهي مفتوحة لمن يرغب من المستفيدين. ولم تقم الدائرة بأي تحليل للمستفيدين من خارج الدوائر الحكومية.

زاي- الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة[٦٧]

وهي من اهم مؤسسات القطاع الخاص في غزة، تضم مختلف القطاعات الاقتصادية - التجارية والصناعية والزراعية - لعدم وجود غرف اخرى متخصصة. وفي مجال المعلومات تقدم الغرفة الخدمات التالية لمنتسبيها:

١- مكتبة عامة مفتوحة للجميع.

٢- ارتباط بشبكة الانترنيت، يشمل عنوان بريد الكتروني لكل منتسب للغرفة (في مقر الغرفة فقط).

٣- استخدام الارتباط بالانترنيت لتحصيل معلومات للمنتسبين، مثل معلومات عن موردي المواد الخام والمعدات.

٤- قاعدة بيانات عن المنتسبين وعددهم حوالي ٤٥٠٠ منتسب.

٥- قاعدة بيانات عن المؤسسات الاقتصادية في الضفة والقطاع (حوالي ٤٥,٠٠٠ مؤسسة).

٦- قاعدة بيانات احصائية، تبعاً لما يصل الغرفة من نشرات مطبوعة.

وقد اشار مسؤول الغرفة الى صعوبة تحصيل احصاءات ميدانية ذات قيمة عملية عن التجارة الخارجية، لانها بمعظمها تتم بالشراء غير المباشر عن طريق وكلاء في اسرائيل.

وتقوم الغرفة بإصدار منشورات مختلفة عن أنشطتها واعمالها.

---

(٦٧) زيارة ميدانية لرئيس الغرفة.

حاء- معهد الابحاث التطبيقية[٦٨]-القدس

وهو معهد مستقل يتبع "مجموعة تطوير الابحاث التطبيقية"، ومرتبط بجامعة القدس. وتشمل ابحاث المعهد قطاعات واسعة ومتعددة منها: البيئة، المياه، ادارة المواد الطبيعية الخ... ويهدف المعهد الى تطوير الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطيني، من خلال تحديث القدرات المحلية ورفع كفاءاتها، ومن خلال نقل التقنيات المناسبة وتوطينها. ويقدم المركز خدماته بشكل اساسي للوزارات في السلطة الفلسطينية، وللمؤسسات المحلية والدولية التي تطلب هذه الخدمات.

ويضم المعهد مركز معلومات محوسب، يشرف على اقامة وتحديث مختلف قواعد البيانات الهامة، ومن ضمنها قواعد المعلومات التالية:

١- المياه العادمة، وتضم ٣٧٩ ملف.

٢- الصناعة[٦٩]، وتضم ٦٣٤ ملف؛ يتضمن كل ملف: اسم المصنع ونوع الانتاج، والموقع الجغرافي، نوع الطاقة المستخدمة، عدد العاملين، المواد الخام، المخلفات الخ...

٣- النفايات الصلبة؛ وتضم ٣٧٩ ملف.

٤- الطاقة؛ وتضم ٦٨ ملف.

وذلك الى جانب العديد من قواعد البيانات الاخرى التي تغطي مختلف القطاعات والمجالات. وقد اصدر المركز - الى تاريخه - حوالي ٥٠ دراسة متنوعة تغطي مختلف النواحي الذي يهتم بها المعهد، وبشكل خاص البيئة، وادارة المياه، وادارة الموارد الطبيعية.

طاء- جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين

تأسست هذه الجمعية، في عام ١٩٩٧، لتضم رجال الاعمال من مختلف قطاعات الانتاج - بما فيها القطاع الصناعي - وتضم حالياً اكثر من مائة عضو؛ وقد اقتبست قوانينها من جمعيات مماثلة في مصر والاردن. وتهدف الجمعية الى تنسيق التعاون بين رجال الاعمال والمستثمرين الفلسطينين، وبينهم وبين انداهم في الخارج. ومن المتوقع ان تقدم الجمعية خدمات معلومات متنوعة، عن المناخ الاستثماري في فلسطين، والقوانين والاجراءات المتعلقة بالاستثمار، وفرص الاستثمار في مختلف القطاع الخ... ومن اجل ذلك تعمل الجمعية حالياً على تأسيس مركز معلومات متقدم، بالتعاون مع هيئة الاعانة الدولية الامريكية USAID، التي وافقت على ان تجعل الجمعية مقراً لمركز المعلومات الامريكي في غزة، ومن المتوقع ان يوفر الاخير ربطاً حاسوبياً مع معظم شبكات المعلومات العالمية.

---

(٦٨) زيارة ميدانية لمدير المعهد؛ استمارة دليل مصادر المعلومات العربية.

(٦٩) المعلومات مجمعة من مسح ميداني اجراه المعهد على امتداد الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧؛

ياء- جامعة النجاح الوطنية[٧٠]

تمثل جامعة النجاح نموذجاً للجامعات الوطنية في الاراضي الفلسطينية التي عانت كثيراً من ممارسات سلطات الاحتلال، و صمدت بالرغم من تلك الممارسات التعسفية، ونجحت في تقديم الخدمات الجامعية لطلبتها وللمجتمع حولها. وتقدم الجامعة حالياً بعض خدمات المعلومات للقطاع الصناعي، حسب الظروف وحسب الطلب، وذلك من خلال الهيئات التالية في هيكلية الجامعة:

١- المكتبة

تضم الجامعة مراجع علمية وتقنية وصناعية متنوعة؛ اكثرها قد يعتبر اكاديمياً، يهم الطلبة والاساتذة بشكل اساسي، وبعضها يمكن اعتباره مراجع عملية تفيد الصناعيين ورجال الاعمال بشكل عام. وتستقبل الجامعة المستفيدين من هذه المراجع، من مختلف الفئات دون ان يكون هنالك سجل مخصص لتحليل هذه الطلبات وتقييمها.

٢- مركز الدراسات والاستشارات الفنية

ومن اجل وضع قدرات اساتذة الجامعة، ومختبراتها ومشاغلها، في خدمة المجتمع حولها، اقامت الجامعة "مركز الدراسات والاستشارات" لتقديم كافة الخدمات الاستشارية لمؤسسات الانتاج حولها، وللقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية التي قد تطلبها مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك مقابل رسم مخفض نسبياً، مساهمة من الجامعة في زيادة كفاءة المؤسسات الانتاجية الفلسطينية. وتشمل خدمات المركز، زيارات ميدانية من الاساتذة المتخصصين الى المؤسسات التي تطلب ذلك، لمساعدتها في التعرف على الاشكالات التي تواجهها وفي ايجاد الحلول الممكنة لهذه الاشكالات، خاصة اذا كانت ذات طابع فني او تقني. ويساعد المركز ايضاً في ربط المؤسسة المعنية بمؤسسات استشارية مختصة اذا كانت الامر يستلزم ذلك. كذلك يقدم المركز خدمات المختبرات المتوفرة في الجامعة للقياسات الهندسية والصناعية المختلفة، حسب الطلب.

ومازالت الخدمات التي يقدمها المركز لقطاعات الانتاج حوله محدودة، الى تاريخه، بسبب ضعف هذه القطاعات، - والقطاع الصناعي بشكل خاص - وعدم معرفة اصحاب المؤسسات بالخدمات التي يمكن للمركز ان يقدمها. ومن المؤمل ان تساهم هذه الخدمات تدريجاً في بناء الثقة وتطوير علاقة عمل اوثق مع الوقت، بين الجامعة والقطاعات الانتاجية حولها.

٣- حاضنة الاعمال التكنولوجية[٧١]

تسعى الجامعة حالياً - وبالتعاون مع مؤسسات اقليمية ودولية، بينها الاسكوا - وبمساعدة من مختلف المؤسسات الاهلية والحكومية في المدينة، الى اقامة حاضنة اعمال تكنولوجية لاحتضان مشاريع اعمال جديدة، تعتمد على تسويق نتائج ابحاث تطبيقية تجري في الجامعة، ويكون لها امكانات نجاح

---

(٧٠) زيارة ميدانية لرئيس الجامعة، د. منذر صلاح.

(٧١) راجع وثيقة اسكوا حول الحاضنات، المرجع رقم (١-١٢).

لتسويق سلع قد يحتاجها السوق المحلي، او تكون قابلة للتصدير. ويكون دور الحاضنة - كما يدل الاسم - تقديم مكان، وخدمات مشتركة للمشاريع المبتدئة داخل مبنى الحاضنة، وتقديم مختلف انواع الدعم والمساندة لها: اداريا، وفنيا، وتسويقيا الخ... وذلك بالاستفادة من مختلف القدرات المتوفرة في الجامعة، ومن العلاقات التي يمكن ان يوفرها مجلس ادارة الحاضنة، المكون من شخصيات مرموقة في مجتمع الاعمال في نابلس لهم علاقات عامة ممتازة. ومن المؤمل ان توسع الحاضنة خدماتها عند اكتمالها لتقديم الخبرة والمشورة والمعلومات الى مؤسسات مبتدئة حول الجامعة، خارج المبنى المخصص للحاضنة.

ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات

بعد الاستعراض الوافي أعلاه لأهم مصادر المعلومات في الاراضي الفلسطينية، يمكن طرح الملاحظات العامة والتوصيات التالية، التي تم استخلاصها من الزيارات الميدانية او تقدم بها بعض المسؤولين في المؤسسات التي تمت زيارتها:

١- تعيش الاراضي الفلسطينية وضعاً معيشياً واقتصادياً سيئاً، بسبب الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال، والتي مازالت مستمرة وتؤثر بشكل سلبي على القطاع الصناعي، واهم تلك الممارسات: الاغلاق المتكرر والطويل، والحد من حرية حركة الاشخاص والسلع والاموال، وتعدد مراكز السلطة والاجراءات الادارية والقانونية التي يضطر القطاع الفلسطيني للتعامل معها، الخ..

وهذا الوضع الصعب، والمستمر منذ فترة طويلة، ادى الى ضعف ملحوظ في القطاع الصناعي، وتخلف كبير في البنى التحتية التي تخدمه، بما فيها البنى التحتية للمعلومات. وبالرغم من بداية نهضة جديدة مع قيام السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، ومع الدعم المادي والفني الذي تقدمه المؤسسات الاقليمية والدولية، فإن استمرار ممارسات القمع لسلطات الاحتلال، وحداثة المؤسسات الفلسطينية - وضعف القدرات البشرية المتوفرة لها، يجعل تقدم هذه النهضة بطيئاً جداً في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاع المعلومات.

٢- واستمرار هذا الوضع الفلسطيني الصعب الذي ادى الى ضعف المؤسسات الفلسطينية حديثة العهد، قد ادى ايضاً الى ضعف ملحوظ في مؤسسات القطاع الخاص وخدماتها التي تقدم للمؤسسات الصناعية، وان كان هنالك بدايات واعدة قد تؤدي الى نمو ملحوظ لمؤسسات القطاع الخاص، بمساعدة خارجية مادية وتقنية.

ومن الملاحظ غياب الشركات الخاصة التي تهتم بتقديم خدمات المعلومات لمختلف القطاعات الانتاجية. وقد يعزى ذلك الى الوضع الفلسطيني الصعب عموماً، وكذلك الى عدم بروز الحاجة الملحة لمثل هذه الشركات، لان الوضع الاقتصادي الفلسطيني محكوم بشكل ساحق بممارسات سلطات الاحتلال، وبشكل خاص الاغلاقات والحصار، مما يجعل اية معلومات خارجية مهما كانت حديثة ومهمة، غير ذات قيمة بالنسبة للمؤسسات الصناعية المحلية المحكومة بالواقع المحلي وممارسات سلطات الاحتلال.

٣- ويعاني القطاع الخاص الفلسطيني عموماً من نقص محسوس في المعلومات في مجال نقل التكنولوجيا ومعداتها، وفي مجال مؤسسات الاستثمار والتمويل والاقراض، وفي مجال التواصل مع الاسواق العربية المحيطة، وكل هذه المجالات تستلزم جهوداً مؤسسية كبيرة حتى تساهم في نهضة القطاع الصناعي الفلسطيني ونموه.

٤- لابد من لفت النظر بشكل خاص الى مركز موارد التنمية، الذي يمثل حالة فريدة في الاراضي الفلسطينية، بل حالة نادرة في المنطقة العربية عموماً. فالخدمات الفنية المختلفة التي يقدمها للمؤسسات الصناعية قلما تتوفر في مؤسسات اخرى مماثلة، وهذه تجربة تستحق الترويج والاقتباس في الاقطار العربية الاخرى.

الفصل السادس

تقييم البنى التحتية للمعلومات في المملكة العربية السعودية

أولاً - توطئة

يتميز القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية بالخصائص التالية:

١- غلبة الصناعات البترولية والصناعات المرتبطة بها؛ وهي في معظمها مملوكة من القطاع العام، تدار من قبل شركات ضخمة، تمتلك امكانات تقنية وبشرية عالية، وتعتمد على قدراتها الذاتية في ادارة كل شئونها وتوفير كل احتياجاتها.

٢- اعتماد معظم صناعات القطاع الخاص على المحفزات والمنح التي تقدمها الدولة؛ وهذه المحفزات تشترط حجماً معيناً للاستثمار الصناعي، لايقل عن مليون ريال - اقل قليلاً من ٣٠٠,٠٠٠ دولار - لهذا يسعى معظم المستثمرين في القطاع الصناعي الخاص ليكون استثمارهم من الحجم الذي يؤهلهم للمحفزات والمنح السخية التي تقدمها الدولة.

٣- وبالتالي فإن العديد من المؤسسات الصناعية، - من الصناعات غير البترولية -. هي مؤسسات كبيرة نسبياً - بمقياس المنطقة - تمتلك قدرات تقنية وبشرية ذاتية جيدة لتدير مختلف شئونها، وقلما تحتاج الى مؤسسات مساندة لتوفير المعلومات التي تحتاجها.

٤- لا تعتبر وزارة الصناعة والكهرباء، المؤسسة الصناعية مؤهلة للتسجيل في الوزارة، الا اذا كانت مؤهلة لنيل المحفزات والمنح الحكومية. لهذا فإن المؤسسات الصغيرة تسجل في وزارة التجارة فقط. ومؤخراً بدأ يظهر اتجاه في وزارة الصناعة والكهرباء للفصل بين تسجيل المؤسسات الصناعية وتأهلها لنيل المحفزات والمنح، مما قد يسمح للمؤسسات الصناعية الصغيرة ان تتسجل في ادارة الاحصاء الصناعي في الوزارة. الا ان هذا الاتجاه لم ينفذ بعد.

٥- والى فترة قريبة جداً، لم تكن الحكومة في المملكة العربية السعودية تهتم بالمؤسسات الصغيرة، وبتوفير الدعم والمساندة لها، واقامة المؤسسات الضرورية لذلك. ومؤخراً بدأ هذا الاتجاه يتغير، وبدأت تظهر اهتمامات جدية لمساندة المؤسسات الصغيرة. وقد كلفت عدة مؤسسات ابحاث[٧٢] لاعداد الدراسات اللازمة، والتوصيات المناسبة، لبلورة سياسة عملية جديدة للحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقامة المؤسسات المساندة لها.

٦- وبسبب هذا التركيز على المؤسسات الصناعية الكبيرة، لم يكن هنالك اهتمام جدي بتنمية البنى التحتية للمعلومات التي تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة؛ واقتصر جهد مؤسسات المعلومات والاحصاء على خدمة القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام. ولهذا ايضاً، وبالرغم من التقدم التكنولوجي الملحوظ في مختلف القطاعات، لم يكن هنالك سعي - الى تاريخه - لاقامة شبكة

---

(٧٢) من ذلك مثلاً تكليف ادارة الدراسات الاقتصادية والصناعية في معهد البحوث، التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، اعداد دراسة حول سياسة التصنيع في المملكة وبدائل دعم المؤسسات الصغيرة.

معلومات وطنية - تشمل القطاع الصناعي واحتياجاته؛ وبقيت شبكة المعلومات العلمية - التي اقيمت مبكراً في الثمانينات - محصورة في الاطار الجامعي ومؤسسات الدراسات والابحاث.

٧- ومن المهم الاشارة الى ان مؤسسات القطاع الخاص - بمافيها الغرف التجارية والصناعية واتحاداتها - كانت تهمل المؤسسات الصغيرة، لغلبة الشركات الكبيرة نسبياً بين منتسبيها، ولم تعمل لاقامة قواعد البيانات والمعلومات الضرورية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة، ومازال الطلب على خدمات المعلومات محدوداً لا يحفز على بذل الجهد وصرف الموارد لتلبيته. ومؤخراً بدأ هذا الاتجاه يتغير، حيث ان اتحاد الغرف التجارية والصناعية في المملكة يدرس بجدية مشروع اقامة نظام وطني للمعلومات في المملكة، يكون مقر الاتحاد مركزاً له، واقامة ما يلزم ذلك من قواعد بيانات، وشبكات وطنية، وربط حاسوبي بشبكات المعلومات الدولية.

ثانياً- بعض مصادر المعلومات في المملكة العربية السعودية

ألف- وزارة الصناعة والكهرباء - وكالة الوزارة لشئون الصناعة(٧٣)

تهدف الوكالة الى تحقيق نمو مضطرد للصناعة، والى تهيئة المناخ الصناعي المحفز لتحقيق اهداف الخطط والسياسات الصناعية المرسومة، كما تهدف الى خلق توازن في التنمية الصناعية، عن طريق تشجيع التصنيع في المناطق الاقل نمواً. وتنفذ الوكالة اهدافها من خلال الادارات التالية التابعة لها:

١- <u>ادارة التراخيص الصناعية</u>

وهي الادارة التي تتلقى طلبات التراخيص لاقامة مشروع صناعي جديد، او لتوسيع مشروع صناعي قائم، بهدف تقييم هذه الطلبات، والترخيص بتنفيذها، واعطائها المحفزات التي ينص عليها القانون. وتشمل هذه الادارة الاقسام التالية:

(أ) الدراسات: لدراسة الطلبات، والتأكد من وجود سوق متاحة لانتاجها؛

(ب) تقييم المشاريع الصناعية: لتقييم الطلبات، والتأكد من وجود طاقة اضافية لانتاجها، ومن جدوى المشروع الاقتصادية، ووجود العمالة المطلوبة؛

(ج) المتابعة: متابعة مراحل تنفيذ المشاريع الصناعية، بعد منح التراخيص، حتى يبدأ الانتاج؛

(د) المكتب الفني الصناعي: يتولى النظر في طلبات التراخيص الصناعية من الناحية الفنية والهندسية، ويتخذ التوصيات المناسبة حيالها.

وتتم دراسة طلبات المشاريع الصناعية بناءً على استمارة موسعة تغطي مختلف جوانب المشروع: اسماء الشركاء؛ نوع الاستثمار؛ الشكل القانوني للشركة؛ وجود مشروعات مماثلة مرخصة؛ الكميات

---

(٧٣) الصناعة والكهرباء - خطوات وانجازات، المرجع رقم (٥-١).

المستوردة من السلع التي يراد انتاجها؛ الاصناف المراد انتاجها - او اضافتها - والطاقة الانتاجية لها؛ المواد الاولية اللازمة للمشروع؛ الآلات والمعدات اللازمة؛ القوى العاملة؛ طريقة ادارة المشروع؛ اساليب حماية البيئة؛ احتياجات المشروع المختلفة - اراض، مبان، كهرباء، مياه، الخ - خطة تمويل المشروع؛ ميزانية التشغيل؛ ربحية المشروع - وغير ذلك من المعلومات التفصيلية التي يتم على اساسها قبول الطلب.

٢- أمانة استثمار رأس المال الاجنبي

تتولى هذه الامانة استقبال جميع الطلبات المقدمة اليها للمشاريع المختلطة - او الاجنبية بالكامل - ومقابلة المستثمرين - السعوديين والاجانب - والرد على استفساراتهم، وتقديم العون والارشادات وكافة المعلومات اللازمة لهم - صناعية او غير صناعية - وتزويدهم بنظام استثمار المال الاجنبي في المملكة، والتعليمات والارشادات التي تسهل على المستثمر التقدم بطلبه مكتملا. ومن مهام هذه الامانة ايضا ما يلي:

(أ) اعلام السوق الدولي بمشروعات التنمية، وبيان مزايا الاستثمار الاجنبي في المملكة؛

(ب) تقديم كافة المعلومات اللازمة لمن يطلبها من جهات الاختصاص، من داخل الوزارة او خارجها؛

(ج) تسهيل انجاز المعاملات المتعلقة بالمشاريع المرخصة، وحصول المستثمرين فيها على تأشيرات الدخول والخروج وتصاريح الاقامة؛

(د) متابعة تنفيذ المشروعات المرخصة بموجب نظام استثمار المال الاجنبي، وتذليل العقبات والصعوبات التي قد تعترضها؛

(هـ) متابعة تنفيذ توصيات لجنة استثمار المال الاجنبي وقراراتها؛

(و) اعداد تقارير احصائية، ومقارنة سنوية بالانشطة المرخصة.

٣- ادارة الحماية الصناعية والتشجيع

وهي مسؤولة عن اقتراح المحفزات التي تقدمها الدولة للصناعات المؤهلة، وتشمل مهماتها ما يلي:

(أ) اعداد دراسات الحماية للصناعات التي تواجه منافسة من مثيلاتها المستوردة؛

(ب) عرض دراسات الحماية على لجنة الحماية، ثم رفع توصياتها الى الجهات الحكومية المختصة.

وتتشكل هذه الادارة من اقسام مختلفة تنفذ المهام الضرورية مثل:

(١) قسم الاعانات الصناعية لوضع اسس الاعانات التي تصرف للمنشآت الصناعية؛ وبحث طلبات الاعانة التي تتقدم بها هذه المنشآت طبقاً للقواعد الموضوعة؛

(٢) قسم الرقابة الذي يقوم بالرقابة على المنشآت الصناعية المرخصة للتحقق من أن الاعفاءات والاعانات التي حصلت عليها هذه المنشأة تستخدم طبقاً للقواعد والقوانين المعمول بها؛

(٣) قسم الاعفاء الذي يتولى مراجعة طلبات الاعضاء والتأكد من مطابقتها للشروط، ويصدر هذا القسم احصائيات بمستلزمات الانتاج التي يتم اعفاؤها سنوياً ؛

(٤) قسم التسويق الذي يتولى دراسة حجم السوق للمنتجات الصناعية، والمشاكل التسويقية للمصانع المرخص لها؛ ودراسة برامج الدعاية والاعلان للمنتجات المحلية.

٤- الادارة الهندسية للمشروعات

تقوم هذه الادارة بتقديم الخدمات الهندسية والفنية للادارات التابعة للوزارة، بما في ذلك: اعداد الدراسات الفنية للمشاريع التي تقيمها الوزارة والاشراف على تنفيذها؛ تحليل عطآات المشاريع من الناحية الفنية؛ اعداد المواصفات الفنية والمخططات العملية لصيانة المدن الصناعية؛ دراسة الجوانب الفنية لاعفاءات المعدات والمواد الاولية؛ دراسة المشاكل التي تتعرض لها المصانع القائمة وتقديم التوصيات لحلها؛ تقييم الشركات والمؤسسات التي تتقدم بطلب تسجيلها في قائمة الوزارة لتنفيذ المشروعات؛ دراسة المخططات الصناعية المقدمة من قبل المستثمرين للتأكد من سلامتها من الناحية الانشائية والصناعية والسلامة العامة الخ...

٥- ادارة المدن الصناعية

تشرف هذه الادارة على كافة المدن الصناعية في المملكة - ماعدى جبيل وينبع اللتان تتبعان هيئة ادارة ملكية مستقلة - وتقوم بالمهام التالية:

(أ) دراسة طلبات المستثمرين للحصول على اراض في المدن الصناعية؛

(ب) دراسة تقارير دورية عن المدن الصناعية واحتياجاتها من التسهيلات المختلفة؛

(ج) تحرير العقود والوثائق، ووضع الانظمة الفنية والادارية للمدن الصناعية؛

(د) متابعة المشاريع التي تنفذ في المدن الصناعية طبقاً للمخططات المعتمدة والجدول الزمني المقر.

٦- ادارة الصادرات

وتشرف هذه الادارة على كافة القضايا المتعلقة بتشجيع الصادرات السعودية والترويج لها، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية الاخرى، ومن مهامها ما يلي:

(أ) اقتراح السياسات التصديرية بالتعاون مع الجهات المختصة، ومع مجلس تنمية الصادرات؛

(ب) ترويج الصادرات، ودعم الاجهزة التي تقوم بأنشطة تنمية الصادرات؛

(ج) التنسيق والمشاركة مع الغرف التجارية والصناعية في اعداد المشاركة السعودية في المعارض الدولية وفي الحملات الاعلامية والترويجية؛

(د) التعاون مع هيئة المواصفات والمقاييس، وصندوق التنمية الصناعية، للتأكد من التزام المنتجات السعودية بأفضل المواصفات العالمية؛

(هـ) دراسة الاسواق الخارجية والتجارة الخارجية للمملكة.

٧- الادارة العامة للاحصاء والمعلومات

وهي تحفظ سجلات التراخيص الصناعية، وهو ما سيتم تفصيله في الفقرة التالية.

ولا تقدم الادارات المذكورة اعلاه خدمات معلومات مباشرة للقطاع الصناعي، حيث تقوم بذلك الادارة العامة للاحصاء والمعلومات، والدار السعودية للخدمات الاستشارية، التابعة للوزارة. الا ان هذه الادارات تقدم - عند الطلب- معلومات عن انظمتها وقوانينها واجراءاتها بالنسبة للمشاريع الصناعية التي تتعامل معها. وتصدر بذلك مطبوعات ونشرات توضح ذلك، مثل: نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، نظم المدن الصناعية الخ...

ويصدر عن وزارة الصناعة كذلك، من آن لاخر، تقارير مفصلة، باللغتين العربية والانكليزية، توضح انجازات كل دائرة واعمالها، من ذلك تقرير عام ١٤١٤ - ١٤١٥ هجرية (١٩٩٤م) - كما يصدر عن هذه الوزارة دليل المصانع السعودية، التي سيوضح بتفصيل ادناه.

باء- وزارة الصناعة والكهرباء/الادارة العامة للاحصاء والمعلومات(٧٤)

تمثل هذه الادارة موقع مركز المعلومات في الوزارة، ونقطة بؤرية في المملكة لشبكة المعلومات الصناعية العربية، ولشبكة المعلومات الاسلامية. وتتولى هذه الادارة المهام التالية:

١- إعداد معلومات عن كل منشأة صناعية يصدر قرار بترخيصها، انطلاقاً من استمارة طلب الترخيص(٧٥)، ومن واقع القرارات الوزارية الصادرة بالترخيص؛ وتجميع هذه القوائم واصدارها دورياً كل ثلاثة اشهر، في نشرة تضم: اسم المنشأة، عنوانها؛ نشاطها الصناعي؛ الانتاج السنوي والطاقة المرخصة؛ عدد العمال؛ رقم وتاريخ الترخيص؛ ونسبة رأس المال الاجنبي وجنسيته الخ...

---

(٧٤) زيارة ميدانية لمدير الادارة؛ نشرات متنوعة من الادارة، المراجع (٥-١) الى (٥-٤).

(٧٥) طلب ترخيص لاقامة مشروع صناعي، المرجع (٥-٣).

٢- اعداد قوائم دورية كل ثلاثة اشهر بالتعديلات الصادرة لكل منشأة صناعية مرخصة، صدر قرار تعديل بها.

٣- تجمع القوائم السابقة في قوائم سنوية، مصنفة حسب دليل النشاط الصناعي، وتطبع كل سنة او سنتين. وتوضح هذه القائمة السنوية وضع المنشآت الصناعية المرخصة، وتعديلاتها، وتحذف التراخيص الملغاة. وتضاف الى هذه القائمة معلومات عن الوضع الراهن لكل منشأة من حيث بدء الانتاج او البدء بالتنفيذ. وتوزع هذه القائمة على الجهات الحكومية وعلى طالبي هذه المعلومات.

٤- اعداد قوائم للمنشآت الصناعية وغير الصناعية، المرخصة بموجب نظام رأس المال الاجنبي، تشمل التعديلات والتوسعات والالغاءات.

٥- اعداد نشرات احصائية سنوية، في جداول ورسوم بيانية، توضح عدد المصانع المرخصة في كل نشاط صناعي، ورأس المال، وعدد العمال، ورؤوس الاموال الاجنبية المشاركة، وذلك حسب المناطق الجغرافية. كما تضم هذه النشرات جداول بقيمة المواد الخام، والآلات، وقطع الغيار المستوردة - المعفاة من الجمارك - ونصيب كل صناعة من الاعفاءات، على مستوى مختلف مناطق المملكة. ومقارنتها بالسنوات السابقة.

٦- القيام بالحصر الميداني للمؤسسات الصناعية المنتجة.

٧- اعداد النظم الخاصة بإقامة بنك المعلومات الصناعية، وادخال كافة الاحصاءات الصناعية في هذا البنك.

٨- مساعدة الباحثين والدارسين في الحصول على المعلومات الصناعية.

٩- تقديم المعلومات التي يستند عليها القيمون على وكالة الوزارة، لدراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة من المستثمرين في القطاع الخاص للصناعات الجديدة، او تعديل الصناعات القائمة.

١٠- اعداد قوائم بالمشروعات الصناعية وغير الصناعية المشتركة مع مستثمرين اجانب - الصادرة بموجب نظام رأس المال الاجنبي - وتجهيزها للجهات المختصة.

١١- اقامة مايلزم من قواعد المعلومات، والحاقها ببنك المعلومات الصناعي.

ومن الواضح ان المهام المناط بها الى الادارة العامة للاحصاء والمعلومات تفي الى درجة كبيرة بتغطية كل ما يمكن من معلومات عن القطاع الصناعي في المملكة، ومؤسساته. الا انه لابد من لفت النظر مجدداً الى ناحيتين هامتين:

(أ) ان كافة المعلومات في هذه الادارة هي من سجلات التراخيص والتعديلات ولا تتطابق بالضرورة مع واقع هذه المؤسسات الصناعية، كما هو قائم على الارض؛

(ب) ان هذه المعلومات محصورة بالمؤسسات الصناعية المرخصة، اي التي تطلب المحفزات والاعفاءات، وبالتي تلك التي يفوق رأسمالها المليون ريال، وهي تهمل تماماً المؤسسات الصغيرة التي تسجل في وزارة التجارة.

كذلك لابد من الاشارة الى ان خدمات هذه الادارة موجهة اساساً للوزارة نفسها ولاداراتها المختلفة، ولصانعي القرار في المملكة، بالرغم من انها توفر هذه الخدمات لطالبيها من المستثمرين والجمهور العام عند الطلب. الا ان مايرد من طلبات من خارج الوزارة مازال محدوداً، اما لجهل اصحاب المؤسسات بماتوفره هذه الادارة من معلومات وافية عن الصناعات في المملكة، او لأن هذه المعلومات لا تلبي احتياجاتهم الفعلية، حيث انها لا تغطي مجالات اساسية هامة للقطاع الصناعي مثل: معلومات عن التكنولوجيا ونقلها؛ معلومات عن التجارة الخارجية؛ معلومات عن المناولة الصناعية؛ معلومات عن مصدري الآلات والمعدات الخ... وغير ذلك من المعلومات المفيدة التي قد يحتاجها القطاع الصناعي.

والى جانب ما سبق تصدر الادارة "دليل المصانع السعودية"(٧٦)، باللغتين العربية والانكليزية، مرة كل سنتين (صدرت احدث نسخة عام ١٩٩٥) اعتماداً على ما لديها من سجلات تراخيص. ويتضمن هذا الدليل ما يلي: مجموعة الانظمة والقرارات والتعليمات المتعلقة بالقطاع الصناعي؛ شرح لهيكلية وزارة الصناعة والكهرباء واداراتها؛ وفهرس مفصل لاسماء المصانع وانشطتها، طبقاً لنشاطها الصناعي؛ كما يتضمن هذا الفهرس معلومات عن كل مصنع: الاسم، النشاط الصناعي، الموقع، العنوان، الانتاج الصناعي، الطاقة الانتاجية السنوية؛ التمويل، عدد العمال، وتاريخ البدء بالانتاج الخ...

المسح الصناعي(٧٧) عام ١٤١٣هـ-١٩٩٥م

تجري الادارة العامة للاحصاء والمعلومات مسحاً صناعياً كل سنتين، لتصحيح سجلاتها المعتمدة اساساً على التراخيص الصادرة من الوزارة. واحيانا تقتضي الظروف ان يتأخر المسح اكثر من سنتين، واحياناً لسنوات. وكان المسح الصناعي الاخير قد اجري عام ١٩٩٥، بتعاقد مع الدار السعودية للاستثمارات. وقد اجري المسح الصناعي ١١ مرة منذ عام ١٩٦٠، كان يصدر في كل مرة بصورة مختلفة، وكأنه المسح الاول الذي يبدأ من الصفر، دون مراكمة النتائج التي جمعت في السابق، وذلك لاختلاف المؤسسات التي تقوم به، ولعدم وجود قواعد بيانات تخزن فيها النتائج التي جمعت. وهنالك تخطيط حالي لاجراء مسح صناعي اشمل واوسع خلال فترة قريبة، بالتعاون مع الدار السعودية للاستثمارات - وربما مع الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط - ليكون بداية لبنك المعلومات الصناعي المقترح.

وقد اجرت الدار السعودية المسح الاخير بشكل علمي، من خلال استبيان مفصل ملأته المصانع التي شملها. وغطى المسح كافة مناطق المملكة، وكافة الانشطة الصناعية. وكانت مراقبة الاستبيان مركزية، شملت توزيع واسترجاع وتفريغ البيانات مركزياً. وكانت الخطوة الاولى في المسح تحديد مواقع المصانع، وتصحيح العناوين الخاطئة - او غير المكتملة - الواردة في التراخيص. ومن بين ٢٠٤٠ مصنعاً، كان من المفترض ان يغطيها المسح، اهملت ٣٢٠ مؤسسة صناعية لاسباب مختلفة،

---

(٧٦) المرجع رقم (٥-٣).

(٧٧) المرجع رقم (٥-٧).

(المصانع قيد الانشاء، او لم تبدأ الانتاج، او مقفلة، الخ...). وبذلك شمل الاستبيان ١٧٢٠ مصنعاً مؤهلاً، منحت تصاريحها من قبل الوزارة واشتغلت لمدة ستة اشهر على الاقل.

وقد غطت المعلومات الواردة في تقرير المسح معلومات موسعة، شملت الى جانب اسم المصنع وعنوانه ونشاطه الصناعي، المواضيع التالية: الانتاج الصناعي؛ المبيعات؛ العمالة؛ تحليل رأس المال المستثمر؛ استغلال الطاقة؛ القيمة المضافة؛ الربحية والانتاجية؛ اداء الصادرات؛ ومعلومات عن المصانع المشتركة مع مستثمر اجنبي. ومن الملاحظات التي وردت في تقرير المسح ما يلي:

١- ٨٢ في المائة من عدد المصانع تنتج اقل من ٢٥ مليون ريال في السنة، ونصفها ينتج أقل من ٥ مليون ريال في السنة.

٢- يبلغ مجموع استثمارات القطاع الخاص في الصناعة ٣٩,٦ في المائة فقط من مجمل الاستثمارات.

٣- بلغ متوسط إنتاج المصانع المشتركة مع مستثمر اجنبي - ٣٩,٣ مليون ريال للمصنع الواحد، في حين بلغ متوسط انتاج المصانع السعودية الخالصة ١٦,٤ مليون ريال للمصنع الواحد فقط. كذلك تفوقت المصانع المشتركة في عائد الاستثمار، والتصدير والقيمة المضافة.

٤- اهم المشاكل التي طرحها اصحاب المصانع كانت: التسويق؛ تأمين المواد الخام؛ وعدم توفر العمالة.

٥- واهم المقترحات التي قدمها اصحاب المصانع للنهوض بالقطاع الصناعي شملت: مزيد من الحماية ضد المنافسة غير العادلة؛ برامج للترويج للصناعات الوطنية؛ تحسين العرض من المواد الخام الخ..

جيم- الدار السعودية للخدمات الاستشارية(٧٨)

اسست الدار، عام ١٩٦٧، كمركز للابحاث والتنمية الصناعية تابع للحكومة السعودية - بمعونة فنية من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية - للقيام بالدراسات والبحوث التي تساهم بالنهوض بالقطاع الصناعي في المملكة. ثم تحولت، عام ١٩٧٩، الى بيت خبرة استشاري مستقل يعمل على اسس تجارية، لخدمة كافة القطاعات الاقتصادية. ثم اعيد الحاقها اداريا بوزارة الصناعة والكهرباء، عام ١٩٨٩، مع الحفاظ على شخصيتها الاعتبارية. وحددت اهدافها، بصيغتها الحالية، كما يلي:

١- اعداد الدراسات الخاصة بالفرص الصناعية الجديدة وبتوسعة المشاريع الصناعية القائمة؛ واعداد الدراسات التسويقية، ودراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لهذا المشاريع؛ وكذلك اعداد المسوحات الصناعية اللازمة.

---

(٧٨) زيارة ميدانية للدار؛ عدد من وثائق الدار، المراجع رقم (٥-٥) الى (٥-٨).

٢- تقديم المشورة الفنية للصناعات، خلال انشائها وبعد تشغيلها؛ وكذلك تقديم الخدمات الفنية التي من شأنها تحسين جودة الانتاج المحلي، وخفض الكلفة، وتذليل الصعوبات التسويقية، وتطوير نظم الانتاج، ومراعاة تمشي هذه النظم مع المواصفات السعودية والدولية المعمول بها.

٣- تقديم المشورة الفنية التي تحتاجها الادارات الحكومية، حسب طلب هذه الادارات، وحسب امكانات الدار الفنية.

٤- نشر المعلومات الصناعية التي تهم العاملين في المجال الصناعي، ورجال الاعمال.

وتضم الدار عدداً من من الادارات التي تقدم مختلف الخدمات التي تهم القطاع الصناعي بشكل خاص، والمستثمرين ورجال الاعمال بشكل عام. وأهم الادارات هي التالية:

(أ) **إدارة التنمية الصناعية** وحددت مهامها كما يلي:

(١) اعداد الدراسات الاولية للفرص الصناعية الجديدة؛

(٢) اعداد الدراسات التسويقية للمشاريع الصناعية؛

(٣) اعداد دراسات الجدوى للمشاريع الجديدة؛ وتوسعات المشاريع القائمة؛

(٤) اعداد الخطط الصناعية والتنظيمات الادارية والفنية للمصانع؛

(٥) القيام بدراسات القطاعات الصناعية، لاعداد خطط ربط الصناعات والتصدير؛

(٦) المساهمة في تقييم طلبات التراخيص للمنشآت الصناعية؛

(٧) جمع معلومات التنمية الصناعية وتحليلها لتطويرها؛

(٨) تقديم الاستشارات الفنية للمصانع خلال انشائها وبعد تشغيلها، لتطوير انظمتها الادارية والتنظيمية، ورفع كفاءتها التسويقية؛

(٩) اعداد دراسات عن تأثير القرارات الحكومية على القطاع الصناعي.

(ب) **ادارة الهندسة الصناعية** وحددت مهامها كما يلي:

(١) اعداد الدراسات المتعلقة بالتقنية والجودة الصناعية؛
(٢) التقييم الفني للاضرار المترتبة على النزاعات الصناعية؛
(٣) مراجعة التصاميم الفنية للمصانع الواردة لوزارة الصناعة والكهرباء؛
(٤) مساعدة المصانع في تطوير المنتجات وتحسينها، وادخال منتجات جديدة؛
(٥) جمع معلومات التقنية الصناعية لرفع الكفاءة الانتاجية للمصانع.

(ج) **ادارة المعلومات الصناعية** وقد حددت مهامها كما يلي:

(١) نشر المعلومات المتعلقة بالصناعة، التي تتوافر نتيجة للمسوحات الصناعية والتقنية، والدراسات القطاعية التي تعدها الدار؛

(٢) إعداد المعلومات الصناعية وتبادلها بشكل دوري، لاتاحة الاطلاع عليها والاستفادة منها، والمساهمة في تطوير ونشر الوعي الصناعي والثقافة الصناعية في المملكة؛

(٣) ابراز الفرص الاستثمارية الواعدة في المجال الصناعي، وتنمية الاستثمار الصناعي؛

(٤) التعرف على مصادر التقنية عالمياً، للافادة منها في الصناعات الوطنية؛

(٥) القيام بالمسوح الصناعية؛

(٦) المشاركة في المعارض والمؤتمرات المتخصصة؛

(٧) بناء قواعد للبيانات والمعلومات الصناعية؛

(٨) جمع وتخزين المعلومات، وتحليلها، ثم تسهيل الوصول اليها للمستفيدين.

وتضم الادارة العامة للمعلومات الصناعية، أربعة ادارات واقسام متخصصة في ميدان خدمات المعلومات وهي التالية:

(أ) **ادارة الحاسوب**، وهي مسؤولة عن الامور التالية:

(١) انشاء قواعد المعلومات الصناعية، وتغذيتها بالبيانات باستمرار؛
(٢) الاتصال بقواعد وشبكات المعلومات الداخلية والخارجية؛
(٣) تبادل المعلومات مع الجهات العاملة في حقل الصناعة؛
(٤) توفير البرامج التدريبية المناسبة في استخدام الحاسوب؛
(٥) المساهمة في الترويج للصناعات السعودية عن طريق الشبكات العالمية؛
(٦) تسهيل وصول المعلومات للمستفيدين.

(ب) **قسم ترويج الاستثمار**، وهو مكلف بالامور التالية:

(١) الاجابة على الاستفسارات الصناعية؛
(٢) توفير الفرص الاستثمارية الواعدة والترويج لها؛
(٣) مساعدة المستثمرين في اختيار مشاريعهم المستقبلية؛
(٤) المشاركة في الملتقيات الاستثمارية والصناعية.

(ج) **قسم النشر والتوزيع**، وهو مكلف بالمهام التالية:

(١) اصدار "النشرة الصناعية"، لخدمة الصناعيين ورجال الاعمال والمستثمرين؛
(٢) اصدار ادلة الاستثمار الصناعي باللغات المختلفة؛
(٣) الاشراف على توزيع المطبوعات التي تصدرها الدار؛
(٤) تصميم واخراج الرسومات البيانية والشرائح الفلمية للندوات.

(د) **قسم المكتبة**، وهو مسؤول عن الامور التالية:

(١) جمع المعلومات الفنية باستخدام نظام المبادلة؛
(٢) التزود بالمراجع والكتب المعنية بالموضوعات الصناعية والاقتصادية؛
(٣) التزود بالنشرات الدورية المتعلقة بالصناعة والاقتصاد؛
(٤) تجميع ما امكن من الكاتالوجات عن المنتجات، والشركات الصناعية، المحلية منها والاجنبية.

بالاضافة الى ما سبق يمكن ايراد المعلومات التالية عن الدار:

١- تسعى الدار جاهدة لانشاء بنك المعلومات الصناعي، لتخزين كافة المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي، بما في ذلك الاستيراد والتصدير وفرص التمويل؛ وذلك بتطوير قواعد البيانات الحالية وربطها فيما بينها، ثم انجاز مشروع شبكة المعلومات الصناعية التي تربط مختلف مصادر المعلومات في المملكة، وتصل الى مختلف المؤسسات الصناعية وتلك المعنية بالقطاع الصناعي، كما ترتبط بمختلف شباكات المعلومات العالمية.

٢- ان ادارة المعلومات في الدار موجهة حالياً لخدمة الإدارات الاخرى داخل الدار، ثم لتلبية الطلبات التي تردها من المؤسسات الحكومية المختلفة، وهي نادراً ما تتلقى طلبات على خدماتها من القطاع الخاص، من خارج الدار.

٣- تسعى الدار بشكل اساسي لخدمة المؤسسات الحكومية، لتجنب المنافسة مع القطاع الخاص.

٤- تعد الدار، بالتعاون مع اليونيدو مشروعاً لاقامة وكالة للمعلومات الصناعية وبورصة صناعية في المملكة، تشمل خدمات المناولة الصناعية.

تصدر الدار منشورات عديدة ومتنوعة، فإلى جانب مختلف الدراسات والبحوث التي تصدرها، تنشر الدار ما يلي:

(أ) "النشرة الصناعية"[٧٩]، وتصدر مرة كل شهرين باللغتين العربية والانكليزية، وتغطي مختلف القضايا التي تهم القطاع الصناعي وتتضمن: اخباراً صناعية؛ اخباراً اقتصادية؛ دراسات، متابعات قطاعية؛ معلومات تقنية عن التصنيع لسلع معنية؛ التراخيص الصناعية المستجدة؛ مراجعة منشورات وكتب صناعية، الخ...؛

(ب) دليل "الاستثمار في الصناعة السعودية" بتسع لغات.

---

(٧٩) المرجع رقم (٥-٨).

(ج) ادلة مختلفة متعلقة بالقطاع الصناعي مثل: دليل اعداد دراسات فرص الاستثمار؛ دليل اعداد دراسات الجدوى الصناعية، ودليل اعداد الدراسات الاولية للمشاريع الصناعية وغيرها الخ...؛

(د) تقارير قطاعية مختلفة عن اهم التطورات في كل فرع من فروع الصناعة؛

(هـ) وثائق مختلفة عن فروع الصناعة، وتوجيهات عن احتياجات تفصيلية لتأسيس مشروع صناعي لسلع منتقاة، تشمل خرائط عملية للانتاج، من بداية الحصول على المواد الخام والى مرحلة التوزيع؛

(و) تقارير المسوحات الصناعية.

ومن هذا العرض المفصل للدار السعودية للخدمات الاستشارية يتبين انها مؤسسة متطورة في تقديم خدمات المعلومات على انواعها للقطاع الصناعي، ولكنها تسعى لامتلاك المزيد من الامكانات والطاقات، وبشكل خاص فإنها تسعى لاقامة بنك المعلومات الصناعي وشبكة المعلومات الصناعية. الا ان هذه الدار، وللاسباب المذكورة اعلاه، لاتلبي احتياجات المؤسسات الصناعية الصغيرة، ومؤسسات القطاع الخاص عموماً، لانها تتوجه اساساً لخدمة القطاع الحكومي. ولهذا فهنالك حاجة ملحة لقيام مؤسسات مماثلة يكون توجهها الاساسي لخدمة القطاع الخاص، او ان يفسح المجال لتقوم الدار نفسها بهذه الخدمات للقطاع الخاص. من جهة اخرى، ولان الدار تتجه لخدمة الدوائر الحكومية، فإنها لا ترصد الطلبات التي ترد على خدماتها، ولا تقوم بتحليل هذه الطلبات لتقييم ادائها وتحديد فائدة ما تقوم به من مهام. اخيراً ان الدور الذي تقوم به الدار في رصد مستجدات التكنولوجيا وفي توفير المعلومات التقنية والفنية مازال محدوداً جداً، مقارنة باحتياجات القطاع الصناعي الواسعة في هذا المجال.

دال- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني[٨٠]

تم انشاء المؤسسة عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠م) - بعد دراسة مستفيضة للحاجات القائمة في المملكة من القوى العاملة، ومدى توافقها مع متطلبات القطاعات الانتاجية والخدمية فيها - لتتولى تنفيذ خطط تطوير القوى العاملة، من خلال ادارة كافة مراكز ومعاهد التدريب التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمعاهد الفنية التابعة لوزارة المعارف. وقد منحت المؤسسة استقلالاً ادرياً وماليا يجعلها قادرة على اداء مهامها بسهولة. ويتولى ادارة المؤسسة ويشرف عليها مجلس ادارة مشترك من ممثلين للقطاعين الحكومي والاهلي. وتشرف المؤسسة حالياً على كل ما يتصل بالتدريب المهني بكافة اشكاله ومستوياته، بما في ذلك التدريب المهني للراشدين، والتدريب على رأس العمل، وبرامج التدريب المرن المتخصصة والقصيرة الخ... وتقوم المؤسسة ايضاً بمختلف الدراسات والبحوث من اجل تطوير الاداء والكفاية الانتاجية، من خلال رفع مستوى المهارات البشرية.

وتضم المؤسسة كافة مؤسسات التدريب في القطاع الحكومي، بما في ذلك الكليات التقنية المتوسطة والمعاهد الثانوية التجارية والصناعية، والمعهد الفني للالكترونيات. كما تتبع لها الكلية التقنية في الرياض، التي مددت فترة الدراسة فيها الى اربع سنوات لتمنح درجة بكالوريوس في الهندسة التقنية.

---

(٨٠) زيارة ميدانية لمدير المؤسسة؛ كراس تعريفي، المرجع (٥-١١) و (٥-١٢).

وتقوم المؤسسة ايضاً بمنح التصاريح لاقامة المعاهد والمراكز الفنية الاهلية، وهي تشرف على هذه المؤسسات من خلال متابعتها، وتقييم مناهجها وبرامجها، والاشراف المباشر على امتحاناتها. ورغبة في توفير البرامج الفنية المرنة للتدريب بما يلبي احتياجات ملحة في سوق العمالة، ومن اجل توفير الكفاءات القادرة على خدمة مختلف الانشطة في مرافق الدولة وفي الشركات الاهلية، سعت المؤسسة، بالتعاون مع مختلف الادارات الحكومية والمؤسسات الاهلية، لاقامة دورات تدريبية مشتركة تتنوع اختصاصاتها وفترات التدريب فيها، لتأهيل وتدريب العاملين في المؤسسات التي تطلب ذلك، في مقارها او في مقار الوحدات التعليمية التابعة للمؤسسة. ويساهم هذا البرنامج "الثنائي" في تطوير دعائم التعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والاهلية لزيادة كفاءة المؤسسة وتلبيتها بشكل افضل للاحتياجات.

وتشرك المؤسسة رجال الاعمال واصحاب المؤسسات والشركات الاهلية في انشطتها على الدوام، وتدعوهم بأستمرار الى لقاءات دورية من اجل اشراكهم في تقييم عمل المؤسسة وتطوير خططها المستقبلية العامة، وللتعرف على وجهات النظر والاقتراحات التي تقدم لتطوير البرامج والمناهج، بما يلبي الاحتياجات الحقيقية في سوق العمل المحلية.

وتعطي المؤسسة اهتماماً خاصاً لبرامج التدريب على رأس العمل، وقد انشأت ادارة خاصة لها تتولى التنسيق مع اصحاب العمل، - حسب طلبهم - من اجل تنظيم ما يحتاجون من برامج تدريب على رأس العمل لتطوير المهارات العاملة في مؤسساتهم. كما تنظم المؤسسة دورات تدريبية مسائية مختلفة للمواطنين العاملين الذين ليس لديهم سابق خبرة بالعمل الفني والمهني والذين يرغبون اكتساب مهارات جديدة تساعدهم في الحصول على فرص عمل افضل.

ويتمثل القطاع الصناعي - من خلال مؤسساته، ومن خلال الغرف التجارية والصناعية - في مجلس ادارة المؤسسة نفسها، كما يتمثل في مجالس ادارة الكليات والمعاهد، ولجانها الاستشارية المكلفة بتطوير البرامج، وكذلك في اللجان المشرفة على التدريب التعاوني، والتدريب المسائي، والتدريب على رأس العمل. وتعقد لقاءات سنوية، يرعاها وزير العمل، تشمل كافة المعنيين - في المؤسسة وفي القطاعين الحكومي والاهلي - من اجل مراجعة المناهج والبرامج، وخطط التوسع في مختلف الكليات والمعاهد. وتشارك المؤسسة في "مركز خدمة المجتمع"، وهو مؤسسة مستقلة مشتركة يديرها مجلس ادارة يمثل كافة المعنيين في القطاعين الحكومي والاهلي، ويقوم بتنظيم دورات تأهيلية مختلفة. وتعطي المؤسسة اهتماماً مستمراً لايجاد فرص عمل جيدة لخريجي كلياتها ومعاهدها من خلال الاتصالات المباشرة مع اصحاب العمل، ومن خلال اقسام متخصصة بتوظيف الخريجين، اقيمت في كل معهد او كلية او مركز يتبع للمؤسسة.

وتقوم المؤسسة بنشاطات عامة واسعة لنشر المعرفة عن التعليم التقني والمهني، وتشجيع الشباب السعودي للالتحاق به. وكذلك لشرح مختلف الاختصاصات والبرامج التي تقدمها الهيئات التابعة للمؤسسة. ويتم ذلك من خلال الاتصالات المباشرة والدائمة مع الصحف والمجلات ومحطات الاذاعة والتلفزيون، وتزويد هذه الهيئات بانتظام بأخبار المؤسسة وفروعها وهيئاتها، وباصدار تقارير شهرية عن انشطتها. وقد قامت المؤسسة في هذا المجال بإصدار عدد من الافلام التلفزيونية عن التعليم التقني والمهني بمختلف اختصاصاته ومستوياته. وتصدر المؤسسة مطبوعات متنوعة، باللغتين العربية والانكليزية، تعرف بالمؤسسة وانشطتها ومعاهدها وكلياتها؛ وتشمل العديد من الكتيبات والنشرات

والمطويات، والتقارير العامة، بما في ذلك "التقرير الاحصائي السنوي"(٨١)، الذي يتضمن عرضاً شاملاً بالارقام عن الكليات والمعاهد ومراكز التدريب التابعة للمؤسسة، كما يتضمن معلومات عن الهيئات التدريسية في كل فرع، وعدد الخريجين، حسب الاختصاص والمستوى ودرجة التخرج والموقع الجغرافي.

خلاصـــة

لقد نجحت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في تحقيق خطوات عملية ملموسة لتطوير المهارات والخبرات الفنية في المملكة. وهي توفر للسوق السعودي ما تستطيع من احتياجاته للعمالة الماهرة، كما توفر للشباب فرص عمل مثمرة وواعدة. وهي من اجل ذلك على استصال مستمر برجال الاعمال وبالمؤسسات الصناعية المختلفة. الا ان هذه المؤسسة لم تطور بعد خدمات معلومات منظمة عن العمالة المتخصصة. فليس في المؤسسة قاعدة بيانات عن خريجي معاهدها وكلياتها ومراكزها، ولاعن دورات التدريب المختلفة التي تقوم بها، خارج التعليم المهني النظامي. وليس لديها مشروع من اجل ذلك. وهي تقوم بدراسات من آن لآخر حول العمالة وتوفيرها في المملكة، لكن هذه الدراسات هي لخدمة المؤسسة نفسها، من اجل تطوير برامجها ومناهجها، وقد لا تخدم بشكل مباشر احتياجات القطاع الصناعي. اخيراً ليس في المؤسسة ربط حاسوبي مع اية شبكة معلومات محلية او عربية او عالمية.

هاء- صندوق التنمية الصناعية السعودي(٨٢)

الصندوق مؤسسة حكومية تقوم بتقديم القروض الميسرة، طويلة الاجل، للمشاريع الصناعية المرخصة التي يقوم بها القطاع الخاص. ويقدم الصندوق ما يصل الى نصف تكلفة المشروع الرأسمالية والمتطلبات الاولية لرأس المال العامل. ويتحدد حجم القرض حسب حجم المشروع وطبيعته. وبالاضافة الى القروض، يقدم الصندوق المشورة والمساعدة اللازمة لاصحاب المشاريع المقترضة، من النواحي الادارية والفنية والتسويقية، لتكون ذات عائد مجزي لاصحابها. ويقيم الصندوق المشاريع التي تطلب قروضاً اعتماداً على استمارة مفصلة، وعلى جدوى اقتصادية مفترض ان يقدمها صاحب الطلب مع الاستمارة. ويجمع الصندوق، من خلال الاستمارات ومشاريع الجدوى الاقتصادية، فيضاً هائلاً من المعلومات عن الصناعات الخاصة القائمة، حيث ان نسبة عالية من هذه الصناعات تستفيد من قروضه الميسرة - كما تقوم بالتسجيل الصناعي، للاستفادة من الاعفاءات والمحفزات -. وتشمل المعلومات التي يتم جمعها عن كل مشروع يتقدم بطلب قرض، من خلال الاستمارة، ما يلي:

١- اسم المشروع، اسم صاحب المشروع؛ صفته القانونية، الشركاء الاجانب ان وجدوا؛ وصف الهيكل الاداري للمشروع والشركة المنتجة.

٢- التقديرات المالية: بيان تفصيلي عن التكاليف، بيان تفصيلي عن مصادر التمويل؛ تقديرات مفصلة عن الارباح والخسائر؛ ميزانية تقديرية مفصلة، وتقديرات تفصيلية عن التدفق النقدي.

---

(٨١) المرجع رقم (٥-١٢).

(٨٢) كراس تعريفي، المرجع (٥-١٣)؛ الوكالة السعودية للنقد، المرجع (٥-١٤).

٣- معلومات تسويقية / تحليل السوق:

وصف المنتج بشكل واضح، مع صور اذا امكن؛
نوع التعبئة المزمع استخدامها؛
مبيعات السنوات الماضية في الاسواق (ان وجدت)؛
تقديرات المبيعات، بالوحدات، للسنوات الاولى للانتاج؛
تقديرات مدعمة بالاحصائيات عن حجم السوق الحالي، والنمو المتوقع؛
توزيع المنتج في المناطق؛
الموردين الحاليين في السوق، ومصدر المنتجات المنافسة؛
وسائل النقل والتوزيع وكلفتها.

٤- معلومات فنية عن المشروع:

وصف فني للمنتج والمكونات؛

مخطط تفصيلي للمصنع وخط سير الانتاج؛

وصف كل عملية من عمليات الانتاج وبيان وظائف معدات الانتاج؛

برنامج توظيف العمالة اللازمة لتشغيل المعدات، وبرنامج التدريب ان لزم؛

بيان مفصل عن احتياجات المصنع من المياه والطاقة ووسائل حماية البيئة ووسائل التخلص من النفايات؛

قائمة بالمعدات والآلات الاساسية، من حيث الشركة الصانعة، والنوع، والطراز؛

قائمة بقطع الغيار وظروف توفرها او تخزينها؛

بيان بكميات المواد الخام ومصادرها واسعارها، والمواد الوسيطة، ومواد التعبئة والتغليف؛

بيان بالعمالة، ومصادرها، واجورها، وبرامج تدريبها.

بالاضافة الى ماسبق يشترط الصندوق على المشروع المقترض استخدام مواد مصنعة محلياً اذا توفرت؛ واستخدام مكتب استشاري سعودي - مع شريك اجنبي اذا لزم الامر - في استكمال ما يلزم من دراسات فنية وفي الاشراف على التنفيذ، الا اذا كانت التقانات المستخدمة متقدمة وعالية التعقيد.

وبناءً على هذه المعلومات المستفيضة، التي تضمها طلبات القروض ودراسات الجدوى الاقتصادية المرافقة لها، تجمع لدى الصندوق - منذ تأسيسه عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٥م) - معلومات واسعة جداً عن القطاع الصناعي السعودي الاهلي، حيث ان الصندوق قد لعب دوراً كبيراً في دعم هذا القطاع، من خلال تقديم القروض والمساعدات الفنية، ومن خلال اشتراطه استخدام مواد سعودية في اقامة او توسيع المصانع المقترضة. ويعتبر الصندوق هذه المعلومات ملكاً له - ولاصحاب المشاريع - ولايقدم منهاالا

النذر اليسير للاستفادة العامة. يصدر الصندوق يصدر كل سنة ملخص دليل للمؤسسات الصناعية السعودية المقترضة[٨٣]، مصنفة حسب نوع المنتج؛ يضاف اليها المصانع القائمة في المدن الصناعية، وتلك التي قام اصحابها بإرسال معلومات عنها الى الصندوق. وهذا الملخص هو اقل بكثير من دليل المصانع السعودية، التي تصدره ادارة الاحصاء والمعلومات في وزارة الصناعة والكهرباء.

وبامكان الصندوق انشاء قاعدة بيانات مفصلة بالمشاريع الصناعية المقترضة، خصوصاً لجهة التمويل والاستثمار، حيث ان هذه المعلومات ناقصة بشكل شبه كلي في مصادر الاحصاءات الاخرى. كذلك بإمكان الصندوق اعداد دراسات مفصلة عن تطور القطاع الصناعي وفرص الاستثمار فيه، انطلاقاً من متابعته للمشاريع المقترضة وتسجيله للنجاحات المختلفة التي تحققها، خاصة في تطوير التكنولوجيا - من قوائم المعدات المرصودة -، وفي زيادة المدخلات السعودية - من خلال رصد المواد الخام والوسيطة المستخدمة - وفي ترويج التصدير -، من النجاحات التصديرية المرصودة -.

اخيراً لا بد من الملاحظة ان الصندوق يقدم القروض للمشاريع التي تحصل على الترخيص الصناعي فقط، وهو بذلك يحجبها عن المشاريع الصغيرة التي يقل رأس مالها عن المليون ريال، لان هذه المشاريع الصغيرة لا تؤهل للترخيص الصناعي، وتسجل فقط في وزارة التجارة، كما تم ذكره اعلاه في الحديث عن الادارة العامة للاحصاء والمعلومات في وزارة الصناعة والكهرباء.

واو- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية[٨٤]

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، هيئة حكومية علمية تشرف على ادارتها هيئة عليا، تضم عدداً كبيراً من الوزراء، بينهم وزير الصناعة والكهرباء. وقد حددت مهامها بدعم وتشجيع البحث العلمي للاغراض التطبيقية، وتنسيق انشطة ومؤسسات البحوث العلمية في هذا المجال بما يتناسب مع متطلبات التنمية في المملكة، والتعاون مع الاجهزة المختصة لتحديد الاولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية، من اجل بناء قاعدة علمية تقنية لخدمة التنمية، في المجالات الزراعية والصناعية والتعدينية، وغيرها.

وقد اوكل الى المدينة مهمة انشاء البنية الاساسية لدعم البحث العلمي في المملكة، بما في ذلك شبكات الاتصال بين الباحثين، وقواعد المعلومات البحثية وكذلك القيام ببحوث تطبيقية في معاهد البحوث التابعة لها. وتتركز أهداف المدينة في دعم وتشجيع وتنفيذ البحث العلمي للأغراض التطبيقية، وتنسيق النشاط المتعدد لمؤسسات ومراكز البحوث العلمية، وتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية. ومن المهام الرئيسة التي تضطلع بها المدينة مايلي:-

١- اقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية، ووضع الإستراتيجية لها، والخطة اللازمة لتنفيذها.

٢- تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية لخدمة التنمية في المملكة.

---

(٨٣) المرجع رقم (٥-١٨).

(٨٤) الكراس التعريفي للمدينة، المرجع (٥-١٠) و (٥-١٩).

٣- مساعدة القطاع الخاص في تطوير بحوث المنتجات الزراعية والصناعية التي تتم عن طريقه.

٤- دعم برامج البحوث المشتركة بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية، لمواكبة التطور العلمي العالمي، سواء عن طريق المنح أو القيام بتنفيذ بحوث مشتركة.

٥- التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في المملكة، في مجال البحوث وتبادل المعلومات والخبرات.

وتتضمن هيكلية المدينة الادارات التالية التي تقدم خدمات معلومات مختلفة، للمستفيدين من داخل المدينة او من خارجها:

١- **إدارة التعاون الدولي:** تختص بالقيام بنشاط التعاون الدولي في المجالات العلمية والتقنية ذات الصلة بطبيعة عمل المدينة.

٢- **إدارة التقنية:** تختص بوضع الأنظمة واللوائح المنظمة لعمليات نقل التقنية، وتوفير المعلومات والإحصاءات المختلفة عن التقنيات المطلوبة والبديلة.

٣- **الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر:** تختص بالعمل على توعية المجتمع - بصورة عامة - بالمجالات العلمية وأهميتها، والتشجيع على الإهتمام بالعلوم والتقنية. وتضم ثلاث إدارات هي: إدارة التوعية، وإدارة النشر، وإدارة الطباعة.

٤- **الإدارة العامة للمعلومات:** تختص بتوفير المعلومات والبيانات لإجهزة المدينة المختلفة، وللباحثين- أفراداً كانوا أو مؤسسات، كمراكز الأبحاث العلمية والجامعات - وتحقيق التنسيق والتكامل في مجال المعلومات مع الأجهزة المختصة على المستوى الوطني. وتضم أربع إدارات هي: إدارة قواعد المعلومات، وإدارة الشبكة الوطنية، وإدارة الحاسوب، وإدارة خدمات المعلومات.

٥- **الإدارة العامة لبراءات الإختراع:** تختص بتسجيل وفحص وإصدار براءات الإختراع، وتضم إدارتين هما: إدارة تسجيل وإصدار البراءات، وإدارة الفحص.

٦- معاهد البحوث المختلفة، التي يرد وصفها فيما يلي.

معاهد البحـــوث[٨٥]

تركز المعاهد في تنفيذ اعمالها على اجراء بحوث تطبيقة، في مجالات معنية، ينتج عنها نماذج اولية لمنتجات او خدمات، وحلول ذات قيمة علمية وعملية، ولها مردود اقتصادي يمكن للقطاعين العام والخاص الاستفادة منها، لتكون حلقة وصل بين البحث والصناعة والتنمية. وقد تم انتقاء المعايير التالية للبحوث التي تقوم بها هذه المعاهد:

---

(٨٥) زيارة ميدانية لنائب رئيس المدينة لشئون معاهد البحوث، د. محمد السويل؛ كراس تعريفي، المرجع (٥-١٠).

١- ينتج عن البحوث سد حاجة او حل مشكلة قائمة.

٢- يستفيد القطاعين، الحكومي الاهلي، من البرامج البحثية.

٣- تؤدي نتائج البحوث الى زيادة المردود الاقتصادي للمملكة، عن طريق تطوير التقنيات واستحداث تقنيات جديدة.

ومعاهد البحوث القائمة حالياً في المدينة هي التالية:

١- برنامج ابحاث الطاقة الشمسية: ويهدف الى توطين و/او تطوير تقنيات الطاقة الملائمة لطبيعة المملكة، ومسح مصادر الطاقة المتجددة، وتحديد الصعوبات المتعلقة باستغلالها، وترشيد استهلاك الطاقة، وحسن استخدامها.

٢- معهد بحوث الفلك والجيوفيزياء: ويقوم بالابحاث التطبيقية في المجالات المتعلقة به، واجراء البحوث والدراسات لرصد الزلازل.

٣- المركز السعودي للاستشعار عن بعد: ويهدف لتوطين هذه التقانات، وحسن الاستفادة منها، وتطويعها للاغراض التطبيقية.

٤- معهد بحوث الطاقة الذرية: ويهدف الى توطين العلوم والتقنيات النووية، وحسن استغلالها. ويتضمن هذا المركز قسماً للتطبيقات الصناعية، يشمل المعالجة الاشعاعية للمواد؛ الاختبارات والتحليلات النووية؛ والتطبيقات الاحدث للاشعاع.

٥- معهد بحوث الموارد الطبيعية والبيئة: ويهدف الى اجراء البحوث والدراسات لمشاكل البيئة وايجاد الحلول لها، والقيام بالبحوث التطبيقية لترشيد استخدام الموارد الطبيعية في المملكة.

٦- معهد بحوث البترول والصناعات البروكيميائية: ويهدف لتطوير تقانات الصناعات البترولية، وحسن استخدامها، والتعرف على المشكلات التقنية للصناعات البروكيميائية، والقيام بالبحوث التطبيقية للنهوض بهذه الصناعات.

٧- معهد بحوث الالكترونيات والحواسيب: ويهدف الى توطين تقنيات مناسبة في مجال الهندسة الكهربائية، والهندسة الكهروحيوية، وهندسة النظم، وهندسة علوم الحاسوب، واجراء بحوث تطبيقية في هذه المجالات، بما في ذلك تصميم وتطوير اجهزة وبرمجيات حاسوبية.

٨- مركز الاجهزة العلمية: ويهدف الى تصميم الاجهزة والمعدات المطلوبة للبحوث وتصنيعها، وصيانتها، خاصة تلك المطلوبة في معاهد المدينة، بما في ذلك معايرة اجهزة ومعدات القياسات العلمية المختلفة.

وتقوم هذه المعاهد، كما هو مذكور في انظمتها بالعديد من البحوث التطبيقية من اجل بناء قاعدة تقنية صناعية عالية، والمساهمة في نقل التقنيات الحديثة وتوطينها. ومن اجل ذلك، وبالاضافة الى نشر الدراسات الناتجة عن بحوثها التطبيقية، تقوم هذه المعاهد بتقديم الخدمات والاستشارات

المباشرة لمختلف الجهات والقطاعات التي تطليها، بما في ذلك القطاع الصناعي. ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

(أ) دراسة المواد المؤثرة على اسلاك النحاس المعراة، لصالح شركة الكابلات السعودية؛

(ب) دراسة المنتجات الخاصة بشركة سانوسيل، لصالح تلك الشركة؛

(ج) تحاليل كيميائية متفرقة، لصالح مختلف الجهات الحكومية والاهلية؛

(د) تحسين الخواص الميكانيكية لبعض انواع المطاط، باستخدام الاشعة المؤينة، لصالح مجموعة شركات اميانيت؛

(هـ) توفير يرقات الاسماك، واستشارات مختلفة، لصالح عدد من الشركات الاهلية؛

(و) دراسة برنامج "وندوز ميكروسفت"، و"صخر"، لصالح شركة "العالمية" (صخر).

ولكن وبالرغم من من الجهود الجادة التي تبذلها المدينة ومعاهدها لتقديم خدماتها الى القطاع الصناعي، تبقى العلاقات العملية مع هذا القطاع محدودة جداً. ذلك لان الشركات الكبرى في القطاع الصناعي تعتمد على استيراد التكنولوجيا - بصيغة المفتاح باليد - وتفضل تطوير ماتستورده، وصيانته، من قبل الموردين انفسهم؛ وقلما يتوفر لدى هذه الشركات الرغبة في القيام ببرامج للبحث والتطوير، ذاتيا او بالتعاون مع معاهد المدينة. اما المؤسسات الصغيرة فهي شبه منقطعة في علاقاتها عن المدينة ومعاهدها، اما لجهل بما يمكن ان تقدمه المدينة لمساندتها، او لانها تعتمد تقانات ناضجة وثابتة لاتحتاج بنظر اصحابها الى مزيد من البحث والتطوير.

الخدمات العامة التي تقدمها المدينة للمجتمع حولها[٨٦]

١- التوعية العلمية

تحرص المدينة على تعميق الوعي العلمي بين افراد المجتمع، ونشر التقنية الحديثة في المجتمع، من خلال برامج "التوعية العلمية" التي تهدف الى التواصل الدائم بين المجتمع وما يستجد في مجال العلوم والتقنية. وبعض ما نفذته المدينة في هذا المجال الانشطة التالية:

(أ) صدور "مجلة العلوم والتقنية"، وهي مجلة علمية تهدف الى نشر الوعي العلمي بين المواطنين.
(ب) تنظيم محاضرات، و اعداد التجهيزات الفنية اللازمة لها، بالتنسيق مع ادارات ومعاهد المدينة.
(ج) اصدار التقرير السنوي.
(د) نشر الكتيبات العلمية.
(هـ) اعداد لائحة النشر العلمي في المدينة.

---

(٨٦) مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - التقرير السنوي السادس عشر (١٤١٣ - ١٤١٤)هـ.

٢- براءات الاختراع

تسعى المدينة- من خلال الإدارة العامة لبراءات الاختراع - الى تنظيم حقوق المخترعين، وحماية اختراعاتهم، ليكون ذلك حافزاً لهم ومشجعاً على الابداع والاختراع. كما تسعى لنشر معلومات عن هذه الابداعات في نشراتها.

وفي إطار الجهود المبذولة في هذا المجال، تم استقبال (٩٨١) طلباً لبراءة اختراع، تقدم بها افراد ومؤسسات، - جدول(١) ادناه - وقد بدأ العمل بإنشاء مكتبة توثيقية للبراءات، وإعداد القواعد اللازمة لتسجيل وكلاء البراءات في المملكة. ولا تزال الإدارة مستمرة كذلك في الحصول على وثائق البراءات الأجنبية، على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم)، حيث تم تأمين(١,٤١٦,٦٥٤) وثيقة لبراءة أمريكية؛ وكذلك تم تأمين(٢٦٥,٥٧٨) وثائق لبراءة اختراع بريطانية؛ كما تم تزويد الباحثين والمهتمين والجهات الحكومية بما بجموعه (٢٢٥) وثيقة من البراءات الاجنبية.

الجدول ١

الفترة السنوية	عدد الطلبات المقدمة	طلبات الشركات		طلبات الأفراد	
		سعودية	غير سعودية	سعودية	غير سعودية
١٤١٣/٥/١هـ-١٤١٤١/٧/١٨هـ	٩٨١	٣	٩٠٩	٢٤	٤٥

٣- المعلومات

تقوم المدينة - ممثلة بالادارة العامة للمعلومات، من خلال قواعد المعلومات المتوفرة لديها، ومن خلال الاتصال المباشر بأشهر قواعد المعلومات في العالم، بتوفير خدمات المعلومات التالية للباحثين وطلبة العلم والدراسين:

(أ) **خدمات المعلومات:** بلغ عدد عمليات البحث الآلي لاستقصاء المعلومات للمستفيدين خلال الفترة الماضية (٤٥,٩٥٨) عملية، وبلغ عدد الوثائق المقدمة للمستفيدين (١٧٣,٣٤٠) وثيقة، حتى عام (١٩٩٥). ويبين الشكل (١) ادناه فعاليات البحث على خط الهاتف المباشر، حسب الموضوعات، وكمايبين الشكل (٢) هذه الفعاليات حسب الجهات؛

ويتم الحصول على الوثائق المرجعية من المصادر المختلفة، سواء من قواعد المعلومات الموجودة في المدينة، ام من القواعد المتخصصة خارج المملكة، او مما يتوفر من قواعد المعلومات الموجودة على الاقراص الممغنطة (CD-ROM).

(ب) **المكتبة:** يوجد في مكتبة المدينة ما يزيد عن (١٥,٠٠٠) كتاب متخصص، باللغتين العربية والانجليزية. وتشترك المكتبة في (٤٠٠) دورية أجنبية، كما يوجد فيها (٤٨٠,٠٠٠) شريحة ميكروفيش، بالاضافة الى شبكة الاقراص الممغنطة (CD-ROM) التي تحتوي على ٨٤ قرصاً مضغوطاً، تحتوي على ١٤ قاعدة، تتضمن ١٥ مليون سجل ببليوغرافي، كما ان عدد الدوريات المسجلة في القائمة الموحدة للدوريات بلغت (٢٥,٨٤٢) دورية. كذلك فإن خدمات الإحاطة الجارية تصل الى ٢٧٠ مستفيداً كل اسبوع؛

(ج) **قواعد المعلومات:** تتوفر في المدينة ثلاث قواعد للمعلومات، يتم من خلالها تأمين الوثائق للباحثين والدارسين، وهي:

(١) **قاعدة المعلومات العربية:** تم اقتناء، وتصنيف، وفهرسة، وتخزين ما مجموعه (٢٧,٩٨٠) وثيقة علمية، قابلة للاسترجاع؛.

(٢) **قاعدة المعلومات الأجنبية:** أصبح العدد الكلي للوثائق المتاحة للإسترجاع في هذه القاعدة (٥١,٤٨١) وثيقة، بعد اتمام تصنيفها، وتلخيصها، وتخزينها؛

(٣) البنك السعودي للمصطلحات (باسم) ويحتوي على (٣٠٠,٠٠٠) مصطلح علمي جاهز للاستفادة منه، وقد تم خلال الفترة الماضية انجاز ما يلي:

أ- اصدار المعجم الالكتروني لمصطلحات الحاسوب، على الاقراص الممغنطة، ويحتوي على (٢٠,٠٠٠) سجل باللغة العربية والانجليزية؛

ب- بناء قاعدة معلومات شاملة للكتب العلمية المؤلفة باللغة العربية، او المترجمة تحتوي على (٢٥٠٠) سجل بيبلوغرافي.

الشكل ١- الوثائق المزودة حسب مصادر التزويد (١٤١٣-١٤١٤هـ)

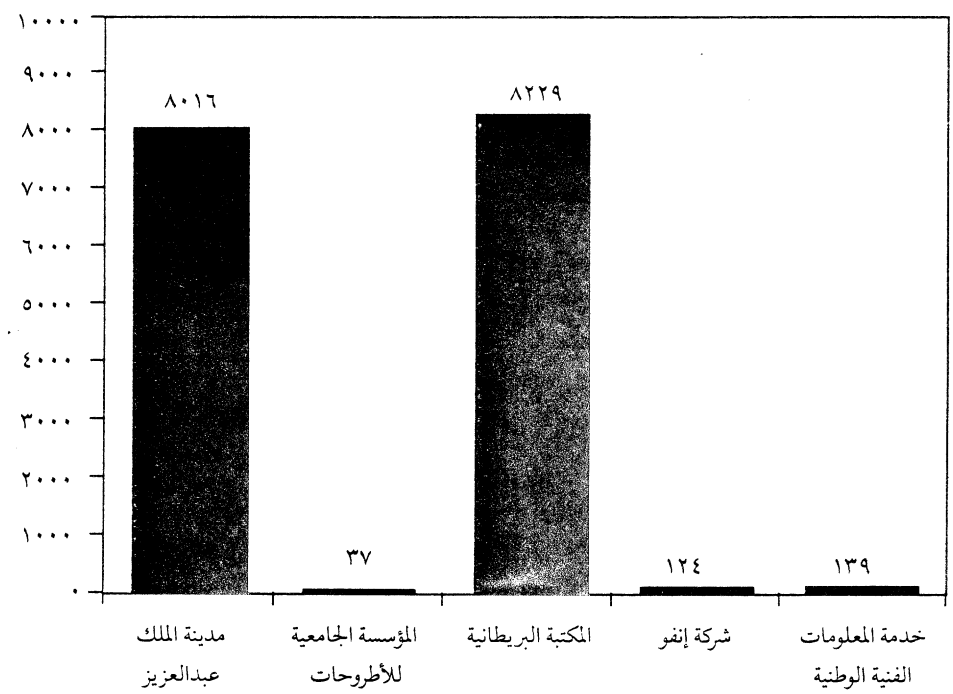

الشكل ٢- فعاليات البحث المباشر حسب الجهات المستفيدة

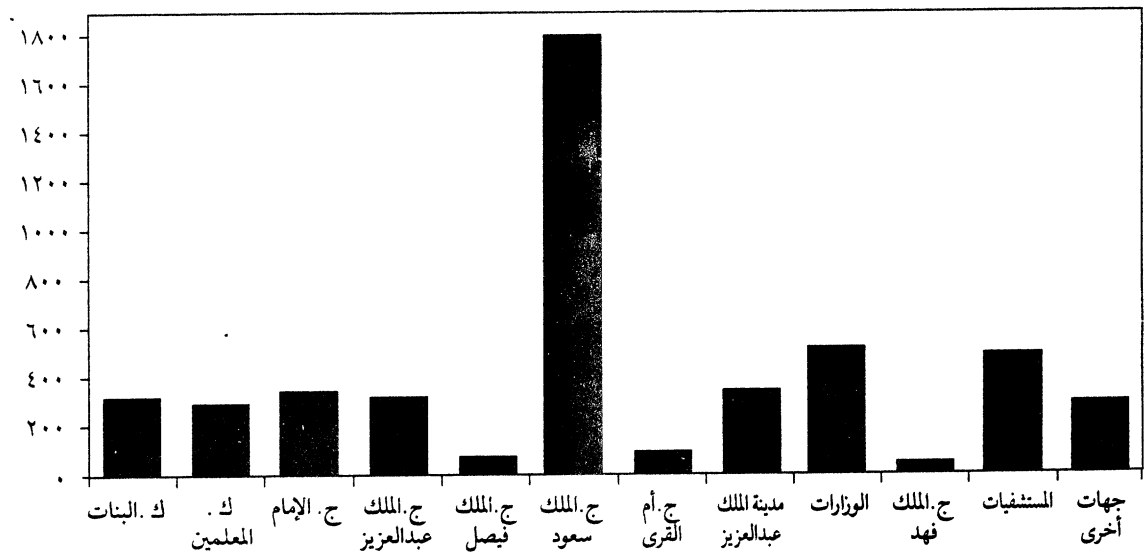

(د) **ادارة الحاسوب:** تعد ادارة الحاسوب الدعامة الاساس لمعظم نشاطات الادارة العامة للمعلومات، حيث تقوم بتطوير البرامج الآلية اللازمة لتشغيل وصيانة أنظمة المعلومات، ومنها نظام بناء واسترجاع قواعد المعلومات الببليوغرافية ثنائي اللغة. جميع قواعد المعلومات الوطنية؛

(هـ) **ادارة الشبكة الوطنية:** تتركز مهمة الشبكة الوطنية في ادارة وتشغيل وصيانة شبكات الاتصال المتوفرة في المدينة وهي:

(١) شبكة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية: انشئت هذه الشبكة لربط المراكز العلمية والبحثية في المملكة بجهاز الحاسوب المركزي في المدينة، عن طريق الخطوط الهاتفية. وتساعد الشبكة هذه الجهات في استرجاع المعلومات المتوفرة في قواعد المعلومات الوطنية المخزونة في الحاسوب المركزي للمدينة؛

(٢) الشبكة الخليجية: هي شبكة اتصالات تستخدم لربط انظمة الحواسيب في المؤسسات العلمية والبحثية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويحق لاية مؤسسة علمية، او بحثية، او تعليمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الانضمام لهذه الشبكة.

وتتصل شبكة الخليج بشبكات اتصال عالمية (BITNET) - في الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمملكة المتحدة والمانيا - وتمثل خدمات الشبكة الخليجية ما يلي:

أ- التخاطب الكترونياً؛
ب- البريد الالكتروني؛
ج- دليل المستخدمين؛

د- الاتصال بقواعد المعلومات المتوفرة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية؛
هـ- الرد على الرسائل؛
و- الاتصال بالشبكات الدولية؛
ز- الخدمات المقدمة من قبل شبكة "بيتنت".

(٣) شبكة الاقراص الممغنطة CD-ROM: جهزت شبكة الاتصالات بأحدث التقنيات لتمكين الباحثين من الدخول عليها عن طريق الحاسوب، وقد بلغ عدد المشتركين في هذه الشبكة (١١٦) مشتركاً من عدد من الجهات الحكومية.

خلاصـــة

يشكل مركز المعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حالة متقدمة جداً بالنسبة لخدمات المعلومات، بالمقارنة مع كل مصادر المعلومات الاخرى في المنطقة، من حيث تجهيزاته وقدراته الفنية والبشرية، ومن حيث تنوع الخدمات التي يقدمها وامتدادها الى مختلف المناطق الجغرافية والى مختلف المؤسسات الحكومية والاهلية. ولكن لابد من الملاحظة انه بالرغم من هذه الامكانات الضخمة، فإن الخدمات التي يقدمها للقطاع الصناعي مازالت محدودة، وهو ما تشير اليه نسب المستفيدين من خدماته، حيث تمثل الجامعات ومراكز البحوث النسبة الكبرى، في حين لاتشكل كافة فئات المستفيدين الاخرى الا نسبة محدودة لا تزيد عن ١٪ من مجموع عمليات البحث الآلي لاستقصاء المعلومات. وهذه نتيجة طبيعية لكون شبكات المعلومات المرتبطة بقواعد المعلومات في المدينة تخدم الجامعات ومراكز البحوث فقط، ولاترتبط بالقطاعات الانتاجية والخدمية، او بشبكات المعلومات المفتوحة على هذه القطاعات. ومن المتوقع ان يتغير هذا الامر بشكل جذري مع اكتمال النظام الوطني للمعلومات، وشبكته الوطنية، كما يخطط له مجلس الغرف التجارية والصناعية.

زاي- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن-معهد البحوث[٨٧]

انشئ معهد البحوث، سنة ١٣٩٨هـ (١٩٧٧م)، بهدف القيام بالدراسات والبحوث الخاصة بتطبيق العلوم والتكنولوجيا في مجالات التنمية، خاصة في مجال الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية في المملكة. وقد اسس المعهد كجزء من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، واعطي قدراً من الاستقلال الذاتي يؤمن له مرونة كافية للاضطلاع بمهماته. ويقوم المعهد بتأدية مهامه عن طريق اجراء البحوث العلمية - الاساسية والتطبيقية - وتقديم الاستشارات الفنية لمختلف المؤسسات الحكومية والاهلية. ويهدف المعهد لتكون الحلول التي يقدمها للمستفيدين فعالة ومجدية من الناحية الاقتصادية، دون ان تكون بالضرورة في غاية التقدم والتعقيد. ويضم المعهد ست ادارات فنية، تقوم بتنفيذ برامج البحوث ضمن اختصاصاتها. كمايستفيد المعهد من كافة امكانات الجامعة، وخاصة مكتبتها المركزية وبنك المعلومات فيها، وكذلك خبرات هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا عند الحاجة. اما الادارات الفنية فهي التالية:

١- ادارة تكنولوجيا البترول والغاز، وهي تقوم بأعمال البحوث والتطوير لدعم صناعات البترول والغاز، والمساهمة في تطوير الصناعات البتروكيميائية، كما يقوم بدراسات في مجالات تحلية المياه، وهندسة العمليات.

---

(٨٧) تقرير الانجازات السنوي للمعهد، المرجع (٥-٩).

٢- ادارة مصادر الطاقة، وهي تقوم بتطوير انظمة واجهزة لانتاج الطاقة من مصادر غير بترولية.

٣- ادارة الجيولوجيا والمعادن، وتقوم بدراسة واستثمار الموارد الجيولوجية والمعدنية في المملكة، كما تقوم بدراسة طرق التحكم في زحف الرمال، وتثبيت الكثبان الرملية، وهندسة المياه الجوفية، وتقنيات الاستشعار عن بعد.

٤- ادارة موارد المياه والبيئة، وتقوم بالبحوث المتعلقة بموارد المياه ونوعيتها، ونوعية الهواء، والدراسات المتعلقة بالتلوث، ودراسات الاستشعار عن بعد وتطبيقاتها في تقويم الموارد، وعلوم البحار، اضافة الى تطوير النماذج الرياضية للظواهر الدينامية في البيئة البحرية.

٥- ادارة المقاييس والمعايير والمواد، وتقوم بالبحوث في مجالات علم القياس، وتحليل المواد، وتسعى لتطوير مواد ملائمة للبيئة في المملكة، وتقديم خدمات تقنية متخصصة في هذا المجال، للقطاعين الحكومي والاهلي.

٦- ادارة الدراسات الاقتصادية والصناعية، وتتولى اجراء البحوث ذات الطبيعية الاقتصادية والصناعية والفنية، وذلك من اجل رفع فاعلية التنمية الاقتصادية والصناعية. وتقدم هذه الادارة استشارات في مجالات التخطيط، والنظم الادارية، والقوى العاملة، والرقابة للادارات والمؤسسات. وتشمل خدماتها: دراسات الجدوى؛ انشاء عمليات الانتاج والانظمة الادارية؛ دراسة الاسواق؛ دراسة انظمة الصيانة وتطويرها؛ ادارة الجودة النوعية؛ و غير ذلك من المجالات ذات الطابع الاقتصادي والصناعي.

٧- مركز تصنيع وتطوير المعدات والبرامج المتقدمة: بالاضافة الى الادارات العامة المتخصصة السابقة، يضم المعهد مركزاً للتصنيع والتطوير، كصلة وصل بين الابحاث المخبرية والقطاعات الانتاجية، من اجل ايصال نتائج البحوث الى المرحلة النهائية العملية وادخالها الى الاسواق. وتتطلب طبيعة هذا النشاط استمرار الاتصال المباشر مع المؤسسات الصناعية الممولة، في القطاعين الحكومي والاهلي. وضمن هذا التوجه قام المركز باتصالات متعددة مع جهات متعاونة مع المعهد، منها في الصناعات البترولية، والخدمية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبتروكيميائيات، بالاضافة الى المؤسسات الحكومية؛ وسعى الى حث هذه الجهات على تقديم الدعم المالي للافكار الواعدة التي يقترحها علماء معهد البحوث ومهندسوه في مجالات البحث والتطوير. وهنالك العديد من عروض الدراسات قيد المناقشة مع احتمالات واعدة للتنفيذ.

مركز المعلومات الفنية

يعتبر مركز المعلومات الفنية بمثابة مكتبة حديثة في المعهد. حيث يمكن لموظفي المركز اجراء عمليات المسح المرجعي للعديد من الدوريات العلمية العالمية، في موضوعات متنوعة تخص البحوث التي ينفذها المعهد. وييسر المركز الوصول الى المراجع المتخصصة، والحصول على المعلومات الضرورية للبحوث المنشورة في الدوريات العالمية ذات العلاقة بمشاريع بحوث المعهد، كما يقوم بمهمة الاتصال الحاسوبي بين المعهد والمكتبة المركزية بالجامعة، ومراكز المعلومات الاخرى، داخل المملكة وخارجها على امتداد العالم، من خلال شبكات المعلومات العالمية التي يرتبط بها، وبشكل خاص الانترنيت.

ويقوم المركز بإصدار لائحة مرجعية تحتوي عرضاً شاملاً لجميع البحوث التي ينشرها منتسبو المعهد في الدوريات العالمية والمحلية، وتلك التي يقدمونها في مؤتمرات وندوات علمية؛ وهو يعمل على مراجعة هذه القائمة وتحديثها باستمرار، ويحتفظ بسجل حاسوبي لهذه القائمة. ويرتبط المركز بقواعد المعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مما يسمح له بالدخول لهذه التجهيزات وتخزين واسترجاع المعلومات فيها، وفي الاقراص الممغنطة التي تحتويها.

يضطلع مدير معهد البحوث بمسؤولية ايصال خدمات المعهد للمستفيدين، والترويج لهذه الخدمات والانشطة وتسويقها. وتشمل انشطة الترويج المساهمة في المؤتمرات العلمية والتجارية، وفي المعارض، وتنظيم حلقات النقاش والندوات والمؤتمرات، في رحاب الجامعة او خارجها. كما يتم اصدار الكتيبات والمواد الاعلامية المختلفة، عن امكانات المعهد والقدرات المتوفرة لديه، وعن انشطته البحثية والعلمية. ويصدر المعهد بصفة دورية قائمة بالمقالات العلمية التي ينشرها علماؤه ومهندسوه. كما ان لدى المعهد معرض دائم متنقل، يشارك فيه في المؤتمرات والندوات والمعارض التعريفية.

وتعتبر الجهات المتعاونة مع المعهد والمستفيدة من خدماته، تلك التي تقوم بتمويل مشاريع البحوث التي ينظمها المعهد، ضمن "برنامج البحوث التعاقدية"، التي تركز على ايجاد حلول عملية لمشكلات تواجه الجهات المستفيدة. وتشمل قائمة المستفيدين العشرات من المؤسسات والادارات الحكومية، والمؤسسات الصناعية وشركات القطاع الخاص، (اكثر من ٢٠٠ شركة)، في مختلف فروع الصناعة والخدمات.

خلاصة

يمثل معهد البحوث خطوة متقدمة - في المملكة وفي دول المنطقة - في علاقاته المتنامية في سنوات عمله - التي جاوزت عشرون عاماً - مع مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الحكومية والاهلية؛ وهو بذلك يمثل نموذجاً من المؤمل محاكاته على نطاق واسع، كما هو حاصل في نمو مثل هذه العلاقات بين مراكز البحوث في مدينة الملك عبدالعزيز والقطاعين الحكومي والاهلي خارجها. الا ان هذه العلاقات ما زالت مقتصرة الى درجة كبيرة على الاستشارات وتمويل الدراسات، وهي بالتالي لم ترق الى مستوى العمل المشترك في تطوير السلع والخدمات، والترويج لها وتسويقها. ولذلك اقام معهد البحوث "مركز تصنيع وتطوير المعدات والبرامج المتقدمة" ليكون بذلك من اوائل المؤسسات العربية التي تهتم بتجسير الفجوة بين مرحلة الابحاث المخبرية وتسويق السلع والخدمات التي تنتج عن هذه الابحاث.

من جهة اخرى لا بد من الاشارة الى ان خدمات المعلومات في المعهد هي خدمات مهمة ومتنامية، خاصة في اطار الاستشارات. الا ان هنالك مجالات واسعة لتنمية هذه الخدمات، خصوصاً في اطار المعلومات التقنية ونقل التكنولوجيا، من خلال رصد المستجدات العالمية، وتعميمها على من تهمه هذه المستجدات، في القطاعين الحكومي والاهلي، ومن خلال برامج موسعة لشرح هذه المستجدات، وتبيان تأثيراتها وفوائدها، والعمل على توطين المناسب منها محلياً، للارتقاء بالانتاج السعودي الى مستوى المنافسة العالمية. وفي هذا المجال، لابد من الاشارة الى ان مركز المعلومات في المعهد يقوم بخدمة الباحثين في ادارات البحث بشكل خاص، ولا تتوفر له الوسائل والامكانات لتقديم خدمات معلومات منتظمة للمؤسسات الانتاجية والخدمية خارج المعهد وخارج الجامعة. وهو ما يتطلع المعهد الى تحقيقه عند اكتمال انشاء شبكة المعلومات الوطنية في المملكة.

حاء- جامعة الملك سعود[٨٨]

تمثل الجامعة في الكثير من الدول المصنعة، مصدراً اساسياً للخدمات والاستشارات، ولمختلف المعلومات التقنية والصناعية والاقتصادية، تقدم لمن يحتاج اليها من القطاعات والمؤسسات. وتلعب الجامعة في تلك الدول دوراً هاماً في رصد مستجدات العلوم والتقنية، وتحليلها، وتعميم الوعي عنها، والترويج للاستفادة منها على نطاق واسع خارج الاطار الجامعي. وقد أخذت الجامعة في المملكة العربية السعودية - كما في معظم دول المنطقة الاخرى - تسعى لتلعب دوراً متنامياً في هذا المجال، بعد ان بقيت معزولة عن محيطها في العقود الماضية، لاسباب عديدة لامجال لبحثها هنا. ومن هذا المنظور يمكن الاشارة الى ان جامعة الملك سعود تسعى لتلعب دوراً متنامياً في العلاقة مع المجتمع حولها، كما تسعى لتطوير هذه العلاقة من خلال مشاريع محددة تربط بين قدراتها البشرية والفنية الغنية والمتقدمة وقطاعات الانتاج والخدمات - الحكومية والاهلية حولها - والتي يمكن ان تستفيد بشكل واسع من هذه القدرات، حيث يجري العمل حالياً لإقامة مركز موحد للبحوث في الجامعة، يكون الاداة الفعالة في ربط الجامعة مع المحيط حولها. وتقوم الجامعة حالياً بتقديم خدمات محدودة للقطاع الصناعي الحكومي والاهلي - تتلخص بما يلي :

١- الاستشارات الفنية والتقنية والاقتصادية.

٢- القيام بدراسات محددة تطلبها القطاعات الصناعية، وبتمويل منها.

٣- القيام باختبارات مخبرية، وقياسات للسلع، حسب الطلب.

٤- القيام باختبارات المواصفات، وقياس الجودة النوعية للسلع؛ حيث اعترفت الدوائر الحكومية بشهادات الجودة التي تصدرها الجامعة.

٥- ارسال طلبة الجامعة - خاصة من الدراسات العليا - للقيام بدراسات ميدانية و/او فترات تدريب عملية في مختلف فروع الصناعة.

من الخدمات التي قدمت فعلياً في الفترة الاخيرة:

(أ) استشارات لشركات الادوية، من "مركز معلومات الادوية والسموم" في كلية الصيدلة؛

(ب) استشارات حول خدمات الاغذية، من كلية الزراعة؛

(ج) اختبارات المواصفات والجودة، خاصة من مختبر الضغط العالي، على الكابلات، والمحولات، ومواد العزل الخ...؛

(د) بعض خدمات علم النفس الصناعي، على اساس افرادي.

---

(٨٨) زيارة ميدانية للجامعة. و مقابلة ميدانية مع السيد د. خالد الحمودي، وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ورئيس المجلس العلمي فيها، بحضور عدد من عمداء الكليات في الجامعة.

اما الآلية الحالية للعلاقات فهي ترتكز على مبادرة القطاع الصناعي في طلب هذه الخدمات، وقيام الجامعة بتشكيل فريق عمل متخصص للرد على هذه الطلبات. وهنالك مبادرات نادرة من قبل اساتذة الجامعة للاتصال بالمؤسسات خارج الجامعة، في اطار ابحاث تعنيهم. وتنجز هذه الخدمات حالياً من خلال عمداء الكليات ومعاهد البحوث التابعة لها. وتسعى الجامعة لتوسيع هذه الخدمات بعد أن اصدرت الحكومة التنظيم المالي الجديد للجامعة، الذي يسمح لها بالاحتفاظ بمردود هذه الخدمات داخل مالية الجامعة، بعد ان كانت تذهب الى مالية الدولة المركزية، حسب النظام السابق. وتتطلع الجامعة الى تطوير ملحوظ في هذه الخدمات بعد إقامة معهد البحوث المركزي، - الذي سوف يجمع كل معاهد البحوث في الجامعة - التي تتبع حالياً مختلف الكليات - والذي سيتضمن دائرة خاصة للعلاقات العامة مع القطاعات المختلفة خارج الجامعة، وآلية واضحة وفاعلة لتنمية هذه العلاقات.

اما في اطار خدمات المعلومات، فلا تقدم الجامعة بعد اية خدمات منظمة لطالبيها خارج الجامعة، وما تقدمه حالياً يقتصر على ما يلي:

١- مكتبة الجامعة، التي تقدم ما لديها من مراجع ودوريات، لمن يرغب من خارج الجامعة، يستفيد منها داخل الحرم الجامعي.

٢- الرد على بعض الاستفسارات والطلبات، التي نادراً ما ترد من خارج الجامعة.

٣- الاستفادة من شبكة المعلومات العلمية الوطنية المرتبطة بمركز المعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

اخيراً يمكن ايراد الملاحظات التالية حول الخدمات التي تقدمها الجامعة حالياً:

(أ) مازالت العلاقات العملية بين الجامعة والقطاع الصناعي محدودة، ومازال الطلب على الخدمات التي تقدمها الجامعة نادراً، وقلما يتم تسجيل الطلبات وتحليلها.

(ب) تنظم الجامعة بشكل دوري "اسبوع الجامعة والمجتمع"، لتنمية علاقات الاساتذة والطلبة بالمجتمع حولهم، وكذلك لزيادة الوعي لدى مختلف فئات المجتمع ولدى المؤسسات الحكومية والاهلية، حول القدرات البشرية والفنية المتوفرة في الجامعة وامكانات الاستفادة المباشرة منها.

(ج) تتعاون الجامعة بشكل وثيق مع "مركز خدمات المجتمع" - وهو مؤسسة مشتركة مستقلة كما ذكر سابقاً - لتنظيم برامج تدريب مختلفة، وفي تنفيذها، وبشكل خاص دورات التعليم المستمر للمواطنين الراشدين، خارج اطار برامج التعليم النظامي.

طاء- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية(٨٩)

يضم هذا المجلس مختلف الغرف التجارية والصناعية في المملكة، ويضم من خلالها عضوية ما يزيد عن (١٠٠،٠٠٠) مؤسسة منتسبة. ويجمع المجلس - من خلال الغرف - سجلات وافية عن كافة

---

(٨٩) مقابلة مع السيد عبدالعزيز الزياد، مدير ادارة الشؤون الخارجية وتشجيع الاستثمار في المجلس

المنتسبين تشمل معلومات موسعة، تحدث سنوياً من خلال طلبات التجديد (اسم الشركة، عنوانها، النشاط الاقتصادي، بيانات مختلفة الخ...). وهنالك مشروع لاقامة قاعدة بيانات موحدة لكل هذه السجلات. ويصدر المجلس دليلاً سنوياً بكافة الشركات المنتسبة. يوفر المجلس للطالبين خدمات معلومات كما يلي:

١- معلومات مختلفة عن المنتسبين.
٢- معلومات عن المعارض والمؤتمرات المحلية والدولية.
٣- دراسات اقتصادية متنوعة.
٤- فرص استثمار.
٥- معلومات عن دورات تدريبية تنظمها الغرف.

وقد اقيم في المجلس "مركز للصادرات السعودية"، يجمع معلومات عن التجارة الخارجية السعودية، ينشرها في تقارير دورية باللغتين العربية والانكليزية[٩٠]. ويرتبط المجلس في هذا المجال مع الملحقيات التجارية السعودية في الخارج، ومع الغرف الاجنبية المشتركة، للحصول على معلومات عن الشركات الاجنبية التي ترغب في انشطة اقتصادية في المملكة.

ويرتبط المجلس حاسوبياً ببنك المعلومات الصناعية في شركة الخليج للاستشارات الصناعية، (GOIC)، وبمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومن خلالها بشبكات المعلومات العالمية. وهنالك مشروع، يشرف عليه المجلس، لاقامة بنك للمعلومات الصناعية، يكون مقره في مبنى المجلس ويرتبط بمختلف بنوك المعلومات الصناعية في المملكة، من خلال شبكة معلومات وطنية، تشمل ادارة الاحصاء الصناعي في الوزارة والدار السعودية للاستشارات، ومركز الصادرات في مجلس الغرف، ومركز التجارة الخارجية في وزارة التجارة.

ولايقدم المجلس خدمات معلومات منتظمة، وانما يرد على الاستفسارات التي ترد، كما يوزع نشرات دورية ومتخصصة عن مختلف الانشطة التي يقوم بها المجلس والغرف، بما في ذلك دورات التدريب التي تنظم، وكذلك المعارض والمؤتمرات المحلية والدولية.

ياء- المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية[٩١]/وزارة المالية والاقتصاد الوطني

يقوم هذا المركز بالابحاث والدراسات المختلفة ويقدم الاستشارات الاقتصادية - بما في ذلك عن القطاع الصناعي - لصالح اصحاب القرار في الحكومة فقط، وبشكل خاص وزير المالية والاقتصاد الوطني. ويعتمد المركز في الدراسات والاستشارات التي يقدمها، وفي بناء قاعدته للمعلومات الاقتصادية - ومن ضمنها المعلومات الصناعية - على ما يستطيع تجميعه من معلومات منشورة من مختلف المصادر. وبهذه الصفة يمثل المركز مستفيداً من مصادر المعلومات - وليس مصدراً للمعلومات -، وهو بذلك يعاني من ضعف مصادر المعلومات المتوفرة، وتبعثرها وتباين بياناتها وصدقيتها. وبهذه الصفة ايضاً ابدى مدير عام المركز الملاحظات التالية عن مصادر المعلومات في المملكة:

---

(٩٠) نشرة الصادرات السعودية، المرجع (٥-٢٠).

(٩١) مقابلة مع السيد د. محمد حباب النفيعي - مدير عام المركز.

١- تفتقد المملكة مركزاً وطنياً شاملاً للمعلومات، كما تفتقد شبكة عامة للمعلومات الاقتصادية والصناعية. ولهذا فإن هنالك حاجة ملحة لمشروع بهذا الاتجاه، مثل المشروع الذي يعده مجلس الغرف التجارية الصناعية. والتقدير ان مؤسسات القطاع الخاص أقدر على انجاح مثل هذا المشروع.

٢- هنالك خوف عام لدى مختلف المؤسسات، في القطاع الحكومي والاهلي، من الاعلان عن حقيقة ما لديها من معلومات، بسبب فقدان الثقافة السليمة حول معنى الاحصاءات والبيانات وأهميتها؛ وربما بسبب التأثيرات السياسية - بالنسبة للقطاع العام - والمالية والضريبية - بالنسبة للقطاع الخاص-.

٣- من افضل قواعد البيانات عن القطاع الصناعي، هي تلك الموجودة في صندوق التنمية الصناعية السعودي، لكن هذا الصندوق لا يفسح المجال للاطلاع على ما لديه من معلومات، ويعتبرها ملكاً خاصاً للصندوق، من اجل اعطاء القروض فقط.

٤- هنالك قاعدة معلومات جيدة في وزارة التجارة، تضم بيانات السجل التجاري، ولكنها ايضاً غير مفتوحة للجمهور. والاستخدام العام لما فيها من معلومات يتم من خلال دليل الغرف التجارية فقط.

٥- هنالك مبادرات لتأسيس شركات ومراكز معلومات خاصة في المملكة، منها المركز الدولي للخدمات التجارية في الخبر، وعدد من الشركات وبيوت الخبرة في الرياض وجدة.

كاف- الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس[٩٢]

تم انشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢م)، كهيئة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة. ويقوم برسم السياسة العامة للهيئة ويشرف على ادارتها مجلس ادارة يرأسه معالي وزير التجارة، ويضم ممثلين للاطراف الرئيسية المعنية بالتقييس في المملكة. والهيئة هي الجهاز الوطني الوحيد للتقييس بالمملكة، وهي مختصة بجميع الانشطة المتعلقة بالمواصفات والمقاييس، والتي تتضمن ما يلي:-

١- وضع المواصفات القياسية الوطنية واعتمادها، لكافة السلع والمنتجات، وكذلك المواصفات المتعلقة بالقياس، والمعايرة، والرموز، وتعاريف المنتجات والسلع، واساليب اخذ العينات، وطرق الفحص والاختبار، وغير ذلك مما يصدر به قرار من مجلس ادارة الهيئة.

٢- نشر المواصفات القياسية بأنسب الطرق.

٣- نشر التوعية بالتقييس وتنسيق الاعمال المتعلقة به في المملكة.

٤- وضع قواعد منح شهادات المطابقة، وعلامات الجودة، وتنظيم كيفية اصدارها وحق استعمالها.

ومن الخدمات التي تقدمها الهيئة لمختلف القطاعات التنموية في المملكة، ما يلي:

---

(٩٢) دليل المواصفات القياسية السعودية ١٤١٤ هـ المرجع رقم (٥-١٤). ولمزيد من المعلومات عن هذه الهيئة وعن غيرها من هيئات المواصفات والمقاييس العربية يمكن الرجوع الى دليل هيئات المواصفات والمقاييس في دول الاسكوا، الذي سيصدر مع نهاية عام ١٩٩٧.

(أ) اصدار المواصفات القياسية للسلع والخدمات؛

(ب) تحديد طرق الاختبار، واساليب اخذ العينات، وتوحيدها، لكفالة دقة تمثيل النتائج؛

(ج) توحيد نظام القياس المستخدم في المملكة بما يتمشى مع النظام الدولي SI، واصدار المواصفات القياسية لادوات واجهزة القياس والفحص والاختبار؛

(د) توحيد الرموز، لارشاد المنتج والتاجر والمستهلك، وتحديد وتوحيد المصطلحات والتعاريف الفنية؛

(هـ) اجراء الدراسات والبحوث للتأكد من ملاءمة المواصفات القياسية، وايجاد الحلول الملائمة لمختلف مشاكل الجودة؛

(و) توفير المعلومات الحديثة عن التقييس وانشطته المختلفة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتزويد مختلف الاطراف المعنية بها من خلال مركز المعلومات في الهيئة، والاجابة عن الاستفسارات التي تقدمها مختلف الاطراف المعنية؛

(ز) تعريف الاطراف المعنية بأنشطة الهيئة، والاساليب الملائمة للاستفادة منها والاعلام عما يجري على الاصعدة الاقليمية والدولية؛

(ح) تقديم المشورة للصناعات الوليدة، في كل ما يتعلق بمشاكل التقييس والجودة؛

(ط) تشجيع الصناعة الوطنية عن طريق تطبيق علامة الجودة على منتجاتها المطابقة للمواصفات القياسية السعودية.

أهم الادارات العامة للهيئة

١- **الادارة العامة للمواصفات:** تختص باعداد مشاريع المواصفات القياسية، حسب الخطة السنوية المعتمدة. وتغطي المواصفات القياسية جميع المجالات الغذائية والزراعية والكيماوية والبترولية، والكهربائية، والالكترونية، والميكانيكية، ومواد البناء والتشييد، والغزل والنسيج، واجهزة وادوات الفحص والقياس والمعايرة، وغيرها. وتقوم هذه الادارة بإجراء الدراسات النظرية والعملية للتأكد من ملاءمة مشاريع المواصفات المعدة للظروف السائدة في المملكة، وتمشيها مع المستويات العالمية.

٢- **الادارة العامة لضبط الجودة:** وتختص بوضع وتطبيق نظم ضبط وتأكيد الجودة، واتخاذ الاجراءات المؤدية الى تشجيع الالتزام بالمواصفات القياسية السعودية.

٣- **الادارة العامة للمختبرات:** تقوم بإجراء الاختبارات والدراسات والبحوث اللازمة، للتأكد من ملاءمة مشاريع المواصفات القياسية السعودية الخاصة بطرق الاختبار للظروف السائدة بالمملكة، ومتابعة تطبيق المواصفات القياسية السعودية المعتمدة، والمشاركة في تطبيق انظمة علامة الجودة، واعتماد المختبرات، والتأكد من دقة اجهزة وادوات الفحص والقياس في المملكة.

٤- **مركز المعلومات:** يقوم هذا المركز بتوفير وحفظ وتنظيم المعلومات المتعلقة بالتقييس، على جميع المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، ووضعها في خدمة المعنيين، على المستوى الوطني ومستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتولى الرد على الاستفسارات الواردة للهيئة. ويضم المركز مكتبة تشتمل على المواصفات القياسية، الوطنية والعربية والاجنبية والدولية، والمراجع العلمية المتعلقة بالتقييس. ويعمل المركز على توفير هذه المواصفات والمراجع للراغبين في الحصول عليها. والمركز مزود بحاسوب لتخزين واسترجاع المعلومات، واعداد البرامج اللازمة، كما يتصل ببعض قواعد المعلومات المحلية، اضافة الى اشتراكه في بعض قواعد المعلومات العالمية، المتخصصة في مجال المواصفات والمتوفرة على اقراص ممغنطة. وتتيح العضوية في مركز المعلومات، وباستخدام احدث الانظمة لحفظ واسترجاع المعلومات، بصورة فورية ودونما تأخير ومن مقر عمل المستفيد، الحصول على ما يلي:

(أ) احدث المعلومات عن المواصفات والمقاييس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول الاخرى، بالاضافة الى المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية؛

(ب) نسخ من المواصفات القياسية (خليجية، وطنية، اجنبية، دولية) بأسعار مخفضة؛

(ج) قوائم المواصفات القياسية الخليجية والوطنية لدول المجلس مع بيان اي تعديل او تحديث يطرأ عليها؛

(د) الاجابة على كافة الاستفسارات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس؛

(هـ) نسخة مجانية من نشرة الاحاطة الجارية الشهرية، ومجلة المواصفات والمقاييس.

٥- **ادارة العلاقات العامة:** وتعمل على نشر الوعي بالتقييس، مستخدمة في ذلك جميع وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، والمعارض، والندوات، واللجان، وغيرها. وتشرف على تنظيم الاستقبالات والمناسبات المختلفة التي تنظمها الهيئة، كالندوات، والدورات التدريبية، والمعارض، وغيرها، كما تعتبر حلقة الصلة بين الهيئة واجهزة الاعلام المتعددة، وتتابع ما ينشر عن الهيئة فيها، كما تتولى تنظيم الاتصال بين الهيئة والمنظمات الدولية المتعلقة بالتقييس.

خلاصـــة

تقدم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خدمات معلومات جمة للقطاع الصناعي ولمؤسساته المختلفة، الحكومية والاهلية، خصوصاً في اطار توفير كافة المعلومات والمراجع عن المواصفات والمقاييس المطلوبة في المملكة، وفي اسواق التصدير. وكذلك تلك المطلوبة في مجالات ادارة الجودة. لكن يبدو ان الهيئة بالرغم من اتمتة مركز المعلومات فيها، لم تبدأ بعد برصد الطلبات التي ترد على خدماتها، ولاتقوم بتسجيلها وتحليلها، ولهذا من الصعب تقييم اداء هذه الخدمات وتأثيرها المباشر على المستفيدين.

ويمكن القول ان الهيئة بما لديها من قدرات بشرية وفنية تمثل حالة متقدمة جداً بالنسبة لمثيلاتها في الاقطار العربية، بل وفي كثير من الدول المصنعة؛ وهي قادرة على تغطية كافة مستلزمات القطاع الصناعي في المملكة من خدمات المعلومات في مجالات اختصاصها، خاصة وان بإمكان المستفيد

الاشتراك بخدماتها من خلال تأمين الربط الحاسوبي الفوري بمركز المعلومات، وهو ما يندر توفره بالنسبة للغلبية العظمى من مصادر المعلومات الاخرى، في المملكة بشكل خاص، وفي المنطقة بشكل عام.

لام- مصلحة الاحصاءات العامة(٩٣)

تتشكل مصلحة الاحصاءات العامة في المملكة من عدد من الادارات الاحصائية المتخصصة والادارية المساندة والحاسوب. وتشمل الادارات الاحصائية ما يلي:

١- الادارة العامة للاحصاءات الاقتصادية ويتفرع منها اربع ادارات هي:

(أ) ادارة احصاءات القطاعات الانتاجية؛
(ب) ادارة احصاءات الدخل القومي؛
(ج) ادارة احصاءات الاسعار والارقام القياسية؛
(د) ادارة احصاءات التجارة الخارجية.

٢- الادارة العامة للاحصاءات السكانية والحيوية، وتضم عدداً من الادارات الفرعية و وحدة للتوثيق والمصغرات الفلمية تتبع لنائب المدير العام للشئون الاحصائية. كما يوجد فيها مركز وطني "للحاسوب".

٣- تصدر المصلحة نشرات عديدة متنوعة، باللغتين العربية والانكليزية، حول مختلف الاحصاءات الوطنية التي يتم تجميعها ومنها:

الكتاب الاحصائي السنوي(٩٤)
الحسابات القومية في المملكة العربية السعودية؛ سنوياً
الارقام القياسية لتكاليف المعيشة؛ شهرياً
نشرة احصاءات الواردات؛ سنوياً
نشرة احصاءات الصادرات والتجارة الخارجية؛ سنوياً
المؤشر الاحصائي؛ سنوياً
وغير ذلك من النشرات الاحصائية العامة.

كذلك تقوم المصلحة من آن لآخر بمسوحات ميدانية بالعينة، حول مختلف القضايا والمواضيع، وحسب الطلب. وتقوم المصلحة كل سبع سنوات بمسح ميداني بالعينة، للمؤسسات الاقتصادية في المملكة، يشمل كل المؤسسات، ولكنه يركز على المؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملاً فما فوق، ويتضمن

---

(٩٣) زيارة ميدانية للسيد محمد الفريح مدير عام الاحصاءات الاقتصادية؛ نشرة اسكوا "الاخبارية الاحصائية". المرجع رقم (١-١)؛ ونشرة المصلحة التعريفية General Department of Statistics, Organization and Management المرجع رقم (٥-١٥).

(٩٤) المرجع رقم (٥-١٧).

المعلومات التالية: اسم المؤسسة؛ موقع المؤسسة؛ النشاط الرئيسي للمؤسسة؛ النشاطات الاخرى ان وجدت؛ ويصدر تقرير المسح متضمناً تصنيف المؤسسات على عدة انواع:

حسب الانشطة
حسب العمالة وفئات العمال
حسب المناطق الجغرافية
وحسب حجم نشاط المؤسسة

وتقوم المصلحة سنوياً كذلك ببحث حول الانتاج الصناعي، يتضمن: المدخلات، المدخلات الوسيطة، المخرجات الوسيطة، السلع النهائية، الايرادات، المبيعات، الاستثمارات، القروض الخ.. وهنالك مشروع للقيام بمسح صناعي ميداني كامل، بالتعاون مع وزارة الصناعة والكهرباء، يشمل كل المؤسسات الصناعية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة التي مازالت الى تاريخه تستثنى من الاحصاءات الصناعية، وتسجل في وزارة التجارة.

وتقوم الصلحة بنشر نتائج كافة البحوث في كتب ونشرات عامة، تعطى لكل من يطلب، وتوزع اساساً على الادارات الحكومية العامة، تلبية لاحتياجاتها في تخطيط برامجها. وتركز المصلحة بشكل خاص على الحسابات القومية لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة.

ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات

بعد هذا الاستعراض الوافي لاهم مصادر المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، والتي تمت زيارتها ميدانياً، يمكن ايراد الملاحظات العامة والتوصيات التالية، التي تم استخلاصها خلال الزيارة، او تقدم بها بعض المسؤولين في المؤسسات التي تمت زيارتها.

١- هنالك مراكز وتجهيزات خاصة بالمعلومات في معظم المؤسسات الصناعية الكبيرة، مما جعل الحاجة لخدمات المؤسسات العامة اقل الحاحاً منه في الدول الاخرى، وهذا ما اخر نسبياً نمو البنى التحتية العامة، للمعلومات، وبشكل خاص اخر اقامة شبكة وطنية للمعلومات خارج الاطار الجامعي والعلمي. وهنالك عدد من مراكز المعلومات العامة التي لم تتم زيارتها لضيق الوقت، اولأن تأثيرها العام محدوداً، ومنها التالية:

(أ) مركز تنمية الصادرات في اتحاد مجالس الغرف التجارية والصناعية؛

(ب) مراكز المعلومات في مؤسسة المدن الصناعية، وفي الهيئة الملكية لجبيل وينبع، وفي شركات البترول الكبرى، وفي شركة سابك.

٢- هنالك بدايات ملموسة لشركات خاصة للمعلومات، لم يكن بالامكان زيارتها لضيق الوقت، وعدم المعرفة بها قبل الزيارة، ومنها:

(أ) مكتب الغرابي للدراسات الصناعية والاقتصادية؛
(ب) المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل؛
(ج) شركة الخدمات الصناعية.

٣- تتفاوت قدرات البنى التحتية للمعلومات في المملكة وتجهيزاتها بين دائرة واخرى، وبين مؤسسة واخرى في القطاع الخاص، ولكنها تمتلك من التجهيزات عموماً اكثر من قدرة القوى البشرية العاملة فيها على الاستفادة الكاملة منها. وهي تفتقد اداة شاملة للتنسيق فيما بينها، مثل شبكة وطنية للمعلومات. ولهذا لا بد من الدعوة لدعم مشروع شبكة المعلومات الوطنية - في اتحاد مجالس الغرف التجارية - وكذلك مشروع وكالة الانباء الصناعية، ومشروع وحدة المناولة الصناعية، ومشروع البورصة الصناعية، التي طرحتها الدار السعودية للاستشارات، وكذلك مشروع المركز الوطني الواحد لاصدار اذونات الشركات الذي طرحه اتحاد مجالس الغرف التجارية.

٤- نظراً للنقص الملحوظ في مؤسسات دعم الصناعات الصغيرة، بسبب عدم تسجيلها في وزارة الصناعة والكهرباء، يوصى بتشجيع الخطة الحالية للفصل بين التسجيل الصناعي، والاعانات والاعفاءات الحكومية التي تقدم للصناعات الكبيرة، بحيث يتم تسجيل كل الصناعات في ادارة الاحصاء الصناعي، وتشمل بمختلف الانظمة والقوانين التي تتعلق بالصناعة.

٥- تعتبر مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، من خلال القدرات والتجهيزات المتميزة والحديثة في معاهد الابحاث فيها ومعاهد الابحاث المدعومة منها، ومن خلال تجهيزات وقدرات مركز المعلومات فيها بشكل خاص، نموذجاً لما يمكن ان تكونه وكالة وطنية متخصصة في رصد مستجدات العلوم والتكنولوجيا، وفي نقل تطبيقاتها الى القطاع الصناعي في المملكة. ولهذا لابد من بذل جهود متخصصة ودؤوبة لتجسير الهوة بين مؤسسات المدينة وقطاعات الانتاج المختلفة، لتسهيل تقديم الخدمات الضرورية لقطاعات الانتاج، وتشجيعها في الاعتماد على القدرات الوطنية التي تمثلها المدينة في نقل التكنولوجيا وتطويرها وتوطينها.

الفصل السابع

تقييم البنى التحتية للمعلومات في جمهورية مصر العربية

أولاً - توطئة

يرتبط وضع البنى التحتية للمعلومات وخدماتها في جمهورية مصر العربية بخطوات الاصلاح الاقتصادي والتحول من اقتصاد موجه مركزيا الى اقتصاد منفتح يعتمد على آلية السوق، ومن اقتصاد يهمن عليه القطاع العام الى اقتصادر تزداد فيه باضطراد نسبة مشاركة القطاع الخاص وشركاته في الانشطة الاقتصادية المختلفة. وبالرغم من ان هذا التحول نحو الانفتاح الاقتصادي قد بدأ في مطلع السبعينات، الى انه استمر بطيئاً لفترة طويلة، خصوصاً اجراءات خصصة القطاع العام من جهة، واجراءات تحفيز الاستثمار الخاص وفتح المجالات له ليشارك في مختلف الانشطة الاقتصادية والانتاجية من جهة اخرى. الا ان وتيرة هذا التغير بدأت تتسارع بشكل ملحوظ في مطلع التسعينات، كما بدأ يزداد الدعم الدولي لهذا التوجه بشكل ملموس، من خلال المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول المانحة ومختلف مؤسسات التنمية الاقليمية والدولية. وتشهد مصر حالياً طفرة في الاستثمار الخاص ونمواً مضطرداً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاعمال، كما تشهد استقطاباً للاستثمارات الخارجية، من اموال المصريين العاملين في الخارج الى الاستثمارات العربية والدولية المختلفة.

ومن مظاهر الانفتاح الاقتصادي وزيادة الحوافز للاستثمارات الخاصة، الزيادة المضطردة في عدد الهيئات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في القطاعين العام والخاص، وفي الخدمات المختلفة التي تقدمها هذه الهيئات، بما في ذلك خدمات المعلومات على انواعها. وقد اورد دليل اصدرته مؤسسة فريدريك ايبرت الالمانية - من مكتبها في القاهرة [٩٥] - ٣٠ منظمة حكومية و١٠٧ منظمات غير حكومية تعمل في ميدان دعم مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر، بما في ذلك عدد ملحوظ من المنظمات الاجنبية للتنمية. وسنعود الى هذا الدليل بمزيد من التفصيل فيما بعد. وتمتلك معظم المنظمات التي اوردها الدليل مراكز معلومات متخصصة، تشكل بمجملها بنية تحتية للمعلومات، متقدمة على كل ما عداها في المنطقة العربية. وبعض هذه المراكز يمتلك احدث التجهيزات، وبعضها مازال يعتمد الاساليب والتجهيزات التقليدية.

وتتميز البنى التحتية للمعلومات في مصر، في انها تضم اول شبكة عامة للمعلومات العلمية في المنطقة، اقيمت في الثمانيات، واول مركز متقدم للمعلومات ولدعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، واول شبكة وطنية لوصل المشتركين بشبكة الانترنيت العالمية؛ وقبل ذلك كانت مصر اول دولة في المنطقة اقامت مؤسسة ضخمة للاحصاء العام في الخمسينات - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - ما زالت تقوم بجمع كم هائل من البيانات الاولية المختلفة، والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، بما في ذلك معلومات عن القطاع الصناعي، وكذلك اول مؤسسة للمواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة الخ...

ولكن، وبالرغم من هذا التوسع الملحوظ في البنى التحتية للمعلومات ومؤسساتها، في القطاعين العام والخاص، وبالرغم من العدد الكبير للهيئات العاملة في دعم مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة

---

(٩٥) صدر الدليل باللغة الانكليزية في عام ١٩٩٦؛ المرجع رقم (٦-٢١).

وفي تقديم المعلومات لها، لا بد من القول ان مصر ما زالت تعاني من العديد من الاشكالات التي تعاني منها باقي دول المنطقة في هذا المجال، ومن ذلك :

١- تبعثر مصادر المعلومات، وعدم التنسيق بينها، وانتشارها في اطار جغرافي واسع.

٢- قلة البيانات الاولية المتوفرة، وتناقضها، واختلاف تصنيفها - فيما بين مصادرها المحلية وبين التصنيفات المعتمدة عالمياً - وضعف مصداقيتها، وتأخرها الزمني الخ..

٣- توجه معظم مؤسسات خدمات المعلومات لخدمة الحكومة والمؤسسات الحكومية.

٤- ضعف الامكانات المادية والبشرية المتوفرة لمختلف مؤسسات المعلومات العامة.

٥- اقتصار التجهيزات الحديثة لتقنات المعلومات، على مؤسسات محدودة.

٦- غلبة الطابع التقليدي والبيروقراطي على الاطار العام لخدمات المعلومات، وعلى السياسات الوطنية المتعلقة بها.

٧- تردد مؤسسات القطاع الخاص في التوسع في خدمات المعلومات، وعدم انتشار شركات خاصة عاملة في هذا المجال.

٨- وغير ذلك من العقبات والاشكالات التي سترد بمزيد من التفاصيل خلال هذا الفصل.

ومن المؤمل ان يساهم التسريع المستجد في اجراءات الاصلاح الاقتصادي في تطوير ملحوظ للبنى التحتية للمعلومات ومؤسساتها. وبسبب هذا العدد الكبير من المؤسسات التي يمكن اعتبارها مصادر للمعلومات في القطاع الصناعي - حكومية وغير حكومية - كان من المستحيل شمولها كلها بالزيارات الميدانية، لضيق الفترة الزمنية التي كانت متيسرة لهذه الزيارات. وكان لابد من الانتقاء بين هذه المؤسسات، واقتصار الزيارات على عدد منها فقط، معظمها في القطاع العام. وقد كانت معايير الانتقاء التالية:

(أ) حجم خدمات المعلومات المقدمة من المؤسسة للقطاع الصناعي، وتركيز خدماتها عليه؛
(ب) تميز المؤسسة في خدماتها عن مثيلاتها في مصر وفي الاقطار العربية الاخرى؛
(ج) تجاوبها مع طلب الزيارة، وتحديدها لموعد مناسب ضمن الفترة الزمنية المحددة.

وبالرغم من اهمية المؤسسات التي تمت زيارتها، بقيت هنالك مؤسسات هامة اخرى تم استبعادها من الزيارة، لسبب او آخر من المعايير المذكورة اعلاه، ومن هذه المؤسسات:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء؛
المؤسسة المصرية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة؛
بنك التنمية الصناعية؛
بنك تنمية الصادرات؛
الهيئة العامة للاستثمار؛

صندوق التنمية الاجتماعية - برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولم تشمل الزيارات الميدانية كذلك مؤسسات اخرى عديدة في القطاع الخاص، وشركات خاصة عاملة في هذا المجال، لعدم تجاوبها مع طلب الزيارة ضمن الفترة الزمنية المحددة. ومن المؤمل ان تشمل هذه المؤسسات كلها في "دليل مصادر المعلومات العربية"، الذي سيصدر قبل نهاية عام ١٩٩٧.

ثانياً- بعض مصادر المعلومات حول القطاع الصناعي في مصر

ألف- الهيئة العامة للتصنيع[٩٦]

١- تعريف بالهيئة

كلفت الهيئة العامة للتصنيع بمهمة تطوير القطاع الصناعي في مصر، والقيام بما يستلزم ذلك من انشطة متنوعة، ومنها التالية:

(أ) اقتراح السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الصناعية؛

(ب) اقتراح المحفزات للتنمية الصناعية ورفع مستوى الاداء الصناعي؛

(ج) اعداد الدراسات القطاعية، ودراسات الجدوى، ومخططات المشاريع؛

(د) توفير قواعد البيانات المتكاملة اللازمة لقرار الاستثمار الصناعي؛

(هـ) الاشتراك في تحديد المناطق الصناعية وتنميتها؛

(و) اصدار التراخيص الصناعية، وتسجيل المنشآت الصناعية القائمة؛

(ز) تنمية الصناعات الصغيرة؛

(ح) رصد مستجدات التطور التكنولوجي في العالم، ورعاية تطبيق المناسب منها في الصناعة المصرية، وتخطيط تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية.

٢- خدمات الهيئة

وفي اطار تنفيذ هذه المهمات المتشعبة والمتعددة تقوم الهيئة بتقديم مختلف الخدمات للقطاع الصناعي، ومنها على وجه التفصيل ما يلي:

---

(٩٦) المنشورات التعريفية للهيئة، المرجع (٦-١) و (٦-٢)؛ مقابلة ميدانية مع د.المهندس عيد سيد حسان نائب رئيس الهيئة.

(أ) في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تركز الهيئة في هذا المجال على الخدمات التالية:

(١) توفير الدراسات والارشاد الفني، بما في ذلك: تحديد فرص الاستثمار الواعدة؛ واعداد دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى، وتحديد التفاصيل الفنية للمشروعات واحتياجاتها، والمساهمة في البحث عن مصادر التمويل والاقراض. وقد قامت الهيئة بإصدار الادلة التالية:

أ- دليل خدمة مستثمر الصناعات الصغيرة؛

ب- دليل مجالات الاستثمار للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمغذية، والبيانات الاساسية لهذه المشروعات؛

ج- دليل مصادر التمويل لمشروعات الصناعات الصغيرة.

(٢) الاعداد لاقامة مجمعات الصناعات الصغيرة في مختلف المناطق المصرية، بما في ذلك: المساهمة في اختيار المواقع المناسبة؛ اعداد دراسات الجدوى للمجمعات؛ اعداد نماذج لمشروعات صغيرة مناسبة لهذه المجمعات؛ دراسة المشاكل ومعوقات الانتاج للصناعات الصغيرة في هذه المجمعات ودراسة الحلول المناسبة لها؛ حصر مصادر التمويل المتاحة لهذه المشاريع الخ...

(ب) في مجال اعداد دراسات المشروعات الصناعية

قامت الهيئة بدراسة عدد كبير من المشروعات الصناعية لخدمة المستثمرين، بما في ذلك: ٣٢ دراسة استراتيجية؛ ٣٥ دراسة جدوى كاملة: ٢٥٠ دراسة جدوى اولية؛ ٢٧٠ مخطط لمشاريع صناعية؛ ٦٠٠ دراسة متضمنة للبيانات الاساسية للمشروعات الصناعية. وقد شملت بعض هذه الدراسات تصميم المشروعات والاشراف على التنفيذ، بما في ذلك: دراسة التخطيط العام؛ وتحديد الآلات والمعدات؛ والعمالة اللازمة؛ والاراضي والمباني؛ واعداد كراسات الشروط والمواصفات؛ ودراسة العروض الواردة؛ والاشراف على تركيب الآلات والمعدات ثم تشغيلها الخ..

(ج) في مجال توفير البيانات اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار الصناعي

من اجل المساعدة في اتخاذ قرار الاستثمار السليم، اعدت الهيئة غرفة خاصة للمعلومات وخدماتها، كما اعدت قاعدتين كبيرتين للبيانات الصناعية - تحدثان باستمرار من خلال بيانات تطورات الانتاج - مرتبتين حسب القطاعات الصناعية:

(١) قاعدة بيانات السجل الصناعي، وتشمل البيانات التالية:

أ- مواقع المشروعات؛
ب- الطاقات الانتاجية السنوية لكل صنف وسلعة؛

ج- الاحتياجات السنوية من الخامات ومستلزمات الانتاج؛
د- العمالة المستخدمة؛
هـ- الاستثمارات؛
و- الصادرات.

وقد صممت هذه القاعدة بحيث يمكن استرجاع بياناتها بصيغ متعددة من الاستعلام، تبعاً لحاجة المستثمر، من ذلك: استعلام عن عدد المنشآت في موقع جغرافي؛ استعلام عن التكاليف الاستثمارية؛ استعلام عن العمالة؛ استعلام عن الطاقة المحركة؛ الخ.. وغير ذلك من صيغ الاستعلام تصل الى ٢٧ صيغة.

(٢) قاعدة بيانات موافقة التراخيص الصناعية الصادرة عن الهيئة، وتشمل بيانات:

أ- اسماء ومواقع المشروعات؛
ب- الطاقة الانتاجية السنوية لكل صنف وسلعة؛
ج- الاحتياجات السنوية من الخامات ومستلزمات الانتاج؛
د- العمالة المتوقع تشغيلها؛
هـ- الاستثمارات المتوقع تنفيذها.

وقد صممت هذه القاعدة بحيث يمكن استرجاع معلوماتها من خلال ٦ صيغ من الاستعلام، بما في ذلك: استعلام عن عدد الموافقات الصادرة في موقع معين، حسب الانشطة الصناعية وبياناتها؛ استعلام عن عدد الموافقات التي تمت في سنة معينة وتوزيعها الجغرافي.

(د) <u>في مجال تعميق التصنيع المحلي وتوطينه في المناطق</u>

تقوم الهيئة بإعداد دراسات شاملة عن التوطين الصناعي في المحافظات، في ضوء الخريطة الصناعية الجغرافية، والموارد المتاحة، والميزة النسبية الخ.. بما في ذلك دراسة امكانات تطوير الصناعات القائمة والتوسع بها، وجدوى اقامة المجمعات الصناعية في المناطق. وكذلك تقوم الهيئة بدراسة الصناعات التجميعية القائمة وطاقاتها، واحتياجاتها من المكونات والسلع الوسيطة المغذية، ودراسة بيانات الانتاج المحلي من مواد مؤهلة نصف مصنعة، وخدمات التشغيل لدى الغير، (المناولة الصناعية). كما تقوم الهيئة بتحديد نسبة التصنيع المحلي الفعلية للشركات الصناعية، من اجل تطبيق الاعفاءات الجمركية المقررة.

(هـ) <u>في مجال نقل التكنولوجيا</u>

تقوم الهيئة بعدد من الدراسات والخدمات، ومنها:

(١) توفير المعلومات عن التكنولوجيا الملائمة للصناعات المختلفة، بما يتناسب مع حجم السوق والامكانات التصنيعية المحلية، ودرجة مهارة العمالة المصرية.

(٢) توفير معلومات عن مصادر التكنولوجيا، في مصر وفي الخارج، ومعاونة الشركات في الانتقاء المناسب من التقانات المتوفرة في السوق.

(٣) تقديم العون في التفاوض على نقل التكنولوجيا عند الطلب، وفي اعداد العقود لذلك.

(٤) التعاون مع مراكز البحث العلمي الوطنية في اعداد الدراسات والبحوث، وتقييم الابتكارات والاختراعات المحلية، وفي مختلف القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا وحوافزها، وتجربة مصر في هذا المجال (حصر التكنولوجيا المستخدمة في مصر مثلا).

(٥) المشاركة كنقطة بؤرية في نظام TIES الدولي، ونظام TIES الافريقي، ونظام TIES العربي[٩٧]. وامداد المشاركين في هذه الانظمة بالمعلومات حول عقود نقل التكنولوجيا في مصر، وتبادل الخبرات معهم، والاشترك بمختلف الانشطة والاجتماعات.

(و) <u>في مجال المناولة الصناعية (التعاقد من الباطن)</u>

يتم التنسيق في هذا المجال عن طريق وحدة تبادل المعلومات المطلوبة لقدرات التعاقد من الباطن؛ حيث يتم من ناحية جمع الاحتياجات للمتعاقدين الرئيسين، ومن الناحية الاخرى حصر الامكانات التصنيعية المتوفرة عند المتعاقدين من الباطن. وفي هذا المجال تسعى الهيئة لاقامة بنك بيانات تفصيلية حول الاحتياجات والعروض، وبدأت بإقامة وحدة متخصصة لهذه الخدمات، بالتعاون مع اليونيدو، انجزت ما يلي:

(١) اعداد حصر شامل للتكنولوجيا المستخدمة في مصر، يتضمن: الامكانات التصميمية والخدمات الهندسية؛ الامكانات التصنيعية؛ الصناعات المغذية؛ بحيث يمكن تقديم معلومات وافية بالاتجاهين، للمحتاجين وللطالبين.

(٢) دراسة المشاكل التي تتعرض لها عمليات التصنيع المحلي للمكونات والسلع الوسيطة؛

(٣) وضع الاسس الفنية والقانونية والمالية المناسبة لحالات التعاقد من الباطن.

(ز) <u>في مجال الخدمات والاستفسارات القانونية</u>

تقدم الهيئة في هذا المجال الخدمات التالية:

(١) الاشتراك في وضع وتعديل القوانين والقرارات المنظمة للتنمية الصناعية.

(٢) اعداد الجوانب القانونية المتعلقة بالمشروعات الصناعية.

(٣) اعداد العقود بين اصحاب المشروعات الصناعية و جهات التنفيذ.

(٤) الاشتراك في وضع الاتفاقات الدولية.

(٥) اشهار وتسجيل العقود والاتفاقات المبرمة.

---

(٩٧) قيد الاعداد حالياً من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المرجع رقم (١-٤).

(٦) تقديم الاستشارات القانونية للمنشآت الصناعية حول مختلف القضايا المتعلقة بأنشطتها، في مصر وفي الدول الاجنبية.

٣- ملاحظات حول خدمات المعلومات في الهيئة

(أ) تتألف الهيئة من عدد من الادارات العامة والمراكز المتخصصة المختلفة، وتضم حوالي ٨٠٠ موظف، بينهم عدد كبير من المهندسين والفنيين. ومن الادارات المعنية، واحدة للشئون القانونية واخرى للتوثيق والمعلومات (غرفة المعلومات). اما قطاع التخطيط الصناعي والبحوث في الهيئة فيشمل عدداً من المراكز المتخصصة ومنها: الانشاءات الصناعية، الشئون الفنية، السجل الصناعي والتراخيص، الدراسات الاقتصادية، التخطيط والبحوث والتطوير، التصميم الصناعي والتصنيع المحلي الخ..

وكان مركز تنمية التصميمات الصناعية يتبع الهيئة عند تأسيسه، ثم الحق بوزارة قطاع الاعمال كجزء من عملية اعادة هيكلة الادارة الحكومية؛ لكن البحث يجرى بجدية حالياً لاعادة الحاقه بالهيئة، ليساهم في مختلف الخدمات التي تقدمها للقطاع الصناعي، خاصة دراسة تصاميم التراخيص والمشاريع الصناعية الجديدة، بحيث تكتمل خدمات الهيئة في هذا المجال.

(ب) تشكل الهيئة بؤرة محورية اساسية لكل خدمات القطاع الصناعي، ومصدراً لكل البيانات والمعلومات عن هذا القطاع بما في ذلك الاحتياجات القانونية - خاصة وانها تضم الادارة العامة للتراخيص والسجل الصناعي، حيث يجري تسجليل كافة المشاريع الصناعية في مصر -. وهي ايضاً نقطة بؤرية للشبكة العربية للمعلومات الصناعية، التي هي حاليا قيد التنفيذ من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية(٩٨).

وقد كانت الهيئة البؤرة المحورية للقطاع الصناعي في الشبكة القومية للمعلومات في مصر - عند اقاماتها في الثمانينات - من خلال مركز تنمية التصميمات الصناعية الذي كان يتبع لها. ويجرى البحث الجدي لاعادة استلام الهيئة لهذا الدور، اما بإعادة الحاق المركز بالهيئة، و/او بتحويل هذا الدور من المركز الى غرفة المعلومات في الهيئة، حيث انها الاقدر على القيام بهذا الدور، لما يتوفر لها من امكانات وقدرات ومن بيانات دقيقة عن القطاع الصناعي في مصر، وبشكل خاص قواعد بيانات التراخيص والسجل الصناعي.

ولا تمتلك الهيئة حالياً اي ربط حاسوبي بشبكات المعلومات العالمية، ولكن لديها مشروع للارتباط بالانترنيت في المستقبل، ومن خلالها بباقي الشبكات العالمية. وفي هذا الاطار، ومن اجل توسيع ارتباطها الحاسوبي بالشبكات العالمية وبالمستفيدين من خدماتها، ولتوسيع نطاق هؤلاء المستفيدين، تدرس الهيئة مشروع اقامة شركة للمعلومات الصناعية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء، بحيث توفر الهيئة للشركة كافة البيانات والمعلومات الصناعية والقدرات الفنية المتراكمة فيها؛ في حين يقدم المركز تقاناته الحديثة وقدراته التسويقية وارتباطه الحاسوبي مع شبكات المعلومات ومع المشتركين من مختلف الفئات داخل مصر وخارجها.

(ج) تمثل الهيئة مرجعاً قومياً حول كل ما يتعلق بالقطاع الصناعي من خدمات ومعلومات، لمختلف المؤسسات المصرية والاجنبية المعنية بالتنمية الصناعية في مصر، بما في ذلك الهيئة العامة

---

(٩٨) المرجع رقم (١-٣).

للاستثمار وبنك التنمية الصناعية، لان قواعد بياناتها هي الاحدث والاوسع. كذلك فإن الهيئة تقدم لمختلف المؤسسات الاخرى تحديد الفرص الجديدة في الاستثمار الصناعي، ومخططات المشاريع الصناعية ودراسات الجدوى، كما تقدم لها امكانات تقييم التكنولوجيات المستخدمة، او التي هي قيد الدرس لاستيرادها، بما في ذلك معلومات وافية عن مصادر هذه التكنولوجيا وآلاتها ومعداتها وتكلفة نقلها، ومستلزماتها من خبرات ومهارات بشرية.

ومن الملاحظ ان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يقوم بجمع ونشر كميات هائلة من مختلف المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي وبالسلع المصنعة، الا ان معظم هذه البيانات غير ذات فائدة مباشرة للقطاع الصناعي، ولمؤسساته الصغيرة بشكل خاص، لاسباب مختلفة، منها: تأخر صدور هذا البيانات، واختلاف تصنيفها عن ما هو شائع في القطاع الصناعي - خاصة في اليونيدو - وتناقضها مع مصادر المعلومات الاخرى، لارتكازها عموماً على مصادر غير متخصصة، ولأن معظم النشاط الاحصائي للجهاز موجه للمؤسسات الحكومية، و يتعلق بالحسابات القومية بشكل خاص.

(د) تشكل الهيئة العامة للتصنيع بؤرة محورية اساسية للاستشارات ولمختلف الخدمات للمؤسسات الصناعية، وبشكل خاص خدمات المعلومات عل انواعها. وتتلقى الهيئة العديد من الطلبات على خدماتها المختلفة - حوالي عشر طلبات اسبوعياً - مثل : الدراسات القطاعية، دراسات المشاريع، مخططات المشاريع، احصاءات وبيانات مختلفة، تقييم التكنولوجيا، مصادر التكنولوجيا الخ... لكن هذه الطلبات مازالت بمعظمها تأتي من القطاع العام، ومازالت الخدمات التي تقدم للمؤسسات الصناعية الخاصة، اقل بكثير من قدرات الهيئة من جهة، ومن حاجة هذه المؤسسات من جهة اخرى. وهنالك اسباب متعددة لهذه الفجوة، ولكن لابد من التركيز على سببين اساسيين، هما تاريخ الهيئة وارتباطها بالقطاع العام؛ واستمرار الاساليب التقليدية في اساليبها وتجهيزاتها:

(١) تشكلت الهيئة - في البداية - لخدمة القطاع العام، وبقيت كذلك لفترة طويلة. وبعد الانفتاح الاقتصادي والسماح لها بتقديم خدماتها للقطاع الخاص، بقيت الهيئة توجه جل اهتمامها لخدمة القطاع العام لاسباب مختلفة، منها: العلاقات الوثيقة القائمة مع مؤسسات القطاع العام؛ استمرار القطاع العام في التحكم بالنسبة الاكبر من العمليات الصناعية؛ عدم معرفة المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص بالهيئة وقدراتها وخدماتها الخ.. ومن الملفت للنظر في هذا المجال انه بالرغم من الادارات المتخصصة المتعددة التي تتشكل منها الهيئة، ليس فيها - الى تاريخه - ادارة عامة للتسويق، وهي من الادارات الاساسية والهامة في التعامل مع القطاع الخاص. فالهيئة تحتاج الى تسويق خدماتها من جهة، كما ن معظم المؤسسات الصناعية الخاصة، من جهة اخرى، تفتقر الى الخبرات والمهارات لتسويق منتجاتها وتحتاج الى مساعدات واستشارات من الهيئة في هذا المجال. لهذا يوصى ان تقوم الهيئة بالعمل على تطوير ادارة عامة للتسويق، ضمن خدماتها.

(٢) مازالت الهيئة تعتمد على اساليب تقليدية في العمل، الى درجة كبيرة؛ ومازالت تجهيزاتها وهيكليتها موروثة من مراحل ارتباطها بالقطاع العام. كذلك من الملاحظ ان الهيئة لاتعطي اهتماماً كبيراً لتطوير القدرات البشرية والمهارات الفنية لموظفيها، ولا تعمل على رفع كفاءاتهم وادائهم باستمرار، بما يواكب المستجدات الوطنية والعالمية في مختلف مجالات عملهم. لهذا يوصى ان تعطي

الهيئة اهتماماً خاصة لإعادة النظر بهيكليتها وبأساليب عملها؛ من ذلك الاهتمام بأتمتة مكاتبها وخدماتها، وبربط قواعد بياناتها حاسوبيا بالشبكات القومية والعالمية؛ وكذلك الاهتمام بتنمية قدرات ومهارات موظفيها، من خلال دورات تدريب مستمرة محلية وخارجية، خاصة في المجالات المطلوبة في القطاع الخاص مثل: التسويق، الادراة، الصيانة الخ... ولابد في هذا المجال ايضاً من قيام الهيئة بدراسات ميدانية عملية بين مختلف المؤسسات الصناعية الخاصة للاطلاع على اوضاعها وتحديد احتياجاتها، ومن ثم بلورة خطة عملية لتطوير عملها بما يتناسب بشكل افضل مع هذه الاحتياجات.

باء- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء[٩٩] (IDSC)

١- تعريف بالمركز

"مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء"، (IDSC)، هو اكبر بكثير من مجرد مركز معلومات متخصص، فهو يلعب دوراً اساسياً في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، من خلال مساندته المباشرة لاصحاب القرار في مجلس الوزراء، ومن خلال تنمية القدرات البشرية الخبيرة في تقانات المعلومات، ومن خلال انشطة الترويج الواسع لتطبيق هذه التقانات في مختلف مجالات الحياة، من اجل تنمية المجتمع المعلوماتي في مصر. ويشمل المركز مجموعة متشعبة من المؤسسات والمراكز المتخصصة، تضم فيما بينها عدداً ضخماً من الامكانات البشرية المادية والتجهيزات الاحدث، ما يمكن اعتباره الاشمل في مصر وفي المنطقة العربية في مجال تقانات المعلومات. وتنتشر انشطة هذه المجموعة عالية الاختصاص على عدة محاور عمل متكاملة، هي التالية:

(أ) دعم اتخاذ القرار على المستوى الاستراتيجي (مجلس الوزراء والوزارات)؛

(ب) تنمية المجتمع المعلوماتي في مصر؛

(ج) توفير مختلف انواع المعلومات من مصادرها لمختلفة، وتبادلها بين مختلف المؤسسات، وتوظيفها لاغراض التنمية؛

(د) تنمية القدرات البشرية؛

(هـ) تنمية القدرات التكنولوجية - خاصة تقانات المعلومات - كضرورة حتمية بين الصناعات ذات القيمة المضافة العالية؛

(و) التنمية الادارية، وذلك على شقين: تطوير الخدمات الحكومية لتأمين سهولة العلاقة مع المواطن؛ وتنمية القدرات التكنولوجية الحديثة - وتقانات المعلومات بشكل خاص - لخدمة الادارات الحكومية.

---

(٩٩) بعض نشرات المركز، المراجع (٦-٣) الى (٦-٨)؛ زيارة ميدانية للمركز، الاستاذ حسين الاستاذ حسين الكامل، والاستاد رأفت رضوان، المدير التنفيذي.

ويتجه المركز في خدماته الى اصحاب القرار الاستراتيجي في رئاسة مجلس الوزراء، بشكل اساسي، ثم في مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة. وهو يعمل لتغطي انشطته مختلف القطاعات في المجتمع المصري - السياسية والاجتماعية والاقتصادية -، ويركز بشكل خاص على تقانات المعلومات وتطبيقاتها. ولهذا فإن خدماته للقطاع الصناعي ليست متميزة عما يقدمه لباقي القطاعات؛ ولاهي متخصصة باحتياجات هذا القطاع. ومع ذلك يمكن اعتبار خدمات المعلومات المتنوعة التي يوفرها في غاية الاهمية والفائدة المباشرة للمؤسسات الصناعية، خاصة ما يتعلق بالاجراءات الحكومية، وفرص الاعمال والاستثمار، والعلاقات الدولية، والربط بشبكات المعلومات العالمية، وبشكل خاص تنمية القدرات البشرية حول كل ما يتعلق بتقانات المعلومات.

وبالرغم من اهمية كافة محاور العمل التي تغطيها انشطة المركز، وتكاملها، فسيكون التركيز على بعض الانشطة المتعلقة بخدمات المعلومات للقطاع الصناعي، حتى لايتشعب البحث بأوسع بكثير مما يمكن ان يتضمنه هذا التقرير.

٢- بعض انشطة المركز

(أ) دعم القرار على المستوى الاستراتيجي

يقوم المركز بجمع المعلومات التي تغطي مختلف المجالات والقطاعات، ومن مصادرها الاولية، ويراكمها ثم يقوم بمعالجتها وبتحليلها وتجهيزها لخدمة اصحاب القرار الاستراتيجي، في مجلس الوزراء ومختلف المؤسسات الحكومية. وتشمل قواعد البيانات التي اقامها المركز طيفاً واسعاً من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها مثلاً ادارة المديونية العامة وترشيدها؛ معالجة العجز في الموزنة العامة؛ تحرير التجارة، وكل ما يتعلق بذلك من تشريعات واجراءات الخ..؛

(ب) مجتمع المعلومات

يعمل المركز على تطوير اوسع الفرص للاستفادة من المعلومات، ولذلك فقد عمل على اقامة مراكز معلومات متخصصة في كل الوزرات والهيئات الحكومية، وعلى مستوى المحافظات، وصولاً الى مستوى الوحدات الحكومية في القرى نفسها. وقد نجح المركز في تنظيم شبكة متقاطعة من وحدات المعلومات - يصل تعدادها الى ١١٠٠ وحدة - من مستوى القرية صعوداً الى مستوى القطر بأكمله. وقد زودت كل وحدة بالقدرة على جمع البيانات الاولية والوصفية، كما زودت بالقدرة على تحليل المعلومات المجمعة، مع الاهتمام بدقة هذه المعلومات ومصداقيتها وآنيتها. وقد عمل المركز على جعل هذه الوحدات قادرة على توفير مالديها من معلومات على نطاق واسع، كما وفر لهذه الوحدات آليات مختلفة لنشر المعلومات في المجتمع، من خلال نقاط اتصال في الوحدات نفسها، ومن خلال اصدار الادلة لاتاحة خدمات المعلومات لمن يحتاجها.

ومن اجل توفير المعلومات على اوسع نطاق اقام المركز (IDSC) مراكز فرعية له لبيع المعلومات، مثل مركز تنمية الاعمال والتكنولوجيا.

(ج) تنمية القدرات البشرية

يركز المركز في مجهوداته لتنمية القدرات البشرية على الاطر الادارية في المؤسسات الحكومية بشكل خاص، وعلى مستخدمي تقانات المعلومات وتطبيقاتها. ومن انشطته في هذا المجال اقامة "مركز اعداد القادة لقطاع الصناعة والجهاز الحكومي"؛ وكذلك تعميم تقانات المعلومات على كافة المؤسسات الحكومية. ومن أجل تنمية قدرات مستخدمي تقانات المعلومات، اقام المركز (IDSC)، وبإشرافه، ٢٥ مركزاً فرعياً للتدريب، في كافة المحافظات المصرية، تقدم مختلف دورات التدريب الضرورية للجهاز الحكومي ومؤسساته. وقد اتمت هذا المراكز تدريب حوالي ٧٥,٠٠٠ متدرب في مختلف الدورات، خلال عام ١٩٩٦ فقط.

ومن انجازات IDSC تأسيس(ITI)(Information Technology Institute) وهو معهد لتقانات المعلومات، عام ١٩٩٣، يعتبر نموذجاً رائداً في المنطقة العربية، في برامجه العملية المكثفة لتهيئة خبرات عالية الاختصاص، في وضع البرمجيات وادارتها. ويقدم المعهد مجموعة من برامج التدريب، قصيرة الامد، للعاملين في مراكز المعلومات الحكومية؛ كما يقدم برامج متكاملة عالية التخصص للمتفوقين من خريجي الجامعات في علوم الحاسبات وهندستها. وقد تم الاتفاق مع عدد من الجامعات الاوروبية والامريكية لاعتبار دورته المكثفة - ومدتها ٩ اشهر - بمثابة ماجستير في علوم الحاسبات، بحيث يمكن لخريجي هذه الدورات متابعة الدراسة في واحدة من هذه الجامعات. ويقبل المعهد في برنامجه المكثف ٢٥٠ طالباً، يتم انتقاؤهم من بين حوالي ١٥٠٠ مرشح. وهنالك مخطط لزيادة هذا العدد الى ٥٠٠ طالب سنوياً في المستقبل القريب. ويصرف الطالب الاشهر الثلاثة الاخيرة من البرنامج في تدريبات عملية لانتاج برمجيات متخصصة قابلة للتسويق التجاري والاستخدام الفوري.

والى جانب معهد تقنات المعلومات ITI اقيم مركز اقليمي لتقانات المعلومات يقدم برنامجاً مماثلاً ل ITI سمي Regional Information Technology Center (RITI) لطلبة عرب وافارقة، يصل عددهم الى ٢٥-٥٠ طالباً سنوياً.

(د) تنمية التكنولوجيا في مصر

يقوم المركز حالياً بأنشطة متعددة ومتشعبة لنشر الوعي التكنولوجي في المجتمع المصري، ولتنمية قدرات تكنولوجية وطنية اصلية. وتركز نشاطات المركز على تقانات المعلومات بشكل اساسي، ولكنها تشمل مختلف اوجه التكنولوجيا الحديثة الاخرى ايضاً. ومن الانشطة التي يقوم بها المركز في هذا المجال، التالية:

(١) الترويج لمفاهيم "وديان التكنولوجيا" كمواقع للتجمعات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة. وكانت اول مبادرة في هذا المجال "وادي الهرم لتكنولوجيا الالكترونيات" التي اطلقت في الثمانينات، ثم تشعبت لتشمل عدداً من المواقع والمجمعات الصناعية والتكنولوجية.

(٢) اقامة مركز تنمية الاعمال والتكنولوجيا لتنشيط المؤسسات الصناعية والتكنولوجية القائمة، واقامة مجالس لرجال الاعمال، كل مجلس متخصص بمجال تكنولوجي معين، بدعم فني من المركز وبتعاون دولي مباشر.

(٣) اقامة شركة وشبكة لبيع المعلومات على انواعها TRADE NET، وهنالك بحث لتتعامل هذه الشركة بالمعلومات الصناعية ايضا ، بالتعاون مع الهيئة العامة للتصنيع.

(٤) اقامة حاسوب-خادم مركزي للانترنيت لربط مختلف المؤسسات الحكومية بهذه الشبكة العالمية، وافساح المجال للاشتراك في هذه الشبكة على اوسع نطاق، واقامة صفحات خاصة على الانترنيت لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية.

(٥) الترويج لمشاريع مشتركة بين المؤسسات المصرية ومؤسسات اجنبية مصدرة للتكنولوجيا، واقامة قنوات للتعاون الدولي لزيادة التصدير والاستثمار المشترك.

(٦) العمل على اقامة خارطة صناعية شاملة للمؤسسات الصناعية في مصر، باستخدام نظام المعلومات الجغرافي (GIS)، تسجل فيه ما يجمع من معلومات عن المنشآت على مستوى القرية تشمل طاقات التصنيع وقدرات الانتاج، وقد تم حصر حوالي ١,٤ مليون منشآة الى الآن. وبين هذه المؤسسات ١٥٥ شركة عملاقة قادرة على تصنيع العدد والمعدات الانتاجية والرأسمالية. ويعمل المركز على تشجيع هذه الشركات على انتاج قطع الغيار والمعدات محلياً .

(٧) اخراج ادلة متنوعة حول الإقتصاد والاعمال والتكنولوجيا بنسخ مطبوعة، وعلى اقراص ممغنطة؛ ويتم نشرها ايضاً على الانترنيت. ومن الادلة التي تم اصدارها:
Hi-Tech Companies, 1995-1996 Software Companies in Egypt, 1996[١٠٠] وغيرها في الادلة المماثلة.

(٨) نشر مختلف الدراسات عن الصناعات المصرية على الانترنيت، بما في ذلك دراسات اتحاد الصناعات المصرية.

(٩) البرنامج الوطني للتعليم التقني: وهذا البرنامج الوطني، المنظم بالتعاون بين المركز ومعهد الابحاث والدراسات التربوية في جامعة القاهرة، يهدف الى تطوير استخدام تقانات تربوية، من خلال تدريب الخريجين الجدد على التعليم بالحاسوب، وتطوير مواد تعليمية مناسبة لتحسين فعالية العملية التربوية وتحسين نوعية التعليم. ويتضمن البرنامج تخريج حوالي مائتي مدرس في السنة، لزيادة عدد المدرسين الذين يستخدمون الحاسوب كأداة تعليمية.

(هـ) <u>الشبكة الاقليمية العربية للمعلومات التكنولوجية</u>[١٠١] RAITNET

تأسست هذه "الشبكة" للعلاقات عام ١٩٩٦ - كهيئة اقليمية غير حكومية، لاتبغي الربح التجاري - بمبادرة من المركز وبمساهمة منه في ادارتها؛ وتشكلت من مجموعة من الهيئات العربية المهتمة بتقانات المعلومات، بدعم من منظمات دولية بينها اليونيسكو والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، بهدف

---

(١٠٠) المرجع رقم (٦-٨).

(١٠١) كراس التعريف بالشبكة، المرجع رقم (٦-٧).

(١) الترويج لاقامة "الطريق العربي السريع للمعلومات" Arab Regional Information Highway.

(٢) تنمية البنى التحتية العربية المتقدمة للمعلومات والاتصالات.

(٣) تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية، وبين اعضاء الشبكة، في مجال المعلومات والاتصالات.

(٤) تشجيع المشاريع العربية المشتركة (بين مؤسستين عربيتين او اكثر) في مجال تقانات المعلومات.

هذا وقد فتحت الشبكة عضويتها لمختلف المؤسسات العربية: الادارات الحكومية، الجامعات، مراكز الابحاث، مؤسسات الاعمال، اتحادات الصناعات الخ.. ومن الخدمات التي تقدمها الشبكة لاعضائها: برامج تدريب؛ المؤتمرات والندوات؛ مشاريع العمل المشتركة بين الاعضاء، وبينهم وبين شركاء اجانب؛ تبادل المعونة والاستشارة الفنية في مختلف المجالات الخ..؛

وقد اقامت الشبكة لها ولاعضائها لوحة اعلانات الكترونية على شبكة الانترنيت، تسمح بتبادل البث الانتقائي والمباشر بين الاعضاء. ومن المؤسسات العربية التي ساهمت في تأسيس الشبكة:

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والشبكة القومية للمعلومات من مصر.

(٢) المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، ومعهد البحوث والدراسات العلمية، في سوريا.

(٣) الهيئة العربية للاستثمارات البترولية.

(٤) غرفة التجارة والصناعة، في جدة.

(٥) الكلية المحمدية للهندسة، في المغرب.

(٦) معهد الكويت للبحوث العلمية.

وغيرها من المؤسسات الجامعية ومراكز الابحاث وجمعيات الاعمال.

(و) <u>آلية حديثة لجمع المعلومات وتعميمها</u>

وبهدف تطوير بناء متكامل لمفهوم المعلومات وآلياتها، والسعي لاشراك المؤسسات نفسها في توفير البيانات والمعلومات والاستفادة المباشرة منها، يقوم المركز حاليا بعرض سخي على كافة المؤسسات المصرية، لمساعدتها في ايجاد موقع اعلاني لها على الانترنيت، من خلال الحاسوب الخادم في المركز، الذي يمثل في ذاته اوسع امتداد لشبكة الانترنيت في مصر.

ويطلب من صاحب الاعلان توفير كافة البيانات والمعلومات التي يرغب ببثها على صفحته الاعلانية؛ ويقوم المركز بجمع هذه البيانات كأسهل طريقة مجانية لجمع المعلومات من مصادرها،

ويطلب من صاحب الاعلان توفير كافة البيانات والمعلومات التي يرغب ببثها على صفحته الاعلانية؛ ويقوم المركز بجمع هذه البيانات كأسهل طريقة مجانية لجمع المعلومات من مصادرها، ومراكمتها في قواعد بيانات مناسبة، من خلال اعداده للصفحات الاعلانية لهذه المؤسسة على الانترنيت، او عند تحديثها بطلب من اصحابها. ويقوم المركز بمراقبة مستمرة لمن يزور هذا الموقع الاعلاني على الانترنيت، من خلال الحاسوب الخادم، مما يسهل له جمع المزيد من المعلومات عن المهتمين بالمؤسسات المصرية ونسبة تكرارهم "للزيارة"، وبأية اهداف.

(ز) شبكة المعلومات الحكومية-Misr Net

يقوم المركز حالياً بأوسع مشروع لوضع كافة المعلومات الضرورية عن المؤسسات الحكومية، وهيكليتها واجراءاتها وقوانينها، في صفحات متكاملة على الانترنيت، (تعرض داخل مصر وخارجها، وباللغتين العربية والانكليزية)، وذلك لتسهيل خدمة المواطنين والمستثمرين، بما يمكن ان يوصف افضل مركز الكتروني موحد للمعلومات، عن كافة الاجراءات الحكومية المطلوبة لاية عملية استثمارية او اقتصادية وقانونية الخ.. وعن كافة الدوائر والهيئات الحكومية. وتتضمن كل صفحة عن مؤسسة حكومية: الوصف العام؛ الخدمات والمهام؛ الهيكل التنظيمي؛ اسماء المسؤولين؛ الانجازات الاساسية - وتلك قيد التنفيد - المؤشرات والبيانات الاساسية الخ..

ويتم حالياً اعداد صفحات ملامح اعلانية لمختلف الهيئات المصرية، وللخدمات العامة، (الماء، الكهرباء، الطاقة، الهاتف الخ..). ويجري ايضاً اعداد فهرس الخدمات الاقتصادية والاستثمارية[١٠٢]، الذي يتضمن لكل خدمة او عملية ما يلي: اسم الخدمة؛ الجهة المسؤولة؛ المستندات المطلوبة والمرجع المسؤول عنها؛ الرسوم والضرائب؛ اجراءات تنفيذ الخدمة بالتفصيل، مع ذكر الجهات المسؤولة، وعنوانها واسماء المسؤولين فيها الخ.. وهنالك جداول مماثلة قيد الاعداد لخدمات المطارات المدنية المصرية وجداول الطائرات التي تزورها؛ وجداول المدن الصناعية والاجراءات المطلوبة للاستثمار فيها؛ والشريعات والقوانين المتبعة في مختلف المجالات الخ..

ومساهمة في تشجيع المستثمرين من الخارج، اعد المركز برنامجاً خاصاً بمزايا الاستثمار في مصر، له موقع على الانترنيت، كما يمكن الحصول عليه على قرص ممغنط. ويضم البرنامج: معلومات منتقاة عن الاقتصاد المصري ومؤشراته الاساسية؛ دليل للجهات المصرية التي تستطيع توفير البيانات والمعلومات؛ دليل القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي؛ شرح للتسهيلات الممنوحة للاستثمار في مصر؛ معلومات عن الاتحادات الصناعية، وغرف التجارة والصناعة الخ..

(ح) المكتبة

يضم المركز مكتبة ضخمة، محدثة ومؤتمتة بالكامل، تشمل وثائق مطبوعة، واخرى الكترونية، وشرائح فلمية وافلام فيديو الخ.. وتضم المكتبة قاعدة بيانات ببليوغرافية لما يزيد عن عشرين الف وثيقة مرجعية، وعناوين اكثر من ٥٠،٠٠٠ دورية، تغطي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية الخ.. ويمكن الدخول الى فهارس المكتبة الكترونياً ضمن شبكة محلية في المركز او من خلال الانترنيت، والمكتبة مفتوحة للجمهور الواسع مجاناً.

---

(١٠٢) يرد فهرست خدمات الاقتصاد والاستثمار في الملحق الرابع في نهاية التقرير.

ذلك افلام الفيديو، والشرائط الصوتية - كما تضم اعداداً كبيرة من شرائح الخرائط الجغرافية المختلفة، ضمن نظام للمعلومات الجغرافية لمختلف المواضيع على امتداد القطر المصري.

وللمكتبة اتصالات حاسوبية مع عدد كبير من المكتبات، داخل مصر وخارجها. وهي تقدم المساعدة لتطوير المكتبات الاخرى، من خلال دورات تدريبية مختلفة على نظم التقانات الحديثة في ادارة المكتبات. وتقدم المكتبة مجموعة من الخدمات للمستفيدين من داخل المركز وخارجه، من ذلك:

(١) الاعارة والتصوير؛ بما في ذلك توفير مراجع مختلفة من خلال اتفاقيات تعاون مع عدة مكتبات محلية، تحت نظام الاعارة المتبادلة، لتلبية احتياجات المستفيدين.

(٢) خدمة الرد على الاستفسارات، بالرجوع الى عدة مصادر، سواء في المكتبة او في المكتبات المحلية المتعاونة، اوبالاتصال بقواعد المعلومات المتاحة عبر الانترنيت.

(٣) الاحاطة الجارية، حيث تقوم المكتبة بإعلام المستفيدين بصفة منتظمة بالمتقنيات الواردة، من خلال لوحة الاعلانات في المكتبة، او من خلال نشرات خاصة.

(٤) خدمات البث الانتقائي، تقدمها المكتبة بناء على طلب المستفيدين، حيث تحتفظ بملف حاسوبي خاص باهتمام كل مستفيد لاخطاره بما يرد للمكتبة، في نطاق اهتمامه.

(٥) وتصدر المكتبة عدداً من النشرات، من ضمنها:

أ- النشرة الصحفية اليومية، عن عناوين الصحف ومقتطفاتها؛

ب- نشرة اخبار المكتبة الشهرية، عن انشطة المكتبة؛

ج- نشرة التكنولوجيا المتقدمة، وهي نصف شهرية تغطي مجالات تقانات المعلومات؛

د- قائمة الانتاج الفكري للمركز، وتصدر سنوياً، وتشمل كل ما يصدر عن المركز وتوابعه من مطبوعات؛

هـ- نشرة المؤتمرات والدورات التدريبية والمعارض التي تدخل في نطاق اهتمام المركز، وتصدر سنوياً عن النشاطات للعام التالي؛

و- النشرات الببليوغرافية المتخصصة عن موضوع معين، او بناء لطلب محدد من المستفيدين.

(ط) <u>الوثائق والنشرات</u>

يقوم المركز بإصدار نشرات متنوعة مختلفة كما يقوم ببثها على الانترنيت، من ذلك مثلاً كرسات اعلامية عن مختلف اوجه النشاط في مصر، وادلة مختلفة. ومن ابرز ما يصدر عن المركز الكتاب

السنوي[١٠٣] "وصف مصر بالمعلومات"، ومؤخراً" النشرة الاقتصادية الشهرية"[١٠٤] التي تنشر باللغتين العربية والانكليزية، وتبث ايضاً على الانترنيت، وتضم المواضيع التالية: مؤشرات اقتصادية كلية؛ اسعار صرف العملات (محلياً وعالمياً)؛ المعاملات مع العالم الخارجي؛ مؤشرات نقدية؛ مؤشرات عامة عن السوق؛ معلومات عن اهم القطاعات الاقتصادية (الطاقة، البترول، النقل، قناة السويس، البناء، السياحة الخ..)؛ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لاهم الدول الصناعية الخ..

٣- ملاحظات عامة

يمتلك "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" من الامكانات المادية والبشرية، ومن التجهيزات الحديثة، ما يمكن اعتباره من النماذج النادرة في المنطقة العربية. كما ان القيمين على هذا المركز يمتلكون رؤية متقدمة لمفهوم المعلومات، ولدورها الاستراتيجي في التنمية عموماً وفي تطوير التكنولوجيا الوطنية بشكل خاص. وكما تم ذكره، بالرغم من ان المركز يخدم اصحاب القرار الاستراتيجي، ويغطي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الا ان ما يقدمه للقطاع الصناعي يمثل جانباً مهماً جداً من احتياجات هذا القطاع من المعلومات، ومن ذلك ما يلي :

(أ) رصد مستجدات التكنولوجيا المتقدمة وبشكل خاص تقانات المعلومات؛

(ب) متابعة اجراءات الاستثمار الجديدة، وفرصه، وحوافزه، بما في ذلك تحليل المواقع الممكنة للاستثمارات الجديدة في المناطق الصناعية المنتشرة في مصر؛

(ج) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية على امتداد الاراضي المصرية، ومختلف القوانين والاجراءات التي تحكم هذه المواقع؛

(د) رصد قدرات التصنيع، وبشكل خاص الجهود لتصنيع المعدات الرأسمالية وقطع الغيار، وكذلك، مستقبلاً ، فرص التعاقد من الباطن الخ..

الا ان هذه الوفرة من المعلومات ينقصها مواضيع اخرى قد تحتاج فيها المؤسسات الصناعية الى مصادر للمعلومات بمثل هذه الدقة والآنية والتفاصيل ؛ من ذلك مثلاً :

(١) معلومات وافية عن مختلف المؤسسات الصناعية القائمة في مصر، حيث ان قاعدة البيانات عن هذه المؤسسات هي في الهيئة العام للتصنيع، ولم يتم بعد الربط بينها وبين المركز.

(٢) رصد مستجدات التكنولوجيا المتخصصة لكافة الصناعات، خاصة تلك المنتشرة في القطاع الصناعي المصري، مثل صناعة الالبسة والنسيج والصناعات الغذائية الخ..

(٣) فرص التمويل الصناعي، والقروض وضمانات القروض الخ..

---

(١٠٣) المرجع رقم (٦-٤).

(١٠٤) المرجع رقم (٦-٥).

الى غير ذلك من المعلومات التي تم استعراضها في بدايات التقرير، والتي تؤثر بشكل او بآخر على عمل المؤسسات الصناعية وتطورها. وهذا ما يتطلب من المركز برامج متخصصة للقطاع الصناعي واحتياجاته. تشير مسيرة المركز الى وعي كامل لمثل هذه الامور، والى تخطيط مستمر لسد النواقص وتجسير الفجوات، خصوصاً من خلال العمل لتطوير منظومة وطنية شاملة للمعلومات، ومن خلال السعي للربط بين مختلف مصادر المعلومات الوطنية. ويشار بشكل خاص في هذا المجال الىخطوتين بارزتين بادر اليهما المركز:

١- السعي الى اقامة وحدات للبيانات الاولية في مختلف المؤسسات الحكومية، من مستوى القرية صعوداً الى مستوى القطر بكامله، مما سيساهم بدون شك في رفع مستوى الاحصاءات والبيانات الاولية، وزيادة مصداقيتها وآنيتها.

٢- السعي لتسويق المعلومات، من خلال اقامة شركات لبيع المعلومات - مثل مركز تنمية الاعمال والتكنولوجيا وشركة المعلومات الصناعية -، ومثل هذه الخطوة توفر امكانيات مادية جيدة لمصادر المعلومات، وتشكل حافزاً لتطوير هذه المصادر وتحسين ادائها، كما انها تساهم في تطوير مفهوم المعلومات في المجتمع المصري، وفي اعطائها القيمة التسويقية المؤثرة على عمل المؤسسات والاعمال.

دال- الشبكة القومية للمعلومات[١٠٥] ENSTINET

١- تعريف الشبكة

الشبكة القومية للمعلومات هي مؤسسة عامة، اقامتها اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لتقدم للاوساط العلمية والتكنولوجية في مصر مختلف خدمات المعلومات. وتقدم الشبكة خدماتها للباحثين العلميين بشكل خاص، وللجمهور العريض بشكل عام. وتهدف الشبكة "لتوفير المعلومات المفيدة في حل الاشكالات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، ولتدعم عملية اتخاذ القرار على مختلف المستويات، على اسس علمية معتمدة على معلومات مناسبة وآنية.

٢- وظائف الشبكة

لتحقيق هدفها الاستراتيجي، تقوم الشبكة بتنفيذ الوظائف التالية:

(أ) العمل على زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية المعلومات، من خلال تحفيز متخذي القرار لتحسين "عملية اتخاذ القرار"، بأستخدام المعلومات الدقيقة والآنية المتوفرة، بدلاً من اعتماد الحدس والتخمين.

(ب) تنظيم الادبيات العلمية والتقنية في مصر، وهو الهدف العملي الاهم للشبكة، من خلال تجميع كل ما يتيسر من معلومات علمية وتقنية ومراجع عنها، ومعالجتها، وتجهيزها للاستخدام؛ وذلك بالتعاون المباشر مع مختلف الهيئات العلمية ومصادر المعلومات الاخرى في مصر.

---

(١٠٥) منشورات الشبكة المراجع (٦-٩) الى (٦-١٢)؛ زيارة ميدانية للاستاذ احمد عبد الباسط، رئيس الشبكة.

(ج) تسهيل وصول المستفيد الى مصادر المعلومات المتوفرة داخل مصر وخارجها، باستخدام احدث تقانات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خدمة البحث في قواعد البيانات على الاقراص الممغنطة (CD-ROM).

(د) تسويق خدمات المعلومات: فبالاضافة الى جهودها لزيادة الوعي الاجتماعي بأهمية المعلومات، قامت الشبكة بتدريب فريق عمل في مقرها وفي مراكزها الاخرى، ليقوم بمهمة تسويق المعلومات، من خلال اصدار الكتيبات الاعلامية، والزيارات الميدانية، والندوات والمؤتمرات الخ..

(هـ) التدريب الواسع للقوى العاملة المصرية على استخدام المعلومات وتقاناتها، بما في ذلك تنظيم دورات خارج القطر، واقامة دورات متخصصة متنوعة داخل القطر، تتراوح فتراتها من ٣ ايام الى ثمانية اشهر، حسب نوع التدريب وحاجة المستفيد؛ وذلك الى جانب التدريب على رأس العمل، واعداد برامج تدريب مصممة خصيصاً للمؤسسات التي تطلبها.

(و) التنسيق مع مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية والاقليمية والدولية العاملة في اطار خدمات المعلومات.

٣- الخدمات التي تقدمها الشبكة

ومن اهم الخدمات التي تقدمها الشبكة للمشتركين والمستفيدين التالية:

(أ) تطوير وبناء قواعد المعلومات. وقد اقامت الشبكة في مقرها عدداً كبيراً من قواعد البيانات الببليوغرافية، وغيرها (منها مثلاً القائمة الوحدة للدوريات في مصر). وفي هذا الاطار بلورت الشبكة صيغاً موحدة لقواعد البيانات، مع ادلتها ومواصفاتها، بما يوائم المواصفات الدولية المعتمدة، وذلك لاستخدامها في بناء قواعد المعلومات الوطنية، وفي تنظيم قواعد المعلومات القطاعية، في بؤرها المرتبطة بالشبكة، بما يضمن شمولها لكل ما له علاقة بالقطاع المعني: النصوص، المخطوطات، الاطروحات، التقارير، براءات الاختراع، وقائع المؤتمرات الخ..

وتضم قواعد البيانات البيبليوغرافية في مقر الشبكة حالياً حوالي ١٠٠,٠٠٠ عنوان. وضمن هذا المجهود تقوم الشبكة بإصدار مختصرات دورية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا. اما قواعد البيانات غير البيبليوغرافية فتشمل : لوائح الخبراء، والمنظمات، والجمعيات العلمية والمهنية، والمعاهد العلمية، ومراكز الابحاث، ومشاريع الابحاث الجارية الخ..

(ب) خدمات المستفيدين، وبشكل خاص البحث الاسترجاعي في قواعد بيانات الشبكة والمؤسسات المرتبطة بها في مصر وكذلك في عدد واسع من قواعد البيانات العالمية - مثل STN, BRS Dialog -. وكذلك البحث الاسترجاعي في قواعد البيانات الدولية الموزعة على اقراص ممغنطة، حيث وفرت الشبكة في مقرها تجهيزات البحث في هذه الاقراص على مدار الساعة، بالاتصال الهاتفي المباشر. ويمكن للمستفيد الحصول على هذه الخدمات في مقر الشبكة او في المراكز القطاعية والاقليمية (التابعة لها)، او بالاتصال الهاتفي العادي، اذا كان يمتلك حاسوباً شخصياً مع مودم (Modem). وخلال السنوات العشر الاولى من عمر الشبكة سجلت اكثر من ٥٠,٠٠٠ طلب للبحث الاستراجاعي، من ما يزيد على ٤٠,٠٠٠ مستفيد.

وتتضمن هذا الخدمات ايضاً البث الانتقائي لتقارير معينة، وتوفير النصوص الكاملة عند الطلب اذا توفرت محلياً، او طلب النص من المصادر الاجنبية على مسؤولية الطالب.

(ج) التنسيق بين مختلف مراكز المعلومات والمكتبات العامة الموجودة في مصر، لتلبية طلبات المستفيدين؛ ومن اجل ذلك اصدرت الشبكة "القائمة الموحدة للدوريات في مصر"[١٠٦] التي تضم اكثر من ١٠٠,٠٠٠ عنوان لمختلف الدوريات المتوفرة في ١٥٠ مكتبة ومركز توثيق. وتم اصدار هذه القائمة مطبوعة، وعلى اقراص ممغنطة.

(د) الربط الالكتروني المباشر للمستفيدين المتواجدين في مناطق نائية، بعيداً عن شبكات خطوط الهاتف الوطنية، بحيث تتوفر لهم خدمات الشبكة مباشرة.

(هـ) المساعدة، عند الطلب، في اقامة مراكز ونظم للمعلومات لدى المؤسسات المستفيدة، وذلك بوضع القدرات البشرية والفنية المتوفرة في هيكلية الشبكة في خدمة هذه المؤسسات.

(و) اصدار نشرة فصلية ENSTINET Newsletter، وفيها معلومات متنوعة عن قضايا تهم المشتركين في الشبكة، وعن مستجدات تقانات المعلومات الخ.. وتوزع النشرة للمستفيدين في الشبكة، وعلى المؤسسات المشتركة ذات العلاقة.

(ز) توفير خدمات "اي يو نيت" ومن خلالها خدمات الانترنيت، وهو ما سيرد في ما بعد.

٤- بعض الصعوبات التي تواجهها الشبكة[١٠٧]

تواجه الشبكة صعوبات متنوعة، ناتجة في معظمها عن ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية المعلومات، وبالتالي ضعف الطلب على المعلومات بالنسبة لطاقة الشبكة لتلبية هذا الطلب. ومن الصعوبات التي تواجهها الشبكة التالية:

(أ) صعوبات مالية، حيث ان معظم المستفيدين يجدون اسعار خدمات المعلومات مرتفعة بالنسبة لمردودها، بالرغم من ان الشبكة مازالت الى حد ما مدعومة من الاكاديمية. ومن اسبات ارتفاع هذه الاسعار تكلفة الاتصالات الخارجية مع قواعد المعلومات الدولية. ومما يزيد في الكلفة ضعف التسويق وقلة الطلب على المعلومات.

(ب) صعوبات تقنية، خاصة بما يتعلق بالدخول الى قواعد البيانات الخارجية، وذلك بسبب عدم توفر شبكات الاتصالات الاحدث في مصر، وعدم مواءمتها مع قواعد البيانات الخارجية، وكذلك اشكالات استخدام اللغة العربية، تخلف النظم والبرمجيات المكتبية العربية، كذلك صعوبة موكبة مستجدات التكنولوجيا لارتفاع اسعارها مقارنة بمردودها الاقتصادي.

---

(١٠٦) في ثلاثة اجزاء، بالعربية والانكليزية، المرجع رقم (٦-١٢).

(١٠٧) مقالة للاستاذ احمد عبد الباسط، المرجع رقم (٦-١٠).

(ج) صعوبات قانونية، فمعظم المعلومات التي تتوفر للشبكة تكون من مصادر مجانية او مدعومة، ولكن هنالك معلومات تستلزم تكاليف عالية بسبب كونها تتعلق بإجراءات الحماية الفكرية وحقوق النشر، وغير ذلك من الحمايات القانونية التي بدأت تؤثر سلبياً على نشر المعلومات العلمية.

(د) صعوبات سياسية: حيث ان بعض مصادر المعلومات قد تصنف على انها تقع ضمن قضايا متعلقة بأمن الدولة ومصالحها الاستراتيجية؛ وهذا لا يقتصر على المعلومات العسكرية فقط، ولكنه احياناً يتخطى ذلك - في بعض الدول النامية - الى معلومات لاترتبط الا هامشياً بقضايا الدفاع القومي.

(هـ) صعوبات ثقافية، ومن ذلك طغيان اللغة الانكليزية في معظم قواعد البيانات، وصعوبة الوصول الى مصادر المعلومات غير الانكليزية، وصعوبة استخدام اللغة العربية في بعض البرمجيات التشغيلية الخ..

٥- مراكز المعلومات القطاعية

تشكلت الشبكة القومية للمعلومات من مقر للتنسيق، اقيم في مبنى اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ومن عدد من مراكز المعلومات القطاعية، وعدد آخر من مراكز المعلومات الاقليمية، وذلك لتسهيل الاستفادة من الشبكة خارج القاهرة على امتداد القطر. وقد اعتمدت لادارة الشبكة صيغة لامركزية تعطي لكل بؤرة استقلالاً في ذاتها - بماليتها وادارتها وموظفيها وتجهيزاتها - ويكون التنسيق مع المركز متعلقاً بوضع السياسات العامة، والمقاييس، وقواعد العمل الموحدة في كل البؤرة. وقد كلف مركز الشبكة بإقامة بؤر اضافية، حسب الحاجة، بعد القيام بدراسات الجدوى الضرورية، والمشاركة في بناء هذه البؤر من خلال المساعدة في انتقاء التجهيزات وتدريب القوى العاملة.

اما البؤر القطاعية للشبكة فهي التالية:

(أ) قطاع الزراعة: مركز التوثيق والمعلومات المصري للزراعة.

(ب) قطاع الطاقة: جهاز تخطيط الطاقة.

(ج) قطاع الصناعة: مركز تنمية التصميمات الصناعية.

(د) قطاع الصحة: مركز تكنولوجيا التعليم الطبي.
مستشفى جامعة عيد شمس التخصصي؛
مركز معلومات الفارماكو.

(هـ) قطاع التعمير: مركز البحوث والدراسات.

(و) قطاع العلم والتكنولوجيا:المركز القومي للاعلام والتوثيق.
مركز معلومات المساحة والجيولوجيا.

(ز) قطاع البحوث الاجتماعية: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ولا بد من الاشارة الى ان هذه اللامركزية في الادارة تعطي مرونة كافية للمراكز القطاعية، الا انها تجعل تطور هذا البؤر ونموها غير متواز فيما بينها، وبين مركز الشبكة في الكاديمية. اذ من الملاحظ ان مركز الشبكة نجح في تطوير التجهيزات والبرمجيات باستمرار، في حين ان بؤرة قطاع الصناعة، مثلاً، تخلفت بشكل ملحوظ، وعجزت عن الاستمرار في تقديم خدمات الشبكة، لافتقادها للتجهيزات الحاسوبية التي تسمح لها بمواكبة المستجدات.

٦- الشبكة الاوروبية اي يونيت[١٠٨] (EU Net)

ومن اجل تطوير خدماتها وتوسيع اتصالاتها الخارجية، قامت الشبكة القومية بالتعاقد مع الشبكة الاوروبية (اي يونيت) لتمثيلها في مصر. واي يونيت هي شبكة اوروبية رائدة تضم ٤٠ دولة مشتركة في اوروبا وشمال افريقيا، ولديها خطوطها الهاتفية المستقلة التي تسمح لها بالربط الحاسوبي الامثل بين مراكزها، كما ان لهذه الشبكة ارتباط شامل مع الانترنيت يسمح لكافة مراكزها بالاستفادة من كامل خدمات الشبكة العالمية. وتتمتع شبكة اي يونيت، من الناحية الفنية، بدرجة عالية من المصداقية والاستمرارية، ضمن نطاقها الجغرافي، مقارنة بغيرها من الشبكات التي توفر خدمات شبكة الانترنيت (ISP)[١٠٩]، وذلك من خلال عدد كبير من الخطوط الهاتفية المستقلة والمتوازية، العاملة عبر الاطلسي بطاقة نقل ضخمة. وتقدم الشبكة القومية من خلال اي يونيت الخدمات الحاسوبية التالية:

(أ) البريد الالكتروني، للافراد وللمؤسسات، بما يضمن ايصال الرسائل بسرعة شبه فورية عبر القارات والمحيطات، بما في ذلك نقل النصوص والصورة والصوت.

(ب) يوز نيت (USE net) وهي عبارة عن لوحة اعلانات الكترونية ضخمة تنشر فيها مختلف الصحف العالمية، بحيث يستطيع المستفيد الاطلاع على صحيفته حال صدورها. وتسمح هذه الخدمة ايضاً للمشترك ان يرسل رسائله او اسئلته وتلقي الردود عليها من الخدمة نفسها، او من مشترك آخر عبر الشبكة.

(ج) البحث عن ملفات معينة على الانترنيت، واسترجاعها ونقلها لحاسوب المستفيد (اذا كان ذلك مسموحاً) او نقل اي ملف على حاسوبه بالاتجاه للعاكس، الى الشبكة، لبثه الى غيره من المشتركين.

(د) وفيها ايضاً خدمات اخرى متنوعة مثل "معلومات المسافر" الخ..

٧- ملاحظات حول الشبكة القومية للمعلومات

(أ) انشئت الشبكة القومية للمعلومات للاهتمام بالمعلومات العلمية والتكنولوجية بشكل خاص، ولتوفيرها للاوساط العلمية والبحثية والجامعية، وما زالت تعطي هذا الموضوع اهتمامها الرئيسي، رغم تشعب خدماتها وتنوعه.

---

(١٠٨) كراس تعريفي اصدرته الشبكة القومية للمعلومات المرجع (٦-١١).

(١٠٩) Internet Service Providers (ISP).

(ب) تعتمد الشبكة على ارتباطها المباشر بعدد كبير جداً من مصادر المعلومات في مصر، بما في ذلك الجامعات، والمكتبات العامة، ومراكز المعلومات والتوثيق، بحيث يمكن القول انها قادرة على تغطية كل ما يطبع وينشر في مصر.

(ج) تعتبر "قائمة الدوريات الموحدة" في مصر، من افضل قواعد المعلومات في هذا المجال، وتصنف على انها الخامسة في الترتيب على الصعيد الوطني، من حيث نسبة الطلب عليها.

(د) تعتمد الشبكة للوصول الى المراجع الاجنبية على الاتصال المباشر بعدد واسع من قواعد البيانات الدولية ذات الاتصال الهاتفي المباشر، خاصة في امريكا، كما انها اضافت خدمة قواعد البيانات على الاقراص الممغنطة، التي تحدث باستمرار.

(هـ) خارج اطار المراجع والوثائق والدوريات، تقدم الشبكة خدمات اخرى متنوعة، ولكنها تعاني بشكل ملحوظ من نقص البيانات الاولية والرقمية وضعف مصادرها، وهو ما تعاني منه مختلف مصادر المعلومات الاخرى في المنطقة.

(و) وتعاني الشبكة من نقص الطلب على المعلومات عموماً، مقارنة بالقدرات البشرية والمادية المتوفرة لديها للرد على الطلبات، مما يقلل الى درجة كبيرة من حسن ادائها ويخفض من مردودها الاقتصادي الربحي.

(ز) من المفترض ان يكون مركز تنمية التصميمات الصناعية البؤرة القطاعية للشبكة القومية الذي يغطي الصناعات ومؤسساتها. الا ان هذا المركز يعاني من اشكالات عديدة جعلته يعجز عملياً عن القيام بهذا الدور منذ عدة سنوات، وهو ما سيرد ذكره فيما بعد.

(ح) وبالتالي فإن الشبكة القومية لاتعطي القطاع الصناعي اي اهتمام خاص حالياً، وليس لديها من قواعد البيانات ما يلبي احتياجات هذا القطاع، باستثناء القواعد البيبليوغرافية العامة، التي تغطي مختلف المراجع العلمية والتكنولوجية. وكذلك ليس هنالك رصد عملي للطلبات التي ترد الى الشبكة من مختلف المؤسسات الصناعية، ولا لنوعية هذه الطلبات.

دال- مركز تنمية الصادرات المصرية[١١٠] - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

١- تعريف بالمركز

اقيم مركز تنمية الصادرات المصرية - كهيئة حكومية عامة عام ١٩٧٩ - بمساعدة من الامم المتحدة، وتم تعديل قانونه بشكل جذري عام ١٩٩٢ ليواكب الاصلاحات وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة. واصبح نصف مجلس ادارة المركز من القطاع الخاص. ويقوم المركز بخدمة قطاع التصدير في مصر، بالتعاون مع الهيئات المصدرة ومع مختلف المنظمات الاقليمية والدولية المعنية. وتشمل خدماته القيام بالدراسات وانشطة الدعاية والترويج للمنتجات المصرية في الاسواق الخارجية، وتوفير المعلومات الضرورية عن اسواق التصدير للمصدر المصري. وقد وضع المركز لتطوير الصادرات، برامج خاصة من خلال اختيار مجموعات سلعية ذات اولوية، والعمل على تطويرها لتناسب اسواق

---

(١١٠) دليل تعريف بخدمات المركز، المرجع رقم (٦-١٣) و (٦-١٤)، زيارة ميدانية لرئيس المركز د. حمدي سالم.

التصدير، بعد دراسات معمقة متأنية تتم من خلال بالاتصال المباشر بالمصدر المصري وبالمستورد الاجنبي، مع السعي المستمر لمواكبة التطورات العالمية في مجال التجارة الخارجية.

٢- اختصاصات المركز

ومن الاختصاصات التي ينص عليها قانون المركز لعام ١٩٩٢، التالية:

(أ) اقامة نظام تجميع وتبويب وتخزين ونشر المعلومات التجارية والتسويقية الدولية والوطنية.

(ب) اعداد البحوث والدراسات السلعية والسوقية، ودراسة الطاقات الاستيعابية للاسواق الخارجية، والخطط التسويقية المناسبة لتحقيق المنافسة الناجحة للسلع والخدمات التي لمصر ميزات نسبية فيها.

(ج) تعريف قطاع التصدير بالفرص التصديرية، والامتيازات والتفضيلات الجمركية وغير الجمركية والخدمية، في الاسواق الخارجية.

(د) اقامة نظام تدريب متكامل، لتنمية الكفاءات التدريبية الوطنية، من أجل رفع مستوى الكفاءات الفنية والادراية العاملة في مجال التسويق.

(هـ) المساهمة في تعريف المستثمرين المصريين والأجانب بمجالات الاستثمار في المشروعات الموجهة للتصدير، والمساهمة في اعداد دراسات تسويقية ميدانية لهذه المشروعات، وتقديم المعونة في مجال التمويل الاستثماري بغرض التصدير.

(و) متابعة دراسة معوقات التصدير بصورة دورية، والمساهمة في إعداد نظام متكامل من حوافز التصدير، لتخفيف الأعباء وتسهيل تخطي المعوقات.

(ز) تنمية التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية في مجال تنشيط الصادرات المصرية.

(ح) المساهمة في اعداد الدراسات اللازمة لانشاء مجالس سلعية، يمثل فيها القطاعين العام والخاص، لاهم المنتجات التصديرية.

٣- الخدمات التي يقدمها المركز

يقدم المركز طيفاً واسعاً من الخدمات المساندة لقطاع التصدير، ومن اهمها ما يلي:

(أ) اعداد دراسات متنوعة في المجالات التالية:

(١) دراسات عن الاسواق الخارجية، وخصائصها، واحتياجاتها من السلع المصرية، والمواصفات المطلوبة لهذه السلع، وقواعد الدخول لهذه الاسواق، ونظم الاستيراد والجمارك، وقنوات التوزيع الخ..؛

(٢) دراسات تسويقية لسلع معينة في سوق معين، تحت اسم "نافذة على الاسواق العالمية"، وتشمل هذه الدراسات معلومات عن السلع المختارة، واسواق التصدير، ومصادر السلع المنافسة، وقنوات التوزيع، وطرق الدعاية، والمعارض المتخصصة، واسماء المستوردين، اسماء المجلات المتخصصة حيث يمكن الاعلان عن السلع المصرية، الخ..؛

(٣) دراسات حول توقعات مستقبلية في التجارة الخارجية، بما في ذلك احداث مؤثرة، تطور الذوق في سوق التصدير، مستجدات التكنولوجيا، تغير في المواصفات الدولية او في الرسوم الجمركية او في اجراءات التصدير الخ..

(ب) القيام بأنشطة واسعة للتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية من اجل الترويج للصادرات المصرية ورفع كفاءتها، ومن ذلك:

(١) تسجيل بيانات الاعضاء لدى الهيئات الاجنبية التي يرتبط معها المركز ببرنامج تنمية الصادرات، وتوسيع الاتصالات بهؤلاء الاعضاء؛

(٢) الاستفادة من الخبرات الفنية التي تتيحها المنظمات الدولية في مجال تطوير المنتج؛

(٣) المشاركة في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية المناسبة، وفي المعارض؛

(٤) تنظيم زيارات ميدانية للمصدرين المصريين، وزيارات مماثلة للمستوردين للسلع المصرية؛

(٥) تنظيم بعثات ترويجية لاسواق مختارة من الشركات المصرية المعنية؛

(٦) تنظيم اسابيع تشجيعية في سلاسل المحلات الكبرى، في الخارج.

(ج) توفير المعلومات التجارية، وفي هذا المجال يقوم المركز بتجميع ونشر مختلف المعلومات التي تهم قطاع التصدير، ومن ذلك ما يلي:

(١) اصدار معلومات حول متوسط اسعار الجملة للخضر والفاكهة والزهور الخ.. اسبوعياً، في اهم الاسواق العالمية، بالاشتراك مع نشرة MNS للمركز التجاري الدولي ITC؛

(٢) اصدار بيانات الرسوم الجمركية المفروضة في الاسواق العالمية، والتعريف بالتخفيضات والاعفاءات الجمركية، وبيان القيود غير الجمركية)؛

(٣) الاعلام عن الانظمة المعممة للمزايا والتفضيلات الجمركية، بصفة دورية؛

(٤) الاعلام عن نظم التعريفات الجمركية العالمية الجديدة HS وعن المواصفات والمقاييس الدولية؛

(٥) الاسراع في نشر الفرص التصديرية، وفرص الاستثمار، والمناقصات العالمية؛

(٦) اصدار احصائيات متنوعة عن كمية وقيمة صادرات مصر الى الاسواق المختلفة، وحفظ ذلك في قاعدة بيانات خاصة في المركز، تحدث باستمرار.

(د) تنظيم برامج تدريب متنوعة ومتخصصة، محلياً وفي الخارج، لتنمية القدرات المصرية في كافة المجالات المتعلقة بالتصدير، من البرامج المكثفة ليوم واحد الى البرامج المتخصصة التي تمد لعدة اشهر.

(هـ) تنظيم سلسلة من حلقات النقاش المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بالتصدير، ومن ذلك:

(١) دراسة قضايا ومشاكل تصديرية محددة، بحوار بين اصحاب المشكلة والسادة المسؤولين؛

(٢) تبادل الحوار بين الاعضاء المنتجين - المصدرين ومراكز البحوث المهتمة بتنمية وتطوير الانتاج، من اجل الارتقاء بالسلع المصرية الى المستوى العالمي المنافس؛

(٣) عقد ندوات داخل وحدات الانتاج، لمناقشة الظروف والاوضاع الخاصة بتلك الوحدات بغرض رفع كفاءتها الانتاجية وتحسين ادائها في مجال التصدير.

(و) المساعدة في نقل التكنولوجيا: يسعى المركز لتطوير طرائق الانتاج - وبشكل خاص تكنولوجيا الانتاج - بما يساهم في تحسين المنتج المصري ليواكب متطلبات اسواق التصدير من حيث الذوق والجودة والتكلفة. وفي هذا المجال يقوم المركز بما يلي:

(١) اعداد دراسة كاملة لقطاع محدد، من حيث تقانات الانتاج المتوفرة عالمياً في مصادرها وانتقاء الانسب منها لتطوير السلع وطرائق الانتاج المحلية. ويتم ذلك في كثير من الاحيان بمشاركة خبراء من مراكز اجنبية متخصصة، في اطار تعاون ثنائي؛

(٢) تنظيم اقامة الخبراء الاجانب في وحدات الانتاج نفسها، للمشاركة في اعداد خطط عملية لتطوير وحدة الانتاج المعنية، تنفذ بمشاركة من الخبير نفسه؛

(٣) إشراك اصحاب المصانع في معارض خارجية للاطلاع على السلع المنافسة، وللتدرب على عمليات التسويق والتصدير.

(ز) تسهيل فرص الاستثمار الخارجي للمستثمر المصري. وفي اطار الترويج للسلع المصرية المغذية والوسيطة، يقوم المركز بالتعرف على فرص استثمار مشتركة، خاصة في الدول الافريقية، وبطلب من المستثمر المصري، لاعداد مشاريع مختلطة (Joint Venture)، من ذلك مثلاً مصانع لتجميع الثلاجات - في بعض الدول الفريقية - تستخدم مكونات واجزاء مصرية.

٤- آليات نشر المعلومات

يقوم المركز بايصال ما يتجمع لديه من معلومات بآليات متعددة، تبعاً لآنية الخبر ولالحاحه، وطلب المصدرين له، من ذلك:

(أ) الاتصال المباشر بالشركات، في القضايا المستعجلة من خلال الفاكس والهاتف؛

(ب) اصدار نشرات متنوعة ومتخصصة حسب الحاجة؛

(ج) اصدار نشرة شهرية، "نشرة انباء الصادرات"(١١٠)، تتضمن معلومات متنوعة ذات علاقة، بما في ذلك اخبار عن المعارض وطلبات الاستيراد، وانشطة المركز؛

(د) ولم يقم المركز، الى تاريخه: شبكة ارتباط حاسوبية مع شركات التصدير لتسريع ايصال المعلومات اليها، ولكن مثل هذه الشبكة هي حالياً قيد النظر، حسب توفر الامكانات وتجاوب الشركات مع مثل هذا المشروع.

٥- ملاحظات عامة

(أ) لم يقم المركز الى تاريخه برصد الطلبات التي ترده من الشركات المستفيدة، ولا بدراسة هذه الطلبات، وتقييم اداء المركز وحسن الاستفادة من خدماته. ولكن هنالك تقدير اولي لاداء هذه الخدمات من خلال رصد الزيادة الحاصلة في تصدير بعض السلع. من ذلك مثلاً زيادة الصادرات من الاحذية والجلديات بنسبة خمسة اضعاف خلال فترة وجيزة، بعد برنامج للمركز في هذا المجال.

(ب) يمثل المركز بادرة استثنائية في اطار مساهمته في تطوير تقانات الانتاج وتحسين السلع المصرية المصدرة، وهي بادرة تستحق التقدير والاقتباس في الدول العربية، في الحالات المشابهة.

(ج) يمكن للمركز ان يرفع من كفاءته بتحسين تجهيزاته وقدراته البشرية، خاصة باقامة ربط حاسوبي مع شبكات المعلومات الوطنية والدولية، واقامة شبكة ربط حاسوبي محلية مع شركات التصدير.

---

(١١٠) المرجع رقم (٦-١٤).

هاء- نقطة التجارة الدولية المصرية[١١١] وزارة التجارة والتموين

١- توطئة

اقيمت نقطة التجارة الدولية المصرية، بناء لاتفاق الدول الاعضاء في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) على انشاء نقاط للتجارة الدولية تربطها شبكة دولية للاتصالات - ربط حاسوبي عبر شبكات الاتصالات الدولية -، وذلك لتسهيل التعرف على الفرص التجارية والاستثمارية، وتوفير خدمات الاتصال بقواعد المعلومات لخدمة المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اختيار مصر لتكون مقراً لنقطة تجارة دولية، ضمن اول مجموعة نموذجية من نقاط التجارة الدولية شملت ٥٧ نقطة، شكلت اول شبكة نقاط التجارة الدولية، تم افتتاحها عام ١٩٩٤.

وقد اقيمت نقطة التجارة الدولية المصرية ضمن وزارة التجارة والتموين، وجرى تجهيزها واعدادها بالتعاون مع مركز التجارة الدولي ITC، التابع للامم المتحدة. ويجرى حالياً اعداد نقاط فرعية في بعض المدن الصناعية وفي الاسكندرية، وذلك لخدمة المؤسسات القائمة في هذا المدن، كما يجري اعداد مشروع لشبكة الكترونية محلية للاتصال برجال الاعمال وبالنقاط الفرعية، وبوحدات وزارة الاقتصاد المعنية، حيث من المتوقع ان تصل هذه الشبكة الى ٢٥٠ مشترك من رجال الاعمال واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على ان يجري توسيعها حسب الطلب.

٢- الانشطة العامة

تقوم نقطة التجارة الدولية المصرية بتقديم الخدمات التالية للمستفيدين، من داخل مصر وخارجها، بالاتصال المباشر او بالبريد الالكتروني:

(أ) التعرف على الفرص التجارية والاستثمارية، وتوفير المعلومات والبيانات عنها باستخدام البريد الالكتروني، عن طريق الشبكة العالمية لنقاط التجارة الدولية، وكذلك عن طريق مكاتب التمثيل التجاري في الخارج؛

(ب) توفير البيانات والمعلومات عن الاسواق الخارجية، عن طريق مراكز المعلومات الدولية، والمنظمات الاقليمية والدولية، بما في ذلك الاونكتاد ومركز التجارة الدولي ومراكز التجارة العالمية؛

(ج) توفير البيانات الاحصائية عن الانتاج المحلي الصناعي والزراعي، وعن الوحدات الانتاجية، والطاقة التصديرية؛

(د) توفير بيانات المصدرين والمستوردين، وبيانات الشركات والمصانع العاملة في مصر؛

(هـ) التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية، والغرف التجارية، والاتحادات العاملة في نشاط التجارة الدولية.

---

(١١١) كراسات تعريف بالنقطة المرجع رقم (٦-١٦)؛ زيارة ميدانية للسيد مصطفى سعيد احمد، رئيس نقطة.

٣- الانشطة المتخصصة

يقيم في مقر نقطة التجارة الدولية المصرية ممثلون عن مختلف الهيئات والاجهزة والادارات المعنية - في القطاع العام والقطاع الخاص - بما في ذلك ممثلين لمؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة ورجال الاعمال، وذلك من اجل توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والآنية، في المجالات التالية:

(أ) **البنوك:** فتح الاعتمادات، القروض، تمويل عمليات التصدير، خطابات الضمان، عقود البيع الدولية، التسهيلات الانتمائية الخ...؛

(ب) **التأمين:** ادارة المخاطر المالية غير الائتمانية، التأمين على الائتمان، تأمين البضائع والنقل والصادرات والواردات الخ..؛

(ج) **المواصفات القياسية:** المواصفات المطلوبة للمنتجات الصناعية والزراعية، الجهات المسؤولة عن نظم مراقبة الجودة، الاجراءات المطبقة في الاسواق الخارجية الخ..؛

(د) **التشريعات والاجراءات:** القوانين والاجراءات والتعليمات التي تحكم التجارة الدولية؛

(هـ) **الجمارك:** الاجراءات، معاملات التخليص، ادارة المخاطر، التعرفة الجمركية، الخ..؛

(و) **النقل:** التعرفة المعممة، اجور الشحن البحري والبري والجوي، توفر الشاحنات والسكك الحديدية، اجراءات النقل متعددة الوسائط، المناولة في النقل، قضايا التلف والهلاك والتأخيرات والحوادث الخ..؛

(ز) **الرقابة الصناعية:** الرقابة النوعية على جودة السلع المصدرة والمستوردة، استخراج شهادات الجودة، وشهادات المنشأ، واستخراج السجلات التجارية الخ..؛

(ح) **التعبئة والتغليف:** المواد المستخدمة وفقاً لنوعيات السلع، مجالات التعبئة والتغليف وشركاتها، الوحدات المتخصصة، التكاليف، الخ..

ولتوفير كل هذا المعلومات بشكل آني ودقيق، ولتأمين وجود ممثلين عن كافة الجهات المعنية بها، اقامت نقطة التجارة الدولية المصرية علاقات عمل وثيقة مع الجهات التالية: وزارة الاقتصاد، اتحاد الصناعات، الغرف التجارية، الوزارات والاجهزة الحكومية المعنية، مراكز التمثيل التجاري في الخارج، الخ.. كما اقامت علاقات مع رجال الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص، ومع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية. ولضمان نشر هذه المعلومات وسرعة تلبية الطلب عليها، اقامت النقطة طيفاً واسعاً من قواعد البيانات والمعلومات، ومنها التالية: الصادرات، الواردات، القوانين والتشريعات في مصر، القوانين والتشريعات في اسواق التصدير، النقل، الجمارك الخ.. كما انها بصدد اعداد قاعدة بيانات حول التعرفة الجمركية والاجراءات الجمركية في اسواق التصدير.

وبالاضافة الى ذلك اقامت النقطة ارتباطاً حاسوبياً مباشراً بالشبكات التالية:

شبكة نقاط التجارة الدولية
الانترنيت، ومن خلالها ترتبط حاسوبياً بمكاتب التمثيل التجاري في الخارج
شبكة التجارة العربية، وهي نقطة بؤرية لها.

٤- الموقع الموحد للمعلومات والاجراءات

وانطلاقاً من سعيها لتوفير كل الخدمات والانشطة المذكورة في مقرها، ومن خلال الربط الحاسوبي والبريد الالكتروني، يطلق على نقطة التجارة الدولية صفة "الموقع الموحد للمعلومات والاجراءات "One Stop Shop"، فهي مركز موحد، يوفر لرجال الاعمال واصحاب المؤسسات الاقتصادية مجموعة الخدمات المتكاملة التي تتعلق بالانشطة الاقتصادية، والتجارية بشكل خاص، بما في ذلك الصفقات التجارية، التعرف على الفرص الاستثمارية المختلفة، ترويج المشروعات المشتركة، التعرف على فرص التصدير والاستيراد الخ.. كذلك فهي تتيح لرجال الاعمال الاستفادة من مختلف قواعد البيانات في مقرها، او تلك المرتبطة بها من خلال شبكات المعلومات المذكورة، التي تغطي بياناتها كل الجوانب التي تحتاجها العمليات الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك العمليات البنكية، والتسهيلات الائتمانية، واسعار الشحن، وتكلفة النقل، وقضايا التعبئة والتغليف، والرقابة النوعية الخ..

وتقوم النقطة ايضاً بتوفير معلومات عن الاسواق الخارجية، وفقاً للطلبات التي تردها بالبريد الالكتروني، وتعتمد في ردودها حالياً على شبكات المعلومات الدولية التي ترتبط بها، بانتظار اقامة قاعدة معلومات عن هذه الاسواق في مقرها.

٥- مصادر المعلومات

تعتمد النقطة في الحصول على المعلومات اللازمة على مصادر المعلومات المباشرة التالية:

(أ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء؛
(ب) استمارات خاصة توزعها تشمل: بيانات السلع والمنتجين والمصدرين والمستوردين؛
(ج) كاتالوجات الشركات والمؤسسات؛
(د) وكالات النقل البري، والبحري، والجوي؛
(هـ) مديرية الطيران المدني؛
(و) مديرية الجمارك؛
(ز) وزارة الخارجية، بالنسبة للاتفاقات التجارية مع الدول.

٦- ملاحظات عامة وتوصيات

(أ) تمثل نقطة التجارة الدولية، نقطة تحول ملموس في العلاقات التجارية الدولية. وفي نفس الوقت تشكل مصدراً هاماً موحداً لمختلف المعلومات التي تهم القطاع الصناعي، خاصة في علاقاته التجارية: التسويق، التصدير، استيراد المواد الخام الخ.. واهم ما يلفت النظر اليه، انها "موقع موحد للمعلومات والاجراءات" يوفر معظم المعلومات التي تستلزمها العمليات التجارية وحتى العمليات الصناعية؛

(ب) ولزيادة خدماتها للقطاع الصناعي بشكل خاص، ولتطوير القدرات الصناعية والتكنولوجية. تدرس النقطة بجدية قضايا التجارة بالمعلومات التكنولوجية، من اجل الوصول الى خطة عمل جادة في هذا المجال. قد أقامت لجان متخصصة لدراسة قضايا تصدير البرمجيات بشكل خاص، وقضايا التجارة الالكترونية بشكل عام؛

(ج) ولتطوير عملها وزيادة قدرتها على تلبية الطلبات والاحتياجات، تتطلب النقطة تنظيم برامج تدريب خاصة ومكثفة في مجالات مثل: استعمال الشبكات الحاسوبية، وتطوير البرمجيات المتعلقة بها، وقضايا الاحصاء والترميز الاحصائي، وغير ذلك من المواضيع المتخصصة؛

(د) تؤكد النقطة على اهمية التعاون العربي لتنشيط التجارة البينية العربية، وبشكل خاص بالسلع المصنعة، وهي لذلك بؤرة مركزية لشبكة التجارة العربية، الى جانب نقاط اخرى مماثلة للتجارة الدولية في تونس والمغرب وغيرها من الدول العربية. وهنالك تأكيد على اهمية الربط الحاسوبي المباشر بين النقاط العربية، وتنشيط شبكة التجارة العربية لتساهم بشكل ملحوظ في تخفيف تكاليف الاتصالات الحاسوبية. بالاضافة الى ذلك يرى المسؤولون في النقطة المصرية ضرورة الاهتمام بتطوير الاحصاءات والبيانات الاولية العربية، وتوحيد طرق التصنيف والترميز التي تعتمدها، وتدريب القوى البشرية اللازمة للارتقاء بالاحصاءات العربية؛

(هـ) وحيث ان النقطة قد باشرت اعمالها من فترة زمنية وجيزة، فإنها لم تقم الى تاريخه بدراسات تحليلية جادة لمستوى الاداء في خدماتها، ولا لمدى الاستفادة من هذا الخدمات، ومدى نجاحها في زيادة الصادرات المصرية، وفي تحقيق اداء المؤسسات المصرية في التجارة الخارجية. الا ان الانطباع، المبني على الزيادة المضطردة في الطلب على خدماتها، يشير الى ان النقطة تقوم بخدمات جليلة في تنشيط التجارة الخارجية، وتحسين فرص التصدير للسلع المصرية.

واو- مركز تنمية التصميمات الصناعية(١١٢)

١- توطئة

تأسس مركز تنمية التصميمات الصناعية (IDDC) عام ١٩٦٨ بمساعدة من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، بهدف تقديم الخبرة والمساعدة الفنية والتدريبية للصناعات المصرية، ومن اجل زيادة كفاءة هذا الصناعات - في القطاعين الخاص والعام - والمساهمة في زيادة فرص العمل الصناعية. وتشمل هيكلية المركز العامة ثلاثة مراكز متخصصة، هي:

مركز الهرم (معهد الصناعات الصغيرة) ومكاتبه الفرعية في الاسكندرية والاسماعيلية
مركز تصميم وتطوير المعدات الميكانيكية والاسطمبات
مركز تصميم وتطوير الصناعات الالكترونية

---

(١١٢) نشرة تعريفية، المرجع (٦-١٥)؛ زيارة ميدانية للمركز.

وقد مر المركز بمراحل متعددة، كان فيها مراحل نهضة ومراحل ركود، نظراً للتغيرات المستمرة في هيكلية القطاع الصناعي في مصر. وهو حالياً يمر بمرحلة ركود نسبي، واعادة نظر في هيكليته الادارية والفنية.

٢- خدمات المركز

يقدم المركز IDDC الخدمات التالية، من خلال مراكزه المتخصصة:

(أ) مركز الهرم

(١) تقديم الارشاد الفني والاداري للصناعات القائمة، لتشخيص الاشكالات التي تواجهها، والمساعدة في حلها، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وبنك التنمية الصناعية.

(٢) تقديم الاستشارات للشركات الصناعية في مجالات النظم الادراية، والصناعية، مثل: نظم الجودة، والصيانة، تخطيط المصانع، الدراسات التسويقية، نظم المعلومات الخ...

(٣) تسهيل عمليات المناولة الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والشركات الصناعية الكبيرة.

(٤) تصميم وتطوير المنتجات.

(٥) تصميم وتطوير معدات الانتاج الاستثماري.

(٦) توفير خدمات المعلومات الصناعية، سواء من المصادر المتاحة داخل المركز، او من بنوك المعلومات الوطنية والدولية.

(٧) تعتبر وحدة المعلومات الصناعية في المركز النقطة البؤرية لقطاع الصناعة في الشبكة القومية للمعلومات.

(٨) التدريب الفني للمهندسين والفنيين.

(٩) تقديم خدمات مساندة للصناعات، مثل: الطلاء الكهربائي، المعالجة الحرارية، التحاليل الكيميائية الخ..

(ب) مركز تصميم وتطوير المعدات الميكانيكية

(١) تصميم الاجهزة والمعدات للصناعات الهندسية.
(٢) تصميم الاسطمبات، وقوالب حقن البلاستيك، وقوالب السبك.
(٣) انتاج العينات الاولى من المعدات المصممة في المركز.
(٤) تدريب المهندسين والفنيين على عمليات التصميم وتكنولوجيا التصنيع.

(ج) مركز بحوث وتطوير الصناعات الالكترونية

(١) تصميم وانتاج لوحات الدوائر المطبوعة ودوائر الافلام السميكة.

(٢) تصميم وتطوير النظم الالكترونية المتكاملة، والمعدات الالكترونية لتطبيقات مختلفة، مثل: نظم التحكم، نظم المراقبة الاوتوماتيكية، والنظم المتكاملة الخ..

(٣) اختبار الاجهزة الالكترونية واصلاحها.

(٤) تقديم الاستشارات حول تقانات الالكترونيات للمؤسسات الصناعية.

(٥) تدريب المهندسين والفنيين في مختلف مجالات الالكترونيات.

(د) خدمات اخرى يقدمها المركز

بتمويل من البنك الدولي، وبطلب من بنك التنمية الصناعية - لعدم توفر الخبرة الفنية لدى بنك التنمية الصناعية - يقوم المركز بقييم المشاريع التي تتقدم بطلب قروض من بنك التنمية الصناعية لاستيراد المعدات، ودراسة جدواها الصناعية والتقنية؛ كما يقوم بتقديم خدمات فنية استشارية للمشاريع التي تحوز على قروض، ويقوم بتدريب القوى العاملة فيها.

٣- وضع المركز الحالي

مع سياسة الاصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة، والتوجه لخصخصة المؤسسات العامة، تم وضع المركز بين المؤسسات العامة التي ستعرض للبيع للقطاع الخاص. وقد ادى ذلك الى إهمال نسبي لهذا المركز، وتقليص ملحوظ في ماليته وانشطته. كما ادى الى تخلف المركز عن متابعة المستجدات في مختلف الميادين الهندسية والصناعية. ولكن سياسة الدولة تجاه المركز عادت فتغيرت وتقرر الابقاء عليه ضمن القطاع العام، مع السعي لجعله قادراً على الاكتفاء المالي من خلال خدماته المدفوعة لمختلف المؤسسات الصناعية في القطاعين العام والخاص. وحالياً تعمل ادارة المركز جاهدة للنهوض مجدداً، واعادة تحديث تجهيزات المركز وقدراته البشرية، خاصة في اطار خدمات المعلومات والاستشارات والتدريب. من ذلك مثلاً التعاون مع مؤسسة فرنسية للتعاون الفني من اجل ادخال برنامج تدريب جديد لاصحاب الصناعات الصغيرة ومدرائها حول تصميم السلع وطرائق الانتاج، يستخدم اسلوب المحاكات بالحاسوب، ويعتمد تجهيزات وبرمجيات مقدمة من المؤسسة الفرنسية. وتشعر الادراة الحالية بالحاجة الملحة لعودة المساعدات الدولية - خاصة من الامم المتحدة - والتي كان لها دور اساسي في تجهيز المركز وتدريب وتطوير قدراته البشرية.

٤- وحدة المعلومات الصناعية

في مطلع الثمانينات انشأ المركز ضمن هيكليته، وحدة للمعلومات الصناعية اعدت قاعدة بيانات متكاملة تتضمن كل المعلومات والبيانات عن المؤسسات الصناعية التي تعاونت بصيغة او اخرى مع المركز (من خلال برامج التدريب، والاستشارات الفنية، وطلبات التصميمات الخ..). وفي اواسط

الثمانينات تم اختيار هذه الوحدة كبؤرة قطاعية لقطاع الصناعة، في الشبكة القومية للمعلومات، تقوم بجمع كافة المعلومات والبيانات عن القطاع الصناعي، وتقدم هذه المعلومات لمن يطلبها من المستفيدين، في المركز او عبر خطوط الهاتف (on-line). وقدتمت في حينه اقامة قواعد بيانات موسعة من بينها - الى جانب قاعدة البيانات عن المؤسسات الصناعية - قاعدة بيانات عن كل ما يصدر من مطبوعات عن الصناعة في مصر، بما في ذلك تقارير الشركات، وكاتولوجاتها، سميت Egypt Industrial Database.

وفي اواخر الثمانينات تلقى المركز مساعدة من هيئة التعاون الدولي الامريكية (USAID)، لدراسة وضع الصناعات المصرية القائمة، وحصر التكنولوجيات التي تستخدمها ووضعها في قاعدة بيانات، ثم للقيام بدراسات حول امكانات تطويرها وتحديثها. وقد شارك في هذا المجهود خبراء من مؤسسات امريكية مختصة. الا ان هذا البرنامج توقف عام ١٩٨٨ لنقص في الموارد المادية والبشرية.

وحالياً هنالك جهود مستجدة لاعادة تنشيط وحدة المعلومات من ضمن امكانات المركز الذاتية، وبما يمكن الحصول عليه من مساعدات دولية، من ذلك:

(أ) شراء حاسوب حديث لوحدة المعلومات؛

(ب) السعي لربط الوحدة مع شبكة الانترنيت، من خلال الشبكة القومية للمعلومات او من خلال مركز المعلومات في مجلس الوزراء؛

(ج) العمل لاعادة بناء قاعدة بيانات حديثة عن الصناعات الصغيرة، من بيانات الشركات التي تتعامل مع انشطة المركز؛

(د) وهنالك مشروع قيد الدرس لاقامة شركة استثمارية للمعلومات الصناعية والتكنولوجية، بالتعاون مع اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومع اتحاد الصناعات المصرية.

٥- ملاحظات حول انشطة المركز

(أ) يشكل مركز تنمية التصميمات الصناعية حالة تستحق الدراسة والعناية، فقد كان يقدم للقطاع الصناعي خدمات ملموسة مثل التصاميم الصناعية، والاستشارات الفنية والهندسية وخدمات المعلومات، حيث كانت قواعد البيانات التي اقامها تشمل معلومات عن المؤسسات الصناعية، وعن التقانات المستخدمة، وعن القدرات والخبرات الصناعية، وهي كلها معلومات تفيد القطاع الصناعي مباشرة كما تفيد اصحاب القرار الراغبين في بلورة خطط للنهوض به. لهذا لابد من توجيه دعوة الى كافة الجهات المعنية، الوطنية والدولية، بضرورة السعي لاعادة النشاط الى هذا المركز الحيوي للصناعة، وخاصة في مجال خدمات المعلومات.

(ب) ومن الملاحظ ان التقلب في وضع المركز - بين خدمة القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص - قد اثر على عمله كثيراً. وانطلاقاً من ذلك لابد من السعي الى قرار نهائي واضح يتيح لادارته العمل على وضع خطة عمل تنسجم مع واقعه. وفي هذا المجال، يوصى ان يدفع المركز للعمل على اسس اقتصادية - تجارية، بغض النظر عن صيغة ملكيته، بحيث يكون مكتفياً من الناحية المالية ليس فقط لجهة تسيير العمل، وانما ايضاً لجهة توفير مبالغ من مداخيله للصرف على تحديث اجهزته وتطوير

قدراته البشرية بانتظام لتواكب المستجدات في ميدان عمله، خاصة في اطار تقانات المعلومات. وفي هذا المجال يوصى بإنشاء وحدة لتسويق خدمات المركز تعمل على اسس تجارية، وتسعى لخلق علاقات عامة واسعة بين المركز وكافة المستفيدين من خدماته في القطاعين العام والخاص، كما يوصى بتولية مهمة هذه الوحدة الى متخصصين في التسويق، قادرين على تنفيذ برامج تسويق عملية ومثمرة.

(ج) لابد من اعادة تنشيط البؤرة القطاعية الصناعية في الشبكة القومية للمعلومات، من المستحسن ان يكون ذلك بالتعاون بين المركز والهيئة العامة للتصنيع، وذلك بغض النظر عن الصيغة الادارية لملكية المركز. ذلك ان المركز والهيئة يمتلكان قواعد بيانات هامة عن القطاع الصناعي، ولابد من تعاونهما في تغذية هذه القواعد باستمرار، وتحديثها، وتوفير ما فيها من بيانات على اوسع نطاق، بما في ذلك ربطها بالشبكة القومية للمعلومات، وبمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء.

زاي- اتحاد الصناعات المصرية

١- توطئة

يمثل الاتحاد مؤسسة هامة من مؤسسات القطاع الصناعي الخاص، حيث يضم في عضويته النسبة الاكبر من المؤسسات الصناعية الخاصة على اختلاف احجامها وتنوع انشطتها وانتاجها. وقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة في الفترة الاخيرة الى انتعاش ملحوظ في الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي، والى نمو مضطرد في الاتحاد ونشاطاته، بما في ذلك خدمات المعلومات التي يقدمها مركز المعلومات المتخصص في الاتحاد. ومن اجل مواكبة هذا النمو المضطرد في نشاط الاتحاد، فقد اقام لمقره مبنى جديداً حديث التجهيز، سيكتمل الانتقال اليه قبل نهاية عام ١٩٩٧. وسيتم تحديث مركز المعلومات في المبنى الجديد وزيادة امكاناته المادية والبشرية، بما في ذلك توفير ربط حاسوبي مع شبكة الانترنيت والشبكة القومية للمعلومات، وغيرها من شبكات المعلومات المحلية والاقليمية والدولية.

والى جانب خدمات المعلومات، يقوم الاتحاد بنشاطات متعددة، من ذلك مشاركة الجهات الحكومية المعنية في بلورة اقتراحات عملية للمحفزات التي يمكن ان تقدم للصناعات الناشئة. وقد كان للاتحاد دور في صياغة قانون المحفزات الجديد لشركات التقانات الحديثة، الذي من المتوقع صدوره قريباً. كذلك يشرف الاتحاد على اعداد دراسات متنوعة حول القطاع الصناعي، بما في ذلك دراسات وبرامج عملية لتطوير هذا القطاع وتحديثه.

٢- مركز المعلومات في الاتحاد[١١٣]

يمثل مركز المعلومات واحدة من الخدمات الاهم التي يقدمها الاتحاد لمنتسبيه. ويضم هذا المركز طيفاً واسعاً من قواعد البيانات، ومنها التالية:

---

(١١٣) زيارة ميدانية للمركز؛ كراس تعريفي، المرجع رقم (٦-١٧).

(أ) المؤسسات المنتسبة، وتشمل: اسم الشركة، الشخص المسؤول، وسيلة الاتصال، الاستثمارات، المنتجات، العمالة الخ..؛

(ب) الشركات الصناعية ذات القدرات التصنيعية العالية، والشركات القادرة على تصنيع المعدات الرأسمالية، مع بيانات تفصيلية عن التكنولوجيات المستخدمة؛

(ج) الشركات ذات القدرات التصديرية العالية، بما في ذلك بيانات عن فرص التصدير، وحجم التصدير، ونوع السلع المصدرة، واسواق التصدير الخ.. وقد نسقت هذه الشركات حسب الفرع الصناعي، والمناطق الجغرافية لاسواق التصدير؛

(د) شركات التقانات الحديثة، وتتضمن مختلف البيانات عنها؛

(هـ) مصادر نقل التكنولوجيا في العالم، ومراكز التصنيع الخ..؛

(و) وهنالك قاعدة بيانات قيد الاعداد تضم بيانات كاملة عن الخبرات المصرية في العالم - وفي داخل مصر - خاصة اولئك ذوي الخبرة الطويلة في مختلف المجالات الصناعية.

ويرتبط المركز حاسوبياً بشبكة الانترنيت، وله صفحة خاصة عليها. كما يرتبط بالشبكة القومية للمعلومات، وبمركز المعلومات لمجلس الوزراء. ولدى المركز مشروع شبكة محلية تربط بين منتسبيه وبين مختلف الاجهزة والمؤسسات المعنية العاملة في مصر.

ويصدر المركز نشرات مختلفة، واحصاءات، ودراسات اقتصادية عن الصناعات في مصر، من ذلك احصاءات تجمع من مختلف الغرف الصناعية في القطر، وتشمل البيانات التالية:

بيانات بالمؤسسات الصناعية حسب فروع الصناعة
بيانات حول العمالة
بيانات تفصيلية عن مختلف فروع الصناعة، كما هي مسجلة في الغرف الصناعية، بما في ذلك الاستثمارات، العمالة، التوزيع الجغرافي، حجم الانتاج الخ..

كما يصدر المركز ادلة صناعية متنوعة عن المنتسبين الى الاتحاد والى الغرف الصناعية. ويضم الاتحاد اكثر من ١٣ غرفة صناعية متخصصة تشمل مختلف الفروع الصناعية، مثل: النسيج، الكيميائيات، الصناعات المعدنية، الصناعات الغذائية الخ..

٣- <u>ملاحظات عامة وتوصيات</u>

(أ) يعاني الاتحاد، كغيره من المؤسسات الصناعية، من نقص ملحوظ في البيانات الاولية عن الصناعة، وتناقض هذه البيانات تبعاً لمصادرها، ونقص مصداقيتها. وبالرغم من ان الاتحاد يعتمد في بياناته اساساً على سجلات الغرف الصناعية المباشرة، الا ان هذه السجلات تعاني من عدم تجاوب الشركات نفسها في توفير البيانات المطلوبة، لان الجو الاجتماعي السائد حول المعلومات لايشجع على تفهم قيمة المعلومات واهميتها، سواء بالنسبة لمن يوفر هذه المعلومات أو لمن يستفيد منها؛

(ب) يرتبط الاتحاد بعلاقات عمل وثيقة مع مختلف الادارات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، بما في ذلك الهيئة العامة للتصنيع؛ ونقطة التجارة الدولية المصرية التي يرتبط من خلالها بالممثليات التجارية في الخارج؛ ووزارة القوى العاملة، واتحاد العمال الخ..؛

(ج) يقوم الاتحاد ببعض الجهود غير المنتظمة في اطار تشجيع وتسهيل المناولة الصناعية، وقد أقام لذلك قاعدة معلومات عن القدرات الصناعية في مصر، الا ان هذه الجهود مازالت محدودة، وتحتاج الى تطوير وتنشيط.

حاء- شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة[١١٤]

١- فكرة الشركة

نشأت فكرة الشركة من ان المشروع الصغير والمتوسط يكون عادة، في كثير من معاملاته مع البنوك، غير قادر على توفير الضمانات الكافية لحصوله على الإئتمان المصرفي المطلوب، رغم جدوى المشروع ومساهمته في توسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية. لذلك أنشئت الشركة - بمساندة الحكومة وبعض المنظمات الدولية - لتضمن للبنوك ما تصل نسبته الى ٥٠٪ من الإئتمان المصرفي الممنوح للمشروع الصغير. وذلك لتشجيع البنوك وحثها على اقراض مثل هذه المشروعات بعد التحقق من جدواها الاقتصادية. وذلك من اجل تحقيق مايلي:

(أ) زيادة عدد المشروعات الصغيرة؛

(ب) زيادة نشاط وكفاءة العمل في المشروعات القائمة؛

(ج) زيادة الجدارة الإئتمانية للمشروعات الإنتاجية عن طريق الجهاز المصرفى؛

(د) جنب شريحة جديدة من اصحاب المشروعات، والتى لم تعتد على التعامل مع الجهاز المصرفي.

والمشروع الصغير طبقاً لتعريف الشركة هو المشروع الذي تتراوح تكلفته الاستثمارية من ٤٠ الف جنيه مصري الى ٧ مليون جنيه مصري، بعد استبعاد قيمة الارض والمباني - كتعريف - متضمنة الائتمان المصرفي المطلوب.

وتعمل الشركة في ضمان القروض في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك الصناعة بإختلاف فروعها التي تشمل الانشطة الصناعية التالية:

(١) صناعة المواد الغذائية والمشروبات؛
(٢) صناعة الملابس والجلود والغزل والنسيج؛

---

(١١٤) الكراس التعريفي للشركة المرجع رقم (٦-١٩)؛ زيارة ميدانية للاستاذ احمد عبدالسلام زكي، المدير العام.

(٣) صناعة الاخشاب والمنتجات الخشبية؛

(٤) صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر؛
(٥) صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البلاستيك والمطاط؛
(٦) صناعة الخامات التعدينية (خزف- صيني - زجاج - مواد بناء - فخار)؛
(٧) صناعة المنتجات المعدنية (الماكينات والمعدات) صناعات تحويلية (مجوهرات - آلات موسيقية -أدوات رياضية).

٢- من خدمات الشركة ومشاريعها

وبالاضافة الى ضمان القروض تقدم الشركة الخدمات الجديدة التالية:

(أ) المجمعات الصناعية الصغيرة (مشروع زهراء المعادي): شرعت الشركة في الاسهام المباشر في مجال الصناعات الصغيرة بإقامة مجمع للصناعات الصغيرة بمنطقة زهراء المعادي، سوف يتم استغلالتها في اقامة صناعات انتاج السلع الوسيطة والمغذية وصناعات الاستهلاك المباشر. ويتميز موقع هذا المجمع بتوافر المرافق والخدمات اللازمة، وقربه من الاماكن الرئيسية بالقاهرة الكبرى، وكذلك قربه من المناطق والتجمعات الصناعية الكبيرة بحلوان وطره والتبين. وقد روعي في التصميمات المعمارية للمجمع توفير كافة العناصر اللازمة للمشروعات الصغيرة. ولتقديم خدمات مابعد الإنشاء سوف تقام شركة لادارة هذا المجمع بأسلوب عصرى متطور سواء بالنسبة لخدمات الموقع او المعاونة في تسويق الانتاج؛

(ب) مشروع حضانة المشروعات الصغيرة: تهدف هذه الحضانة الى توفير البعد المكاني للمشروع الصغير، وامداده بالمساعدة الفنية والتكنولوجية، فضلاً عن امداده بالخدمات كالصيانة، والمعلومات، والنقل، والسكرتارية، والاتصالات بالجهات الحكومية للحصول على التراخيص اللازمة، وتوفير التمويل من البنوك بأيسر الشروط؛

(ج) شبكة التجارة وفرص الاستثمار: نظراً لاهمية التصدير للاقتصاد المصري، وتشجيعاً للمصدرين المصريين، تقوم الشركة بتزويد المنتجين المصريين بمعلومات واسعة عن الفرص التصديرية الخارجية الى الدول الاجنبية، وذلك بدون مقابل، من خلال شبكة التجارة العالمية؛

(د) خدمات اضافية توفرها الشركة: تقوم الشركة بدور هام في توفير المعونة الفنية المحلية والدولية، للمشروعات الصغيرة في كافة المجالات، وذلك من خلال المؤسسات التطوعية التي اتفقت معها الشركة، مثل الحصول على شهادة الأيزو بأقل التكاليف.

٣- مركز المعلومات(١١٥)

يخدم مركز المعلومات في شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المؤسسات المقترضة من الشركة بشكل اساسي، وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

---

(١١٥) زيارة ميدانية للاستاذ رضوان احمد رضوان، مدير المركز.

(أ) بيانات احصائية مختلفة عن القروض والضمانات، وجدول تحصيلها. وتضم قاعدة البيانات حالياً ٩٠٠٠ منشأة ل ٢٠,٠٠٠ عميل. وتشمل هذه القاعدة: حجم العمالة، قيمة القروض والضمان؛ الموقع الجغرافي للنشاط الاقتصادي الخ..؛

(ب) يرتبط مركز المعلومات بعدد من شبكات المعلومات، المصرية والدولية، مثل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، ومن خلاله بالانترنيت؛ شبكة التجارة الدولية TRADENET؛ ونقطة التجارة الدولية. وتستخدم هذه الشبكات اساساً للاطلاع على فرص التصدير، ولاعلام منتسبي الشركة عنها مجاناً؛

(ج) يقدم مركز المعلومات خدمات محددة للاطباء والصيادلة المنتسبين حول المعدات الطبية، من خلال وحدة متخصصة في الشركة، وبدون مقابل. كما يقدم مساعدات فنية حول اجهزة تقانات المعلومات التي يمكن ان تستخدم في المشاريع المضمونة في الشركة.

ولم يرصد المركز، الى تاريخه، الطلبات التي ترده على خدمات المعلومات التي يقدمها للمنتسبين، ولكن التقدير انها تصل الى طلبين او ثلاثة في الاسبوع، وربما تزيد هذه النسبة لو جرى "تسويق" واسع لهذه الخدمات من خلال توعية المقترضين على اهمية المعلومات، وعلى ما يتوفر من قواعد بيانات في الشركة.

٤- ملاحظات عامة وتوصيات

تمثل الشركة حالة استثنائية بين مؤسسات القطاع الخاص، كنموذج ناجح في دعم المؤسسات الصغيرة، سواء من حيث ضمان القروض المقدمة لهذه المؤسسات او من حيث خدمات المعلومات المقدمة لها. ويمكن القول ان خدمات المعلومات للمؤسسات المقترضة - وهي تقدم مجاناً - تمثل خطوة ايجابية، ولكن بالامكان زيادتها وتطويرها، خاصة للمؤسسات في المناطق البعيدة عن التجمعات الصناعية، لان معظم هذه المؤسسات تفتقد الخبرة والمعرفة في الحصول على المعلومات الضرورية وكيفية الاستفادة منها. ومن المفيد في هذا المجال ان ترتبط الشركة بمصادر معلومات اخرى، مثل الهيئة العامة للتصنيع، ومركز تنمية التصميمات الصناعية، وغيرها، وذلك لاتاحة مزيد من المعلومات الضرورية للمؤسسات الصغيرة المستفيدة من خدمات الشركة.

اخيراً من الممكن تطوير خدمات المعلومات بشكل اضافي عند اكتمال العمل بمشروع حاضنات الاعمال، لما يمكن للحضانة ان تقدمه من خدمات اضافية للمشاريع المحتضنة، وللمشاريع المرتبطة بها خارج الحاضنة.

ونظراً لنجاح الشركة في خدماتها فقد تم اقتباس برامجها في الشركة الاردنية لضمان القروض، كما يجري العمل حالياً لاقامة شركة مماثلة في الاراضي الفلسطينية.

طاء- المركز القومي للبحوث[١١٦]

١- أهداف المركز

يهدف المركز القومي للبحوث الى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال القيام بالبحوث في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا، وضمن خطة التنمية القومية الشاملة؛ كما يهدف الى تقديم الخدمات العلمية والاستشارية لمختلف قطاعات الانتاج والخدمات، من اجل المشاركة في تحديد المشكلات وايجاد السبل لحلها، ومن اجل تسويق الابداعات المحلية في العلم والتكنولوجيا، ومن اجل زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الحياة في المجتمع المصري.

ويعتمد المجلس لتحقيق اهدافه على اكتساب المعارف الجديدة التي تؤهله ليصبح مؤسسة للابحاث ونقل التكنولوجيا توازي مثيلاتها في العالم، ومن خلال تدريب خريجي الجامعات والباحثين الشباب في مختلف مجالات البحث العلمي لتنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، وذلك بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث الاخرى والاجهزة الحكومية المعنية وقطاعات الانتاج والصناعة.

٢- المراكز المتخصصة التابعة للمركز الرئيسي

يتألف المركز من مجموعة من المراكز المتخصصة في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا؛ ولكل مركز استقلاله الاداري الذي يسمح له بوضع خطط العمل، بالاتصال المباشر والتشاور مع المستفيدين من نشاطاته. ومن المراكز المتخصصة المهتمة بالقطاع الصناعي: الصناعات الصيدلانية؛ الصناعات الكيميائية، صناعة النسيج، الصناعات الالكترونية، الصناعات الغذائية، التقانات الحيوية والهندسة الوراثية، الصناعات الهندسية الخ.. ولكل مركز مختبراته الخاصة وتجهيزاته التي يقوم بتشغيلها وادارتها مجموعات متخصصة في مجالات البحث المعينة.

٣- خدمات المركز

اضافة للمراكز العلمية المتخصصة، يشمل المركز الخدمات التالية ذات العلاقة :

(أ) المكتبة؛
(ب) المركز الوطني للمعلومات والتوثيق؛
(ج) مركز المعدات والاجهزة العلمية؛
(د) قسم التسويق ودراسة الجدوى؛
(هـ) مركز المعلومات.

وتعمل هذه الاجهزة بشكل اساسي لتلبية احتياجات الباحثين في مختلف المراكز المتخصصة، خصوصاً لجهة التعريف بانشطتها واعمالها، وربطها بالمستفيدين في مصر، وبالمؤسسات المناسبة في الخارج وتقدم هذه الاجهزة خدماتها للمستفيدين من خارج المركز عند الطلب.

---

(١١٦) الكراس التعريفي للمركز، المرجع رقم (٦-١٨).

٤- مركز المعلومات

انشأ مركز المعلومات، عام ١٩٩٤، من اجل اقامة وتطوير مختلف قواعد البيانات التي تهم الباحثين في المراكز المتخصصة، والمستفيدين من خارج المركز. ويضم قواعد المعلومات التالي:

(أ) قواعد بيانات للباحثين، والبحوث المنشورة، والتقارير النهائية لمشاريع البحث، واطروحات الدكتوراة والماجستير؛ ومختلف الخدمات والاستفسارات التي قام بها المركز. وتستخدم هذه القواعد بشكل اساسي لتعريف المستفيدين بقدرات المركز وانشطته، ولتسويق خدماته؛

(ب) قواعد بيانات عن الاقسام الادارية، وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات الادارية على مستوى رئاسة المركز؛

(ج) قواعد بيانات بالاصدارات والنشرات والكتيبات الصادرة عن المركز.

٥- الاصدارات

يصدر المركز النشرات التالية:

(أ) نشرة "NRC" الفصلية باللغة الانكليزية، وتتضمن مقالات الباحثين في المركز؛
(ب) نشرة "اخبار المركز" الفصلية باللغة العربية، للتعريف بأنشطته المختلفة؛
(ج) التقرير السنوى للمركز؛
(د) نشرات ودوريات وكراسات تعريفية مختلفة.

٦- ملاحظات عامة

يمثل المركز القومي للبحوث في مصر طاقة بشرية عالية القيمة والاختصاص، لما يمتلك من خبرة ومعلومات علمية وتكنولوجية. الا ان التقدير السائد ان هذه الطاقة الضخمة لا يجري الاستفادة منها بما يكفي في مختلف المجالات التطبيقية والعملية، في قطاعات الانتاج والخدمات، سواء في تسويق الابداعات المحلية وتحويلها الى سلع تجارية، او في المساهمة في مختلف مراحل عمليات نقل التكنولوجيا وتوطينها وتعميم الاستفادة منها. وهو ما ينطبق الى درجة كبيرة على كل مراكز البحوث العلمية في المنطقة العربية. وموضوع مساهمة مراكز البحوث، والاوساط الكاديمية والبحثية عموماً، بتطوير قطاعات الانتاج والخدمات، هو في منتهى الاهمية والخطورة، وقد نشرت عنه ابحاث عديدة، ولكنه ليس موضوع هذا التقرير.

ولابد من الاشارة الى ان ضيق الوقت المخصص للزيارات الميدانية في مصر، والمعرفة المسبقة بحدود خدمات المعلومات التي يقدمها المركز للقطاع الصناعي، كانت من العوامل التي ساهمت في عدم زيارة المركز ميدانياً، والاستقصاء المفصل عن خدمات المعلومات فيه. ولهذا كان الاكتفاء بالنبذة المختصرة الواردة اعلاه.

ياء- الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات[١١٧]

١- توطئة

بدأت فكرة انشاء الجمعية، عام ١٩٨٥، نتيجة احداث معينة وقعت بكلية التجارة وادارة الاعمال- في جامعة حلوان، مما دفع بعض الاساتذة الجامعيين للتفكير في المساهمة في حل مشكلة خريجي الجامعات وتشجيع الشباب على اقامة مشروعات صغيرة للمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتوجيه الشباب على العمل الخاص المنتج، والى تأسيس اول جمعية في مصر لها اهداف اقتصادية انتاجية تشجع القطاع الخاص الصغير. وتكونت اسرة الجمعية من مجموعة من اساتذة الجامعة ورجال الاعمال وبعض المسئولين.

٢- من اعمال الجمعية

عملت الجمعية على نشر الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة على نطاق ضيق في الجامعات المصرية عموما، وبين طلبة وطالبات السنة النهائية خصوصا، وكذلك في الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المختلفة، وكان الهدف من ذلك تعديل عقلية الشباب وتشجيعهم على اقامة مشروعات صغيرة بدلا من تفكيرهم المستمر في الوظيفة لدى الآخرين.

وفي عام ١٩٩٠ قررت الجمعية انشاء مجمع صناعي في مدينة ٦ اكتوبر، كنموذج للبيئة الجيدة للمشروعات الصناعية التي تسمح بالنمو والنجاح والاستمرارية. وفي عام ١٩٩٢ تبنت الجمعية برنامجاً جديداً لتشغيل الخريجين في شركات القطاع الخاص - حتى يمكن زيادة عدد الموظفين الرياديين في اعمالهم في القطاع الخاص - مما يشجع على العمل المنتج ويساعد على انتشار السلوكيات المنتجة في المجتمع المصري. وقامت الجمعية بالاتصال برجال الاعمال لكي يهيئوا فرص عمل للخريجين بشركاتهم.

وتقوم ادارة الجمعية حالياً بتدريب بعض الشباب الذين يدرسون في الجامعات ويريدون اكتساب خبرة عملية على اعمال المحاسبة، والكمبيوتر والاستثمار، وبهذا يمكنهم التزود ببعض المهارات المطلوبة والتي تؤهلهم للعمل.

انشأت الجمعية حتى اليوم ٥٧ شركة صغيرة حجم العمالة، بها ٥٥٦ عاملاً، وتم توفير القروض لهذه الشركات، وتدريب اصحابها على الادراة وامساك الدفاتر المحاسبية. وتقوم ادارة الجمعية بمتابعتهم شهريا، والعمل على تذليل اية عقبات او مشاكل يواجهونها - كما تقوم ادارة الجمعية بمساعدتهم في التسويق.

---

(١١٧) كراس الجمعية التعريفي المرجع رقم (٦-٢٠)؛ مقابلة مع د.نجلة مرتجي، امين عام الجمعية.

٣- ملاحظات عامة

(أ) تمثل الجمعية نموذجاً استثنائياً بين الجمعيات الاهلية التي تعمل على مساعدة الخريجين الشباب على ايجاد فرص عمل لانفسهم اولاً، ثم لتشغيل آخرين معهم، بدلاً من البحث عن وظيفة لدى الآخرين. وهو نموذج يستحق الاعلام عنه وتسويقه والدعوة لاقتباسه في مجالات مختلفة؛

(ب) ولا تقدم الجمعية خدمات معلومات بشكل مؤسسي، ولكنها تساهم في توفير فرص العلاقات العامة للشركات التي تدعمها، من خلال قدرات وعلاقات مجلس ادارة الجمعية. كما انها توفر بعض هذه الخدمات في المجمعات الصناعية التي عملت على اقامتها مؤخراً؛

(ج) سعت الجمعية من خلالها امينها العام د. نجلة مرتجي ان تنقل فكرة الجمعية الى داخل الوسط الجامعي، من خلال مركز مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة في جامعة حلوان، الا ان النظم الادارية الجامعية الجامدة منعت استمرار التجربة، وادت مؤخراً الى تجميدها.

كاف- مؤسسة فريدريك ايبرت الالمانية

دليل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في ميدان مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة(١١٨)

(أ) التعريف بالدليل

مؤسسة فريدريك ايبرت منظمة المانية غير حكومية تعنى بالمساهمة في جهود التنمية في بلدان العالم الثالث. ورغم انها ليست في ذاتها مصدراً متخصصاً للمعلومات، الا انها تمول العديد من الدراسات والابحاث، حول مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية الصناعية. وقد قامت هذه المؤسسة، عام ١٩٩٦، بأصدار دليل هام عن المنظمات المعنية بالاعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر، بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعات الهندسية. يمثل هذا الدليل مرجعاً شاملاً بمختلف المنظمات العاملة في اسناد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات التي تقدم خدمات معلومات للمؤسسات الصناعية.

وقد كان من اسباب اعداد الدليل واصداره، شعور العديد من الهيئات المعنية ان سياسات الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة المصرية مؤخراً قد افسحت المجال واسعاً لمؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة، والى زيادة ملحوظة في احتياجاتها للمنظمات المساندة التي تقدم مختلف الخدمات التي تحتاج اليها في اعمالها، بما في ذلك خدمات المعلومات. وقد شهدت السنوات الاخيرة بشكل خاص، طفرة واسعة في المنظمات غير الحكومية التي تهدف بطريقة او بأخرى المساهمة في اسناد مؤسسات الاعمال الصغيرة، وذلك الى جانب الهيئات والاجهزة الحكومية التقليدية. وقد أدت هذه الطفرة الى نوع من الضبابية في دور هذه المنظمات وتدنٍ في مستوى الاداء الذي تقدمه، بسبب تعدد هذه المنظمات

---

(١١٨) Directory for the Governmental and non-Governmental organizations in the field of small and medium-sized enterprises in Egypt.

المرجع رقم (٦-٢١).

وتداخل اعمالها، فجاء هذا الدليل ليعطي صورة شاملة نسبياً لمختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميدان مؤسسات الاعمال الصغيرة المتوسطة.

وقد اورد الدليل اسماء ٣٠ منظمة حكومية و ١٠٧ منظمات غير حكومية، بما فيها عدد من المنظمات الاجنبية العاملة في مصر، مثل مؤسسة فريدريك ايبرت نفسها. واورد الدليل عن كل منظمة المعلومات التالية: اسم المنظمة؛ صفتها القانونية؛ الجهة التي تتبعها؛ عنوانها. عدد العاملين في المنظمة، واسم مسؤول الاتصالات العامة فيها، عناوين الفروع ان وجدت، وهيكليتها، اهداف المنظمة، فئات المستفيدين من خدماتها، خدمات المنظمة وانشطتها، بعض انجازاتها في السنوات القليلة الماضية.

(ب) <u>تصنيف المنظمات، وخدمات المعلومات التي تقدمها</u>

وقد ورد في الدليل تصنيفات للمنظمات تبعاً للخدمات التي تقدمها، وبعض البنود التفصيلية المرتبطة بهذه الخدمات وهي كما يلي:

(١) التدريب الاداري وبعض مهارات الاعمال الوظائفية.

(٢) الترويج للتصدير.

(٣) الربط بشركاء خارج مصر.

(٤) تسهيلات التمويل والاقراض.

(٥) ولعل أهم تصنيف هو تقديم هذه المنظمات خدمات في اطار تعريف مؤسسات الاعمال الى تكنولوجيات حديثة ومهارات عمل محددة وايصالها الى مصادر هذه التكنولوجيات.

ويشير الدليل الى المنظمات التي تقدم خدمات التكنولوجيا التفصيلية التالية: (مع الاشارة الى عدد المنظمات في كل مجال)

١- تصميم السلع وتطويرها ودراسة المنتجات والمواد الجديدة	١٦ منظمة
٢- تصميم المعدات وطرائق الانتاج	١٥ منظمة
٣- مراكز المعلومات الصناعية؛ شبكات المعلومات الصناعية	٢٦ منظمة
٤- التدريب الفني للمهندسين والتقنيين	٢١ منظمة
٥- التدريب الاداري	١٠ منظمات
٦- تسهيلات مالية للاستثمار في التكنولوجيا	٨ منظمات
٧- مراكز الابداع في الاعمال - حاضنات الاعمال	٦ منظمات

(ج) ملاحظات عامة متعلقة بالدليل

يشير الدليل الى الامور التالية:

(١) كثرة المنظمات العاملة في اطار مساندة مؤسسات الاعمال الصغيرة، وتبعثرها، وتشتت جهودها. كما يشير ضمناً الى ضعف ادائها وانخفاض فعاليتها في رفع اداء مؤسسات الاعمال.

(٢) قلة المنظمات العاملة في اطار توفير تسهيلات مالية للاستثمار التكنولوجي (٨ منظمات فقط) والى قلة المنظمات التي تدعم مؤسسات الاعمال في انطلاقتها الاولى (٦ منظمات فقط).

(٣) ان المنظمات التي تقدم تسهيلات مالية او تساعد في ايجاد تسهيلات مالية هي ٢٢ منظمة، اثنتين منها فقط تعطي قروضاً بأكثر من ٥٠,٠٠٠ جنيه (اقل من ١٥,٠٠٠ دولار امريكي) للمؤسسة الواحدة. مما يعني ان التسهيلات المالية لمؤسسات الاعمال الصغيرة مازالت ضئيلة ومحدودة، خاصة وان سبع من المنظمات فقط لاتطلب ضمانات عالية وتأمينات على القروض التي تقدمها.

(٤) ان المنظمات التي تقدم قروضاً لفترة طويلة نسبياً، بما يتناسب مع الاستثمار الصناعي، هي ٥ منظمات فقط، وشركة ضمان مخاطر الائتمان هي وحدها من بين هذه المنظمات التي تعطي قروضاً تفوق ٥٠,٠٠٠ جنية مصري للمؤسسة الواحدة.

(٥) لم يهتم الدليل برصد شركات الخاصة العاملة في مساندة مؤسسات الاعمال - على اسس تجارية - سواء في مجال خدمات المعلومات او في مجال مختلف الاستشارات. ومن الضروري العمل على توفير دليل مماثل لهذه الشركات الخاصة، التي بدأت تنشط مؤخراً وتوفر خدمات جدية، أكثر فاعلية في بعض الاحيان من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي لاتعمل على اسس تجارية.

(د) منظمات هامة لم تقدم في هذا التقرير

بسبب ضيق الوقت وعدم توفر معلومات كافة، لن يورد التقرير الحالي معلومات عن بعض المنظمات التي اشار اليها الدليل، والتي من الممكن ان تقدم خدمات معلومات ذات قيمة للمؤسسات الصناعية. ونورد ادناه قائمة ببعض هذه المؤسسات الواردة في الدليل:

(١) بنك تنمية الصادرات، وفيه مركز معلومات عن الصادرات.

(٢) الهيئة القومية للتخطيط، التي تقوم بإنشاء قاعدة بيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرص الاستثمار فيها.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(٤) جمعية صغار الصناعيين واصحاب الصناعات الصغيرة في المدن الجديدة.

(٥) مركز تطوير الاعمال التابع لهيئة الشرق الادنى.

(٦) المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

(٧) برنامج مساندة الاعمال في مفوضية الاتحاد الاوروبي، خاصة برنامج تطوير مصادر معلومات للاعمال.

(٨) الجمعية العالمية لمؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة، وقاعدة بياناتها عن الخبراء والاستشاريين الذين يمكن لجوء المؤسسات الصناعية الى خدماتهم.

(٩) الهيئة الامريكية للتنمية الدولية USAID، برنامج دعم مؤسسات الاعمال الصغيرة ومركز خدمات المعلومات فيها.

(١٠) مركز تطوير الصناعات الصغيرة - جامعة عين شمس.

(١١) المؤسسة المصرية لتوحيد المقاييس ومراقبة الجودة.

(١٢) دائرة التدريب المهني والانتاجية - وزارة الصناعة.

(١٣) صندوق التنمية الاجتماعية.

(١٤) الجمعية المصرية لرجال الاعمال.

(١٥) اتحاد غرف التجارة المصرية.

(١٦) الغرفة التجارية العربية-الالمانية.

ثالثاً- ملاحظات عامة وتوصيات

من الاستعراض السابق للبنى التحتية للمعلومات في مصر، يمكن الاشارة الى الملاحظات التالية:

١- ان وضع البنى التحتية في مصر هو مزيج متشعب بين الاوضاع في مختلف الاقطار العربية التي سبق الحديث عنها. فمصر متقدمة بشكل ملحوظ في بناء شبكات المعلومات المحلية، وفي الارتباط بالشبكات الدولية، كما انها متقدمة في بناء تجهيزات مراكز المعلومات الحديثة وقواعد البيانات المتعددة. الا انها تعاني في نفس الوقت من ضعف الوعي الاجتماعي باهمية المعلومات، وبقيمتها التجارية والاقتصادية. كما انها تعاني من ضعف مصادر البيانات الاولية وتناقضها وتقليدية اساليبها وعدم مصداقيتها الخ..

٢- وبسبب ضعف الوعي الاجتماعي لاهمية المعلومات من جهة، وطغيان المؤسسات الكبيرة للقطاع العام في السابق من جهة اخرى، فإن الطلب على خدمات المعلومات في مصر ما زال محدوداً ؛ ولهذا فإن الاهتمام بالشركات الخاصة التي تقدم خدمات المعلومات مازال محدوداً ايضاً ، بالرغم من ان هنالك دلائل مختلفة تشير الى ظهور عدد متزايد من الشركات الخاصة لخدمات المعلومات، ونمو بعضها بشكل ملحوظ.

٣- لابد من الاشارة إلى ظهور مؤسسات مصرية مهمة تمثل مبادرات حقيقية في تطوير البنى التحتية للمعلومات، من ذلك مثلاً :

(أ) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتجهيزاته الاحدث، ومبادراته العملية المتعددة لتطوير الوعي الاجتماعي بأهمية المعلومات، ولتحسين اداء وحدات توليد المعلومات الاولية من مستوى القرية صعوداً الى مستوى القطر؛

(ب) مركز تنمية الصادرات الذي اهتم بموضوع تطوير التقانات المستخدمة في الصناعات المصرية وتحديثها؛

(ج) نقطة التجارة الدولية التي تسعى لتكون "مقراً موحداً للمعلومات ولإجراءات الاعمال"؛

(د) الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات، بمجهوداتها لتغيير نمط التفكير لدى الخريجين الشباب نحو الريادة في الاعمال بدل البحث عن وظيفة.

الفصل الثامن

بعض مصادر المعلومات العربية والاقليمية والدولية

أولاً- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[١١٩] (إسكوا)

ألف- مقدمة

منذ الخمسينات ابدت منظومة الامم المتحدة اهتمامها بمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانشأت لذلك عدداً من الهيئات الدولية التابعة لها، للاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية، ومنها: برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومركز التجارة الدولي (ITC) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ولجان الامم المتحدة الاقليمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية United Nations Regional Commissions for Economic and Social Development. وتعتبر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) اصغر اللجان الاقليمية من حيث الرقعة الجغرافية، واحدثها عهدا. وتضم الاسكوا ثلاثة عشر عضوا هي: المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق، والجمهورية اليمنية. وجاء في قرار تأسيس الاسكوا ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيبت في الطلبات التي تقدمها الدول الاعضاء في الامم المتحدة للانتماء الى عضوية اللجنة، بناء على توصية الإاسكوا.

باء- مهام الإسكوا

تضطلع اسكوا بمسؤولية اساسية في اقتراح السياسات والاجراءات الرامية الى دعم التنمية، وتطوير التعاون والتكامل الاقتصادي، في غربي آسيا، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية. ولتحقيق ذلك تتولى الاسكوا او ترعى جمع وتحليل وتقييم ونشر المعلومات الاحصائية والفنية، واعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والانمائية، ذات الطابع الاقليمي او شبه الاقليمي. وتقدم الخدمات الاستشارية والخبرات للبلدان الاعضاء في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والاسكوا ليست وكالة متخصصة، بل هي منظمة متعددة الاختصاصات تعمل على تحقيق التنمية في إطار التعاون الاقليمي. ويتعين عليها بالتالي مراعاة عدم التضارب مع الخدمات التي تقدمها الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة، بما فيها برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

---

(١١٩) عشرون عاماً في خدمة التنمية، المرجع رقم (١-١).

جيم- الاهتمامات والقضايا الاقليمية التي تعالجها الاسكوا

تتجلى اهتمامات الاسكوا في مباشرة وتسهيل المساعي الرامية الى تعمير المنطقة وتنميتها اقتصاديا، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي فيها، ومتابعة تعزيز العلاقات الاقتصادية لبلدان هذه المنطقة فيما بينها، ومع سائر بلدان العالم. وتتبع هذه الخطط نهجا انمائيا متكاملا يربط بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، وتراعي التطورات التي حدثت داخل المنطقة وخارجها، وانعكاساتها على التنمية في دول المنطقة، كأزمة الخليج وآثارها، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الاوروبي ومنطقة التجارة الحرة في امريكا الشمالية، والتطورات في اوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي سابقا، وتطورات التسوية السلمية.

وبالاضافة الى هذه الموضوعات يتضمن برنامج عمل الاسكوا قضايا مثل التقلب في اسعار النفط، الامن الغذائي، المياه، التصحر، ازدياد عولمة الاقتصاد العالمي، وضعف القاعدة العلمية والتكنولوجية في المنطقة، وغيرها. ومن برامج اسكوا التي تتضمن خدمات تتعلق بالمعلومات عن القطاع الصناعي ما يلي: برنامج التنمية الصناعية، وبرنامج التجارة الدولية، وبرنامج التكنولوجيا، وكذلك شعبة الاحصاء. وتقوم اسكوا بتوزيع دراساتها ووثائقها من خلال قسم توزيع الوثائق وبيعها، وكذلك من خلال مكتبتها التي تستقبل المستفيدين من مختلف القطاعات خلال ساعات الدوام.

دال- النشاطات في مجال التنمية الصناعية

تتسم الصناعة في منطقة الاسكوا بضيق نطاق المنتجات المصنعة، وبانخفاض مستوى التخصص واستغلال القدرات. ولا يزال التكامل في الانتاج محدودا والكفاءة متدنية. والنهج المتبع في التصنيع هو نهج مجتزء ينعدم فيه التنسيق بين بلدان المنطقة. ولا تزال الهياكل الاساسية الصناعية، وانشطة الدعم، غير كافية من حيث: تنظيم المشاريع، والمهارات، والنقل، والتمويل، والخدمات الاستشارية، والمعلومات، والبحث والتطوير. وتهدف الاسكوا الى مساعدة حكومات المنطقة، ومؤسسات القطاع الخاص في كل دولة عضو، في جهودها الرامية الى تعزيز الانتاج والانتاجية في مجال الصناعة، وتنويعها وتحديثها، والارتقاء بمستوى المؤسسات الصناعية وخدماتها، وتحسين سياسات التنمية الصناعية، وآليات التنسيق والتعاون في هذا المجال.

وتتناول اعمال الاسكوا وضع وتنفيذ خطة عمل متماسكة تركز على تشجيع القطاع الخاص، ولاسيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة في النهوض بالصناعات القائمة وتحديثها، وفي تنمية المهارات الادارية اللازمة للعمل في الظروف المتغيرة السائدة في القطاع الصناعي، وأخذ الاعتبارات البيئية في الخطط والعمليات الصناعية، واعطاء اولوية لدراسة ظروف واحتياجات المناطق الاقل نموا والمتضررة بالحرب، وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكذلك تنظيم حلقات تدريبية في المنطقة عن مواضيع مثل: تحديد المشاريع وصياغتها وتقييمها، والادارة والتنظيم الصناعيين، ودراسة امكانية تحسين المؤسسات والخدمات الاستشارية الصناعية في المنطقة. وينصب التركيز على صناعات مختارة جديدة، وعلى دراسة المشاريع الاقليمية التي تتوفرة لها مقومات البقاء والقائمة على التكنولوجيات المتطورة. ومن البرامج والانشطة التي يقوم بها قسم الصناعة في مجال خدمات المعلومات، التالية:

١- القيام بالمسوحات والدراسات المختلفة، حول قضايا معينة تتعلق بالقطاع الصناعي من المنطقة او في بعض الدول الاعضاء؛

٢- تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات لمناقشة نتائج المسوحات والدراسات وتعميم هذه النتائج على اوسع نطاق بين المستفيدين؛

٣- المساعدة في الترويج لنتائج البحوث والدراسات، والبيانات التي تتجمع ضمن مختلف هيئات منظمة الامم المتحدة والمتعلقة بالقطاع الصناعي.

ومن أهم الدراسات التي اصدرتها اسكوا مؤخراً في مجال التنمية الصناعية، التالية:

(أ) استعراض آخر المستجدات في الانشطة التصنيعية لعام ١٩٩٤، والتوقعات المستقبلية في منطقة الاسكوا؛

(ب) حاضنات الاعمال التكنولوجية؛

(ج) تأثير قيام السوق الاوروبية المشتركة على دول الاسكوا، خاصة الجزء الرابع، "التجارة بالسلع المصنعة"؛

(د) مناخ الاستثمار في اليمن؛

(هـ) الاستراتيجيات والسياسات التصنيعية في منطقة اسكوا، تحت تأثير المناخ الاقليمي والدولي المتغير؛

(و) تقرير عن ندوة "الجودة الكلية والمواصفات الدولية ايزو ٩٠٠٠"؛

(ز) مسح التطور الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الاسكوا، ١٩٩٥. (يصدر سنوياً)؛

(ح) الترويج للتكنولوجيا الانظف في صناعة النفط والغاز في منطقة اسكوا.

ومن الدراسات الهامة التي تصدر مع نهاية عام ١٩٩٧ ما يلي:

(١) تقرير عن مختلف الانشطة المتعلقة بحاضنات الاعمال التكنولوجية في المنطقة؛

(٢) التحديات والفرص الناتجة عن الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية في قطاعات مختارة؛

(٣) دليل المدرب حول "كيف تبدأ مشروعاً خاصاً بك" نسخة منقحة؛

(٤) تأثير مسار التسوية السلمية على قطاعات مختارة؛

(٥) التقرير الحالي عن مصادر المعلومات حول القطاع الصناعي.

هذا وتبدأ أسكوا في اصدار نشرة دورية حول التنمية الصناعية في المنطقة، ابتداءً من عام ١٩٩٨. ويرد في الملاحق قائمة منتقاة من منشورات ودراسات الاسكوا التي صدرت مؤخراً.

هاء- الاهتمامات في مجال التجارة الدولية والتمويل الانمائي

تتسم تجارة بلدان الاسكوا بالمحدودية في عدد السلع المصدرة، كالنفط والقطن والفوسفات، وباختلال التوازن في التبادل لصالح البلدان المتقدمة. وتؤثر السياسات الحمائية الدولية على صادرات المنطقة من البتروكيماويات والاسمدة والمنتجات التقليدية، كالمنسوجات والملابس والاحذية. وقد تسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط، الى جانب تزايد اسعار المواد والسلع المستوردة، في تقليص حصيلة صادرات دول المنطقة وقوتها الشرائية وفي اختلال معدلات التبادل التجاري. ونتج عن ذلك اعتماد قنوات تجارية غير تنافسية وعقد صفقات مقايضة في بعض البلدان الاعضاء.

وتهدف برامج الاسكوا الى مساعدة هذه البلدان على توسيع وتنويع تجارتها من السلع والخدمات، والحد من اعتمادها على الخارج. وتسعى الى تحديد العقبات التي تعترض سبيل التجارة بين بلدان المنطقة، ومع البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وتقوم الاسكوا عن طريق البحوث والتقارير الفنية، والاجتماعية الحكومية، واجتماعات فرق الخبراء، بتنفيذ عدد من الانشطة نذكر منها: تحديد دراسة فرص ووسائل ترويج تجارة السلع والخدمات بين بلدان المنطقة، وتعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان النامية، وتحليل مشاكل صادرات المنطقة من السلع المصنعة والعقبات التي تعترض توسع التجارة وتنويعها، وتحديد سبل تعزيز دور القطاع الخاص، ورصد اتجاهات التجارة وآثار التطويرات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

واو- الاهتمامات في مجال العلم والتكنولوجيا

تواجه منطقة الاسكوا حاجة ملحة الى تنمية القدرات المحلية في مجال الانشطة العلمية والتكنولوجية. وبالاضافة الى ذلك، تواجه المنطقة الآن تحديات التكنولوجيات الجديدة وما يترتب عليها من آثار. ولذلك ينصب الاهتمام الرئيسي على بناء وتعزيز القدرات والهياكل الاساسية المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا، بالاضافة الى تحسين المزايا التي تتمتع بها المنطقة في عملية نقل التكنولوجيا.

وتهدف برامج الاسكوا الى مساعدة الدول الاعضاء في تحديد المتطلبات اللازمة لوضع السياسات والخطط العلمية والتكنولوجية في إطار تنمية سليمة بيئيا ومستديمة، وفي تنمية قدرات تكنولوجية محلية للاشتراك في جميع جوانب السياسات التكنولوجية، مثل تقييم التكنولوجيا والتفاوض بشأنها، وانتقائها ونقلها، واعتمادها وتطويرها، وفي وضع مبادىء توجيهية وتدابير لمعالجة هجرة الكفاءات وفي تحليل وتقدير آثار التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة على جهودها الانمائية، والاستمرار في وضع تدابير وآليات لجعل عملية نقل التكنولوجيا أكثر فعالية، ولاسيما نقل التكنولوجيا المتعلقة بمكافحة التلوث، وتعزيز التعاون الاقليمي فيما بين الدول الاعضاء لغرض الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

زاي- الاهتمامات في مجال الاحصاء

تفتقر بلدان منطقة الاسكوا الى الفنيين المدربيين على تجهيز ومعالجة البيانات الاحصائية. وهي بحاجة الى الاسراع بتعميم استخدام الحاسوب في كافة المجالات الاحصائية والاخذ بتكنولوجيات جديدة لشبكات المعلومات، لما لها من أثر بعيد المدى على عمل الاجهزة الاحصائية المركزية. ويتوفر في منطقة الاسكوا كم كبير من البيانات الاحصائية، لكنها تفتقر الى التحليل المتعمق الهادف الى استشراف افاق المستقبل، وهناك ضعف في التنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها. وتحتاج منطقة الاسكوا الى بذل مزيد من الجهود الوطنية والاقليمية الهادفة الى تطوير المقارنات الدولية للبيانات الاحصائية. وتهدف برامج الاسكوا الى جمع ونشر وتحليل البيانات، في مجال: الاحصاءات الاقتصادية، والحسابات القومية، والاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية، والاحصاءات المتعلقة بالفئات الخاصة من السكان، كالمرأة والمعوقين والشباب والاسرة وغيرها، كما تهدف الى تطوير مصادر الاحصاءات السكانية، كالتعدادات وأنظمة التسجيل المدني والمسوح الديموغرافية والصحية، وتعمل الاسكوا على تعميم استخدام وتطوير المفاهيم والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات الدولية في بلدان المنطقة.

وتشمل برامج عمل الاسكوا جمع ونشر وتبادل الاحصاءات المختلفة، عن طريق النشرات العامة والمتخصصة، وبواسطة الاقراص والشرائط الممغنطة. وتتضمن هذه البرامج بناء قواعد للبيانات الاحصائية وتطويرها، بما في ذلك قاعدة للاحصاءات الصناعية. هذا بالاضافة الى تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل الفنية ذات العلاقة بكافة المجالات الاحصائية، بالتعاون مع دائرة الاحصاء بالامم المتحدة والمنظمات العربية والاقليمية. وتعمل الاسكوا بشكل منتظم على نشر البيانات وتوزيع الادلة الاحصائية المنهجية باللغة العربية. كما تعمل على مساعدة مراكز الاحصاء في الدول الاعضاء في بناء نظم معلومات متقدمة، وقواعد البيانات وبنوك المعلومات. من الدراسات والوثائق الصادرة عن شعبة الاحصاء في اسكوا، التالية:

١- نشرة دراسات الحسابات القومية في منطقة الاسكوا، وهي نشرة دورية؛
٢- نشرة الاحصاءات الصناعية في الدول العربية ١٩٨٣ - ١٩٩٣؛
٣- احصاءات الاسعار والاحصاءات المالية في منطقة الاسكوا؛
٤- النشرة الاحصائية [١٢٠]، وهي نشرة دورية.

حاء- المكتبة

تضم اسكوا مكتبة متطورة نسبياً، تخدم بشكل اساسي منتسبي اسكوا وباحثيها، ومستشاريها، ولكنها تستقبل ايضاً الباحثين والمستفيدين من الخارج خلال ساعات الدوام. حيث بلغ عددهم عام ١٩٩٦ حوالي ١٥٠٠ مستفيد. وتشمل نشاطات المكتبة خدمات المعلومات التالية:

١- تصنيف وارشفة وتوثيق، مختلف المعلومات، والوثائق الواردة؛

٢- تنمية مستمرة للببليوغرافيات والكاتالوجات والدوريات؛

---

(١٢٠) المرجع رقم (١-٢).

٣- تطوير علاقات تعاون مستمرة، بما في ذلك تبادل الخدمات والخبرات، مع المكتبات العامة في المنطقة، وخارجها، خاصة داخل منظومة الامم المتحدة.

وللمكتبة ارتباط حاسوبي داخل منظومة الامم المتحدة، ومن خلال ذلك بمختلف شبكات المعلومات العالمية، بما في ذلك الانترنيت. وتشمل مقتنيات المكتبة التجهيزات اللازمة لاستخدام اقراص اللايزر الممغنطة CD-ROM ووسائط البيانات المتعددة. وتعمل لاستكمال الاتمتة في تجهيزات، خاصة عند اكتمال انتقالها الى المقر الدائم في بيروت. ومن الاحصاءات المرصودة حول خدمات المعلومات التي قدمتها المكتبة، التالية:

عدد الكتب الجديدة لعام ١٩٩٦	٧٣٦
عدد التقارير والوثائق السنوية الحديثة	٢٦٠
عدد الدوريات المتنوعة المخزنة	١٥٩٥
عدد الجرائد والمجلات باللغة الانكليزية التي تصل حالياً بشكل منتظم	٤٠٥
عدد الجرائد والمجلات باللغة العربية التي تصل حالياً بشكل منتظم	١٤٨
مجموع الكتب المتوفرة	١٠,٠٠٠
قائمة المراجع الاساسية	٤،٦٠٠

وذلك بالاضافة الى مختلف وثائق الامم المتحدة الصادرة عن مختلف هيئات المنظومة.

طاء- وحدة توزيع الوثائق وبيعها

من اجل توفير وثائقها ودراساتها على اوسع نطاق ممكن، اوكلت اسكوا هذه المهمة الى وحدة متخصصة، تتولى تنسيق قائمة توزيع، تحدث باستمرار، توزع على اساسها مختلف الوثائق الصادرة. وبالاضافة الى هذه القائمة العامة تتولى شعب اسكوا اعداد قوائم اضافية لكل وثيقة تصدر، تبعاً لاهميتها واختصاصها، لتصل بشكل خاص الى المعنيين تحديداً بتلك الوثيقة. وبالاضافة الى التوزيع المجاني، تقوم هذه الوحدة بعرض بعض وثائق اسكوا للبيع، بناء لقوائم تصدر سنوياً تشمل ملخصات للوثائق واسعارها. وتصدر هذه الوحدة دورياً تقريراً احصائياً مفصلاً عن نشاطها، وعن الوثائق الموزعة شهرياً، وفصلياً وسنوياً. وقد بلغ عدد الوثائق الموزعة (٥٥٣٧١) وثيقة عام ١٩٩٦، و(٥٠٣٦٧) عام ١٩٩٥.

ثانياً- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين[١٢١]

ألف- مقدمة: المهام الاساسية للمنظمة

يتحدد دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في اعداد دراسات وبحوث تتعلق باستراتيجية التنمية الصناعية في الاقطار العربية، من خلال المساهمة في بناء قاعدة تكنولوجية

---

(١٢١) وثائق تعريف بالمنظمة، المراجع (١-٤) الى (١-٦).

متطورة، تسمح لهذه الاقطار باحتلال المكانة اللائقة في المجتمع الدولي. ويتلخص عمل المنظمة في ما يلي:

١- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الصناعية العربية.

٢- تقديم مقترحات، وتوفير احدث البيانات والمعلومات للمستفيدين.

٣- تقديم المشورة والمعاونة الفنية بما يتعلق بالسياسة الصناعية.

٤- تقديم المساعدة في انشاء المؤسسات، ومراكز البحوث، التي تخدم الصناعة في البلاد العربية و تدعمها.

٥- عقد المؤتمرات العربية، وتنظيم الندوات والدورات التدريبية وتنسيق مواقف الدول العربية في المؤتمرات الدولية.

باء- تنظيم عمل ادارة المعلومات ونقل التكنولوجيا

تقدم المنظمة خدمات المعلومات فيها، من خلال ادارة المعلومات ونقل التكنولوجيا، التي تتكون من الوحدات التالية:

١- <u>قسم التوثيق والمعلومات</u>

ومهماته هي التالية:

(أ) تجميع وتصنيف وتحليل وتحديث المعلومات والاحصائيات والوثائق، في كل ما يتعلق بالنشاط الصناعي في الاقطار العربية. وبناء قواعد معلومات شاملة وقطاعية لهذا القطاع؛

(ب) معالجة البيانات والمعلومات عن الصناعة والتعدين، مع ما يتطلبه ذلك من تخزين وتسجيل وترتيب واسترجاع واستخلاص و نشر؛

(ج) توفير الكتب والمراجع والدوريات الخاصة بالصناعة والتعدين، وبالمواصفات والمقاييس؛

(د) طباعة ونشر وثائق ودراسات المنظمة، وما يصدر عنها من نشرات ودوريات وادلة؛

(هـ) انشاء الشبكة العربية للمعلومات الصناعية.

ويتكون هذا القسم من ثلاث وحدات هي: المكتبة والتوثيق؛ الاحصاء والمعلومات والحاسوب؛ النشر والاعلام.

(أ) وحدة المكتبة والتوثيق

تعتبر المكتبة من المرافق الهامة، لانها تمثل الشريان المتدفق الذي يغذي اغلب الطلبات الصادرة عن المستفيدين، من داخل المنظمة وخارجها. تقوم المكتبة بالمهام التالية:

(١) تجميع المراجع والوثائق، بمختلف الوسائل المتيسرة؛

(٢) تسجيل الوثائق للحفظ؛

(٣) الفهرسة، والتصنيف، والتغدية، والمراقبة على الحاسوب لكافة الوثائق في المكتبة؛

(٤) الخدمات المرجعية والاعلامية، والرد على الاستفسارات؛

(٥) البث الانتقائي للوثائق؛

(٦) اعداد نشرات وعروض لاهم وثائقها، وللكتب الجديدة التي تقتنيها من خلال الاصدارات التالية:

أ- عرض في مجلة المنظمة (Book Review).
ب- مساهمة بيبليوغرافية في النشرة الشهرية للمنظمة.
ج- نشرة سنوية عن المكتبة.

ولقد كان المعدل السنوي لأهم انشطة الخدمات المقدمة للمستفيدين من المكتبة، في السنوات ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٤ كما يلي: الزيارات ١٧٤٤ في السنة. الاستفسارات ٥٢٨ في السنة. قوائم المطالعة ٢٦٤ في السنة. البيبليوغرافية ٤٨ في السنة. وقد شملت محتويات المكتبة باللغة العربية بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠ ما يلي: كتب ووثائق ٨٩٩١؛ دوريات ١٢٠؛ كاسيت تسجيل عادي ١٧٤.

وباللغات الاجنبية التالي: كتب و وثائق ٦٣٢٦؛ دوريات ١١٣؛ مايكروفيش ١٤,٢٧٣؛ ميكروفيلم ٤٤؛ فيديو كاسيت ٣٩.

تستفيد من مكتبة المنظمة الجهات التالية:

١- منتسبو المنظمة.
٢- وزارات الصناعة والمعادن وهيئات المواصفات العربية.
٣- المنظمات والاتحادات النوعية المتخصصة، والمؤسسات العربية.
٤- الخبراء المتعاونون مع المنظمة.
٥- طلبة المعاهد العليا والجامعات والدراسات العليا.
٦- اساتذة الجامعات.
٧- السفارات العربية في دولة المقر.
٨- المتدربون بالمنظمة.

٩- الجهات العربية والدولية ذات العلاقة.

(ب) شعبة الاحصاء والمعلومات

وتقوم بالمهام التالية:

(١) تجميع البيانات والاحصاءات المتعلقة بمجال عمل المنظمة، وتحديثها، وتحليلها، وتصفنيفها، ومعالجتها، وخزنها، واسترجاعها، وبثها للمستفيدين؛

(٢) انشاء بنك المعلومات الاحصائية (القطرية والصناعية والقطاعية) وتطويرها، من خلال دراسات المنظمة، ومن خلال ما يمكن الحصول عليه من بنوك المعلومات العربية والدولية؛

(٣) اصدار نشرات احصائية صناعية وقطاعية متخصصة، وادلة صناعية؛

(٤) الرد على استفسارات المستفيدين فيما يخص البيانات الاحصائية.

وتشمل مهمات هذه الشعبة حالياً مشروع بناء بنك المعلومات الاحصائية وقواعد المعلومات القطاعية.

(١) بنك المعلومات الاحصائية (الصناعية التعدينية)

يشمل هذا البنك المعلومات المأخوذة من بيانات الاحصاء الصناعي للدول العربية، التي تم تجميعها وتحديثها من مصادرها الاولية في الدول العربية. ويتم الاتصال بجميع الدول العربية حالياً من اجل هذا الهدف. وتتفاوت نسبة تجميع البيانات حسب الواقع الفعلي للبيانات المتوفرة عن كل دولة والمسوحات الصناعية التي يتم اجراءها.

(٢) بنك المعلومات القطاعية والبيبليوغرافية

نظرا للنمو المطرد في صناعات مختلفة على المستوى العربي، وقيام العديد من الدول العربية بانشاء المزيد من هذه الصناعات، فقد قامت المنظمة ببناء قواعد معلومات قطاعية نوعية متخصصة. ويتم تحديث البيانات المتوفرة لدى البنك من خلال استبيانات توزع كل سنتين، على المستوى القطري، اوعلى مستوى الشركات والمصانع ووزارات الصناعة. اما القطاعات المعتمدة في هذا البنك فهي التالية:

أ- قطاع الاسمنت (قاعدة مكتملة الاستبيانات)؛
ب- قطاع الحديد والصلب (قاعدة مكتملة الاستبيانات)؛
ج- قطاع البتروكيمياويات (قاعدة مكتملة الاستبيانات)؛
د- قطاع الصناعات الهندسية (قاعدة جاهزة، ويجري حالياً تجميع الاستبيانات لها)؛
هـ- قطاع التعدين (تم تصميم استبيان القاعدة، ويجري حالياً تجميع الاستبيانات لها).

وتتضمن خطة البنك مستقبلية القطاعات التالية: الألبان، السكر، الاليكترونيات ، النسيج. ويصدر عن هذا البنك، كتاب سنوي بعنوان: "الكتاب الاحصائي السنوي للصناعة العربية"، باللغتين العربية والانكليزية، ويشمل التالي:

'١' الملف القطري بأقسامه الاحصائية المختلفة (المصادر الطبيعية/الانتاج/الحسابات القومية/الاحصاءات الخارجية/الاسعار/المالية العامة/التربية والصحة)؛

'٢' الملف الاحصائي الصناعي بمؤشراته المختلفة (عدد المنشآت/عدد العاملين/الارباح الصافية/قيمة رأس المال المدفوع...الخ...)؛

'٣' مقارنة بالمؤشرات الاحصائية الصناعية، والسلع للبيانات المتاحة في بعض الدول العربية.

كما تصدر شعبة الاحصاء ايضا، وبمشاركة من بعض المنظمات والاتحادات المتخصصة العربية النشرات التالية:

- نشرة "الاحصاءات الصناعية للدول العربية" (كل عامين) متضمنة بيانات لفترة عشر سنوات، وذلك مع لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA)؛

- نشرات احصائية قطاعية (نشرة الاسمنت في الوطن العربي، نشرة الحديد والصلب في الوطن العربي، ويجرى حاليا الاعداد لاصدار نشرة الصناعات الميتروكيماوية في الوطن العربي).

ويتم تزويد البنك بالمعلومات المتوفرة في المجموعات الاحصائية السنوية للدول العربية، كمصدر اساسي للمعلومات؛ وبلاضافة الى ذلك يتم الاستفادة من نشرات احصائية نوعية، مثل النشرات الخاصة بالاسعار الخ...

(ج) <u>شعبة المعلومات</u>

ومهماتها تقديم خدمات المعلومات التي تشمل:

(١) الرد على الاستفسارات؛
(٢) البث الانتقائي للمعلومات؛
(٣) المكانز؛
(٤) متابعة بناء الشبكة العربية للمعلومات الصناعية؛
(٥) اعداد الدراسات لتطوير مراكز المعلومات الصناعية في الدول العربية؛
(٦) تقديم المساعدة للدول العربية في مجال المعلومات الصناعية (خبراء وتدريب)؛
(٧) تنظيم الدورات التدريبية في مجال المعلومات و الاحصاء الصناعي.

(د) وحدة النشر والاعلام

وتقوم بطباعة كل اصدارات المنظمة، ونشرها، بالاضافة الى اعداد واصدار وتوزيع كل الاخبار المتعلقة بنشاطات وبرامج المنظمة.

٢- قسم نقل التكنولوجيا

يهدف هذا القسم الى سد حاجة الدول العربية للمعلومات التكنولوجية، المتوفرة حاليا في الادبيات العالمية، ومساعدتها لاقتناء التكنولوجيات الملائمة لها، وتطويعها، وايجاد الحلول المناسبة لمشاكلها الفنية. وباختصار فإن مهام القسم هي التالية:

(أ) العمل على تلبية متطلبات قطاعات الصناعة والطاقة والتعدين في الدول العربية، من البيانات والمعلومات والدراسات، المتعلقة بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، من خلال متابعة التطورات الفنية والعلمية على المستوى الدولي؛

(ب) اعداد الدراسات والبحوث الخاصة بأساليب نقل التكنولوجيا للدول العربية؛

(ج) مساعدة الدول العربية في بناء قاعدة علمية تكنولوجية، وتدعيم مواقفها التفاوضية الخاصة باكتساب التكنولوجيا الملائمة.

(د) المساعدة في التعرف على المستجدات العلمية الحديثة، والمساعدة في اقتباسها والاستفادة الاقتصادية منها.

أما وظائف القسم الحالية فهي التالية:

(١) مشروع بنك المعلومات التكنولوجية: يهدف هذا المشروع الى توفير المعلومات التكنولوجية عن الصناعات العربية، من خلال المسوحات؛ كما يهدف الى تزويد الاختصاصيين - وصانعي البيانات التكنولوجية في الدول العربية - بالمعلومات عن التطورات الحديثة، من خلال ربط المستفيدين بمصادر معلومات دولية، ومن خلال بناء قواعد للمعلومات في المنظمة، واعداد دراسات استقصائية لبراءات الاختراع في حالات محددة؛

(٢) مشروع المنظومة العربية لتبادل المعلومات التكنولوجية (AIDMO-TIES)[١٢٢]: تهدف هذه المنظومة الى تعزيز التعاون في مجال اكتساب التكنولوجيا وتعزيز الموقف العربي في المفاوضات التكنولوجية؛ وتفعيل دور مكاتب الملكية الصناعية لانجاز المهام التقليدية لها - فيما يخص براءات الاختراع، والعلاقات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية - وكذلك المهام غير التقليدية، التي تشمل: مراقبة عقود التراخيص؛ واتفاقات نقل التكنولوجيا، والتدابير التعزيزية والتشجيعية للمخترعات؛ والنشاطات الابتكارية على الصعيد الوطني؛ وخدمات الاعلام التكنولوجي؛ وذلك من خلال تعزيز المشاركة

---

(١٢٢) المنظومة العربية لتبادل المعلومات التكنولوجية، المرجع رقم (١-٥).

العربية في المعلومات والمهارات والخبرات والمعرفة الفنية، وتعظيم الاستفادة من بنك المعلومات التكنولوجية في المنظمة.

وتمثل المنظمة، نقطة الارتكاز المركزية لهذه المنظومة، على مستوى الوطن العربي، وتهدف الى الارتباط بنقاط ارتكاز قطرية، وبوحدات البحوث والتطوير في المصانع. كما تهدف هذه المنظومة الى الربط الحاسوبي مع منظومة UNIDO-TIES في اليونيدو - فيينا. وهي تمثل نقطة ارتكاز اقليمية لها وكذلك للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. ويشرف قسم نقل التكنولوجيا ايضاً على لجنة تنسيق مراكز البحوث الصناعية في الدول العربية - المقترح انشاؤها - والتي تهدف الى تحقيق التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث الصناعية العربية.

(٣) قواعد المعلومات وتتوفر في هذا القسم قواعد المعلومات التالية:

أ- قاعدة تقانة: قاعدة معلومات للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة العربية (يجري العمل حالياً لادخال بياناتها)؛

ب- قاعدة خبراء: قاعدة معلومات للخبراء العرب في مجال الصناعة والتعدين (يجرى العمل حالياً لادخال بياناتها)؛

ج- قاعدة دليل: قاعدة معلومات لاعداد دليل مصادر المعلومات العربية[١٢٣] (يجرى العمل حالياً لادخال معلوماتها) بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إسكوا.

(٤) المصادر: تتجمع للمنظمة معلوماتها في هذا المجال من المصادر التالية:

أ- معلومات عن التكنولوجيات المستخدمة في الدول العربية؛

ب- استمارات مجمعة عن الخبراء العرب؛

ج- معلومات من خلال ربط حاسوبي مع مصادر معلومات عربية ودولية مثل (WIPO, UNIDO TIES)؛

د- تقارير قطرية عن وضع الملكية الصناعية في الدول العربية؛

هـ- معلومات عن مصادر المعلومات العربية المختلفة.

ملاحظات حول واقع المنظمة

١- تفاقد المنظمة الى آليات الربط المباشر (ON-LINE) ببنوك المعلومات العالمية؛
٢- تقادم الاجهزة المتوفرة، على مستوى الآليات والبرامج المستخدمة؛

---

(١٢٣) وهو الدليل الذي تم ذكره سابقاً، والذي يتوقع ان يصدر مع نهاية عام ١٩٩٧.

٣- عدم وعي مسؤولي المنظمة بضرورة تغيير الآليات المستخدمة.

٣- شبكة المعلومات الصناعية العربية (ARIFO-NET)[١٢٤]

تسعى المنظمة الى انشاء "شبكة المعلومات الصناعية العربية"، لربط مراكز المعلومات الصناعية ونقل التكنولوجيا، والبحوث الصناعية في مختلف الاقطار العربية، بمركز المعلومات الرئيسي في المنظمة - والذي سيتم ربطه بمراكز المعلومات الاقليمية والدولية عبر الشبكات الدولية للمعلومات -. وذلك من اجل تسهيل تبادل المعلومات الصناعية والتكنولوجية، بين الدول العربية، وبينها وبين دول العالم. وتتحدد الاهداف العامة شبكة المعلومات الصناعية العربية بالتالي:

(أ) العمل على تبادل الخبرات، بين اطرافها المختلفة؛

(ب) تشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين نقاط الارتكاز العربية؛

(ج) تطوير العمل في مركز المعلومات في المنظمة، وتطبيق التقنيات الحديثة فيه، وتوفير خبرة المنظمة لبقية الاطراف العربية المشاركة في الشبكة.

(د) انشاء قواعد المعلومات الاحصائية والتكنولوجية والببليوغرافية، وقواعد معلومات عن الخبراء والاستشاريين، والهيئات والمنظمات ذات الاهتمام لأعضاء الشبكة، وتحديثها باستمرار؛

(هـ) التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية للحصول على احدث المعلومات، وتوفيرها لاعضاء الشبكة؛

(و) تنظيم اللقاءات الفنية والندوات والمؤتمرات الخاصة بالشبكة، وتطوير خدماتها، وتبادل خبراتها، وتشجيع تبادل الاراء عبرها؛

(ز) تنظيم الدورات التدريبية واشراك العاملين في اطراف الشبكة فيها، لرفع كفاءتهم العلمية والتقنية؛

(ح) اصدار نشرة اخبارية شهرية للشبكة، تجمع معلومات من اطراف الشبكة في الدول العربية. ويتم اصدار هذه النشرة مطبوعة ومقروءة عبر الشبكة.

مراحل تنفيذ الشبكة: ومن المخطط له ان تقوم المنظمة بتنفيذ بناء شبكة المعلومات الصناعية العربية (ARIFO-NET) على ثلاث مراحل:

---

(١٢٤) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى المرجع رقم (١-٤).

تتكون المرحلة الاولى: لبناء الشبكة من شقين:

(١) ربط الشبكة الداخلية: وتشمل اقامة حاسوب-خادم مركزي، تمهيدا لربط الشبكة الخارجية للمنظمة مع الشبكات الدولية التي تستخدم تقنيات حديثة؛ وبناء عدد من القواعد الاحصائية والببليوغرافية على الحواسيب الشخصية. وربط مختلف الاجهزة في المنظمة بالحاسوب المركزي.

(٢) ربط المرحلة الاولى من الشبكة الخارجية: حددت المنظمة ست دول عربية، وبعض المنظمات والهيئات العربية والدولية لربط المرحلة الاولى التجريبية للشبكة. وهذه الدول هي: المغرب، تونس، ليبيا، مصر، سوريا والسعودية. كما تشمل المرحلة الاولى الارتباط المنظمات والهيئات العربية والدولية التالية: البنك الاسلامي؛ جامعة الدول العربية؛ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية؛ الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء.

وتقوم المنظمة حاليا بالاتفاق مع الدول المستهدفة في المرحلة الاولى لتحديد نقاط الارتكاز لشبكة المعلومات الصناعية العربية فيها؛ وتوقيع اتفاق مع هذه النقاط، وتحديد موعد الربط معها.

المرحلة الثانية والثالثة للشبكة : سوف يتم تحديد الدول العربية، ونقاط الارتكاز فيها - للمرحلتين الثانية والثالثة - حسب توفر الامكانات والتسهيلات الخاصة بالاتصالات لكل دولة.

ثالثاً- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)[١٢٥]

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

ألف- توطئة

تحولت هذه المنظمة، عام ١٩٨٦، الى هيئة متخصصة مستقلة، ضمن منظومة الامم المتحدة، مكلفة بالمساهمة بأنشطة التنمية الصناعية للدول النامية، والمشاركة في تطوير نظام اقتصادي عالمي جديد. وتغطي اليونيدو مختلف الانشطة الاقتصادية العامة والتفصيلية المتعلقة بالقطاع الصناعي.

فعلى الصعيد الاقتصادي العام Macroeconomics، تعالج اليونيدو قضايا مثل: صياغة سياسات التنمية والتخطيط، والمسوحات، وهيكلة الاقتصاد، البنى التحتية والخدمات المتعلقة بالصناعة. وعلى الصعيد الاقتصادي التفصيلي Microeconomics، تقدم اليونيدو الخبرة الفنية من خلال: دراسات ماقبل الجدوى ودراسات الجدوى لصناعة ما، او لمؤسسة صناعية ما؛ التمويل والاستثمار؛ التصنيع والانتاجية؛ تطوير السلع وتصميمها؛ رصد المستجدات، ونشر المعلومات عن التقانات والتكنولوجيا، الادارة، التسويق، الجودة الخ...

وتقدم اليونيدو المساعدات الفنية لحكومات الدول الاعضاء - بناء لطلبها - من خلال خبرائها، واحياناً بتوفير تجهيزات، ومعدات، او منح للتدريب. وتسعى الامانة العامة ليونيدو لتوفير اتصالات عمل بين الدول المصنعة والدول النامية، والتعريف بفرص تعمل حلولاً لمشاكل محددة في الدول النامية.

---

(١٢٥) UNIDO programme and Budgets, 1996-1997; IDB/5.6/2; 1995 المرجع رقم (I-19).

ويوفر "بنك المعلومات الصناعية والتكنولوجية، وتسهيلات الاستثمار والتمويل" (INTIB)[١٢٦] - الذي سيفصل عمله فيما بعد -، معلومات عن مؤسسات صناعية وتكنولوجية، وتسهيلات الاستثمار والتمويل للقطاع الصناعي في الدول النامية. كما ان هذا البنك يصدر دليلاً سنوياً بعنوان "World Information Directory of Industrial Technology and Investment Support Services" وتقدم اليونيدو ايضاً خدمات في مجال ترويج الاستثمار المشترك بين الدول المصنعة والدول النامية، من خلال شعبة الترويج للاستثمار ومكاتب اليونيدو المتعلقة بذلك، والمنتشرة في العالم، وكذلك من خلال تنظيم منتديات الترويج للاستثمار في بلد ما - او في منطقة ما - للتعريف بمشاريع استثمار مشتركة. ويدعى الى هذه المنتديات شركاء ومستثمرين محتملين من مختلف الدول المعنية، وكذلك مختلف هيئات التنمية والاستثمار، الاقليمية والدولية.

باء- برنامج اليونيدو المعلومات والابحاث

ويهدف هذا البرنامج لتطوير طرق الوصول الى مصادر المعلومات الصناعية، والى هيئات التمويل والاستثمار، كما يهدف الى تأمين تجميع الاحصاءات الصناعية في مختلف دول العالم، وتوحيد تصنيفها، ثم تعميمها على اوسع نطاق، من اجل ضمان نوع من التماثل العالمي في البيانات الصناعية. كما يهدف البرنامج الى بلورة معايير متقاربة في تحليل انماط التنمية الصناعية، على كافة المستويات - الوطنية والاقليمية والدولية، وفي كافة القطاعات والفروع الصناعية، وتقييم تأثير هذه الانماط على الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة في الترويج لتسريع النمو الاقتصادي، واثر ذلك على التنمية المستدامة.

ويقدم هذا البرنامج ادوات عملية للتعاون الفني والخدمات الاستشارية، كما يوفر للدول الاعضاء منشورات مختلفة عن قضايا التصنيع، تتضمن: تقارير تحليلية، ومسوحات، ودراسات معمقة، وبيانات احصائية وغير ذلك، سواء على شكل وثائق مطبوعة، او بأشكال اخرى يتم تداولها بالحاسوب، وغيره من المعدات المساعدة. ويسعى هذا البرنامج للارتقاء بالدراسات التي تجري من خلال تجميع البيانات والاحصاءات السليمة والآنية، وتحديثها، وتحليلها. ويركز هذا البرنامج حالياً على خدمات المعلومات للدول الاعضاء، بما في ذلك الربط الحاسوبي الفعال مع مقر اليونيدو في فيينا، ومع مكاتبها المختلفة في العالم، خاصة مكاتب ترويج الاستثمار.

جيم- المعلومات والشبكات من أجل التكنولوجيا، والاستثمار والاعمال
Information and Networking for Technology, Investment and Business (INTIB)

شعوراً من الامم المتحدة - الجمعية العمومية عام ١٩٧٥ - بحاجة الدول النامية لحق الوصول للمعلومات المهمة حول التقنات الحديثة ومستجداتها، والتكنولوجيات المرتبطة بها، واستخداماتها وتطبيقاتها المختلفة، وتطويعها للاحتياجات المحلية، وتوفير فرص الانتقاء من بينها ما يناسب القدرات الوطنية، تمت اقامة بنك المعلومات الصناعية والتكنولوجية[١٢٧] - عام ١٩٧٧. كمشروع اولي لتسهيل وصول خبراء الدول النامية، المباشر وغير المباشر، لمصادر المعلومات، بما في ذلك قواعد

---

(١٢٦) Information and Networking for Technology, Investment and Business المرجع رقم (I-١٨).

(١٢٧) Industrial and Technological Information Bank (INTB).

المعلومات في اليونيدو نفسها، من خلال مختلف الخدمات والاصدارات التي يقدمها هذا البنك، بما في ذلك ادلة سنوية لمصادر المعلومات الصناعية والتكنولوجية[١٢٨] ولمراكز البحوث[١٢٩].

دال- نظام الاحالة الدولي International Referal System (IRS)

وهذا النظام هو خدمة احالة متخصصة، حول المعلومات الصناعية والتكنولوجية، تغطي طيفاً واسعاً من المجالات والاحتياجات، و مختلف المناطق الجغرافية. ويشمل: توفير الوثائق؛ والبحث المباشر على شبكات الحاسوب وقواعدها؛ ومسوحات الاسواق؛ وتوفير الخبرات الصناعية والتقنية؛ والكشف عن فرص الاستثمار والاعمال الخ... وذلك في كل الدول المنتسبة الى هذا النظام.

ويقوم نظام الاحالة بالنظر في اي طلب يصله من دولة نامية، ويعمل على تحليل مستلزمات هذا الطلب - المتعلقة بصناعة ما، او تقانة ما - ثم يبحث عن عضو منتسب الى هذا النظام، يمتلك الاختصاصات والكفاءات التي تلبي هذه المستلزمات - سواء كان هذا العضو شركة، او منظمة، او مؤسسة، وسواء كان من دولة نامية او مصنعة - على ان يوفر هذه المستلزمات بشكلها الانسب والارخص، والمطابق بشكل مباشر للاسئلة المطروحة من الطرف الطالب. ويقوم النظام عندها بربط الطرفين فيما بينهما لانجاز الاجراءات العملية المطلوبة.

وحتى يمكن الاستفادة من هذه النظام، على المستفيدين ملء استمارة تساعد في بلورة تساؤلاتهم واحتياجاتهم، بحيث تتطابق بشكل افضل مع مايتوفر في قاعدة البيانات عن الاعضاء المنتسبين. علماً بأن كل الاعضاء المنتسبين للنظام - من الدول المصنعة او النامية - يمتلكون خبرات واسعة ومواصفات عالية في الجودة والمقدرة. ويمكن لهذا النظام التعرف على افضل مصادر المعلومات - التكنولوجية والصناعية - في العالم، للرد على سؤال محدد، وبشروط مقبولة مادياً من رجال الاعمال في الدول النامية. وهو بذلك يسهل اتصالات العمل بين شركاء من مختلف الدول. وتسمح سهولة عمل النظام ومرونته للمشاركين بالحفاظ على استقلاليتهم العملية، مع تسويق خدماتهم على امتداد العالم. ويقسم الاعضاء المنتسبون في هذا النظام، الى مجموعتين: (١) مجموعة المصادر المتخصصة بالمعلومات؛ (٢) مجموعة مسهلي الاستثمار والتمويل Investment Facilitator.

وتضم المجموعة الاولى خبراء في المعلومات، تركز نشاطهم على توفير معلومات عن سلع صناعية، وطرق الانتاج للصناعيين، لحل اشكالاتهم اليومية في الانتاج و/او لتطوير وسائط انتاج جديدة. اما المجموعة الثانية فتشمل مؤسسات ترويج للاستثمار والتمويل (بما في ذلك القروض) والراغبين في تنظيم مشاريع مشتركة، او مشاريع بيع حقوق الانتاج Licensing لكل ما له علاقة بالانشطة الصناعية.

ويوفر النظام سهولة الاتصال والارتباط الحاسوبي بالشبكات الوطنية والدولية، كما يسهل تنمية علاقات تشارك استراتيجي بين حكومات ومنظمات ومنشآت - وطنية، اقليمية او دولية - في مختلف المجالات المتعلقة بالصناعة، وبالاستثمار والتمويل، بما في ذلك مؤسسات المناولة الصناعية، ومؤسسات نقل التكنولوجيا، ومراكز تسهيل التجارة الدولية، ومراكز البحث والتطوير، ومصادر التقانات النظيفة.

---

(١٢٨) "World Directory of Industrial and Technological Information Sources" (I-23).

(١٢٩) "World Directory of Industrial Research Institutes" (I-18).

وهذا النظام موجه بشكل اساسي، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لاتمتلك امكانات ذاتية في مجال المعلومات. وقد تم ربط برنامجي INTIB و IRS بشبكة الانترنيت العالمية، مما يسمح لليونيدو توفير الخدمات التالية لمنتسبي هذين البرنامجين:

١- استخدام البريد الالكتروني المباشر، او من خلال حاسوب-خادم لمجموعة منتسبين؛
٢- توفير مساحات اعلامية على الوب WWW؛
٣- البث الانتقائي للمعلومات على الشبكة.

ويضمن البريد الالكتروني المباشر الوصول الى الزبون المعني فوراً، او من خلال مجموعته في الحاسوب-الخادم، الا انه يحدد من عدد الذين تصل اليهم الرسالة، في حين ان الموقع على الوب يتطلب جهداً خاصاً من الطرف الآخر ليتسلم الرسالة، ولكنه يوسع من قائمة المستفيدين من هذه الرسالة، ويسمح في نفس الوقت بتحديثها وتطويرها باستمرار، مما يشجع المستفيدين على تكرار زيارة الموقع.

هاء- برنامج الاحصاءات الصناعية

يعمل هذا البرنامج لجمع البيانات الصناعية، والاحصاءات المتعلقة بها، من مختلف دول العالم، ثم يعمل على تبويبها وتصنيفها ونشرها على مختلف اجهزة الاحصاء الوطنية. وهو يقوم بالتعاون مع هذه الاجهزة الوطنية بتحسين ادائها في تجميع البيانات الاحصائية ومراكمتها وتبويبها، كما يساعد هذه الاجهزة في بناء نظم المعلومات التي تحسن انتاجية الاداء الصناعي بالاستفادة من بيانات المصانع وعمليات التصنيع.

ويقوم البرنامج بتصميم وتوزيع استمارة سنوية مفصلة عن قطاع الصناعات التحويلية، ثم يعمل على جمع ما فيها من معلومات، وتدقيقها، ثم وضعها في انماط قياسية موحدة قبل ادخالها الى قاعدة البيانات الرئيسية في مقر اليونيدو، ثم توزيعها بمختلف اشكال النشر: اشرطة مسجلة، اسطوانات حاسوبية، نشرات مطبوعة الخ... وكلها مرتبطة "بالكتاب السنوي الدولي للاحصاءات الصناعية International Yearbook of Industrial Statistics الذي يصدر في اليونيدو ويقوم هذا البرنامج حالياً بإضافة بيانات تتعلق بالبيئة، والطاقة، والمرأة في القطاع الصناعي. ويساهم هذا البرنامج ايضاً في دعم قدرات جمع البيانات على الصعيد الوطني، من خلال البرنامج الوطني للاحصاءات الصناعية(١٣٠) (NISP). واخيراً يهتم البرنامج بشكل خاص بتطوير كل ما يتعلق بضمان جودة البيانات والاحصاءات، وترويج تقاناتها بين الدول والمؤسسات، من خلال خدمات المساعدة الفنية والتعاون الدولي، التي تقدمها اليونيدو، وعند الطلب.

واو- قسم الابحاث والدراسات

يقوم هذا القسم باعداد الدراسات التحليلية، والتوقعات المستقبلية، المتعلقة بالتنمية الصناعية والتعاون الدولي على امتداد العالم؛ ويسعى في هذه الدراسات لرصد الاتجاهات والمستجدات في الاقتصاد العالمي، وفي تطورات تكنولوجيا التصنيع. كما يقوم بدراسات قطرية، لقطاعات صناعية محددة او للتنمية الصناعية ككل. ويعمل على بلورة نظرة شاملة حول التطور الصناعي العالمي، من اجل بلورة

---

(١٣٠) National Industrial Statistical Programme. نشرة تعريفية، المرجع رقم (I-15).

مبادرات محددة تقوم بها اليونيدو في هذا المجال. ويصدر هذا القسم بشكل خاص "تقرير اليونيدو العالمي السنوي"، UNIDO GLOBAL Report، الذي يعالج المتغيرات العالمية، الاقتصادية والصناعية، وتأثير هذه المتغيرات على انماط التجارة الدولية والسياسات المتعلقة بها، ثم يعالج التحديات التي تطرحها هذه المتغيرات، ويسعى لاستقراء مستقبل تطور العلاقات الصناعية والتجارية بين دول العالم. ويصدر هذا القسم ايضاً مسوحات لعدد من الصناعات الكبرى في العالم، تتضمن معلومات عن التوجهات العالمية في هذه الصناعات، وواقعها، ونمو القدرات التصنيعية المرتبطة بها في مختلف الدول، كما يعالج قضايا البيئة والتلوث الصناعي، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بتلك الصناعات. اخيراً يصدر هذا القسم عدداً من النشرات الدورية حول مستجدات التكنولوجيا الاحدث، ومنها: الالكترونيات وتقانات المعلومات، التقانات الحيوية والهندسة الوراثية، هندسة المواد الخ...

خلاصـــة

ان هذا العرض المستفيض لمنظمة اليونيدو، ودورها في مجال خدمات المعلومات الصناعية، يوضح ما يمكن ان تقدمه هذه المنظمة من مساعدات وخبرات، ليس فقط للدول والحكومات، ولكن، وبشكل خاص، للمؤسسات الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة، من خلال ما تقوم بجمعه من معلومات متراكمة في قواعد البيانات لديها، ومن خلال نظم المعلومات وشبكاتها المرتبطة بها. وهو ما لا يتوفر في اية منظمة اخرى، اقليمية او عالمية.

رابعاً- شبكة معلومات التجارة العربية(١٣١)

برنامج تمويل التجارة العربية - صندوق النقد العربي

Intra-Arab Trade Information Network - IATIN

ألف- مقدمة

انطلاقا من مسؤولية برنامج تمويل التجارة العربية في تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وايمانا منه بأن توفر المعلومات الموثوقة بصورة آنية ومنتظمة يلعب في كثير من الاحيان الدور الحاسم في نجاح الصفقات التجارية، فقد حرص البرنامج منذ البداية على السعي لانشاء شبكة معلومات، تهدف الى دعم القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير المعلومات للمتعاملين في التجارة العربية وأسوقها. وفي هذا الاطار تم الاتفاق مع برنامج الامم الانمائي (UNDP) على المساهمة في انشاء "شبكة معلومات التجارة العربية"، في مقر البرنامج، على مراحل وبشكل متدرج؛ وذلك بالتعاون الفني مع مركز التجارة الدولية (ITC)، لما يمثله هذا المركز من خبرة طويلة في انشاء قواعد البيانات التجارية على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

باء- أهداف الشبكة

تهدف شبكة معلومات التجارة العربية الى توفير المعلومات التجارية لجميع المصدرين والمستوردين والجهات المعنية والمتعاملة في التجارة الخارجية بالدول العربية.

---

(١٣١) الكراس التعريفي لشبكة معلومات التجارة العربية المرجع رقم (١-٩)؛ والاتصال المباشر مع برنامج تمويل التجارة العربية.

جيم- مراحل بناء الشبكة

لقد بدأ انشاء الشبكة على مراحل متعددة ووفق خطة معتمدة، وذلك لضمان اتمام بنائها بالدقة والكفاءة المطلوبتين. ففي المرحلة الاولى، تم تحديد عناصر الشبكة المختلفة، وطبيعة المعلومات التي سيتم تجميعها وتحليلها، وطرق وأساليب اتاحتها لجميع المستفيدين في الدول العربية، بالاضافة الى تحديد مصادر المعلومات الدولية والعربية؛ وكذلك تحديد التقنيات المختلفة المتاحة للاتصالات.

وفي اطار المرحلة الثانية، تم تطوير نظام معالجة معلومات التجارة العربية IATIS، ووضع منهج تنفيذي لاستراتيجية جمع المعلومات ومعالجتها، وكذلك الحصول على العديد من المراجع المكتوبة حول التجارة العربية. هذا بالاضافة الى اشتراك البرنامج في خدمات البريد الالكتروني وبنوك المعلومات العربية والعالمية. ورافق ذلك الاتصال بجميع الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج والغرف التجارية، ومراكز تنمية الصادرات في الدول العربية، وتعريفهم بالشبكة والتعرف على مدى استعدادهم للقيام بدور نقاط ارتباط للشبكة في دولهم، ومدى توفر المستلزمات والمتطلبات الفنية للقيام بذلك الدور.

وبموجب الخطة المرسومة لاستكمال بناء الشبكة وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، تم التوقيع مؤخراً على وثيقة مشروع تنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من بناء شبكة معلومات التجارة العربية. وتنطوي هذه الوثيقة على عدة نشاطات تهدف الى تنفيذ الشبكة على المستوى الاقليمي للدول العربية، وتتمثل بالآتي:

١- استكمال بناء قواعد بيانات الشبكة في مقر برنامج تمويل التجارة العربية، وتطويرها باستمرار؛

٢- استكمال اختيار نقاط ارتباط الشبكة في الدول العربية، وتوفير الدعم الفني اللازم لها لتمكينها من القيام بدورها بالصورة المطلوبة؛

٣- ربط المركز الرئيسي للشبكة في مقر البرنامج بنقاط الارتباط المختارة في الدول العربية باستخدام وسائل الاتصالات المتوفرة في كل دولة عربية.

ومن المتوقع بعد انتهاء هذه المرحلة ان تتمكن جميع نقاط الارتباط المختارة في الدول العربية من الدخول آليا الى الحاسب المركزي في مقر البرنامج، واستجواب قواعد بيانات الشبكة آنيا، واسترجاع معلومات التجارة العربية المطلوبة.

١- المعلومات التي توفرها الشبكة

ترمي الشبكة الى توفير معلومات متكاملة وذات طبيعة عامة حول التجارة العربية والمتعاملين فيها من مصدرين ومستوردين. وتشمل المعلومات التي سيتم توفيرها الآتي:

١- **معلومات عن المتعاملين بالتجارة العربية:** وتشمل تحديد طبيعة المؤسسة ونوع العمل، والاسماء، والعناوين، والهاتف، والتلكس، والفاكس، بالاضافة الى معلومات اخرى حول السلع التي يتاجر بها، والاسواق الرئيسية التي يتم التعامل معها.

٢- **معلومات عن السلع (Product Profile):** وتشمل المعلومات التي ستوفرها الشبكة عن السلع ما يلي:

(أ) تصنيف السلع حسب النظام المنسق HS والمعتمد عالميا في مجال التجارة الدولية، وكذلك تصنيف SITC المقابل له، والذي مازال مستخدما في مجال احصاءات التجارة الخارجية في معظم الدول؛

(ب) الحواجز والتعريفات الجمركية المفروضة؛

(ج) القيود المفروضة على السلع المصدرة او المستوردة؛

(د) الاسعار الاسترشادية (اينما توفرت)؛

(هـ) المتعاملين بالسلع من مصدرين ومستوردين؛

(و) سياسة دخول السلع الى الاسواق المحلية.

٣- **معلومات عن الاسواق (Market Profile):** ستوفر الشبكة معلومات مختلفة عن السوق الذي يزمع التاجر العربي الدخول فيه، وذلك لمساعدته على الاعداد والتخطيط ووضع استراتيجية التعامل، وتحديد افضل السبل لدخول ذلك السوق. وتشمل هذه المعلومات الآتي:

(أ) المعلومات الاساسية عن الدول العربية واسواقها؛
(ب) المؤشرات الاقتصادية؛
(ج) حجم التجارة الخارجية؛
(د) سياسات وقيود الاستيراد والتصدير؛
(هـ) انظمة واسعار الصرف؛
(و) خدمات النقل والتخزين؛
(ز) سياسات الاستثمار؛
(ح) الاتفاقيات التجارية الدولية؛
(ط) القوانين والاجراءات التي تحكم انتقال السلع من بلد الى آخر.

٤- فرص المتاجرة **بين الاطراف العربية.** وتشمل فرص بيع وشراء المنتجات في كافة الدول العربية، وملاءمة المصدرين والمستوردين فيها، لتمكينهم من زيادة انشطتهم وفتح اسواق جديدة. ويتم توفير هذه الخدمة من خلال نظام منفصل لمعالجة الفرص التجارية.

٢- مصادر المعلومات

تتكون المصادر الاساسية للمعلومات في الشبكة من:

(أ) نقاط الارتباط؛
(ب) الغرف التجارية والجهات الرسمية المعنية في الدول العربية؛

(ج) المراجع المكتوبة، والوسائط الممغنطة حول التجارة العربية؛
(د) بنوك المعلومات والمؤسسات الدولية الموثوقة؛
(هـ) الوكالات الوطنية المعتمدة لدى البرنامج في الدول العربية؛
(و) الجهات المتخصصة في جمع المعلومات عن التجارة العربية؛
(ز) شبكات المعلومات الاقليمية والعالمية المختلفة؛
(ح) التاجر العربي مباشرة.

ويعمل البرنامج على تطوير وحدة توثيق للمعلومات التجارية في مقره، تشتمل على كتب ومراجع مختلفة، واقراص ممغنطة، واقراص ليزر CD/ROM، ونشرات دورية، ومنشورات صادرة من جهات معنية بالتجارة العربية.

٣- نقاط الارتباط

تلعب نقاط الارتباط دورا هاما كهمزة الوصل بين مركزها الرئيسي في مقر البرنامج والمستفيدين منها في الدول العربية، من مصدرين ومستوردين. وسوف تقوم نقاط الارتباط بمد المركز الرئيسي بالمعلومات اللازمة لاغراض الشبكة حول دولها، وتحديثها باستمرار، ليتمكن المركز بعد ذلك من معالجة تلك المعلومات على المستوى الاقليمي، وتوفيرها للمستفيدين في جميع الدول العربية بصورة آنية ومنتظمة، فيما يقوم البرنامج في نفس الوقت بتزويد نقاط الارتباط بما تحتاجه من معلومات عن الدول العربية الاخرى.

وتشمل المعلومات التي يتم تجميعها من قبل نقاط الارتباط الآتي:

(أ) معلومات عن المتعاملين في التجارة الخارجية Importers / exporters.
(ب) معلومات عن السوق المحلي Market Profile؛
(ج) معلومات عن اهم السلع التي تتميز بها دولة مقرها.

وسيعمل البرنامج على اعداد نسخ مصغرة من أنظمة وبرمجيات الشبكة، مع دليل المستخدم، لتزويد نقاط الارتباط بها.

٤- وسائل الاتصالات وبث المعلومات

لتأمين الاتصال بين المركز الرئيسي للشبكة، في مقر البرنامج في أبو ظبي، وجميع نقاط الارتباط في الدول العربية، سيتم استخدام وسائل اتصالات متعددة، تختلف باختلاف توفر تقنيات الاتصال في كل دولة عربية، وتشمل: البريد بأنواعه المختلفة، والهاتف والتلكس، والفاكس؛ كما سيتم استخدام البريد الالكتروني، وشبكة نقل المعلومات الحاسوبية بالحزم، (PSN X.25)، والشبكة العالمية انترنت (اينما توفرت). وهذا سيسمح بتزويد التاجر العربي ببيانات محدثة عن التجارة العربية، والمتعاملين فيها، وفرص المتاجرة المتاحة على المستويين المحلي والاقليمي.

٥- الخطة المسرعة

ومن اجل تمكين المصدرين والمستوردين من الاستفادة من خدمات الشبكة في اسرع وقت ممكن، وضع البرنامج خطة مسرعة تهدف الى ربط المركز الرئيسي للشبكة بجهات معنية بمعلومات التجارة بالدول العربية، حيث تم الاتفاق مع كل من: مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، وغرفة تجارة وصناعة دبي، ومركز النهوض بالصادرات التونسية، ونقطة التجارة الدولية المصرية، والبنك المصري لتنمية الصادرات، ومصرف الاعتماد اللبناني، ومركز المعلومات التجارية بوزارة الاقتصاد اللبنانية، ومجلس البحرين للترويج والتسويق، ومركز تنمية الصادرات السعودية، والمرصد الوطني للتجارة الخارجية بالجزائر، واتحاد غرف التجارة السورية، واخيرا جهاز التصدير والاستيراد بالجماهيرية الليبية، وذلك حتى تقوم هذه المؤسسات بدور نقاط ارتباط للشبكة في دولها. وبذلك تكون الشبكة قد بدأت فعليا ببث واستقبال معلومات التجارة التي تهم المصدرين والمستوردين في كل من الأردن، والامارات، وتونس، ومصر، ولبنان، والبحرين، والسعودية، والجزائر، وسورية، وليبيا. ويأمل البرنامج ان تنضم الدول العربية الأخرى الى الشبكة، بما سيمكنها من توفير خدماتها على المستوى الاقليمي لكافة الدول العربية.

٦- نظام معالجة الفرص التجارية - (Trade Opportunity monitoring System-TOMS)

بالاضافة الى نظام معالجة معلومات التجارة العربية (IATIS)، تم تصميم وتطوير الصيغة الاولى من نظام برمجيات يدعى "نظام معالجة الفرص التجارية (TOMS)" يهدف الى مواءمة المصدرين والمستوردين، على المستوى الاقليمي للدول العربية. وتنطوي آلية عمل نظام TOMS على تمكين التاجر العربي من الارتباط بالحاسوب المركزي للشبكة (بمقر البرنامج)، بواسطة حاسوب شخصي، (إن توفر) او عبر وسائل الاتصالات الاخرى المتوفرة، ومحاكاة النظام لإيداع او سحب المعلومات عن فرص بيع او شراء (عرض/طلب) كافة المنتجات العربية.

٧- صفحة البرنامج على الانترنت

ضمن جهوده لتوسيع رقعة المستفيدين من خدماته، استحدث برنامج تمويل التجارة العربية صفحة اعلانية (Home page) خاصة به على شبكة انترنت العالمية، وذلك على العنوان التالي: (WWW.ATFP.COM). وتتضمن الصفحة نبذة تعريفية مفصلة بالخدمات التي يوفرها البرنامج للتاجر العربي في الجانب التمويلي، ونبذة تعريفية اخرى عن آخر تطورات العمل بشبكة معلومات التجارة العربية ومراحل بنائها، مع عناوين الوكالات الوطنية المعتمدة، وعناوين نقاط ارتباط الشبكة والمنسقين فيها.

وحرصا من البرنامج على إتاحة الاستفادة من خدماته في مجال مواءمة المصدرين والمستوردين في الدول العربية، فقد تم تضمين نظام معالجة الفرص التجارية(TOMS) في الصفحة الاعلانية. وبذلك ستتمكن جميع نقاط ارتباط الشبكة من إيداع الفرص التجارية في نظام(TOMS)، من خلال شبكة الانترنت. أما خدمة سحب الفرص التجارية فهي مفتوحة لعموم المشتركين في شبكة الانترنت، على مستوى العالم، بغرض افساح المجال امام المصدرين في الدول العربية للتعرف على اسواق جديدة لهم في دول اخرى. وتجدر الاشارة بأن نقاط الارتباط التي لا يتوفر لديها خدمة الربط بشبكة الانترنت في الوقت الحالي، ستكون قادرة على الاستفادة من خدمات نظام TOMS من خلال الجهاز الفني لشبكة

معلومات التجارة العربية، في مقر البرنامج، الذي سيلعب دور الوسيط لايداع وسحب الفرص التجارية الواردة منها.

خامساً- الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

مركز الشيخ اسماعيل أبو داوود للمعلومات(١٣٢)

ألف- مقدمة: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

يسعى الاتحاد بشكل اساسي لتوثيق التعاون الاقتصادي العربي، على المستويين الرسمي والشعبي. ويعمل على تأكيد دور رجال الاعمال العرب في المشاريع العربية المشتركة، والاستثمار العربي المشترك، وفي التنمية عموماً. وتغطي نشاطات الاتحاد مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، بما فيها التنمية الصناعية، كما يعمل على تفعيل التجارة البينية بين الاقطار العربية وزيادتها المضطردة. وقد اكد الاتحاد على ضرورة التنسيق الصناعي بين الاقطار العربية انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

١- توسيع نطاق التخصص الانتاجي.
٢- زيادة الكفاءة في الانتاج الصناعي.
٣- التخفيف من اعتماد الاقطار العربية على استيراد السلع المصنعة.
٤- النقل الواعي والمتدرج للتكنولوجيا الحديثة.

ويسعى الاتحاد لتنفيذ معظم نشاطاته من خلال الغرف العربية، ويعمل على التنسيق فيما بينها. وفي هذا الاطار يعمل الاتحاد حالياً على تنفيذ مشروع مركز معلومات متخصص ومؤتمت ليربط مختلف الغرف بقواعد البيانات في مقر الاتحاد - يحمل اسم مركز الشيخ اسماعيل ابو داوود للمعلومات -. ويقوم الاتحاد حالياً بتوفير خدمات معلومات واسعة، من خلال اتصالاته المباشرة مع الغرف العربية، ومن خلال المجلات التي يصدرها - واهمها مجلة "العمران العربي"، ومجلة "اوراق اقتصادية" - وكذلك من خلال اصدار العديد من الدراسات المتخصصة، من بينها التقرير السنوي عن الاقتصاد العربي. (The Arab Economic Report) باللغتين العربية، والانكليزية.

باء- مركز الشيخ اسماعيل ابو داوود للمعلومات(١٣٣)

١- <u>أهداف المركز</u>

يهدف المركز الى تحديث العمل في الامانة العامة، ومواكبة التطورات الدولية في مجال المعلومات، واتاحة نقل المعلومات الاقتصادية المتوفرة في الاتحاد الى الغرف العربية والى رجال

---

(١٣٢) الاتصال المباشر مع الامانة العامة للاتحاد؛ الكراس التعريفي بالاتحاد، المرجع رقم (١-٣).

(١٣٣) التقرير التعريفي للمركز المرجع رقم (١-١٣).

الاعمال العرب، لخدمة العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومؤازرته بخدمات المعلومات التي تساهم في تعزيزه وتطويره في شتى المجالات. ويرمي مركز المعلومات الى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية للقطاع الخاص العربي، من خلال توفير المعلومات الاقتصادية بالسرعة والنوعية التي تخدم ذلك. وتوفير انظمة معلوماتية تخدم احتياجات الغرف العربية ورجال الاعمال العرب، كما تساهم في تحسين انظمة تبادل المعلومات الاقتصادية بين الغرف العربية واتحاداتها، وبين الغرف العربية واعضائها في البلاد العربية.

(ب) توفير قواعد معلومات حول الغرف العربية واتحاداتها القطرية، واتحادها العربي العام، وحول الغرف العربية-الاجنبية المشتركة، والغرف الاقليمية، والجمعيات والتعاونيات والمنظمات واللجان المتخصصة، في اطار نظام يؤمن حفظ المعلومات واسترجاعها وتبادلها.

(ج) توفير قواعد معلومات لحفظ واسترجاع المعلومات عن نتاج الاتحاد البحثي، لمحتويات مكتبة الاتحاد، واتاحة هذه المعلومات للغرف العربية والجهات المعنية.

(د) تجهيز قواعد معلومات لمؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب (رجال الاعمال، الشركات، الصروح، المشاريع القائمة، المشاريع المعروضة للترويج، نظام الاشتراك وموازنة المؤتمر).

(هـ) تطوير شبكة معلومات للغرف العربية، وتنسيق جهود الغرف العربية وآلياتها في الاساليب التقانية، من اجل تفعيل تبادل المعلومات.

(و) المساهمة في اقامة شبكة معلومات التجارة العربية - التي تضطلع بها جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي - والتعاون مع الجهات العربية المتخصصة في مجال المعلومات التي تلبي احتياجات القطاع الخاص، خصوصا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

٢- مراحل تنفيذ المشروع

(أ) نتائج المرحلتين الاولى والثانية والى منتصف عام ١٩٩٧

تم انجاز الخطوات التالية:

(١) اعادة تنظيم المكتبة في مقر الاتحاد على اساس نظام ديوي العالمي، وحسب نظام مكنز الدول العربية؛

(٢) استكمال الاحتياجات الاساسية من الاجهزة؛

(٣) انجاز نظام لإدارة المكتبة يخضع للتحسين المتواصل؛

(٤) انجاز نظام شبكة متاحة للتبادل الداخلي للمعلومات؛

(٥) اتاحة تبادل المعلومات مع الخارج عبر شبكة الانترنت؛

(٦) دعم الابحاث بمعلومات من شبكة الانترنت ومن بعض اقراص المعلومات الممغنطة المتوفرة لدى الاتحاد.

(ب) النتائج المتوقعة في نهاية عام ١٩٩٧

من المتوقع انجاز النظم والبرامج التالية:

(١) برنامج ادارة معلومات الغرف العربية؛
(٢) برنامج ارشيف مجلة الاتحاد؛
(٣) نظام ادارة معلومات مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب.

(ج) مهام المرحلة الرابعة النهائية

(١) تحديث انظمة المعلومات المتوفرة الى بيئة Microsoft المستحدثة، وتحويلها الى قواعد بيانات؛ ومن ثم الى بيئة الشبكة الدولية للمعلومات؛

(٢) توفير خدمات المعلومات للمستفيدين؛

(٣) تجهيز صفحة للاتحاد على الشبكة الدولية للمعلومات؛

(٤) التعاون مع بنوك المعلومات العربية والدولية من اجل تطوير شبكة معلومات للغرف العربية، والمساهمة في دعم شبكة معلومات التجارة العربية.

٣- الخدمات التي يوفرها المركز

من المتوقع ان يوفر المركز عند اكتماله الخدمات التالية:

(أ) تطوير نوعية العمل واتمتة العمليات والابحاث والاستفادة المثلى من المعلومات المتاحة؛

(ب) الرد على الاستفسارات؛

(ج) اعداد تقارير مستوحاة من المعلومات المتاحة؛

(د) اصدار نشرة حول انشطة مركز المعلومات.

سادساً - شبكة الانترنيت INTERNET[١٣٤]

ألف- مقدمة

من اهم مستجدات تقانات المعلومات في العقد الاخير، انتشار شبكات الحواسيب، التي تربط مستخدمي الحواسيب فيما بينهم، لتسهيل تبادلهم للمعلومات وتشاركهم في القدرات الحاسوبية المرتبطة بالشبكة. وفي البداية ابتدأ استخدام "شبكات الحواسيب المحلية" (LAN)[١٣٥] التي تربط بين حواسيب متجانسة في مساحة جغرافية صغيرة، وعادة ضمن مؤسسة واحدة او شركة واحدة. ثم توسع استخدام الربط الحاسوبي فشملت شبكات الربط الحاسوبي مساحات جغرافية اوسع (WAN)[١٣٦] وحواسيب غير متجانسة، وذلك باستخدام حاسوب-خادم مركزي كبير، قادر على ربط حواسيب متعددة مختلفة الانواع، عبر خطوط الهاتف العادية، او خطوط هاتف خاصة تسمح بنقل المعلومات - المرمزة ثنائياً - بسرعة كبيرة. وقد انتشرت الشبكات الواسعة لدى الشركات والمؤسسات الكبرى (شركات الطيران، البنوك، شركات البترول الخ...) التي لديها عدد كبير من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة، و/او تلك التي تقوم بأعمالها على امتداد مساحات جغرافية واسعة.

وفي الثمانينات عمدت الحكومة الامريكية الى تطوير شبكة وطنية شاملة، تربط بين شبكات الجامعات الامريكية الداخلية، ومعاهد البحث، والمكتبات العامة، والمؤسسات ذات الطابع العلمي او البحثي. وقد نمت هذه الشبكة ببطء في البداية، لاقتصارها على الاوساط الجامعية والعلمية. الا ان هتمام شركات البرمجيات الكبرى بتطوير برمجيات وادوات قوية جداً لتحسين البث عبر الشبكات، وتسهيل الربط بين الحواسيب والشبكات غير المتجانسة، ادى تدريجياً الى توسع استخدام شبكة الانترنيت، وشمولها بازدياد مضطرد مجالات اوسع واعداد اكبر من المشتركين في مناطق مختلفة من العالم. وفي اواسط التسعينات ادى تطوير برمجيات قوية جداً - تسمح بنقل ملفات المعلومات (نصا وصوتاً وصورة) بشكل شبه فوري - الى انفجار عالمي ضخم، بحيث اصبحت هذه الشبكة تشمل عشرات ملايين المشتركين، المنتشرين في كافة ارجاء العالم، يتداولون المعلومات على اختلاف انواعها. ومن المهم بالنسبة لهذه الورقة شمول الانترنيت للمعلومات الاقتصادية والتجارية، والصناعية والتكنولوجية على انواعها، وكذلك المعاملات المتعلقة بها، بشكل يزداد بشكل مضطرد حتى يكاد يضاهي حالياً حجم المعلومات العلمية التي يتم تبادلها عبر الانترنيت، والتي انشئت هذه الشبكة من اجلها في البداية.

باء- تعريف شبكة الانترنيت

من موقع عملي، يمكن تعريف شبكة الانترنيت بأنها شبكة بين شبكات الحواسيب المنتشرة في العالم، تضم مجموعات هائلة من الحواسيب-الخادمة المركزية، وتربط فيما بينها عبر خطوط الهاتف العادية او الخاصة - بحيث تسمح لهذه الشبكات بالتخاطب بواسطة لغة مشتركة، وبروتكولات نقل متفق

---

(١٣٤) انظر المرجع رقم (I-14) "Brian J. Thomas "The Internet for Scientists and Engineers.

(١٣٥) Local Area Network.

(١٣٦) Wide Area Networks.

عليها عالمياً، تسمى: "برتوكولات السيطرة على البحث/ بروتوكولات الانترنيت" (TCP/IP)[١٣٧]. وهذه الحواسيب-الخادمة هي بدورها نقاط مركزية في شبكاتها المحلية، تربط بين آلاف المشتركين فيها، من خلال حواسيبهم على انواعها - بما في ذلك الحواسيب الشخصية - وعبر خطوط الهاتف العادية في معظم الاحيان. بمعنى آخران شبكة الانترنيت هي في المحصلة شبكة ضخمة عبر العالم لملايين الحواسيب غير المتجانسة - ومن مختلف الانواع والاحجام والقدرات -. وهي بذلك شبكة ليس لها مالك، بل ليس لها ادارة ثابتة، وانما تعمل بهذا القرار الجماعي الضمني للتعاون بين ملايين المشتركين لتأمين سلامة استمرار العمل فيها وانتظامها.

وترتبط هذه الشبكة، من بين ماترتبط به، بأعداد كبيرة من قواعد البيانات وبنوكها، بعضها من خلال الحواسيب-الخادمة، وبعضها مرتبطة مباشرة على الشبكة بشكل يمكن المشاركين بالشبكة بالدخول اليها واسترجاع مافيها من معلومات بشكل مباشر، او بواسطة كلمة سر معينة، وبتكلفة محدودة احياناً، ومجاناً في معظم الاحيان.

وقد نجحت هذه الشبكة في تأدية خدمات جمة، وبشكل خاص بعد تطوير برمجيات متقدمة سهلة التداول، تستطيع الغوص في اعماق الشبكة وعبرها للوصول الى المعلومات المطلوبة بالتحديد. وتسمى هذه البرمجيات "السابرات" او "الماسحات" (Browsers). ومن خلالها يمكن للمشترك غير المختص البحث عن اي شيء، والاتصال بأي مكان. وهذه البرمجيات تضع بتصرف المشتركين كماً هائلاً من المعلومات، وبشكل شبه فوري، وتسمح له بالقيام بالعديد من العمليات: البحث الفوري، التبادل مع الآخرين، البث الانتقائي، وضع صفحة خاصة للمشترك على احدى لوحات الاعلان الالكترونية الخ.. في المواضيع الاقتصادية والتجارية، يوفر الاشتراك بالشبكة خدمات مماثلة؛ فبالاضافة الى تحصيل المعلومات من مصادرها المشاركة في الشبكة، يمكن التسوق الالكتروني، وتحديد السلعة والبائع - بما في ذلك المعدات والمواد الخام -، التفاوض واجراء عقود البيع، وحتى دفع المبالغ المستحقة، وكل ذلك بواسطة تعامل الكتروني مباشر.

جيم- الخدمات التي توفرها شبكة الانترنيت

ان الهدف الاول والاساسي للانترنيت هو تسهيل تبادل المعلومات بكافة انواعها ومضامينها (نصاً وصوتاً وصورة) - وتسهيل التعاون المباشر بين المشتركين والسماح لهم بالاستفادة من كافة الوسائل والقدرات والتجهيزات للحواسيب المرتبطة بالشبكة. بمعنى آخر، ومن الناحية العملية، فإن الخدمات التي توفرها هذه الشبكة هي التالية:

١- البريد الالكتروني والاتصالات: اي القدرة على الاتصال الفوري والمباشر مع اي مشترك آخر على الشبكة. والحديث المباشر معه، اوترك رسالة في صندوقه في حالة غيابه. ومن مزايا هذا البريد السريع ان نفس الرسالة يمكن ارسالها في نفس الوقت الى عدد غير محدود من المشتركين من ذوي العناوين المختلفة على الشبكة.

---

(١٣٧) Transmission Control Protocol/Internet Protocol

انظر المرجع (-) "Brian J. Thomas "The Internet for Scientists and Engineers.

٢- تبادل الوثائق والملفات: إذ بالامكان تبادل كل انواع ملفات المعلومات (نصاً وصورة وصوتاً) وتداولها بطريقة تسمح باستخدام هذه المعلومات الكترونياً، بالشكل الذي يرغب فيه المستقبل، بما في ذلك نقلها الى حاسوبه واستخدامها كما يشاء.

وهذا التبادل الفوري للملفات والوثائق يسمح بآفاق واسعة للتعاون المباشر على امتداد العالم، من خلال تبادل المعلومات والخبرة، والتباحث حول المعضلات، والبحث المشترك عن حلول لها. وهذا التبادل في الاطار التجاري والصناعي يسمح بالتفاوض، وعقدا الصفقات، وتحديد اطر العقود - بما في ذلك عقود نقل التكنولوجيا، وغير ذلك من العمليات المعلوماتية والعلمية، حتى اصبحت التجارة الالكترونية، تتطلب تشريعات وقوانين دولية خاصة، لمراعاة امتدادها عبر الحدود الدولية.(١٣٨)

٣- البحث الفوري المباشر (on-line)، في كافة قواعد البيانات وبنوك المعلومات المتنوعة والمنتشرة في كافة انحاء العالم، شرط ان تكون مرتبطة بالانترنيت. ويشمل ذلك التصفح السريع - او السبر - التفاعلي لمختلف قواعد البيانات، من خلال برتوكولات خاصة بين الحواسيب-الخادمة المركزية التي تسهل التعرف على قواعد البيانات والدخول اليها عند الحاجة.

٤- استرجاع اي ملف او معلومة موجودة في اي موقع في الشبكة، ونقلها الى حاسوب المشترك، وكذلك - بالاتجاه العكسي - البث الانتقائي لاي ملف في حاسوب المشترك وجعله متيسراً لمن يرغب على الشبكة، بإعطائه صفة ملصق (Posted) ضمن اي تصنيف يرغب فيه صاحبه، سواء موضوع الملف، او عنوانه، او محتواه الخ.. بما يسمح لبرمجيات السابرات المستقبلة التقاطه من قبل مشترك آخر مهتم بموضوع الملف.

دال- أدوات الانترنيت(١٣٩)

من الناحية التقنية فإن الادوات المتوفرة على الانترنيت لتسهيل الحصول على الخدمات المذكورة - من خلال برمجيات متقدمة - هي التالية:

(أ) البريد الالكتروني؛

(ب) برتوكولات تبادل الوثائق (FTP)(١٤٠)، وهي تشمل الوسائط الالكترونية لنقل الملفات (نصاً وصوتاً وصورة)؛

(ج) التلنيت (Telenet)، اي الدخول المباشر الى قواعد البيانات المنتشرة على الشبكة؛

---

(١٣٨) قانون الاونسترال للتجارة الالكترونية، المرجع رقم (١-٧).

(١٣٩) Tools.

(١٤٠) File Transfer Protocol.

(د) يوزنيت (Usenet)، اي بث المعلومات الانتقائية من قبل المشترك، ونشرها على الشبكة بما يسمح لاي مشترك آخر بالتقاطها.

ومؤخراً تم تطوير ادوات اكثر فاعلية لخدمة الشبكة، تتضمن مزيجاً من الادوات السابقة، وتسمح بقدرات اكبر للبرمجيات المستخدمة، وهي:

(١) الوب (WWW)[١٤١] وهي الاداة الاقوى في التواصل عبر شبكة الانترنيت والتي تسمح بتبادل الملفات (نصاً وصورة وصوتاً)؛

(٢) جوفر (Gopher) وهي اداة للمسح الالكتروني للملفات والمعلومات على الانترنيت، والتقاط ما يريده المشترك من معلومات وملفات مختارة؛

(٣) فرونيكا (Veronica) وهي اداة بمثابة جهاز تضخيم لقدرات جوفر، بما يسمح بمسح عدد اكبر من قواعد البيانات وبشكل اسرع؛

(٤) وايس (WAIS) وهذه اداة اخرى لمسح مجموعات ضخمة من قواعد البيانات وبنوك المعلومات بحثاً عن ملفات منتقاة او معلومات محددة؛

(٥) ارشي (Archie) وهي اداة فعالة في البحث عن بروتوكولات نقل الوثائق (اي FTP) وحسن استخدامها؛

(٦) وهناك ايضاً عدد كبير من قواعد المعلومات التي ترتبط مباشرة بالانترنيت بما يسمح لمن يشاء من المشاركين الدخول الفوري اليها، والبحث بما تحتويه من ملفات، دون المرور بأي حاسوب-خادم، وذلك بحرية كاملة وبدون مقابل.

هاء- الانترنيت للتواصل التجاري والصناعي

ومع هذا الانفجار العالمي في استخدام الانترنيت وتنوع خدماته والعمليات التي يمكن القيام بها، اخذت المؤسسات والهيئات الاقتصادية تلجأ الى الارتباط بالانترنيت، واستخدام تسهيلاته - كوسيط فعال ومباشر ورخيص الثمن - في الاتصال بين صاحب السلعة والمستفيد منها، بما في ذلك التسوق المباشر، حيث يقال ان حوالي ثلث قيمة المبيعات لبعض الشركات الامريكية تتم بطلبات فورية عبر الانترنيت. وقد اخذ المزيد من مراكز المعلومات على انواعها، بما في ذلك المعلومات التجارية والتقنية والصناعية، يرتبط بالانترنيت ويقدم خدماته من خلالها. ومن الخدمات التجارية والصناعية التي تتم حالياً على هذه الشبكة ما يلي:

١- استعراض مختلف السلع، المواد، بما في ذلك السلع المصنعة، والمواد الخام، والادوات الخ..؛

---

(١٤١) World Wide Web.

٢- الحصول على معلومات عن: السلعة، البائع، السعر والتكاليف الخ.. وكذلك عن المشتري واحتياجاته الحقيقية وقدراته العملية؛

٣- التفاوض حول شروط البيع، والنقل، وتكاليف ذلك؛

٤- الاتصال الفوري والمباشر (والرخيص) للرد على مختلف الاستفسارات؛

٥- اقامة معارض فورية للبيع؛

٦- التفاعل المباشر، التجاري والاعلامي، وتخفيف التواصل الورقي والبريدي الخ..؛

٧- وربما من اهم خدمات الانترنيت الآن، ان معظم شبكات الشركات الكبرى، بما في ذلك شركات بيع التكنولوجيا، واسواق المال، ومصادر المعلومات التجارية الخ.. قد اخذت ترتبط بالانترنيت، بما اصبح يسمح للمشترك بالانترنيت بالدخول الى هذا الشبكات الخاصة، والاتصال بها، واستخدامها، دون ان يشترك بشكل مباشر بهذه الشبكات الخاصة؛

٨- وبذلك اصبحت الانترنيت الوسيلة الاحدث والاسرع والاقل كلفة لكافة الاتصالات على انواعها، وبشكلٍ خاصٍ للحصول على اي نوع من المعلومات المطلوبة، شرط ان يكون مصدر هذه المعلومات مرتبطاً ايضاً بالانترنيت.

واو- الانترنيت في الدول العربية

بدأ الارتباط بالانترنيت يعم بشكل بطيء مختلف الدول العربية في السنوات الاخيرة. وكانت مصرٍ السابقةٍ في ذلك، حيث أقام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء، حاسوباً -خادماً مركزياً وسهل الاشتراك به للمؤسسات الحكومية وللمواطنين، وبأسعارٍ معقولة. ثم اخذت شركات خاصة في مختلف الدول العربية تقيم مؤسساتها المرتبطة بالانترنيت بحواسيب خادمة مركزية مقابل رسوم اشتراك متفاوتة من شركة الى اخرى ومن بلد الى آخر، بحيث ان الاشتراك بواسطة او بأخرى بالانترنيت يتزايد بشكل متسارع في معظم الدول العربية. ومن الملاحظ ان عدداً متنامياً من مصادر المعلومات في القطاع الصناعي بدأت ترتبط بالانترنيت لتستفيد من خدماته، اما للحصول على المعلومات من قواعد المعلومات المختلفة المرتبطة بالشبكة، او لتسهيل بث معلوماتها للمستفيدين.

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان معظم الحواسيب-الخادمة المركزية المرتبطة بالانترنيت تستخدم اللغة الانكليزية، كما ان معظم البرمجيات للسبر والبحث، تستخدم اللغة الانكليزية ايضاً. وقد بدأت بعض الدول بتطوير برمجيات خاصة لاستخدام لغتها الوطنية على الانترنيت ومنها مثلاً اللغة الفرنسية والالمانية. والى مطلع عام ١٩٩٧ كان من المستحيل استخدام اللغة العربية كنص في تداول المعلومات على الانترنيت، ولهذا كان يتم تداول الصفحات العربية كصور ورسومات، وبعنوان باللغة الانكليزية، ولم يكن هنالك امكانية لبريد الكتروني باللغة العربية عبر الانترنيت.

ومؤخراً بدأت تظهر برمجيات تسمح باستخدام اللغة العربية كلغة ونص، سواء للبريد الالكتروني[١٤٢] او لتداول المعلومات. ومن المتوقع تطوير المزيد من هذه البرمجيات وتحسينها باستمرار لتواكب مثيلاتها باللغة الانكليزية، او على الاقل باللغات الوطنية الاخرى المستخدمة على الانترنيت.

سابعاً- شبكات معلومات اقليمية وعالمية اخرى

ألف- مقدمة: الشبكات الخاصة والانترانيت INTRANET[١٤٣]

كما ذكرنا اعلاه، كانت بدايات الارتباط الحاسوبي تجري في شبكات داخلية ضمن المؤسسة الواحدة، وفي موقع جغرافي واحد. ثم اخذ هذا الارتباط يتوسع، وتمت اقامة شبكات تتخطى الموقع الجغرافي الواحد لتربط فروع مؤسسة ما في مواقع مختلفة. وكان من عوامل انتشار الانترنيت تطوير تقانات متعددة لخدمة الشبكات الخاصة الواسعة WAN.

ومؤخراً بدأ اتجاه معاكس في الظهور في تقنيات شبكات الحواسيب، وهو لجوء العديد من اصحاب الشبكات الخاصة لاستخدام تجهيزات وبرمجيات طورت للانترنيت، وهو ما درج على تسميته "بالانترانيت". والأخيرة ببساطة هي عبارة عن شبكة انترنيت مصغرة، تستخدم لمؤسسة كبيرة، او لعدد من المؤسسات المتحالفة. وتعمل هذه الشبكة بنفس التجهيزات والبرمجيات والبروتوكولات المستخدمة في الانترنيت، بما في ذلك برمجيات البحث، والسابرات والبريد الالكتروني. ومما يميز مثل هذه الشبكة عن غيرها من الشبكات الداخلية الاخرى انها تقدم المعلومات لجميع المستخدمين بطريقة موحدة ومنظمة دون الحاجة لبرمجيات خاصة بالشبكة نفسها. وبالامكان ابداع بروتوكولات جديدة تحدد حقوق الاطراف التي يسمح لها بالدخول الى الشبكة واستخدام ما فيها من قواعد معلومات وبرمجيات، والاتصال بالافراد المرتبطين بهذه الشبكة الخاصة والدخول الى حواسيبهم الشخصية. ولان هذه الشبكات تستخدم نفس التقنيات المستخدمة في الانترنيت، فمن الممكن ربطها بسهولة بالشبكة العالمية دون ادخال اية تعديلات على نظمها او على التقنيات التي تستخدمها، ولكن مع تطبيق تقنيات وبروتوكولات امنية خاصة، لحماية بيانات الانترانيت ومشتركيها من اطراف خارجها، ومنعهم من الدخول الى الشبكة الخاصة، الا للمسموح لهم من اصحاب البروتوكولات المصرح بها.

باء- مركز المعلومات الاوروبي Euro Info Center (EIC)[١٤٤]

ومن الشبكات الدولية التي تجمع بين خصائص الشبكة الخاصة والارتباط بالانترنيت، شبكات مركز المعلومات الاوروبي الذي اقامته وتشرف عليه مفوضية الاتحاد الاوروبي، والذي تمت اقامة نقاط

---

(١٤٢) اعلانات مستمرة لبرمجيات صخر حول البريد الالكتروني، والاتصالات باللغة العربية على الانترنيت في مختلف المجلات والجرائد العربية.

(١٤٣) "Handling the Intranet", by Malcolm Wheatly, Information Strategy, Nov. 1996 vol 1 No.2

(١٤٤) النشرة التعريفية للمركز، المرجع (١-١٠).

ارتباط له في عدد من الدول العربية، ومنها غرفة التجارة والصناعة في بيروت، ومؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن، ومركز موارد التنمية في غزة.

وتشمل هذه الشبكة ٢٦٠ مركز معلومات، منتشرة في دول الاتحاد الاوروبي وبعض دول البحر المتوسط. وتهدف الى تنمية العلاقات بين الدول الاوروبية من ناحية، والدول الاخرى المرتبطة بالشبكة من ناحية اخرى، وذلك عن طريق تزويد الشركات والمؤسسات في هذه الدول بالمعلومات والاستشارات المتعلقة بشتى المواضيع الاقتصادية والتجارية والصناعية والقانونية، وعن طريق الرد على التساؤلات التي ترد الى المراكز الاعضاء في الشبكة، والتي تتعلق بالمعلومات التي توفرها هذه الشبكة.

اما الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة فهي التالية:

١- نشر معلومات وافية ومفصلة عن مختلف الشركات الوطنية المنتسبة، والراغبة بالقيام بنشاط اقتصادي في الدول المشتركة في الشبكة؛ او التي تبحث عن شريك محلي.

٢- تقديم معلومات وافية عن القوانين والتشريعات والاجراءات المتعلقة بالتجارة والاستثمار في الدول المنتسبة الى الشبكة (الاوروبية وغير الاوروبية)، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالبيئة والصحة العامة الخ..

٣- تقديم احصاءات مفصلة عن التجارة الخارجية للدول المشاركة.

٤- تقديم الاستشارة لاصحاب التجارة الخارجية وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بذلك.

وترتبط شبكة مركز المعلومات الاوروبي مع عدد من الشبكات الاوروبية المماثلة المتعاونة معها، ومنها شبكة التقارب بين المشاريع، وشبكة التعاون، وغيرها.

(أ) شبكة التقارب بين المشاريع BRE[١٤٥]: اسست المفوضية الاوروبية هذه الشبكة ضمن نشاطها لدعم التعاون الدولي، ولمساعدة المشروعات في الدول المنتسبة، من خلال القيام بدور الوساطة ومماثلة المشاريع المتشابهة (Match making)، وتشجيع قيام شراكة بين مؤسسات اوروبية ومؤسسات من الدول الاخرى. وتقدم هذه الشبكة الخدمات التالية:

(١) القيام بدور الوساطة، ومساعدة الشركات في البحث عن شركات مماثلة، من خلال قواعد البيانات التي تشمل مختلف الشركات المنتسبة وانشطتها.

(٢) التعرف على فرص التعاون والتشارك، وتسهيل فرص التفاوض للوصول الى اتفاقيات تعاون.

(٣) تزويد الشركات المنتسبة بالمعلومات المطلوبة، من خلال الوحدة المركزية للشبكة في بروكسل.

---

(١٤٥) Bureau de Raprochement d'Entreprises.

(ب) شبكة التعاون (BC.NET): وهي عبارة عن شبكة مستشارين ووسطاء، اسسها الاتحاد الاوروبي لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ايجاد مستشارين خبراء وشركاء، على المستوين الاقليمي والدولي.

وتقوم الشبكة، وبشكل سريع، بإيجاد "شركاء" لاي عرض من عروض التعاون في كافة قطاعات الانتاج وكافة طرق التعاون - ماليا، تجاريا، صناعياً، وتكنولوجيا -. أما الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة فتشمل:

(١) تحديد موزعين مهتمين بالتعامل مع السلع المصدرة الى اوروبا.
(٢) المساعدة في ايجاد شركاء للاستثمار المحلي.
(٣) المساعدة في شراء وبيع الماركات المسجلة.
(٤) تسهيل دخول اسواق جديدة.
(٥) المساهمة في نقل التكنولوجياوتقديم الاستشارات الفنية لذلك.
(٦) تقديم الاستشارة خلال عمليات التفاوض.

جيم- بنوك البيانات الببليوغرافية[١٤٦] ومراكز خدمات المعلومات الفورية على الهاتف

تمثل بنوك البيانات الببليوغرافية مصادر معلومات هامة يمكن للمستفيد استرجاع مافيها من معلومات بالاتصال المباشر عبر خط هاتفي - on-line -. وهي تسبق في اقدميتها وانتشارها شبكة الانترنيت، حيث بدأت في مطلع السبعينات. وتتضمن هذه البنوك عادة عشرات من قواعد البيانات الببليوغرافية، المتخصصة في مختلف المواضيع، وكذلك قواعد البيانات غير الببليوغرافية؛ كما تمتلك تجهيزات متقدمة تسمح للمشترك بالغوص في هذه القواعد والبحث المباشر فيها عن ما يحتاجه من مراجع ووثائق، او معلومات محددة متوفرة في قواعدها المتخصصة.

ومن اشهر مراكز خدمات المعلومات وبنوك البيانات الببليوغرافية على الهاتف، مثلاً، شركة Dialog التي تمتلك اكثر من ٣٨٠ قاعدة بيانات تضم ٢٦٠ مليون بند؛ وتتراوح هذه البنود من ادلة الشركات والمؤسسات، الى ادلة الخبراء والمسؤولين في مواقع المؤسسات والشركات، الى وثائق تحليل عميقة، اقتصادية او علمية، الى جانب لوائح ببليوغرافية وملخصات المراجع الخ..، حيث تغطي اهتماماتها الطب، والهندسة، والعلوم، الانسانية والاعمال، والتجارة والاقتصاد، والسياسة الخ..

وتنسق هذه المراكز قواعدها وبنودها ضمن انسقة متعددة، وبرمجيات لسبر هذه القواعد واسترجاع ما فيها، بما تسهل على المشترك البحث عن ما يريده: الموضوع، اسم المؤلف، الكلمات المرجعية[١٤٧] المستخدمة، اسم الناشر - او المجلة اذا كان المقصود مقالة علمية - الخ.. او استعادة كامل النص عند الحاجة، اذا كان متوفراً في واحدة من قواعد البنك. ويتم تحديث هذه القواعد بأنتظام مستمر، لضمان آنيتها، وتوفير احدث المعلومات والمستجدات فيها. كما تطور تجهيزتها وبرمجياتها

---

(١٤٦) كاتالوج Dialog Information Services للعام ١٩٩١ ؛ المرجع رقم (I-24).

(١٤٧) فهرست الكلمات Index.

باستمرار للاستفادة من المستجدات الافضل لتقنيات المعلومات. ويرد في الملحق السادس نموذج قائمة لأهم قواعد البيانات المرجعية التي توفرها خدمة Dialog. وقد أضافت معظم هذه البنوك الى خدماتها، خدمة قواعد البيانات المتوفرة على اقراص ممغنطة، بحيث يمكن لاية مكتبة او مركز توثيق اقتناؤها والاستفادة منها بتجهيزات معينة، بدلاً من الرجوع المكلف الى البنوك نفسها على خطوط الهاتف، خاصة في المناطق الجغرافية البعيدة.

ومن خدمات المعلومات المباشرة على الهاتف في المنطقة ايضاً شركة AME Info[١٤٨] التي تغطي كل دول اسكوا - ما عدا الاراضي الفلسطينية - وتضم في قواعد بياناتها ما يزيد عن ١٢٥,٠٠٠ شركة ومؤسسة اعمال، تشمل اسم الشركة وعنوانها وعنوان بريدها الالكتروني، ان وجد، ونشاطها الاقتصادي.

دال- شبكات جامعة الدول العربية للمعلومات

قامت جامعة الدول العربية بإعداد دراسة لاقامة عدد من شبكات المعلومات في الدول العربية. وقد كلفت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ببناء الشبكة العربية القطاعية للصناعة ARIFONET، كما كلف برنامج تمويل التجارة في صندوق النقد العربي بإقامة شبكة معلومات التجارة العربية، في حين تأخر الامر كثيرا بالنسبة لشبكات المعلومات الاخرى، لاسباب عدة، ولم تتمكن اية من المنظمات العربية الاخرى من بناء الشبكات القطاعية المكلفة بها حتى الآن.

هاء- الشبكة الاسلامية للمعلومات

دخل البنك الاسلامي للتنمية منذ سنتين في مشروع شبكة المعلومات لمنظمة المؤتمر الاسلامي (Organization of the Islamic Conference Information System - NETwork (OICIS-NET)) وهذه الشبكة تعمل ضمن شبكة العالمية الشهيرة (SCITOR/SITA). ومن مميزات OICIS-NET ان خدماتها مفتوحة للجميع بثمن مناسب. وتقدم هذه الشبكة الخدمات التالية:

١- تبادل المعلومات بشتى انواعها (النص والصوت والصورة).
٢- الاتصال المباشر ببنوك المعلومات العربية والدولية.
٣- الاتصال بالشبكات الاخرى مثل شبكة "الانترنيت" (INTERNET).

---

(١٤٨) الكراس التعريفي للشركة، المرجع رقم (I-25).

الفصل التاسع

ملاحظات ختامية وتوصيات

أولاً- توطئة

استعرضت الفصول السابقة وضع البنى التحتية للمعلومات في عدد من الدول الاعضاء، وجرى تقييم اولي محدود لاداء عدد من مصادر المعلومات التي تمت زيارتها في تلك الدول. ورغم التفاصيل الوافية التي تم عرضها للمؤسسات والهيئات التي تمت زيارتها، لا يمكن اعتبار هذا التقرير مسحا شاملاً وتقييماً موضوعياً وافياً للبنى التحتية للمعلومات في المنطقة، او في الدول التي تمت زيارتها، ولاهو - كما تم ذكره في الفصل الثاني - تقييم علمي كامل للمؤسسات التي تم استعراضها. فهذا التقرير غطى خمس دول فقط من دول المنطقة، وشمل في كل دولة عدداً محدوداً من المؤسسات والهيئات التي يمكن اعتبارها مصادر معلومات في هذه الدول. وكان تقييم هذه المؤسسات محدوداً ايضاً لعدم توفر الموارد المادية والبشرية للقيام بتقييم موضوعي كامل لاداء هذه المؤسسات وتأثير خدماتها على القطاع الصناعي في دولها. وبالاضافة لهذه الملاحظات لابد من الاشارة الى الملاحظات العامة التالية:

١- ان مقرات المؤسسات والهيئات التي تمت زيارتها تقع كلها في عاصمة الدولة، وربما ادى ذلك الى اهمال بعض المؤسسات الهامة الواقعة خارج العواصم. الا ان التقدير ان دول المنطقة - مثل باقي الدول النامية - تركز معظم جهود التنمية على العاصمة، وبالتالي فمن المتوقع ان تكون مصادر المعلومات - او فروعها - خارج العواصم اقل تطوراً من المؤسسات في العاصمة.

٢- ان التقيم الموضوعي الشامل لكل مؤسسة مصدر للمعلومات يفترض زيارات مطولة لكل قسم فيها، ودراسة احصائية لخدماتها، وادائها، وتأثير خدماتها على المستفيدين، وهذا لم يكن ممكناً، بالاضافة الى ذلك اشارت الزيارات الميدانية القصيرة الى ان قلة نادرة من المؤسسات تحتفظ بسجلات عن الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، او تقوم برصد ودراسة لادائها. ولم تسمح الموارد المحدودة المرصودة لهذا التقرير بالقيام بمثل هذا التقييم بدون سجلات تمتد على فترة زمنية طويلة.

٣- مع التطور المتسارع في تقانات المعلومات، اخذت معظم المؤسسات مصادر المعلومات في المنطقة تسعى لاقامة ربط حاسوبي مع شبكات المعلومات الوطنية والاقليمية والدولية. ولهذا فإن التقييم الشامل للبنى التحتية للمعلومات يفترض ان يقدم ايضاً دراسات فنية معمقة لشبكات الاتصالات الوطنية في كل دولة، وخصوصاً للشبكات السريعة لنقل المعلومات - ان وجدت -، وهو ما لم يكن ممكناً ضمن اطار التقرير الحالي.

٤- لابد من الاشارة مجدداً الى دليل مصادر المعلومات العربية، قيد الاعداد حالياً بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ومن المؤمل ان يشمل هذا الدليل كافة دول المنطقة، وعدداً اكبر من مصادر المعلومات في كل دولة، بالرغم من ان ماسيرد فيه من معلومات عن كل مؤسسة هو اقل بكثير مما جرى استعراضه في التقرير الحالي. ومن المؤمل ان ينشر الدليل قبل نهاية عام ١٩٩٧.

ثانياً- ملاحظات عامة حول البنى التحتية للمعلومات في المنطقة

تنطبق معظم الملاحظات الواردة عن كل قطر على المنطقة ككل لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيها. ونورد فيما يلي اهم تلك الملاحظات.

١- تتجه معظم مصادر المعلومات في المنطقة في خدماتها، الى اصحاب القرار في المؤسسات الحكومية بشكل اساسي، ثم بدرجة اقل الى المؤسسات الكبرى في القطاع العام؛ وقلة هي المؤسسات التي تقدم خدماتها للمؤسسات الصناعية في القطاع الخاص. ورغم التوجه المستجد في معظم دول المنطقة نحو تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، وتشجيع المؤسسات الصناعية الصغيرة ومساندتها، فإن معظم المؤسسات العامة العاملة في قطاع المعلومات لم تجر التغيرات المتوقعة في بناها الاساسية وفي اساليب عملها، ما يؤهلها لمواكبة التغير في سياسة الدولة بشكل افضل، ولتقديم ما يلزم من خدمات للقطاع الخاص ومؤسساته الصغيرة.

٢- هنالك اسباب متعددة - حضارية وثقافية وتاريخية - جعلت الوعي الاجتماعي في المنطقة لأهمية المعلومات وقيمتها الاستراتيجية - في الاقتصاد عموماً وفي الانشطة الصناعية على وجه الخصوص اقل من ما هو في دول ومناطق اخرى في العالم. وقد انعكس ذلك سلبياً على تطور البنى التحتية للمعلومات في معظم دول المنطقة. من ذلك مثلا :

(أ) صعوبة الحصول على البيانات الاولية من مصادرها الاساسية - اي من مؤسسات الاعمال نفسها - وذلك اما لعدم المعرفة والخبرة في كيفية توليد البيانات واعدادها؛ او لعدم حفظ سجلات منتظمة؛ اولاعتبار البيانات الاولية من اسرار المهن التي لا يجوز اطلاع الآخرين عليها، الخ..؛

(ب) عدم ادراك أصحاب المؤسسات الصناعية ومدرائها لأهمية البحث عن المعلومات الدقيقة والآنية عند اتخاذ القرارات الهامة في تشغيل مؤسساتهم او في تطويرها، وتفضيلهم الاعتماد على الحدس الشخصي والتخمين، واضفاؤهم قيمة كبيرة لخبرتهم الشخصية في العمل؛

(ج) تبعثر مؤسسات خدمات المعلومات، واعطاؤها اهمية اقل من غيرها بين مؤسسات الخدمات الاخرى، وبالتالي عدم تخصيصها بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتكون قادرة على التطور المستمر، وبشكل خاص في متابعة المستجدات العالمية في تقانات المعلومات؛

(د) عدم اهتمام المؤسسات التربوية بإعطاء المعلومات المفاهيم السليمة والقيمة الاقتصادية المحفزة، في البرامج التربوية والمواد التدريبية، بشكل يدفع طلبتها الى التطلع بمنظار حديث الى خدمات المعلومات، والى الاهتمام بهذه الخدمات بعد التحاقهم بمؤسسات الاعمال عند تخرجهم.

وقد ادت هذه العوامل مجتمعة، وغيرها ايضاً، الى تدني الطلب على مؤسسات المعلومات-حتى عند توفرها - وعدم استعداد المستفيدين من هذه المؤسسات لدفع كلفة خدماتهم؛ خاصة وان معظم المستفيدين لايدركون حسياً مردود هذه الخدمات على اعمالهم، بما يوازي ما يمكن ان يدفعونه لقاء هذه الخدمات. وبالتالي فإن معظم مؤسسات خدمات المعلومات تكون غير قادرة على الاكتفاء الذاتي مالياً، وتكون غير قادرة على متابعة تطوير تجهيزاتها وقدراتها البشرية بما يواكب المستجدات في العالم، وفي تقانات المعلومات بشكل خاص.

وقد ادى هذا الواقع ايضاً الى تباطؤ ملموس في نمو شركات خاصة عاملة في خدمات المعلومات، بالرغم من بدايات جيدة في بعض دول المنطقة لمثل هذه الشركات. الا ان ضعف الطلب على خدمات المعلومات المدفوعة بشكل خاص، يجعل من قيام مثل هذه الشركات "مخاطرة استثمارية"، ويتطلب جهوداً مضاعفة في مجال الاعلام عن هذه الشركات وتسويق خدماتها.

٣- ان نمو مؤسسات خدمات المعلومات للقطاع الصناعي، يرتبط بنمو البنى التحتية للمعلومات في المجتمع ككل - وليس فقط للمعلومات الاقتصادية في الاستثمار والاعمال - بما في ذلك مؤسسات المعلومات السياسية والاجتماعية والادبية والفكرية. وهذا يتطلب نهوضاً فكرياً وثقافياً شاملاً، وتوفراً لحرية الحركة للباحثين والناشرين، وقيام تعدد واسع في مراكز البحوث والدراسات على انواعها - لانها تشكل المستفيد الاكبر من خدمات مراكز المعلومات والتوثيق، والمحفز الاساسي لنمو البنى التحتية للمعلومات في اي بلد. وهنا لابد من الاشارة ايضاً الى ان نمو مناخ مناسب من حرية الفكر والنشر والبحوث يترابط مع انتشار المجلات والدوريات المتخصصة في مختلف المجالات، بما في ذلك تلك المتخصصة بقضايا الاعمال عموماً، وبالقطاع الصناعي على وجه خاص. ومن الملاحظ ان المنطقة العربية تعاني شحاً في الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة، المتعمقة في دراساتها وابحاثها، وخصوصاً تلك التي تهتم بالقضايا الاقتصادية عموماً وقضايا الصناعة والتكنولوجيا بشكل خاص، وذلك مقارنة بما هو عليه الوضع في الدول المصنعة وحتى العديد من الدول النامية.

يضاف الى ذلك لابد من وجود وسائل تسمح بالعودة السريعة لهذه المجلات والدوريات بما يسهل استرجاع ما فيها من معلومات لاستخدامها في الابحاث واتخاذ القرار، مما يعني قيام مراكز معلومات وتوثيق متخصصة، وقيام هذه المراكز بحفظ هذه الدوريات وتنسيقها، وامتلاكها من الآليات ما يسمح بالعودة السريعة اليها، وفهرستها ضمن القواعد والمعايير الدولية. وهذا ما لا يجري حالياً في الاقطار العربية. وبحسب ما هو وارد في مكتبة الكونغرس الامريكي[١٤٩]، ان من بين حوالي الف صحيفة ودورية عربية هنالك ما لايزيد عن (٥-٦) صحف يومية، وما بين (١٠-١٥) دورية قد فهرست تبعاً للاصول والمعايير الدولية.

٤- ان التطور الطبيعي لخدمات المعلومات وارتفاع الطلب عليها، يستلزم نمواً في الخبرات والقدرات البشرية العاملة في مؤسساتها، وعادة يؤدي الى مثل هذا النمو، كما يؤدي الى سعي مستمر من هذه المؤسسات لتطوير تجهيزاتها بما يواكب المستجدات العالمية. وعلى عكس ذلك، يؤدي ضعف الطلب على خدمات المعلومات الى تخلف مؤسسات المعلومات وتباطؤ في نمو القدرات البشرية المتخصصة فيها. ومن المناسب هنا الاشارة الى ما جرى في لبنان كنموذج لتخلف مؤسسات المعلومات خلال الاحداث بعد ازدهارها قبل بداية الاحداث في مطلع السبعينات.

ولابد من الاشارة الى ضعف ملحوظ في اهتمام المؤسسات التربوية بتنمية القدرات البشرية المتخصصة بخدمات المعلومات وتقاناتها - علم المكتبات، الفهرسة والتوثيق، بناء قواعد البيانات، استخدام الشبكات الخ.. -، حيث ان هنالك ندرة في المؤسسات الجامعية التي تعطي اختصاصات في هذه التقانات، وقلة من مؤسسات التدريب التي تهتم بها.

---

(١٤٩) سام منسى، المرجع رقم (١-٨).

٥- يتعاظم الاهتمام بالمعلومات وخدماتها وتقاناتها في معظم الدول، ومن قبل الحكومات والمؤسسات المختلفة، ليس فقط بسبب الزيادة المضطردة في اهمية المعلومات الاقتصادية والاستراتيجية، والتسارع الهائل في مستجدات تقاناتها، ولكن - وأهم من ذلك - بسبب التوجه العام نحو عولمة كل قضايا المعلومات وتقاناتها، وبشكل خاص التعامل الاقتصادي المباشر عبر خطوط الهاتف، وبسبب ضخامة دفق المعلومات عبر الحدود الدولية - بما في ذلك النمو المضطرد للتجارة الالكترونية عبر الحدود - وما يستتبع ذلك من تأثير فاعل على مصالح الدول وامنها واقتصادها، خاصة بعد ازياد الضغوط من الدول المصنعة لفتح الحدود اما تجارة المعلومات عموماً، والتجارة الالكترونية عبر الحدود بشكل خاص.

وهذه العولمة، وما ينتج عنها، تتطلب بلورة سياسات وطنية واضحة في دول المنطقة حول كل ما يتعلق بالمعلومات وخدماتها وتقاناتها، وبشكل خاص ما يتعلق بشبكات المعلومات ودفق المعلومات عبر الحدود - بما في ذلك التجارة الالكترونية -. كما يتطلب تطوير خدمات المعلومات الوطنية، وتنظيمها في نظم وطنية متكاملة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، بما في ذلك شبكات المعلومات على انواعها، ومستلزماتها من قواعد بيانات وشبكات الاتصالات - والشبكات السريعة لنقل المعلومات عند الحاجة، وبعد دراسات جدوى معمقة للاحتياجات والامكانات الوطنية - وتخصيص ما يستلزمه هذا النظام الوطني من امكانات مادية وبشرية.

وتتطلب هذه العولمة في مجالات المعلومات تعاون جدي على المستوى العربي حول كل ما يتعلق بالمعلومات، لضخامة المستلزمات المادية والبشرية المطلوبة. ومن ذلك:

(أ) السعي لتوحيد المعايير والمواصفات على الاطار العربي، بما يتوائم مع المعايير والمواصفات الدولية؛

(ب) اقامة مؤسسات اقليمية للتعليم والتدريب، متخصصة في المهارات المرتبطة بخدمات المعلومات، لاعداد ما يلزم من قوى بشرية متخصصة؛

(ج) التنسيق في ادخال مفاهيم المعلومات في البرامج التعليمية والثقافية، لما لذلك من اهمية ثقافية وفكرية، وقيم اجتماعية مشتركة.

(د) التعاون في مشاريع شبكات المعلومات، كما هو جار حالياً في اطار شبكة معلومات التجارة العربية، والشبكة العربية للمعلومات الصناعية.

٦- تتجه معظم الحكومات في دول المنطقة نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ونحو تشجيع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. الا ان هذا التوجه لم يتبلور بعد في خطوات اجرائية عملية تساعد في قيام هذه المؤسسات الصغيرة وفي نموها. وبشكل خاص هنالك نقص ملموس في فرص التمويل والاقراض وضمان القروض للمؤسسات الصناعية الصغيرة، ونقص مماثل في الاعلام عن هذه الفرص ان وجدت. كما ان هنالك تباطؤ في المحفزات المقدمة لهذه المؤسسات، ونقص في الاعلام عن هذه المحفزات عند اصدار التشريعات المتعلقة بها. واخيراً هنالك استمرار للتعقيدات الاجرائية والادارية اللازمة لانطلاق المؤسسات الصناعية الصغيرة، ثم لتشغيلها ولنموها بعد ذلك، وهنالك نقص في الاعلام الذي يوضح هذه الاجراءات ويحدد الجهات المسؤولة التي يجب العودة

اليها لتنفيذ هذه الاجراءات، مما يؤخر كثيراً الخطوات التي يتطلبها تسجيل هذه المؤسسات وتطويرها، ويزيد من تكاليفها. ولهذا لابد من خطوات عملية في اطار تنفيذ التوجه العام لمساندة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وخطوات اعلامية وترويجية لما ينجز من خطوات في هذا الاطار.

٧- مازالت الجامعات ومراكز البحوث العلمية، في معظم دول المنطقة، لا تقيم علاقات عمل وثيقة مع القطاع الصناعي، بما يلبي احتياجات هذا القطاع من جهة، وبما يساهم من جهة اخرى في تطوير الجامعات ومراكز البحوث، ويزيد من مساهماتها في تطوير قطاعات الانتاج والخدمات المحلية. فهنالك اهمال من الاوساط الجامعية والبحثية في رصد مستجدات العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالقضايا التطبيقية، وبشكل خاص مستجدات طرائق الانتاج، والمواد الجديدة المستخدمة في التصنيع، وتعاجز عن السعي لتعميم المعلومات عن هذه المستجدات لتطوير القدرات الصناعية المحلية، ولتحسين السلع المصنعة محلياً. من جهة اخرى هنالك غياب شبه كامل للترويج لنتائج الابحاث التطبيقية وابداعاتها المحلية، وعجز عن تحويلها الى طرائق انتاج استثمارية وعن تسويق سلعها. ولابد من العمل لتجسير هذه الفجوة للمساهمة في تنمية القدرات الصناعية الوطنية وزيادة مدخلات التصنيع المحلية، وبالتالي زيادة القيمة المضافة في الصناعات المحلية.

ثالثاً- بعض الملاحظات حول البنى التحتية للمعلومات في المنطقة

بعد الاستعراض العام لعدد من مصادر المعلومات، في دول المنطقة التي تمت زيارتها، ولما توفره من خدمات مختلفة، ومن خلال مقارنة ذلك مع متطلبات القطاع الصناعي من خدمات المعلومات، كما تم عرضها في الفصل الثاني من هذا التقرير، يمكن ايراد الملاحظات التالية، اخذاً بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت في سياق النص عن كل قطر على حدة:

١- هنالك تفاوت ملحوظ بين دول المنطقة في تطور البنى التحتية للمعلومات فيها. وهنالك اتجاه عام في هذه الدول لتحديث هذه البنى وزيادة قدراتها، من تجهيزات وخبرات بشرية متخصصة، لتواكب مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ولتواكب المستجدات العالمية في هذا المجال. وبشكل خاص لابد من الاشارة الى المشاريع الوطنية - وبعضها تم انجازه - لاقامة شبكات وطنية للمعلومات، تربط بين المصادر الوطنية الاساسية لخدمات المعلومات، وترتبط بشبكات المعلومات العالمية من جهة، كما ترتبط، من جهة اخرى، بالمستفيدين في قطاع الانتاج والخدمات.

٢- تركز معظم مشاريع خدمات المعلومات المستجدة حالياً على مستلزمات تشجيع الصادرات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، والترويج لفرص الاستثمار المشتركة الخ.. - وقد ساعد على هذا التوجه، الزيادة المضطردة في عولمة الاقتصاد، وسياسات الانفتاح الاقتصادي التي تجاري الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية - WTO -، وكذلك قيام شبكات معلومات عربية وعالمية متخصصة في هذا المجال، مثل شبكة نقاط التجارة العالمية، وشبكة معلومات التجارة العربية، وشبكات مركز المعلومات الاوروبي الخ..

٣- ان هذا النمو المضطرد في خدمات المعلومات في المنطقة لايرافقه اهتمام متخصص يتركز على متطلبات القطاع الصناعي، الا ماندر. وبشكل خاص هنالك نقص ملحوظ بالاهتمام بخدمات المعلومات التالية:

(أ) رصد المستجدات العالمية في تقانات الانتاج في مختلف فروع الصناعة، وفرص الاستفادة منها محلياً؛

(ب) رصد قدرات التصنيع المحلية والتقانات المستخدمة فيها، وما يطرأ عليها من تطور وتحديث، والسعي لوضع قاعدة بيانات لهذه القدرات؛

(ج) اعداد قوائم، تحدث باستمرار، لمصادر التكنولوجيا في العالم، ووسائط الاتصال بها، بما في ذلك اقامة شبكات معلومات صناعية، وربطها بشبكات المعلومات الدولية، واعداد قواعد بيانات متخصصة في مختلف فروع الصناعة لموردي المعدات، والمواد الخام، والمكونات، والمواد الوسيطة الخ..؛

(د) رصد تطور المهارات الوطنية، وتخصصات الخبرات البشرية المحلية وفي المنطقة والخبرات الصناعية العربية في الخارج، ورصد احتياجات تقانات الانتاج المستجدة في المنطقة، من المهارات والخبرات، والعمل على مواءمة المتوفر من المهارات مع الاحتياجات المرصودة؛

(هـ) رصد الخدمات المساندة للقطاع الصناعي والعمل على تطويرها، والترويج لها، ضمن القطر الواحد وعلى صعيد المنطقة، مثل: خدمات الصيانة، والمؤسسات الاستشارية المتخصصة، ومؤسسات البحوث الصناعية، والتصميمات الهندسية والصناعية، ومعامل الاختبارات الصناعية، ومؤسسات المعايير والمواصفات والقياس الخ.. وفي هذا المجال، وبشكل خاص، لابد من جهود ملموسة لتطوير مؤسسات متخصصة في خدمات المعلومات للقطاع الصناعي، تركز على احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتعاون وثيق بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الصناعي الخاص.

٤- ان وحدات تسهيل خدمات المناولة الصناعية مازالت نادرة في المنطقة، والموجودة منها محدودة القدرات لاتلبي الاحتياجات الوطنية بما يكفي لتخفيف فائض قدرات التصنيع - خاصة للآلات والمعدات المتخصصة المستوردة بكلفة باهظة - ولزيادة فرص تصدير خدمات المناولة الى الدول الخارجية التي تحتاجها. خصوصاً ان المناولة الصناعية بدأت تنتشر عالمياً كأسلوب هام من اساليب التصدير الصناعي - وكذلك كأسلوب في رفع انتاجية القدرات الصناعية وتطوير كفاءتها، يساعد في ذلك اضطرارها لتلبية متطلبات اسواق التصدير في الجودة.

رابعاً- بعض التوصيات العملية

اخذاً بعين الاعتبار للتوصيات العملية التي وردت بالنسبة للبنى التحتية في كل قطر تم استعراضه اعلاه، والتي ينطبق معظمها على مختلف دول المنطقة لتشابه ظروفها الى حد ما، وانطلاقاً من ماسبق، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١- دعوة مؤسسات الخدمات - في القطاع العام والقطاع الخاص على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الاقليمي - للتعاون فيما بينها من اجل الارتقاء بخدمات المعلومات في المنطقة، من خلال الحوار المستمر، ومن خلال الندوات والحلقات الدراسية وحلقات التدريب، وكذلك من خلال بلورة وتنفيذ المشاريع العملية المشتركة. وذلك من اجل تفعيل المؤسسات القائمة وتحديثها، واقامة مؤسسات جديدة حيث تدعو الحاجة، ضمن رؤية وطنية واقليمية شاملة لخدمات المعلومات وتقاناتها.

٢- دعوة مؤسسات القطاع الخاص والرياديين من رجال الاعمال الى المبادرة بتأسيس شركات للمعلومات، ودعمها لضمان انطلاقة ناجحة لها، ودعوة مؤسسات القطاع العام لمساندة هذه الشركات عند قيامها.

٣- العمل على ترويج "المفاهيم الحديثة للمعلومات وقيمتها الاستراتيجية والاقتصادية" على اوسع نطاق في المجتمع، من خلال مختلف وسائط الاعلام الجماهيرية: الجرائد، المجلات الراديو، التلفزيون، وكذلك من خلال الندوات العامة والمؤتمرات، واخيرا من خلال ادخال هذه المفاهيم في البرامج التربوية على مختلف المستويات.

٤- دعوة الاقطار العربية لدراسة امكانية قيام مؤسسة وطنية في كل قطر تكون "محطة موحدة لكافة المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي" وربط هذه المؤسسات فيما بينها ضمن شبكة اقليمية عربية. ودعوة هذه الاقطار للمشاركة في تنفيذ الشبكة العربية للمعلومات الصناعية ARIFO التي تقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالاشراف على تنفيذها.

٥- السعي لتوسيع الاستفادة من شبكات المعلومات الحديثة، الوطنية والعربية والدولية، وتعميم المعرفة عنها، والعمل على وصولها على اوسع نطاق الى المستفيدين على مستوى المؤسسات الصناعية الصغيرة. وهذا يتطلب من الحكومات في القطار العربية ما يلي:

(أ) اعتماد توحيد المقاييس والمواصفات والبروتوكولات المتعلقة بشبكات المعلومات، على المستوى الوطني وعلى المستوى العربي؛

(ب) وضع برامج بجدول زمني معقول لربط المؤسسات الحكومية المعنية بهذه الشبكات، وتوفير الامكانات المادية والبشرية لذلك؛

(ج) تطوير شبكات الاتصالات الوطنية - والهاتف بشكل خاص - لتلبي احتياجات شبكات المعلومات، واقامة شبكات سريعة لنقل المعلومات حيث تدعو الحاجة؛

(د) اصدار التشريعات الضرورية المتعلقة بالتعامل الالكتروني والتجارة الالكترونية عبر الشبكات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية، وتدفق المعلومات عبر الحدود الدولية؛

(هـ) الدعوة، حيث امكن، لاقامة مركز وطني موحد للخدمات الصناعية للمؤسسات الصغيرة مماثل لنقطة التجارة الدولية وخدماتها لقطاع التصدير - يقوم بتقديم الخدمات التالية:

(١) معلومات عن التشريعات والاجراءات الحكومية المتعلقة بمراحل تسجيل المؤسسات الصناعية وانطلاقها، ثم بمراحلها تشغيلها وتوسيعها.

(٢) معلومات عن الاسواق المحلية والخارجية لمختلف السلع المصنعة.

(٣) معلومات عن مصادر التكنولوجيا والمعدات، بما في ذلك قوائم بالمصدرين وممثليهم في القطر وفي المنطقة.

(٤) معلومات عن المواد الخام وبدائلها واسعارها، وتوفرها محلياً وعربياً ودولياً.

(٥) معلومات عن مؤسسات التمويل والاقراض وضمان القروض، واجراءاتها وشروطها.

(٦) معلومات عن المؤسسات الاستشارية المتخصصة، ومؤسسات البحوث الصناعية والتصميمات الصناعية وقدراتها، وتجهيزاتها.

(٧) معلومات عن العمالة الماهرة وخبراتها، وكلفتها، وعن برامج التدريب المتوفرة محلياً وعربياً ودولياً.

(٨) معلومات عن فرص الاستثمار الصناعي، وعن فرص المشاركة في الاستثمارات الصناعية Joint venture، داخل المنطقة، أو في مشاريع ذات العلاقة خارج المنطقة.

٦- معلومات عن المدن والمناطق الصناعية واجراءاتها؛

٧- الربط بشبكات المعلومات المحلية والعربية والدولية، وبشكل خاص الشبكة العربية للمعلومات الصناعية ARIFO التي تنفذها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وبنك المعلومات الصناعية في اليونيدو، وبشبكة معلومات التجارة العربية.

المراجع/References

أولاً- المراجع العامة

١-١ نشرة اخبارية احصائية. اعداد مختلفة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١-٢ عشرون عاما في خدمة التنمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١-٣ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في خدمة الاقتصاد العربي ١٩٩٢.

١-٤ شبكة المعلومات الصناعية العربية، ١٩٩٦، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

١-٥ المنظومة العربية لتبادل المعلومات التكنولوجية (AIDMO-TIES) ١٩٩٦. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

١-٦ دليل مصادر المعلومات العربية ١٩٨٥، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

١-٧ قانون الاونيسترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مع دليل تشريعه ١٩٩٦، الامم المتحدة نيويورك.

١-٨ نظرة على واقع مصادر المعلومات اللبنانية والعربية. كلمة سام منسى في جامعة السوربون، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

١-٩ شبكة معلومات التجارة العربية - نشرة تعريفية ١٩٩٧.

١-١٠ مركز موارد التنمية - مركز المعلومات الاوروبي - نشرة تعريفية ١٩٩٧.

١-١١ "تعليم الرياضيات والعلوم في ضوء متغيرات سوق العمل"؛ حسن الشريف، المؤتمر العربي الثاني لتعليم الرياضيات والعلوم؛ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١-١٢ حاضنات الاعمال التكنولوجية E/ESCWA/ID/1991/1/Rev.1، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١-١٣ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية؛ مشروع مركز الشيخ اسماعيل ابو داوود للمعلومات.

I General references.

I-1 Atas, Information Technology for Development, Issue 10, 1996.

I-2 SME's: Employment, Innovation and Growth; OECD Documents, 1996.

I-3 Communications outlook 1995; OECD documents, 1995.

I-4 Information Technology Outlook; 1995, OECD documents, 1995.

I-5 Industrial Competitiveness; OECD documents, 1996.

I-6 Information Network and New Technologies; OECD documents, 1992.

I-7 Information Activities, Electronics and Telecommunications Technologies; OECD publications, 1987.

I-8 Trade in Information, Computer and Communication Services; OECD 1990.

I-9 Promotion of Enterprises in small-scale Industrial Enterprises; UNESCWA, August 1992; E/ESCWA/ID/1992/1.

I-10 Doing Business in the U.K. Opportunities and Pitfalls; Taylor, Joynson, Garret; Wiley 1996.

I-11 Who Owns Information; A.W. Branscomb; Harper Collins Publishers, 1995.

I-12 Technology, Information and the Firm; Simon Teitel Inter-American Development Bank, 1997.

I-13 Information Strategy; November 1996, vol, No.2.

I-14 The Internet for Scientists and Engineers; Brain J. Thomas; SPIE Optical Engineering Press, 1996.

I-15 Building Industrial Data Systems for Private Industry and Government Users; National Industrial Statistics Programme (NIPS); UNIDO publication, 1995.

I-16 Industrial Development Abstracts Database; UNIDO on-line, Internet publishing (continuous), copy March 1997.

I-17 Directory of Industria and Technological Research Institutes; UNIDO/15.275/Res, 1985.

I-18 World Information Directory of Industrial Technology and Investment Support Services, UNIDO/INTIB, 1997.

I-19 UNIDO Programme and Budgets, 1996-1997; IDB/S.6/2, PBC/AS.2/2, 1995.

I-20 Regional Workshop on Industrial and Business Information Services and Networks; UNIDO IRD.3, December 1994.

I-21 Proceedings of the Expert Group Meeting on "Creation of Indegeneious Enterpreneurship and Opportunities for Small and Medium Scale Industrial Investment, 1993 E/ESCWA/ID/1994/1, UNESCWA, 1994.

I-22 The Development of Industrial Information Systems in the Arab Region; O.A. El-Kholy; ID/WG450/2 October 1985. UNIDO.

I-23 World Directory of Industrial and Technological Information Sources.

I-24 Dialog Database Catalog, 1991.

I-25 AME.Info.

ثانياً- لبنان

٢-١ "الصناعيون في لبنان ١٩٩٥"، وزارة الصناعة والنفط.

٢-٢ تقرير عن المسح الصناعي - النتائج النهائية ١٩٩٥، وزارة الصناعة والنفط.

٢-٣ "دليل المنتسبين الى جمعية الصناعيين اللبنانية ١٩٩٥"، جمعية الصناعيين اللبنانيين.

٢-٤ Small and Medium Enterprises in Lebanon, 1994, UNDP/Private Sector Development Department.

٢-٥ المجلس الوطني للبحوث العلمية / صفحة الانترنيت، ١٩٩٧.

٢-٦ "دليل المستثمر"، لبنان ١٩٩٥، اصدارات مؤسسة دراسات واستشارات افتصادية، ١٩٩٥.

٢-٧ AUB Industrial Consortium, AUB/Faculty of Engineering and Architecture.

٢-٨ Lebanese American University, Academic Catalogue, 1996.

٢-٩ تيم انترناشيونال/خبراتنا وقدراتنا، نشرة تعريفية ١٩٩٦.

٢-١٠ المرجع/ كساندر، نشرة احصائية توثيقية شهرية، ١٩٩٧.

٢-١١ "دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية" ١٩٩٥-١٩٩٦.

٢-١٢ Banque Audi; The Weekly International Economic Report.

٢-١٣ Middle East Research & Studies نشرة تعريفية.

٢-١٤ الاقتصاد، تصدر عن غرفة التجارة والصناعية في بيروت.

٢-١٥ النشرة الاحصائية؛ ادارة الاحصاء المركزي "الجمهورية اللبنانية".

٢-١٦ دراسات احصائية، ادراة الاحصاء المركزي، الجمهورية اللبنانية.

ثالثاً- الاردن

٣-١ بنك الانماء الصناعي، التقرير السنوي ١٩٩٥

٣-٢ Jordan Industrial Review 1989-1994, Amman Chamber of Industry & The Industrial Development Bank.

٣-٣ المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا؛ كتاب تعريف؛ آب ١٩٩٦.

٣-٤ صندوق التنمية والتشغيل، التقرير السنوي ١٩٩٥.

٣-٥ مؤسسة تشجيع الاستثمار، كراس تعريفي، ١٩٩٦.

٣-٦ الجامعلة الاردنية كلية الهندسة والتكنولوجيا، مشروع الاتصال مع الصناعة تشرين الثاني ١٩٩٦.

٣-٧ Jordan Export Development & Commercial Centres Corporation JEDCO; promotion brochure, 1996.

٣-٨ Directory of Jordanian Industry, 1995-1996, Amman Chamber of Industry.

٣-٩ Royal Scientific Society, Annual Report 1994.

٣-١٠ Business and Professional Women Club, 1997.

٣-١١ JISM - Jordan Institute for Standards and Metrology.

رابعاً- فلسطين

٤-١ دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نتائج المسوح الاقتصادية لعام ١٩٩٤؛ ١٩٩٦.

٤-٢ دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية - "حقائق ومعطيات" ١٩٩٤.

٤-٣ Palestine Economic Policy Research Institute, Annual Report 1994-1995.

٤-٤ A profile of DRC and its services.

٤-٥ مركز المعلومات بمركز موارد التنمية ، يناير ١٩٩٧، (بالعربية والانكليزية).

٤-٦ Palestine Economic Pulse, a publication of Arab Economics Association.

٤-٧ Palestine Association for Vocational Training, 1996.

٤-٨ المؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة. OPTP.

خامساً- المملكة العربية السعودية

٥-١ الصناعية والكهرباء. خططوت وانجازات ١٩٩٥، وزارة الصناعة والكهرباء.

٥-٢ دليل المصانع السعودية ١٤١٦، - ١٩٩٥م، وزارة الصناعة والكهرباء.

٥-٣ طلب ترخيص لاقامة او لتوسعة مشروع صناعي، وزارة الصناعة والكهرباء.

٥-٤ النشرة الاحصائية الصناعية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م، وزارة الصناعية والكهرباء - ادارة الاحصاء الصناعي.

٥-٥ الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (كراس تعريفي، ١٩٩٧).

٥-٦ الاستثمار في الصناعة السعودية ١٩٩٥م - ١٤١٦هـ، الدار السعودية للخدمات الاستشارية.

٥-٧ المسح الصناعي ١٤١٣هـ، الدار السعودية للخدمات الاستشارية.

٥-٨ النشرة الصناعية ١٩٩٦، تصدر عن الدار السعودية للخدمات الاستشارية.

٥-٩ تقرير الانجازات السنوي/ ١٤١٥-١٤١٦هـ/١٩٩٥م، معهد البحوث، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٥-١٠ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، معاهد البحوث/نشرة .... ١٤١٥-١٤١٦هـ.

٥-١١ التعليم الفني والتدريب المهني/الماضي والحاضر ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

٥-١٢ التقرير الاحصائي لعام ١٤١٥هـ، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

٥-١٣ صندوق التنمية الصناعية السعودية، ارشادات، القروض الصناعية

٥-١٤ Saudi Arabian Monetary Agency, Thirty-Second Annual Report.

٥-١٥ دليل المواصفات القياسية السعودية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

٥-١٦ General Department of Statistics Organization and Management Directory.

٥-١٧ مصلحة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، العدد الواحد والثلاثون.

٥-١٨ صندوق التنمية الصناعية السعودي: المنتجات السعودية المصنعة.

٥-١٩ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، التقرير السنوي السادس عشر.

٥-٢٠ Saudi Export Directory، منشورات مركز تنمية الصادرات السعودية.

سادساً- مصر

٦-١ دور الهيئة العامة للتصنيع في التنمية الصناعية، ١٩٩٦، صادر عن الهيئة العامة للتصنيع.

٦-٢ المجالات الاستشارية التي تؤديها الهيئة العامة للتصنيع؛ صادر عن الهيئة العامة للتصنيع.

٦-٣ "انجاز تحقق ومستقبل افضل" ١٩٨١-١٩٨٢ ، ١٩٩٥-١٩٩٦، اعداد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء.

٦-٤ "وصف مصر بالعملومات" - الكتاب السنوي ١٩٩٥، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء.

٦-٥ النشرة الاقتصادية الشهرية لجمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٦-٦ المكتبة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٦-٧ Regional Arab Information Technology Network - RAINET.

٦-٨ High-Tech Companies in Egypt 1995-1996, Information & Decision Support Centre Technology Development Programme.

٦-٩ الشبكة القومية للمعلومات العلمية، صفحة الانترنيت ١٩٩٧.

٦-١٠ "Egyptian National STI Network (ENSTINET) in Ten Years" by Ahmed A. Bassit, Director.

٦-١١ Remote User System Services, Egyptian National STI Network.

٦-١٢ "القائمة الموحدة للدوريات في مصر" و ١٩٩٣، الشبكة القومية للمعلومات.

٦-١٣ دليل خدمات مركز تنمية الصادرات المصرية، (نشرة تعريفية).

٦-١٤ نشرة انباء الصادرات، مركز تنمية الصادرات المصرية.

٦-١٥ مركز تنمية التصميمات الصناعية، (نشرة تعريفية).

٦-١٦ نقطة التجارة الدولية المصرية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ (نشرة تعريفية).

٦-١٧ تقارير، اتحاد الصناعات المصرية - مركز المعلومات.

٦-١٨ National Research Centre، (نشرة تعريفية).

٦-١٩ شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، (نشرة تعريفية).

٦-٢٠ الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات، (نشرة تعريفية).

٦-٢١ Directory for the Governmental & non-Governmental Organizations in the field of Small and Medium sized Enterprises in Egypt, 1996 Friedrich Ebert Stiftung.

الملاحـــق

الملحق الأول

قائمة الدوريات المختلفة المتوفرة في مكتبة اسكوا

PERIODICALS LIST 16\09\97

ID	Title	Frequencey	ISSN
1	Acronyms, Initialisms, & Abbreviations Dictionary	Every 2 years	0270-4404
2	Agricultural Systems	Monthly	0308-521X
3	Ambio: A Journal of the Human Environment	8/Year	0044-7447
4	American Economic Review	Quarterly	0002-8282
5	American Journal of Agricultural Economics	Quarterly	0002-9092
6	American Journal of Nursing	Monthly	0002-936X
7	American Journal of Public Health	Monthly	0090-0036
8	American Journal of Sociology	6/Year	0002-9602
9	Annals of Statistics	6/Year	0090-5364
10	Appropriate Technology	Quarterly	0305-0920
11	Arab Oil and Gas	2/Monthly	0031-6369
12	Arab Oil & Gas Directory	Yearly	0304-8551
13	Arab Water World = عالم المياه العربي	Bi-Monthly	
14	Asia-Pacific/Africa/Middle East Directory	Yearly	
15	Asset	3/Year	0379-573X
16	Bank of Israel. Annual Report	Yearly	0067-635X
17	The Banker	Monthly	0005-5395
18	Basic Instruments & Selected Documents+Supplemen	Every 2 Years	0072-0623
19	Biocycle: Journal of Composting & Recycling	Monthly	0276-5055
20	Books in Print (BIP)	Yearly	0068-0214
21	The Bulletin (Formerly Brundland Bulletin) Centre for	Quarterly	
22	The Bulk Carrier Register	Yearly	0305-179X
23	Bulletin for International fiscal Documentation	Monthly	0007-4624
24	Bulletin of Regional Cooperation in the Middle East	Quarterly	1065-0237
25	Byte	Monthly	0360-5280
26	Canadian Journal of Economics	Quarterly	0008-4085
27	Cataloguing Service Bulletin	Quarterly	0160-8029
28	Chemtech	Monthly	0009-2703
29	Cities	Quarterly	0264-2751
30	Commodity Markets & the Developing Countries (Worl	Quarterly	1020-0967
31	Community Development Journal : an International Fo	Quarterly	0010-3802
32	Containerisation International	Monthly	0010-7379
33	Containerisation International Yearbook	Yearly	
34	EIU Country Report: Bahrain, Qatar	Quarterly	1351-8682
35	EIU Country Report: Egypt	Quarterly	0269-526X
36	EIU Country Report: Iraq	Quarterly	0269-5502
37	EIU Country Report: Israel, the Occupied Territories	Quarterly	1353-3142
38	EIU Country Report: Jordan	Quarterly	0269-722X
39	EIU Country Report: Kuwait	Quarterly	0269-5715
40	EIU Country Report: Lebanon	Quarterly	
41	EIU Country Report: Oman & Yemen	Quarterly	1351-8690
42	EIU Country Report: Saudi Arabia	Quarterly	0269-6215
43	EIU Country Report: Syria	Quarterly	0269-7211
44	EIU Country Report: United Arab Emirates	Quarterly	0269-5162
45	Current Sociology	Quarterly	0011-3921
46	Data Based Advisor	Monthly	
47	Demography	Quarterly	0070-3370
48	Development: Journal of the Society for Int'l Developm	Quarterly	1011-6370
49	OECD: Development Cooperation	Yearly	
50	Directories in Print	Yearly	0899-353X
51	Eastern Europe & the Independent States	Yearly	0962-1040
52	The Ecologist	6/Year	0261-3131
53	Econometrica	Quarterly	0012-9682
54	Economic Development & Cultural Change	Quarterly	0013-0079
55	Econmic Indicators	Monthly	
56	The Economic Journal	Quarterly	0013-0133
57	The Economic Review of the Arab World	Monthly	
58	Energy Conversion & Management	Monthly	0196-8904
59	Energy Economics	Quarterly	0140-9883
60	Energy Journal	Quarterly	0195-657A
61	Energy Policy	Monthly	0301-4215

PERIODICALS LIST 16\09\97

Dealer/Publisher	Price	Remarks
Direct	£202.57	1996 Available
Blackwell	£672.00	Cancelled
Blackwell	£142.30	
EBSCO	$130.00	
EBSCO	$90.00	
EBSCO	$37.50	Cancelled
EBSCO	$160.00	Cancelled
EBSCO	$96.00	Cancelled
EBSCO	$170.00	
EBSCO	$37.00	
Direct	$1,360.00	
Direct	$450.00	
Direct	$40.00	
EBSCO	$120.00	
Direct	$50.00	
Blackwell	£27.72	1994 Available
Blackwell	£178.50	
Direct	SFR55.00	1992-94 Available
EBSCO	$94.50	
Direct	$1900.00	1992-93 Available
Direct	$40.00	
Blackwell	£185.00	1996 Available
Blackwell	£238.63	Cancelled
Direct	$65.00	
EBSCO	$29.95	
EBSCO	$75.49	Cancelled
EBSCO	$25.00	
EBSCO	$395.00	
Blackwell	£307.65	
Direct	$112.50	
Blackwell	£50.63	
Blackwell	£129.78	
Blackwell	£160.50	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£185.00	
Blackwell	£101.43	Cancelled
EBSCO	$39.00	
EBSCO	$85.00	
Blackwell	£46.20	
Direct	$23.80	
Direct	£222.00	1994 Available
Direct	£195.00	1994 Available
Direct	$85.00	
EBSCO	$164.00	Cancelled
EBSCO	$95.00	
EBSCO	$43.00	Cancelled
Blackwell	£128.00	
Direct	$300.00	
EBSCO	$1431.00	
Blackwell	£271.95	
EBSCO	$175.00	
Blackwell	£483.00	

PERIODICALS LIST 16\09\97

ID	Title	Frequencey	ISSN
62	Engineering & Mining Journal	Monthly	0095-8948
63	Engineering Economist	Quarterly	0013-791X
64	Environment	Monthly	0013-9157
65	Environment & Development	Monthly	
66	Environmental Protection Technology	Monthly	0966-4904
67	Environmental Values	Quarterly	0963-2719
68	Euromoney	Monthly	0014-2433
69	Europa World Yearbook	Yearly	
70	European Petroleum Directory	Yearly	
71	Fairplay World Shipping Directory	Every 2 Years	
72	Family Planning Perspectives	Bi-Monthly	
73	Feminist Studies	3/Year	0046-3663
74	Fertilizer International	Monthly	0015-0304
75	Finance & Development	Quarterly	
76	Financial Flows and the Developing Countries (World	Quarterly	1020-0975
77	Financial Market Trends	Quarterly	0378-651X
78	Financial Statistics: Monthly (Sections 1 & 2)	2/Month	0304-3371
79	Financing & External Debt of Developing Countries	Yearly	
80	Food Policy	6/Year	0306-9192
81	Foreign Affairs	6/Year	0015-7120
82	Futures	Monthly	0016-3287
83	The Genetic Engineer and Biotechnologist	Quarterly	0959-020X
84	Geographical Distribution of Financial Flows to Develo	Every 3 Years	1015-3934
85	GIS World (Magazine)	Monthly	0897-5507
86	Global Economic Prospects and the Developing Count	Yearly	1014-8906
87	Global Governance	3/Year	1075-2846
88	Global Telecoms Business	Every 2 Months	0969-7500
89	Government Finance Statistics Yearbook	Yearly	0250-7374
90	Habitat International	Quarterly	0197-3975
91	Harvard Business Review	Bi-Monthly	0017-8012
92	Housing Studies	Quarterly	0267-3037
93	IEEE Transactions on Engineering Management	Quarterly	0018-9391
94	IMF Survey	2/Month	
95	Industrial Engineering	Monthly	0019-8234
96	Industrial & Engineering Chemistry Research	Monthly	0888-5885
97	Industrial Minirals	Monthly	0019-8544
98	Information Industry Directory	Yearly	1051-6239
99	Inside Netware	Monthly	1061-7647
100	Inside Paradox for Windows	Monthly	1069-0956
101	Inside Quattro Pro	Monthly	1053-1467
102	Inside Quatro Pro for Windows	Monthly	1066-5218
103	Interlending & Document Supply	Quarterly	0264-1615
104	International Acronyms, Initialisms & Abbreviations	Yearly	0270-4404
105	International Affairs	Quarterly	0020-5850
106	International Books in Print	Yearly	0170-9348
107	International Crude Oil & Product Prices	2/Year	1010-1179
108	International Financial Statistics Yearbook	Yearly	0250-7463
109	International GIS Sourcebook	Yearly	1057-3348
110	International Journal of Comparative Sociology	3/Year	0020-7152
111	International Journal of Middle East Studies	Quarterly	0020-7438
112	International Migration	Quarterly	0020-7985
113	International Migration Review	Quarterly	0197-9183
114	International Petroleum Encyclopedia	Yearly	0148-0375
115	International Railway Journal & Rapid Transit Review	Monthly	0744-5326
116	International Research Centers Directory	Every 2 Years	0278-2731
117	International Statistical Review	Quarterly	0306-7734
118	International Technology & Innovation	Bi-Monthly	
119	International Tourism Reports	Quarterly	0269-3747
120	International Who's Who	Every 2 Years	0074-9613
121	International Yearbook of Education	Yearly	
122	ISO Catalogue	Yearly	0303-3309

PERIODICALS LIST 16\09\97

Dealer/Publisher	Price	Remarks
EBSCO	$69.00	Cancelled
EBSCO	$61.00	Cancelled
EBSCO	$70.00	
EBSCO	$50.00	
Direct	£269.00	
Blackwell	£75.60	
Blackwell	£300.00	
Direct	£310.00	1994 Available
EBSCO	$259.50	1994 Available (Ca
Blackwell	£56.92	1991-92 Available (
Direct	$32.00	1994 Available
EBSCO	$65.00	Cancelled
Blackwell	£196.35	Cancelled
Direct	$20.00	
Direct	$112.50	
Direct	$46.90	
Direct	$301.00	
Direct	$32.23	1991 Available
Blackwell	£306.60	
EBSCO	$44.00	
Blackwell	£348.60	
Blackwell	£207.65	
Direct	$46.20	1987-90 Available
Direct	$47.00	
Direct	$6.47	
Direct	$65.00	
Direct	$90.00	Cancelled
Direct	$58.00	
Blackwell	£404.25	Cancelled
EBSCO	$75.00	
Blackwell	£123.29	
EBSCO	$150.00	Cancelled
Direct	$79.00	
EBSCO	$54.00	Cancelled
EBSCO	$695.00	Cancelled
Blackwell	£157.50	Cancelled
Direct	£390.00	1994 Available
EBSCO	$99.00	
EBSCO	$79.00	
EBSCO	$49.00	Cancelled
EBSCO	$59.00	
Direct	£119.00	
Direct	£135.00	1993 Available
Blackwell	£63.00	
Direct	£240.12	1991 Available
Direct	$570.00	1995 Available
Direct	$30.00	
Direct	$36.95	1995 Available
Blackwell	£71.83	
Blackwell	£98.70	
Blackwell	£46.87	
Blackwell	£59.83	
EBSCO	$149.50	1994 Available
Direct	$35.00	1994 Available
Direct	£267.00	1994-95 Available
Blackwell	£46.87	Cancelled
Direct	$160.00	1994 Available
Blackwell	£309.75	1996 Available
Direct	£140.00	1994-95 Available
Direct	FF32.50	1991 Available
Direct	SF54.00	1992 Available

PERIODICALS LIST 16\09\97

ID	Title	Frequencey	ISSN
123	Israel Business Today	2/Month	0792-3465
124	Israel. Labour Force Survey. Central Bureau of Israel	Yearly	0075-1049
125	Israel. Monthly Bulletin of Statistics	Monthly	0021-1982
126	Israel. Statistical Abstracts of Israel. Central Bureau of	Yearly	
127	Issues: Perspectives on Middle East and World Affairs	Monthly	
128	Jane's Urban Transport Systems	Every 2 Years	
129	Jane's World Railways	Every 2 Years	0075-3084
130	Journal of Agricultural Economics	3/Year	0021-857X
131	Journal of Business & Economic Statistics	Quarterly	0735-0015
132	Journal of Business Venturing: Int'l Entrepreneurship	Quarterly	0883-9026
133	Journal of Common Market Studies	Quarterly	0021-9886
134	The Journal of Creative Behavior	Quarterly	0022-0175
135	Jornal of Developing Areas	Quarterly	0022-037X
136	Journal of Development Studies	Quarterly	0022-0388
137	Journal of Economic Issues	Quarterly	0032-6373
138	Journal of Economic Literature	Quarterly	0022-0515
139	Journal of Energy and Development	2/Year	0361-4476
140	Journal of Human Resources	Quarterly	0022-166X
141	Journal of Industrial Economics	Quarterly	0022-1821
142	Journal of Palestine Studies	Quarterly	0377-919X
143	Journal of Political Economy	Bi-Monthly	0022-3808
144	Journal of Refugee Studies	Quarterly	0951-6328
145	Journal of Regional Science	Quarterly	0022-4146
146	Journal of Small Business Management	Quarterly	0047-2778
147	Journal of Social Policy	Quarterly	0047-2794
148	Journal of the American Planning Association	Quarterly	0194-4363
149	Journal of Transport Econmics & Policy	3/Year	0022-5258
150	Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Central Bur	Yearly	0333-9545
151	Key Indicators of Developing Asian & Pacific Countrie	Yearly	0116-3000
152	Lan: The Network Solutions Magazine	Monthly	1069-5621
153	Land Economics	Quarterly	0023-7639
154	Land Use Policy	Quarterly	0264-8377
155	World Fleet Statistics: Lloyd's Register	Yearly	0076-0234
156	Major Companies of the Arab World	Every 2 Years	0114-0594
157	Manufacturing Chemist	Monthly	0262-4230
158	Maritime Policy & Management	Quarterly	0308-8839
159	Mass Transit	Quarterly	
160	MEMO (Formerly Arab Report & Memo)	2/Month	
161	The Middle East Magazine	Monthly	
162	Middle East Abstracts and Index	Yearly	0162-766X
163	Middle East and North Africa	Yearly	0076-8502
164	The World of Information. Middle East Review (Former	Yearly	1351-4717
165	Middle East Economic Digest (MEED)	Weekly	0047-7230
166	Middle East Economic Survey (MEES)	Weekly	
167	Middle East Environment = البيئة في الشرق الاوسط	6/Year	
168	Middle East International	2/Month	0047-7249
169	Middle East Monitor	Monthly	0265-8724
170	Middle East Report	Quarterly	0899-2851
171	Middle East Studies	Quarterly	0026-3206
172	Migration World Magazine	Irregular	1058-5095
173	Mining Engineering	Monthly	0026-5187
174	Monthly Review	Monthly	0027-0520
175	National Geographic	Monthly	0027-9358
176	Natural Hazards Observer	Quarterly	0737-5425
177	Natural Resources Forum	Quarterly	0165-0203
178	Nature: Int'l Weekly Journal of Science	Weekly	0028-0836
179	The New Encyclopaedia Britanica	Yearly	
180	OECD Economic Outlook	2/Year	0474-5574
181	Oil and Energy Trends	Monthly	0950-1045
182	Oil and Energy Trends: Annual Statistical Review	Yearly	0953-1033
183	Oil and Gas International Yearbook	Yearly	0030-1388

PERIODICALS LIST 16\09\97

Dealer/Publisher	Price	Remarks
EBSCO	$199.00	1996 Available
Blackwell	£110.74	1994 Available
Blackwell	£150.00	1995 Available
Blackwell	£93.38	1995 Available
EBSCO		1993 Available
Direct	$220.00	1993-94 Available
Direct	$180.00	1992-93 Available
Blackwell	£44.10	1995 Available
EBSCO	$72.00	Cancelled
EBSCO	$340.00	1996 Available
Blackwell	£159.60	1995 Available
EBSCO	$42.00	1996 Available
EBSCO	$37.80	1996 Available
Blackwell	£170.89	1995 Available
EBSCO	$40.00	1996 Available
EBSCO		1996 Available (wit
EBSCO	$30.00	1994 Available
EBSCO	$86.00	1996 Available
Blackwell	£94.50	1995 Available
EBSCO	$54.00	1996 Available
EBSCO	$114.00	1996 Available
Blackwell	£71.40	1995 Available
EBSCO	$86.50	1996 Available
EBSCO	$60.00	1996 Available
EBSCO	$149.00	1996 Available
EBSCO	$60.00	1996 Available
Blackwell	£51.66	1995 Available
Blackwell	£50.37	1995 Available
Blackwell	£15.99	1995 Available
EBSCO	$32.37	Cancelled
EBSCO	$75.00	1996 Available
Blackwell	£255.15	1996 Available
Blackwell	£106.25	1995 Available
Blackwell	£365.00	1995-96 Available
Blackwell	£123.10	Cancelled
Blackwell	£285.00	1995 Available
EBSCO	$40.00	Cancelled
Direct	$400.00	Cancelled
Blackwell	£42.00	1993 Available
EBSCO	$300.00	Cancelled
Direct	£160.00	1995 Available
Blackwell	£44.00	1996 Available
Blackwell	£352.80	Feb. 1996 Availabl
Direct	$1525.00	1996 Available
Direct	$150.00	1995 Available
Blackwell	£132.83	1995 Available
Direct	£260.00	1996 Available
EBSCO	$82.53	1996 Available
Blackwell	£148.84	Cancelled
EBSCO	$39.00	1996 Available
EBSCO	$100.00	Cancelled
EBSCO	$45.00	1996 Available
EBSCO	$25.00	Cancelled
Direct	$15.00	1996 Available
EBSCO	$334.00	1996 Available
Blackwell	£246.75	1995 Available
Direct	$761.00	1995 Available
Direct	FF252.00	1995 Available
Blackwell	£617.93	1995 Available
Blackwell	£240.00	1994 Available
Blackwell	£164.00	1995 Available

PERIODICALS LIST 16\09\97

ID	Title	Frequencey	ISSN
184	Oil and Gas Journal	Weekly	0030-1388
185	Online and CD Notes	Monthly	0144-025X
186	OPEC. Annual Statistical Bulletin	Yearly	0474-6279
187	OPEC Review	Quarterly	0277-0180
188	Outlook on Science Policy	Monthly	0165-0262
189	PC Computing	Monthly	0899-1847
190	PC Magazine	2/Month	0888-8507
191	Paradox for Windows Developer's Jornal (Formerly Pa	Monthly	1082-1678
192	Paradox Informant	Monthly	1058-7071
193	Petroleum Economist	Monthly	0306-395X
194	Petroleum/Energy Business News Index	Monthly	0098-7743
195	Petroleum Intelligence Weekly	Weekly	0480-2160
196	Policy Sciences: An International Journal	Quarterly	0032-2687
197	Population	Bi-Monthly	0032-4663
198	Population et Societes	Monthly	0184-7783
199	Population Index	Quarterly	0032-4701
200	Population Studies	Quarterly	0032-4728
201	Ports of the World	Yearly	0266-6197
202	Program: Automated Library and Information Systems	Quarterly	0033-0337
203	Progressive Architecture	Monthly	0033-0752
204	Public Finance = Finances Publiques	3/Year	0033-3476
205	Publish	Monthly	0897-6007
206	Qualitative Sociology	Quarterly	0162-0436
207	Quarterly Journal of Economics	Quarterly	0033-5533
208	Research Policy	Quarterly	0048-7333
209	Research, Technology Management	Bi-Monthly	0895-6308
210	Resources Policy	Quarterly	0301-4207
211	The Review of Economic Studies	Quarterly	0034-6527
212	The Review of Economic and Statistics	Quarterly	0034-6535
213	Rural Development Abstracts	Quarterly	0140-4768
214	Science	Weekly	0036-8075
215	Science News	Weekly	0036-8423
216	Scientific American	Monthly	0036-8733
217	Seatrade Review	Monthly	0964-8895
218	Shipping Statistics and Economics	Monthly	0306-1817
219	Shipping Statistics and Market Review (Formerly: Ship	Monthly	0721-3751
220	Shipping Statistics Yearbook	Yearly	0721-3220
221	Signs	Quarterly	0097-9740
222	Small Enterprise Development: An Int'l Journal	Quarterly	0957-1329
223	Social Forces	Quarterly	0037-7732
224	Social Indicators of Development	Yearly	1012-8026
225	Social Service Review	Quarterly	0037-7961
226	State of the World	Yearly	
227	Sustainable Development	3/Year	0968-0802
228	Taxes and Investment in the Middle East	Quarterly	
229	Technological Forecasting and Social Change	Irregular	0040-1625
230	Third World Planning Review	Quarterly	0142-7849
231	Third World Quarterly	Quarterly	0143-6597
232	The Tourist Review	Quarterly	
233	Town Planning Review	Quarterly	0041-0020
234	Trade Directory : Arab & International	Every 2 Years	
235	Traffic Engineering & Control	Monthly	0041-0683
236	Transnational Association - Associations Transnationa	Bi-Monthly	0020-6059
237	Transportation	Quarterly	0049-4488
238	Transportation Science	Quarterly	0041-1655
239	Trends in Developing Economies (World Bank)	Yearly	
240	Ulrich's International Periodicals Directory	Every 2 Years	
241	Urban Studies	10/Year	0042-0980
242	USA Oil Industry Directory	Yearly	
243	The Washington Quarterly	Quarterly	
244	The Washington Report on Middle East Affairs	Irregular	8755-4917

Dealer/Publisher	Price	Remarks
EBSCO	$145.00	1996 Available
Blackwell	£93.71	Cancelled
Direct	AUS690.00	1994 Available
Blackwell	£117.60	1995 Available
Blackwell	£108.15	Cancelled
EBSCO	$12.50	Cancelled
EBSCO	$50.00	1996 Available
EBSCO	$139.00	1996 Available
Direct	$44.95	1996 Available
Blackwell	£321.43	1996 Available
EBSCO	$900.00	Cancelled
EBSCO	$1575.00	1996 Available
Blackwell	£165.72	1995 Available
Blackwell	£65.27	1996 Available
Blackwell	£18.97	1996 Available
EBSCO	$95.00	1996 Available
Blackwell	£51.66	1995 Available
Blackwell	£170.00	1997 Available
Blackwell	£132.83	1995 Available
EBSCO	$48.00	Cancelled
Blackwell	£104.56	Cancelled
EBSCO	$39.90	Cancelled
EBSCO	$235.00	Cancelled
EBSCO	$106.00	1996 Available
EBSCO	$930.00	1996 Available
EBSCO	$100.00	1996 Available
Blackwell	£279.30	1995 Available
Blackwell	£90.00	1995 Available
Blackwell	£142.72	1995 Available
Blackwell	£157.00	Cancelled
EBSCO	$250.00	1996 Available
EBSCO	$49.50	1996 Available
EBSCO	$39.95	1996 Available
Direct	£70.00	1996 Available
Blackwell	£588.00	1996 Available
Blackwell	£202.47	1995 Available
Direct	DM325.00	1995 Available
EBSCO	$88.00	Cancelled
Blackwell	£47.25	Cancelled
EBSCO	$52.00	Cancelled
Direct	$13.47	1996 Available
EBSCO	$58.00	Cancelled
Direct	$10.95	1994 Available
Blackwell	£160.71	1995 Available
Blackwell	£258.00	1996 Available
EBSCO	$480.00	1996 Available
Blackwell	£121.28	1995 Available
Blackwell	£190.34	1995 Available
Direct	CHF68.00	1994 Available
Blackwell	£176.40	1995 Available
Direct	$100.00	1993-94 Available
Blackwell	£60.90	Cancelled
Blackwell	£30.45	Cancelled
Blackwell	£178.37	1995 Available
EBSCO	$108.00	1996 Available
Direct	$17.97	1996 Available
Direct	£313.49	1992-93 Available
Blackwell	£246.58	1995 Available
EBSCO	$159.50	Cancelled
EBSCO	$75.00	Cancelled
Direct	$50.00	1995 Available

PERIODICALS LIST 16\09\97

ID	Title	Frequencey	ISSN
245	Water Resources Bulletin	Bi-Monthly	0043-1370
246	Water Resources Research	Monthly	0043-1397
247	Who Owns Whom . Continental Europe	Yearly	0140-6582
248	Who Owns Whom: North America	Yearly	0308-8502
249	Who's Who in the Arab World	Every 2 Years	
250	Windows Sources	Monthly	1065-9641
251	Women's Studies International Forum	Bi-Monthly	0277-5395
252	WordPerfect the Magazine	Monthly	1042-5152
253	World Agricultural Economics and Rural Sociology Ab	Monthly	0043-8219
254	World Air Transport Statistics	Yearly	
255	World Bank and the Environment	Yearly	
256	The World Bank Atlas	Yearly	0085-8293
257	World Bank Economic Review	3/Year	0258-6770
258	World Debt Tables	Yearly	
259	World Development	Monthly	0305-750X
260	World Development Report	Yearly	0163-5085
261	World Directory of Diplomatic Representation	Yearly	0965-3783
262	World Economic Outlook	Yearly	0256-6877
263	The World Economy	Monthly	0378-5920
264	World Fleet Statistics. Lloyd's Register	Yearly	
265	World Journal of Microbiology and Biotechnology	6/Year	0959-3993
266	World Oil Trade	Yearly	0950-1029
267	The World of Learning	Yearly	0084-2117
268	World Resources	Every 2 Years	0887-0403
269	World Tables	Yearly	1043-5573
270	World Water and Environmental Engineering	Monthly	1354-313X
271	World's New Products	Monthly	
272	Worldwide Government Directory	Yearly	0894-1521
273	Worldwide Petrochemical Directory	Yearly	0084-2583
274	Yearbook International Organizations	Every 2 Years	0084-3814
275	Yearbook of Tourism Statistics	Yearly	

PERIODICALS LIST 16\09\97

Dealer/Publisher	Price	Remarks
EBSCO	$115.00	1996 Available
EBSCO	$675.00	1996 Available
Blackwell	£292.32	Cancelled
Blackwell	£253.35	Cancelled
Direct	$303.00	Cancelled
EBSCO	$56.00	1996 Available
EBSCO	$303.00	1996 Available
EBSCO	$24.00	1996 Available
Blackwell	£37.18	Cancelled
Direct	$190.00	1996 Available
Direct	$4.47	1995 Available
Direct	$3.97	1996 Available
Direct	$5.47	1994 Available
Direct	$100.00	1996 Available
Blackwell	£673.05	1996 Available
Direct	$11.47	1996 Available
Direct	£195.00	1992 Available
Direct	$35.00	1996 Available
Blackwell	£320.65	Nothing
Blackwell	£106.25	1995 Available
Blackwell	£332.15	Nothing
Blackwell	£360.65	Cancelled
Direct	£190.00	1994 Available
Blackwell	£21.05	1994-95 Available
Direct	$22.97	1995 Available
Blackwell	£94.50	1996 Available
Direct	$470.00	1996 Available
Blackwell	£262.88	1996 Available
EBSCO	$156.00	Cancelled
Direct	DM466.00	1996-97 Available
Direct	$125.00	1988 Available

الملحق الثاني

قائمة بأهم المطبوعات التي أصدرتها اسكوا للفترة ما بين ايار/مايو ١٩٩٥ وايار/مايو ١٩٩٧

قائمة بأهم المطبوعات والوثائق التي أصدرتها اللجنة منذ دورتها الثامنة عشرة

الرمز	العنوان
E/ESCWA/ED/1995/5	The Impact of the Single European Market In ESCWA Member Countries, Summary and Recommendations
E/ESCWA/ED/1995/5/Add.1	The Impact of the Single European Market on the ESCWA Member Countries, Volume II, Foreign Trade
E/ESCWA/ED/1995/5/Add.2 E/ESCWA/AGR/1995/8	The Impact of the Single European Market on the ESCWA Member Countries, Volume III, Agriculture
E/ESCWA/ED/1995/5/Add.3	The Impact of the Single European Market on the ESCWA Member Countries, Volume IV, Trade in Manufactured Products
E/ESCWA/ED/1995/5/Add.4	The Impact of the Single European Market on the ESCWA Member Countries, Volume V, Banking
E/ESCWA/ED/1995/5/Add.5 E/ESCWA/TECH/1995/1	The Impact of the Single European Market on the ESCWA Member Countries, Volume VI, Science and Technology
E/ESCWA/ED/1995/9	Analytical Review of Developments and Issues in the External Trade and Payments Situation of Countries of the ESCWA Region
E/ESCWA/ED/1996/2	Trade of the Arab World with China, 1987-1994: Composition and Trends
E/ESCWA/ED/1996/3/Add.1	Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 1995, Part Two, Privatization in the ESCWA Region
E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1	Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 1995
E/ESCWA/ED/1996/4	Trade Policy Aspects of Environmental Measures in the ESCWA Member Countries
E/ESCWA/ENR/1995/14	Assessment of Water Quality in the ESCWA Region
E/ESCWA/ENR/1997/1	Assessment of Privatization of the Electric Power Sector in Selected ESCWA Member Countries
E/ESCWA/HS/1996/2	The Effect of Modernization, Sedentarization and State Formation on Bedouin Societies in the Arab World

العنـــوان	الرمـــز
Industrial Strategies and Policies in the ESCWA Region within the Context of Changing International and Regional Environment	E/ESCWA/ID/1995/7
Towards Cleaner Production in the Oil and Gas Industry in the ESCWA Countries	E/ESCWA/ID/1995/8/Rev.1
Population Bulletin of ESCWA, No. 44	E/ESCWA/POP/1997/1
Poverty in Western Asia: A Social Perspective (Eradicating Poverty Studies Series No. 1)	E/ESCWA/SD/1995/8/Rev.1
Report of the Statistical Committee on its First Session	E/ESCWA/STAT/1995/IG.1/16
External Trade Bulletin of the ESCWA Region, 8th Issue	E/ESCWA/STAT/1996/12
National Accounts Studies of the ESCWA Region, Bulletin No. 16	E/ESCWA/STAT/1996/13
Statistical Abstract of the ESCWA Region, Sixteenth Issue (in English and Arabic)	E/ESCWA/STAT/1996/15
Revitalization of Research and Development in the ESCWA Region	E/ESCWA/TECH/1995/3/Rev.1
Transport Bulletin, No. 7	E/ESCWA/TRANS/1996/1
تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في بلدان الإسكوا خلال عام ١٩٩٤	E/ESCWA/AGR/1995/6
آفاق التكامل الزراعي بين الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان	E/ESCWA/AGR/1995/14/Rev.1
الخصخصة في دول الإسكوا ذات الاقتصاد المتنوع	E/ESCWA/ED/1995/11
منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية في بلدان الإسكوا	E/ESCWA/HS/1995/4
تغير القيم في العائلة العربية سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢١)	E/ESCWA/SD/1995/5 E/ESCWA/SD/1994/WG.4-WOM/8
الأحكام المتعلقة بعمل النساء في التشريعات العربية سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٣)	E/ESCWA/SD/1995/6
التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية	E/ESCWA/SD/1995/7
قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	E/ESCWA/SD/1995/8/Add.1/Rev.1
تمويل التنمية البشرية في الأقطار العربية	E/ESCWA/SD/1996/4

الملحق الثالث

قائمة بأهم الدوريات التي يرصدها مركز الشرق الاوسط للدراسات والبحوث في بيروت

الآداب
آفاق إقتصادية
الأبحاث
أجنحة العرب
الأرض
الأرض المحتلة:وقائع وأحداث
الأزمنة
الأصالة
أضواء اليمن
الأفق العربي
أفكار
الأقلام
الأمن(بيروت)
الإجتهاد
الإدارة العامة
الإدارة والتنمية
الإداري(بيروت)
الإداري(عمان)
الإرشاد
إستراتيجيا
الإسلام اليوم
الإقتصاد
الإقتصاد الإسلامي
الإقتصاد الزراعي
الإقتصاد اللبناني والعربي
الإقتصاد والأعمال
الإقتصادي العربي
الباحث
الباحث العربي
البحث العلمي
البحوث
البرلمان العربي
البلاغ
بلسم
بيادر
البيادر
البيان(الكويت)
البيان(بيروت)
تاريخ العرب والعالم
التجارة
التراث العربي
تراثنا
التربية الجديدة
التضامن الإسلامي
تطواف
التعاون الصناعي
التعاون الصناعي في الخليج العربي
تعليم الجماهير
التقرير الإقتصادي العربي الموحد
تكنولوجيا التعليم
التنمية الإدارية
تنمية الرافدين
التنمية الصناعية العربية(القاهرة)
التنمية الصناعية العربية(بغداد)
التوثيق التربوي
التوحيد
الثقافة الإسلامية
الثقافة العالمية(الكويت)
الثقافة العربية
ثقافة الهند
الثقافة(الجزائر)
الجامعة المستنصرية
الجامعة(بيروت)
الجامعة(جامعة الموصل)
الجديد
حاليات
حقوق الإنسان في الوطن العربي
الحوار
حوليات كلية الآداب العربية(جامعة القديس يوسف-بيروت)
حوليات كلية الآداب(جامعة الكويت)
الحياة الثقافية
الحياة السينمائية
الحياة المسرحية
الخليج العربي
الدارة
داسات تاريخية
دراسات
دراسات إسلامية
الدراسات الإسلامية(كراتشي)
الدراسات الإعلامية
دراسات تربوية جامعة الملك سعود
دراسات دولية
دراسات عربية
دراسات في الآداب والعلوم الإنسانية
دراسات لبنانية
دراسات وبحوث
دراسات يمنية
دعوة الحق
دعوة الحق(المغرب)
الدفاع العربي
رؤية
الرائد الإقتصادي
الرائد العربي
الراصد(الرصد الثقافي)
راية الإستقلال
راية مؤته
رسالة الإسلام
رسالة الخليج العربي
الرسالة المخلصية
رسالة المعلم
رسالة المكتبة
الزراعة والتنمية في غرب آسيا
السياسة الدولية
شؤون الأوسط
شؤون تنموية
شؤون عربية
شؤون عسكرية
شؤون فلسطينية
صامد الإقتصادي
صحيفة المكتبة(الكويت)
صوت فلسطين
صوت فلسطين ٢
صوت المرأة
صوت الوطن
الطريق
الطليعة(القاهرة)
عالم الصناعة
عالم الفكر(الكويت)
عالم الكتاب
عالم الكتب
العرب
العرب والفكر العالمي
العربي
العرفان
العروة
العلم والتكنولوجيا
العلوم

العلوم الإجتماعية(بيروت)
العمال العرب
الغدير
فصول
الفصول اللبنانية
الفكر الإستراتيجي العربي
الفكر الإسلامي
الفكر الديمقراطي
الفكر العربي
الفكر العربي المعاصر
الفكر العسكري
فكر وفن
فكر(فرنسا)
فكر(لبنان)
فلسطين(الكويت)
فلسطين(بيروت)
القدس
القدس الشريف
قراءات سياسية
قضايا
قضايا عربية
قضايا فكرية
القضايا المعاصرة
القضية الفلسطينية في شهر
الكاتب
الكاتب الفلسطيني
الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم
الكرمل
كنعان
اللسان العربي
لواء الإسلام
مؤته للبحوث وادراسات
المؤرخ العربي
المثقف العربي
مجلة أبحاث الإقتصاد الإسلامي
مجلة الأزهر
مجلة إتحاد الجامعات العربية
مجلة الإقتصاد والإدارة
مجلة الإقتصاد والعلوم السياسية
مجلة البترول
مجلة البحث العلمي العربي
مجلة البحوث الإسلامية
مجلة البحوث والدراسات العربية
المجلة البطريركية
مجلة تاريخ العلوم العربية
المجلة التاريخية المصرية
المجلة التاريخية المغربية
مجلة التعدين العربية
المجلة الثقافية
مجلة جامعة الملك عبد
العزيز:الإقتصاد الإسلامي
المجلة الجغرافية التونسية
مجلة الجمعية الجغرافية العراقية
مجلة الحقوق(الكويت)
مجلة الدراسات الأفريقية
مجلة دراسات الخليج والجزيرة
العربية(الكويت)
مجلة الدراسات الفلسطينية
مجلة رابطة العالم الإسلامي
المجلة سجل الثقافة الرفيعة
مجلة الشرق الأوسط
مجلة الشريعة والدراسات
الإسلامية(الكويت)
المجلة العربية
المجلة العربية للإدارة
المجلة العربية للبحوث التربوية
المجلة العربية للتربية
المجلة العربية للثقافة
المجلة العربية للدراسات الدولية
المجلة العربية للعلوم
المجلة العربية للعلوم
الإنسانية(الكويت)
المجلة العربية للمعلومات
المجلة العسكرية الفلسطينية
مجلة العلوم الإجتماعية(الكويت)
مجلة العلوم الإدارية
مجلة العلوم السياسية
مجلة العلوم الهندسية
مجلة العلوم(الكويت)
مجلة العمل العربية
مجلة العمل والشؤون الإجتماعية
مجلة غرفة تجارة وصناعة
الكويت(الكويت)
المجلة الفلسفية العربية
مجلة الكتاب العربي
مجلة كلية الآداب والتربية(جامعة
قار يونس-بنغازي)
مجلة كلية الآداب والعلوم(جامعة
بغداد)
مجلة كلية الآداب(الجامعة
الأردنية-عمان)
مجلة كلية الآداب(الجامعة
الليبية-جامعة بنغازي)
مجلة كلية الآداب(الجامعة المصرية)
مجلة كلية الآداب(جامعة بغداد)
مجلة كلية الآداب(جامعة فاروق
الأول)
مجلة كلية الآداب(صنعاء)
مجلة كلية الزراعة-جامعة الملك
سعود
مجلة كلية العلوم الإدارية-جامعة
الملك سعود
مجلة كلية العلوم(جامعة الملك سعود)
مجلة الكويت(الكويت)
مجلة المجمع العلمي العراقي
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
مجلة مركز البحوث التربوية
مجلة مركز الدراسات الفلسطينية
مجلة المسلم المعاصر(الكويت)
مجلة المعجمية
مجلة معهد المخطوطات
العربية(الكويت)
المحاسبة
محاور إستراتيجية
مستقبل العالم الإسلامي
المستقبل العربي
المسرة
المسلمون
المشرق(بيروت)
المشرق(روما)
المصارف العربية
المعتمد
المعرفة
المعرفة:خط الدفاع
المعلم الجديد
المعلم العربي
المفكر العربي
مقاربات

مكتبة الإدارة
الملف
ملف المستقبلات العربية البديلة
منار الهدى
المنارة
المناهل
منبر الحوار
المنتدى
المهندس الزراعي العربي
الموسم الثقافي لجامعة
الكويت(الكويت)
الموقف
الموقف الأدبي
الناشر العربي
الناقد
النشرة الإستراتيجية
النشرة الإقتصادية لغرفة تجارة
دمشق
نشرة مؤسسة الدراسات
الفلسطينية
النفط والتعاون العربي
النفط والتنمية
النفط والعالم
النقل البري العربي
النور
نور الإسلام
هدى الإسلام
الهلال
الواقع
الوثيقة
الوحدة
الوقت

الملحق الرابع

فهرس خدمات الاقتصاد والاستثمار في صفحات الانترنيت التي أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء في مصر

فهرس مشكلات الاقتصاد و الاستثمار

المشروعات الفردية

شركات الأشخاص

قيد الشركة المساهمة

تعديل مركز عام الشركة المساهمة

تعديل غرض (نشاط) الشركة المساهمة

تعديل راس مال الشركة المساهمة

تعديل مجلس ادارة الشركة المساهمة

إضافة مشروعات مملوكة بالكامل للشركات القابضة للشركة الم

وضع الشركة المساهمة تحت التصفية و تعيين مصفى قضائى

محو قيد الشركة المساهمة من السجل التجارى

قيد الشركة ذات المسئولية المحدودة

تعديل المقر الرئيسى للشركة ذات المسئولية المحدودة

تعديل راس المال للشركة ذات المسئولية المحدودة

تعديل مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة

قيد فروع الشركات الاجنبية

قيد الفروع غير الاستثمارية للشركات الاجنبية

تعديل مجلس ادارة الفروع الاجنبية

إضافة مشروعات مملوكة بالكامل للشركات القابضة للفروع ا

اندماج الشركات

التحول من قانون الاستثمارات الى قانون الشركات

التحول من قانون قطاع الاعمال الى قانون الشركات

توفيق الاوضاع

القيد بالسجل الصناعى لأول مرة

طلب تعديل بيانات شهادة القيد بالسجل الصناعى

طلب تجديد القيد والخطابات بالسجل الصناعى

طلب مستخرج رسمى من شهادة السجل الصناعى

طلب بدل فاقد من شهادات السجل الصناعى

طلب موافقة مبدئية للاستثمار الصناعى فى المدن الجديدة

طلب موافقة نهائية للاستثمار الصناعى فى المدن الجديدة

المشروعات الفردية

شركات الأشخاص

قيد الشركة المساهمة

تعديل مركز عام الشركة المساهمة

تعديل غرض (نشاط) الشركة المساهمة

تعديل راس مال الشركة المساهمة

تعديل مجلس ادارة الشركة المساهمة

إضافة مشروعات مملوكة بالكامل للشركات القابضة للشركة الم

وضع الشركة المساهمة تحت التصفية و تعيين مصفى قضائى

محو قيد الشركة المساهمة من السجل التجارى

قيد الشركة ذات المسئولية المحدودة

تعديل المقر الرئيسى للشركة ذات المسئولية المحدودة

تعديل راس المال للشركة ذات المسئولية المحدودة

تعديل مدير الشركة ذات المسئولية المحدودة

قيد فروع الشركات الاجنبية

قيد الفروع غير الاستثمارية للشركات الاجنبية

تعديل مجلس ادارة الفروع الاجنبية

إضافة مشروعات مملوكة بالكامل للشركات القابضة للفروع ا

اندماج الشركات

التحول من قانون الاستثمارات الى قانون الشركات

التحول من قانون قطاع الاعمال الى قانون الشركات

توفيق الاوضاع

القيد بالسجل الصناعى لأول مرة

طلب تعديل بيانات شهادة القيد بالسجل الصناعى

طلب تجديد القيد والخطابات بالسجل الصناعى

طلب مستخرج رسمى من شهادة السجل الصناعى

طلب بدل فاقد من شهادات السجل الصناعى

طلب موافقة مبدئية للاستثمار الصناعى فى المدن الجديدة

طلب موافقة نهائية للاستثمار الصناعى فى المدن الجديدة

طلب تجديد موافقة الهيئة
طلب خطاب موجه للرقابة على الصادرات والواردات
طلب الحصول على صورة طبق الاصل من الموافقة السارية
طلب تعديل بيانات ملكية المنشأة
طلب إعتماد فواتير إستيراد المعدات

طلبات التوسع الرأسي والأفقي - تنويع الانتاج -

طلبات النقل داخل المدن الجديدة أو من المدن القائمة الجديدة

طلب تجديد موافقة الهيئة

طلب خطاب موجه للرقابة على الصادرات والواردات

طلب الحصول على صورة طبق الأصل من الموافقة السارية

طلب تعديل بيانات ملكية المنشأة

طلب إعتماد فواتير إستيراد المعدات

الملحق الخامس

UNIDO WWW page on Industrial Development Abstracts Database

UNIDO Logo

Industrial Development Abstracts Database

United Nations
Industrial Development
Organization

Last Change: Monday, 10-Mar-97 16:43:26 MET

Contents

- What is it?
- What does it contain?
- Availability

[SEARCH] [TOP] [END]

What is it?

Industrial Development Abstracts (IDA) is an important source of information on United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) activities to assist industrialization in developing countries. Much of the work is unique and unpublished elsewhere.

[SEARCH][CONTENTS]

What does it contain?

The IDA contains over 21,000 fully indexed abstracts of UNIDO documentation and includes descriptions of major studies and reports, reports resulting from UNIDO's technical assistance activities, reports and proceedings of expert working groups, workshops and seminars, and publications in series. The time frame is from 1965 to today. New entries are added each month.

A typical entry contains the title of the document, the master file number for use in ordering the full text, the author(s) and/or corporate author(s), date, bibliographic information, language, and an English-language abstract of approximately 60 words describing the work.

Availability

The IDA database is now available via the World Wide Web at: http://www.unido.org/piweb-cgi/ida_ixacct.pl It is also possible to obtain a selection of records, together with menu-driven software, on diskette for use on PCs. IDA subsets run directly from diskette on IBM-compatible PCs and are available in 3.5" (1.44 Mb) or 5.25" (1.2 Mb) densities.

To place an order for the database please print a copy of the attached order form for *abstracts on diskette*. The full text of a document may be ordered with the attached form for *paper/microfiche*. For further information please contact kpuff@unido.org.

[SEARCH][CONTENTS]

Contacts:

- For more information regarding this document please contact :
  Industrial Information Section - kpuff@unido.org
- Please submit your feedback to:
  General Mailing List: org_web@www.UNIDO.org
- Please report problems using this server to:
  Technical Mailing List: tech_web@www.UNIDO.org
- Document reference ID: infoproducts2.htmls

[SEARCH] [TOP]

Copyright: © 1997, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

الملحق السادس

Dialogue Database Catalogue, 1991

Database Catalog 1991

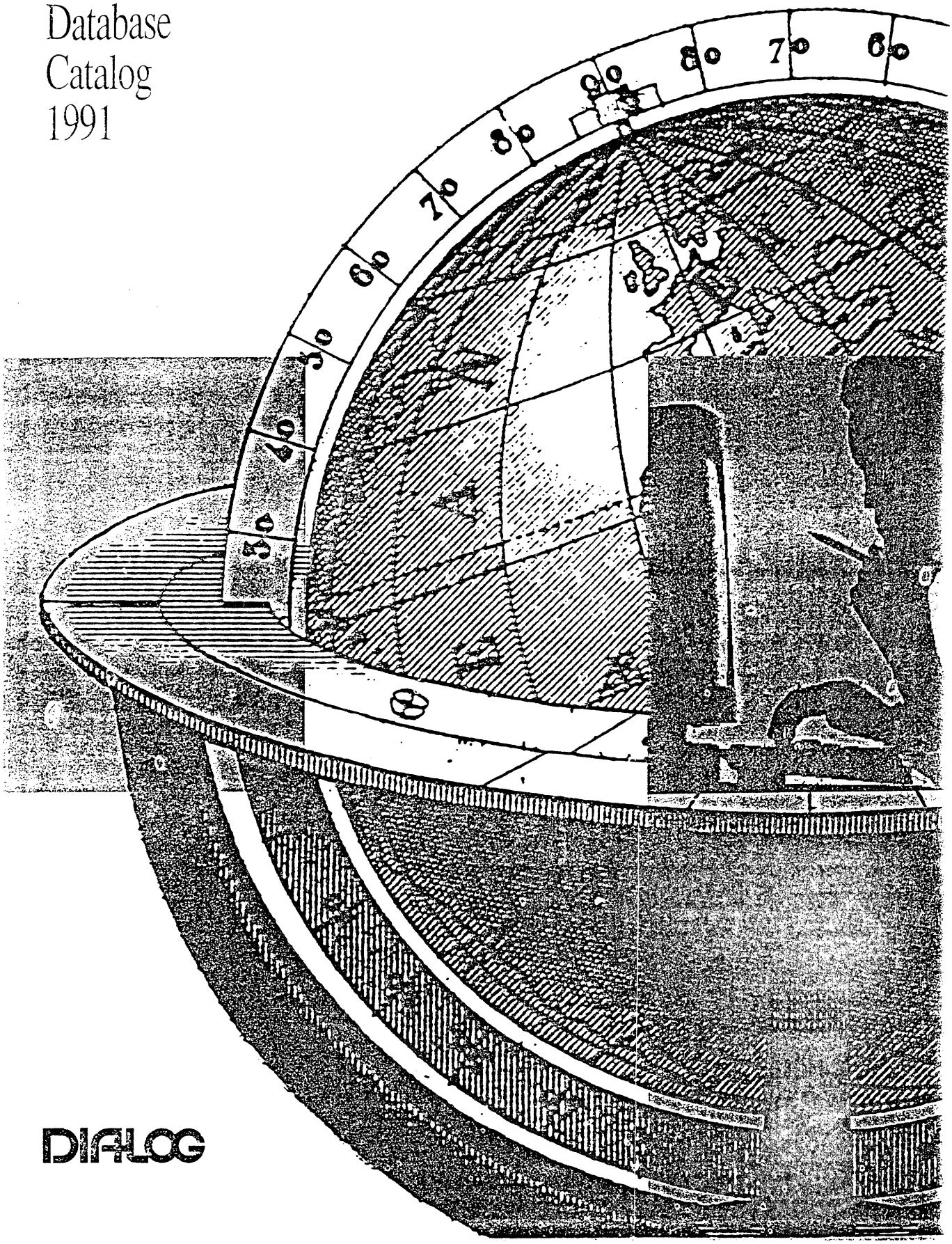

DIALOG

CONTENTS

AMERICAN STUDIES 1
ANTHROPOLOGY 2
ARCHITECTURE 4
ARTIFICIAL INTELLIGENCE 4
BIOGRAPHY 4
BIOLOGY 6
BLACK STUDIES 6
BUSINESS ADMINISTRATION 6
CINEMA 7
COMPUTER SCIENCE 7
ECONOMICS 7
EDUCATION
- GENERAL 7
- ADMINISTRATION 8
- ADULT AND CONTINUING 9
- ART 10
- BUSINESS 10
- CURRICULUM & INSTRUCTION 10
- EARLY CHILDHOOD 11
- ELEMENTARY 11
- FINANCE 11
- GUIDANCE AND COUNSELING 11
- HEALTH 12
- HIGHER 12
- HISTORY OF 13
- HOME ECONOMICS 14
- INDUSTRIAL 14
- INTERCULTURAL 14
- LANGUAGE AND LITERATURE 14
- MATHEMATICS 14
- MUSIC 14
- PHILOSOPHY OF 15
- PHYSICAL 15
- PSYCHOLOGY 15
- READING 16
- RELIGIOUS 16
- SCIENCES 23
- SECONDARY 23
- SOCIAL SCIENCES 23
- SOCIOLOGY OF 23
- SPECIAL 23
- TEACHER TRAINING 23
- TECHNOLOGY 24
- TESTS AND MEASUREMENTS 24
- THEORY AND PRACTICE 24
- VOCATIONAL 24

ENGINEERING 24
ENVIRONMENTAL SCIENCES 24
FINE ARTS 24
FOLKLORE 25
GEOGRAPHY 25
GERONTOLOGY 25
HEALTH SCIENCES 25
HISTORY
- GENERAL 26
- ANCIENT 26
- MEDIEVAL 27
- MODERN 28
- BLACK 28
- AFRICAN 29
- ASIA, AUSTRALIA & OCEANIA 29
- CANADIAN 30
- EUROPEAN 30
- LATIN AMERICAN 31
- MIDDLE EASTERN 31
- UNITED STATES 32

HISTORY OF SCIENCE 34
HOME ECONOMICS 34
INFORMATION SCIENCE 34
JOURNALISM 34
LANGUAGE 34
LAW 36
LIBRARY SCIENCE 36
LITERATURE
- GENERAL 36
- CLASSICAL 37
- COMPARATIVE 37
- MEDIEVAL 38
- MODERN 38
- AFRICAN 38
- AMERICAN 39
- ASIAN 39

BUSINESS: GENERAL COVERAGE/MARKET/INDUSTRY NEWS

Also see the subject listings for news coverage of specific industries and the **News** section for business newspapers and newswires.

DATABASE NAME / COVERAGE DATES | DIALOG FILE NO. | DATASTAR LABEL

Access Czech Republic Business Bulletin
8/1991+ — CZBN

Abstracts from nine of the Czech Republic's most authoritative newspapers and business publications, translated into English. DS-Alert; DS-CIP.

Asia-Pacific
1985+ — 30

Information on business, economics, and new industries in the Pacific Rim. D-Alert; D-CIP.

Asia-Pacific Business Journals
5/1994+ — 748

Important business publications originating in the Asia-Pacific region. Full text. D-Alert; D-CIP.

Blick durch die Wirtschaft
1994+ — BLCK
2 days ago — BLCD

Daily overview of the German economy, with a broad international perspective. In German, with indexing terms in German and English. Full text. DS-Alert.

Business & Industry™ (B&I™)
7/1994+ — 9 — BIDB
1994+ — CD-ROM

Multi-industry coverage of more than 600 of the most important trade and business publications from 30 countries. Selected full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP.

Business Dateline
1985+ — 635

Articles from local and regional business publications in the U.S. and Canada. Full text. D-Alert; D-CIP.

DATABASE NAME / COVERAGE DATES | DIALOG FILE NO. | DATASTAR LABEL

Business Week
1985+ — 623

Comprehensive business news, including analysis and commentary, plus personal profiles and information on consumer markets. Full text. D-Alert.

Delphes European Business
1980+ — 481 — DELP

Information on international markets, products, industries, and companies from the European perspective. In French, with indexing terms in French, English, and Spanish. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

Finanz und Wirtschaft
1994+ — FUWA
Most recent update — FUWC

The leading newspaper on the Swiss economy. In German. Full text. DS-Alert; DS-CIP.

FINF-TEXT: German Company News
1985+ — FITT

Summaries of articles on companies and industries in the German-speaking world. In German. DS-Alert; DS-CIP.

FT Reports: Eastern Europe
1992+ — FTEE

News and commentary on political and economic developments throughout Eastern Europe. Full text. DS-Alert.

IAC℠ Company Intelligence
Current — 479 — INCO

Directory data and company news in a single source, with an emphasis on hard-to-find U.S. private company information. D-CIP, DS-CIP.

All databases are in English unless otherwise specified.

DATABASE NAME COVERAGE DATES	DIALOG FILE NO.	DATASTAR LABEL
IAC[SM] F&S Index[TM]		
1980+	18	
1978+		PTIN
Current month		PTID

One- and two-line summaries of articles relevant to business research and economics worldwide. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

IAC[SM] Forecasts[SM]		
1978+		PTFC

U.S. and international statistical projections in a single database. DS-CIP.

IAC[SM] U.S. Forecasts		
7/1972+	81	

Statistical abstracts of published projections for the U.S. D-CIP.

IAC[SM] Global*base*[TM]		
1986+	583	
1985+		EBUS

Abstracts of business news articles from more than 800 sources, primarily in Europe and the Pacific Rim. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

IAC[SM] Industry Express[SM]		
Current 30 days	12	

Late-breaking coverage of specialized, high-value trade and business publications at or near their publication date. Full text.

IAC[SM] Magazine Database[TM]		
1959–3/70; 1973+	47	MAGS

General reference source covering popular U.S. and Canadian magazines. Selected full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

IAC[SM] Marketing & Advertising Reference Service (*IAC*[SM] MARS)		
1984+	570	PTMA

Detailed information on the marketing, advertising, and public relations aspects of consumer goods and services. Selected full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

DATABASE NAME COVERAGE DATES	DIALOG FILE NO.	DATASTAR LABEL
IAC[SM] New Product Announcements/Plus (*IAC*[SM] NPA/Plus)		
1985+	621	
1984+		PTNP

The complete, unedited text of corporate press releases, with an emphasis on product and service introductions in high technology and emerging industries. Full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

IAC[SM] Newsletter Database[TM]		
1988+	636	PTBN

A wide range of specialized business and industry newsletters from around the world. Full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

IAC[SM] PROMT		
1972+	16	
1978+		PTSP
1987+		PT91
1978–1986		PT86

Broad international coverage of companies, products, markets, and applied technologies for virtually all manufacturing and service industries. Selected full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP; DS-CIP.

IAC[SM] Trade & Industry Database[TM]		
1981+	148	
1992+		INDY
1981–1991		ID91

Wide-ranging coverage of companies, industries, products, and markets worldwide. Selected full text. D-Alert, DS-Alert; D-CIP, DS-CIP.

KR OnDisc[TM] U.S. Business Reporter[TM]		
1990+	CD-ROM	

Comprehensive coverage of the business sections of leading U.S. newspapers, plus selected news releases from Business Wire. Full text.

The McGraw-Hill Companies Publications Online		
1985+	624	

Major McGraw-Hill Companies publications covering both general business and specific industries. Full text. D-Alert; D-CIP.